

المختصر في العفة
على مذهب الإمام مالك بن أنس
لخليل بن إسحاق
بن يعقوب المالكي



طبع
في مدينة باريز المحروسة
بالمطبع السلطاني المعمر

سنة ١٢٧٢ من الهجرة
المطبعة لسنة ١٨٥٥ من ميلاد المسيح

ترجمة

العلامة الفقيه خليل بن اسحاق صاحب المختصر

وهي نقلت من كتاب تكملة الديباج

للشيخ احمد بابا التنبكتي



هو خليل ابن اسحاق بن موسى بن شعيب عميق بالجندی ابو الموفق
ضياء الدين الامام العلامة العامل الفدوة الحجة المقامة حامل لواء
المذهب عاصي في وفته ٥٠٠ هـ في الديباج وقال انه من جنس
المنصورة ينتمي زبده متفشيلاً منقبضاً عن اهل الدنيا جامعاً بين
العلم والعمل ناشراً للعلم حضرته بالفاهمة يفهم فيها وحديثاً
وعربية من صدور علمائها مجتهداً على فضله ودينه استاذاً مهتجاً
في تخفيف ثاقب الذهن جيد البحث مشاركاً في العنود فاضلاً في
مذهبهم صحيح النفل نفع الله به له شرح حسن على ابن الحاجب
عنى الناس على تحصيله ومختصر في المشهور مجتهد عن الخلاص
مروعه كثيرة جداً مع بليغ الاجازة درسه الكلية وله مناسط وتفايد
معتبرة في وجاور ومفاصل جميلة انتهى ٥٠٠ وقال ابن حنبل في
الدرر سمع من ابن عبد الهادي واخذ العربية والاصول عن الرشيد
والفقه على المنوي وشرع في الاشتغال بعرض تخريج به جماعة في
درس بالشيخونية وافتى ولم يغتم زبده الجنه صيناً عبيداً فيها
شرح ابن الحاجب في ست مجلدات انتفاء من ابن عبد السلام مع
عمى الافوال وایضاح الاشكال وله مختصر على منوال الحادي
وترجمة المنوي يدل على علمه بالاصول وكان ابوه حنبلياً فلازم
المنوي

المنوي مشغل ولى ملكياً وقال الامام ابن مروزق سمعت من شيوخ
واحد انه من اهل الدين والصلاح مجتهداً في العلم الى الغاية
حتى لا ينام في بعض الاوقات الا زماناً يسيراً بعد الصلوة للعلم
للراحة من جهة الضالعة والكتب درس بالشيخونية اكرم مدرسة
محم وبيرق وضايبي آخر تتبعها مرتزقا على الجندية وحدثني
العلامة المحقق الناصر التنسي انه اجتمع به في عشية التسعين
حين نزل مع الخند لاستخلاص الاسكندرية من العدو وقال واختم
بهمي بقول ابن الحاجب والصبر في النعمة وصبر العاين الحال
يخرج خلافاً لاشعب انتهى ٥ وله شرح ليزن على ابن الحاجب
مبارك تلقاه الناس بالقبول بحسن صوابه ويعرف به النقول معتمداً على
نقل ابن عبد السلام والحاثة لعله مكافته ورأيت شيئاً على
الخلاصة فيل انه له انتهى ٥ فلت وله شرح التهذيب وصل
فيه للحج قال ابن عازي حكى انه بقى عشرين سنة ولم ير نيل
مصر وان بعض شيوخه ملق له كنيى بمنزله فذهب الى منزله من
ينفيه جاء خليل بعرق فنزل بنفسه فلق به الناس ينظرون
ويتعجبون منه جاء الشيخ فقال من هذا فيل خليل فاستعظم ذلك
فجاء له بنية صادقة فقال بركة في عمه ٥ وسمعت شيخنا
الغوري يقول انه م بصباح دس ببيع لحم مينة فكاشفه واقم
وناب على يديه انتهى ٥ فلت وغالب ضيق ان مسألة الصباخ
اتما ذكرها الشيخ في ترجمة المنوي من كراماته ٥ وذكر انه رأى
بعد موته فقال عبر الله في ولكن من صلى عليّ وفد عكى الناس
على توضيحه ومخضه شرقاً وغرباً حتى افتموا في بلاد الغرب
كعباس ومراكش في هذا الوقت على المختصر ففد صار فصار

مع الرسالة فلأن ترا معتنيا بابن الحاجب فضلا عن الهدونة وهو
 خليل عروس العلم وأما توضيحه فليس من شروحه على كثرتها ما
 هو انفع منه ولا اشهر اعتقه عليها حفاظ المذهب من اصحاب ابن
 عرفة وغيره وكفى به على امامته ووضع الناس على مختصه
 اكثر من ستين ما بين شرح وحاشية ورميتم معهم بسهم مجمعت
 زبرق كلام ازيد من عشقه من شراحه مع بحث معهم باختصار
 وتفهير منظوفاته ومفهوماته وتنزيل النقول عليها بحيث لو كهل
 لم يخلج الى شيء غالباً واعطيت منه جزاء البقية ابراهيم الشاوي
 وهو اكبر بفهمه من اكثر من خدمة البقية فالحجب به بشار يعقده
 عليه في تدرسه ويثني على محاسنه بين اصحابه وكتبت ايضا
 تحميرات ونكتا على كثير من مشكلاته من عندياتي وداخلت الان
 في وضع حاشية عليه تهيتها من آل البيت الخليل في بيان مهابات
 خليل يسر الله تعالى اكمالها على احسن وضع ونفع بها ١٥
 وتوفي رحمه الله تعالى على ما قال زرّوف رضي الله عنه سنة
 تسع وتسعين وقال ابن مزوف اخيه القاضي ناصر الدين الانصاري
 وكان من اصحابه وحفاظ مختصه انه توفي ثالث عشر ربيع الاول
 عام ست وسبعين وسبعماية وانه انما لحى من مختصه في حياته
 الى النكاح فقط وما فيه وجه في اوراق مسوّخ مجعده اصحابه
 وصوّوه بما لحى فكمّل انتهى ١٥ ولعل هذا الحق مما قبله ومما
 ذكره ابن عجمي ان وافته سنة سبع وستين وسبعماية لان مختصه من
 اصحابه ١٥ ومما ذكر ايضا ان حج أن الشهي الرهوني تنازع معه
 في مسألة فدعا عليه خليل فتوفي الرهوني بعد ايام ووفاء الرهوني
 سنة خمس وسبعين على ما قال ابن مرحون او ثلاث على ما عند
 ابن

ابن عمي والله اعلم ٥ وسعد شيخنا محمد بن عيسى يذكر عن بعض
 الشيوخ انه بنى في تالبي مختص فيعاً وعشرين سنة افتتحو ٥
 وفدكم في تالبي شيخه الهوي انه مات سنة تسع واربعين وانه
 حينئذ لم يعمى الرسالة يعني معربة تامة ولا يمكن بقاءه في
 تأليعه الهوي المذكورة ان حجاً ان يشتغل به بعد الخمسين ويتوبو
 بعد نبى وسبعين والله تعالى اعلم ٥ وفد فرأت مختص
 ومقتنه بفراي وفراة غيبي مع تحت وتفتيق وتحرير على علامة
 وفته ومقتفه شيخنا المذكور واجازني سيدي والدي في عمي
 اجازاته وهو فراة عن عمه بركة الوقت محمد بن عمي وفراة شيخنا
 المذكور على والدك وعلى البقية احمد بن سعيد وهما عن الامام

سيدي محمد بن عمي ايضاً وهو عن الشيخ عثمان المغربي

عن النور السعوري عن الشمس البساطي

من تلامذة خليل

ولله الحمد ٥



المختصر في البفء على مذهب الامام ماله بن انس

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد المذنب لرحمة ربه الهتكسر خاضع لقله العمل والتفوى
خليل بن اسحاق بن يعقوب الهالك عبا الله عنه ،
الحمد لله جدا يومى ما نزايد من النعم والشكر له على ما اولانا من
الفضل والكرم لا احصي ثناءا عليه هو كما اثنى على نفسه ونسائه
الطيب والاعانة في جميع الاحوال وحال حلول الانسان في رسمه
والصلاة والسلام على محمد سيد العرب والعجم المبعوث لسائر الامم
صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وازواجه وعترته وامته افضل
الامم وبعد فبفء سألني جماعة ابا ن الله في ولهم معالي التوفيق وسلط بنا
وبهم انفع لهم في مختصرا على مذهب الامام ماله بن انس رحمه الله
تعالى مبينا لما به الفتوى فاجبت سؤالهم بعد الاستخارة مشيرا
بجميعها للمؤنة وبأول الى اختلافي شارحيها في بعضها وبالاختيار
للجميع لان كان بصيغة الفعل فخل لا اختيار هو في نفسه
وبالاسم فخل لا اختياره من الخلفي وبالتالي جميع لابن يونس فخل
وبالظهور لابن رشد فخل وبالفعل للمازري فخل وحيث فخل فخل
فخل للاختلاف في التشهي وحيث فخل فخل او افوال فخل
لعدم الاختلاف في الجمع على اربعة منصوصة واعتبر من المفاهيم
مفهوم الشرط فبفء وأشير بصح او استحسن الى أن شيئا غير
الذين

الذين فَمَتَّعَ صَاحِبُ هَذَا أَوْ اسْتَظْهَرُ وَبِالنَّمَّةِ لِمَنَّمَا الْمُتَلَكِّمِينَ فِي
النَّفْلِ أَوْ لَعَمْرُكَ نَحْنُ الْمُتَفَعِّلِينَ وَبَلَوِ إِلَى خَلْقِي مَعَهُ وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ
يَنْجِعَ بِهِ مَنْ كَتَبَهُ أَوْ فَرَأَهُ أَوْ حَصَّلَهُ أَوْ سَعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَاللَّهُ
يَعَصِمُنَا مِنَ الزَّلَلِ وَيُوقِفُنَا فِي الْفُؤُولِ وَالْعَمَلِ نَحْنُ أَعْتَدَرُ لَعَوِي الْأَلْبَابِ
مِنَ التَّفْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَمُّعِ وَالْخُشُوعِ
وَمُخَاطَبِ التَّعَلُّلِ وَالْخُضُوعِ أَنْ يُنْظِمَ بَعِينَ الرِّضَا وَالصَّوَابِ فِيهَا كُلَّ
مَنْ نَفْسٍ كَلَّوْهُ وَمَنْ خَطَّ أَصْلَحُوهُ فَهَلَّا يَخْلُصَ مَصْنُوعِي مِنَ الْعَبْثَاتِ
أَوْ وَيَنْجُو مَوْلَى مِنَ الْعَثْرَاتِ ،

بَاب

نَحْنُ مَعَ الْحَدَثِ وَحَكْمُ الْخَبَثِ بِالْخُلُقِ وَهُوَ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ أَمْعُ مَا بَدَأَ
فِيهِ وَأَنْ جُعَ مِنْ نَدَى أَوْ غَابَ بَعْدَ جُودٍ أَوْ كَانَ سُورَ بَعِيَّةٍ أَوْ حَائِضٍ
أَوْ جُنْبٍ أَوْ بَضَلَةٍ ضَاهَرَتْهَا أَوْ كَثِيرًا خُلِفَ بِنَجَسٍ لِي يَغْتَبِرَ أَوْ شُدَّ
فِي مَغْيَةٍ هَلْ يَضُرَّ أَوْ تَغْيَةٍ بِجَاوِرَةٍ وَأَنْ بَدَّهْنِ لَدَصَ أَوْ بَرَانِخَةٍ
فَضْهَانٍ وَعَاءٍ مَسَاهِيرٍ أَوْ مَحْمُولَةٍ مِنْهُ أَوْ بَغْرَارٍ كَيْلُ أَوْ مَحْضُوحٍ وَلَوْ
فَصَحًّا مِنْ تَرَابٍ أَوْ مِلْحٍ وَالْأَرْجُ السَّلْبِ بِالْمِلْحِ وَفِي الْإِتِّعَاقِ عَلَى السَّلْبِ
بِهِ أَنْ صُنِعَ تَمْدُّدٌ لَنْ يَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ رُخَاءُهَا أَوْ رِخَاءُهَا يَعَارِفُهُ غَالِبًا مِنْ
ضَاهِرٍ أَوْ نَجَسٍ كَدَّهْنٍ خَالِطٍ أَوْ نَخَارٍ مَضْمُونٍ وَحَكْمُهُ تَغْيِيهِ وَيَضَرُّ
بَيْنَ تَغْيِيرِ تَحْبِيلِ سَانِيَةٍ كَعَدِيمٍ بِهَوْنٍ مَا شَبِهَ أَوْ بَنِي بَوْرَقٍ مَهْرٍ أَوْ تَبَنٍ
وَالْإِضْمَهِ فِي بَنِي الْبَاءِ بِهَا الْجَوَازُ وَفِي جَعْلِ الْخَالِطِ الْهَوَافِ كَالْخَالِطِ
نُظْمٍ وَفِي التَّضْهِيرِ مَا جُعِلَ فِي الْبَعِ فَوَلَانِ وَكُتِبَ مَا مَسْتَعْمَلٌ فِي
حَدَثٍ وَفِي شَيْءٍ تَمْدُّدٌ وَيَسِيرُ كَأَنِّيَّةٍ وَضَوْءٌ وَمَسْلُوبٌ بِنَجَسٍ لِي يَغْيِيهِ
أَوْ وَلَغَ فِيهِ كَلْبٌ وَرَاكَةٌ يُغْتَسَلُ فِيهِ وَسُورُ شَارِبٍ هَمٍّ وَمَا أَهْلُ بَرٍّ

فيه وما لا يتوقى نجسا من ماء، لا ان عسر الاحتياز منه او كان ضعيفا
كمنتهس وان رنت على فيه وقت استعماله عمل عليها وانما مات
بهيء و نفس سائلة براكه ولم يتغير ثوب نهج بفدرها لا ان وقع
ميتا وان زال تغير النجس لا بكثرة مطلق باستحسن الظهورية
وعدها ارجح وقيل خبر الواحد ان بين وجهها او اتعفا منها ولا
فعال يستحسن تركه وورود الماء على النجاسة كعكسه،

فصل الظاهر ميت ما لا دم له والنجس ولو طالت حياته
بهيء وما دعي وجبهه الا محتمم الأكل وصوف ووبه وزغب ريش وشعر
ولو من خنير ان جرت واجزاء وهو جسد غير حي ومنعصل عنه
الا المسكت والحي ودمعه وعرقه ولعابه وخطاه وبيضه ولو أكل
نجسا الا المخر والخارج بعد الموت ولبن آدمي الا الميت ولبن غيره تابع
وبول وعذرة من مباح الا المتغذي بنجس وفيه الا المتغير عن الضعاف
وصبرا، وبلغم ومرارة مباح ودم له يسع ومسك وجارته وزرع بنجس
وخرنجر او خلل،

فصل والنجس ما استثنى وميت غير ما دعي ولو قلة وأدميا
والأضهر ضهارته وما أبين من حي وميت من فهد وعظم وظلي
وعاج وظف وفصبة ريش وجلد ولو دبح ورخص فيه مطلقا الا من
خنير بعد دبحه في يابس ماء وفيها كراهة العاج والتوقى في
الكيهنت ومنه ومذي وودي وفتح وصدية ورضوبة فرج ودم
مسجوح ولو من نهط وذياب وسوداء ورماء نجس ودهانه وبول وعذرة
من آدمي ومحتمم ومكروه وينجس كثير ضعاف مانع بنجس فللجماع
ان حال وامكن السريان والا فيحسبه ولا يلحقه زيت خولط ولحم ضحج
وزيتون ملح وبيض خلق بنجس وخطار بغواص ويندفع عتق بنجس لا
نجس

فَحَسِي فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَأَحْمِيٍّ وَلَا يَطْلُو بِلِبَاسٍ كَافِرٍ يَخْلُفِي نَحْبَهُ وَلَا
عَا يَنَامُ فِيهِ مُصَلٍّ آخٍ وَلَا بَنِيَابٍ غَيْرِ مُصَلٍّ إِلَّا كُرَاسَهُ وَلَا بَغْدَادِي
مِهْرَجَ غَيْرِ عَالِيٍّ وَحَمِيمَ اسْتِعْمَالٍ أَكْثَرَ مَحَلِّيٍّ وَلَوْ مَنْصُفَةً وَأَلَّةَ حِمْبٍ إِلَّا
الْمَحْبَقَ وَالسَّبِيحَ وَالْأَنْبَقَ وَرَبَّحَ سِتْرَ مُطْلَعًا وَخَاتَمَ الْعِصَّةَ لِأَنَّ مَا بَعْضُهُ
أَهْبَبٌ وَلَوْ فُلٌّ وَإِنَّا نَفْعُهُ وَافْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَامْرَأَةً وَفِي الْمَغْشَى وَالْمَهْيُورِ
وَالْمُضْتَبِّ وَفِي الْخَلْفَةِ وَإِنَّا الْجَوْهَرُ فَوَلَانِ وَجَازَ لِهَرَاةِ الْمَلْبُوسِ مُطْلَعًا
وَلَوْ نَعْلَانِ لَا كَسِيرٍ ،

فصل من إزالة النجاسة عن ثوبٍ مُصَلٍّ وَلَوْ ضَمَقَ عِوَامَتُهُ
وَبَدَنُهُ وَمَكَانُهُ لَا ضَمَقَ حَصِيٍّ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبَةٌ أَنْ تَكُنَّ وَقَدَرًا وَإِلَّا
إِعَادَ الضَّمَمِينَ لِلْإِسْفَارِ خَلَا فِي وَسْفُوحِهَا فِي صَلَاةٍ مُبْطِلٍ
كَتَمَرُهَا فِيهَا لَا قَبْلَهَا أَوْ كَانَتْ اسْبَعَلْ نَعْلٍ مَخْلَعًا وَغَيْرِهَا
يَعْسَرَ كَحَدِيثٍ مُسْتَنْجِحٍ وَبَلْبِلٍ بِاسُورٍ فِي يَدٍ أَنْ كَثُرَ الرَّبُّ أَوْ ثَوْبٍ وَثَوْبٍ
مُرْصَعَةٍ تَجْتَمِعُ وَتُحْبَبُ لَهَا ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ وَدُونَ دَرَجٍ مِنْ دَمٍ مُطْلَعًا
وَفِيهِ وَصَدِيدٍ وَبُولٍ مِنْ لُغَايَ بَارِضِي حِمْبٍ وَأَتَمَّ أَبَابٍ مِنْ عَنَابَةٍ
وَمَوْضِعٍ حَمَامَةٍ مُسَمَّعٍ بِإِدَا تَبَيُّ غَسَلٍ وَإِلَّا إِعَادَ فِي الْوَقْتِ وَأَوَّلَ
بِالنَّسِيَانِ وَبِإِلَّا ضَلُوقٍ وَكُضْبِيْنٍ مَضْمٍ وَأَنْ اخْتَلَصَتْ الْعَنَابَةُ بِالنَّحِيبِ لَا
أَنْ غَلَبَتْ وَظَاهَرَهَا الْعَبْوُ وَلَا أَنْ أَصَابَ عَيْنُهَا وَغَدِيلُ امْرَأَةٍ مُكْفَالٍ لِلْسِتْرِ
وَرَجُلٍ بُلَّتْ عَمَّ أَنْ يَنْجَسَ بِضَمَمٍ أَنْ عَا بَعْرَ وَخُفٍّ وَنَعْلٍ مِنْ
رُوثٍ دَوَابٍّ وَبُولِهَا أَنْ تُلْكَأَ لَنْ عَمِيٍّ فَيُطْلَعُ الْمَانِعُ لَنْ مَا مَعَهُ وَيَتَمَحَّمُ
وَإِخْتَارَ الْخَلْقُ رَجُلَ الْبَغْيِ وَفِي عَمِيٍّ لِمَتَأَخَّرِيْنَ فَوَلَانِ وَوَافِعٍ عَلَى مَارٍ
وَأَنْ سَأَلَ صَدَقَ الْهَسْلُ وَكُسِبِي صَفِيلَ الْإِسَارِ مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ وَأَتَمَّ دُمْلٍ
لَمْ يُنْكَأْ وَتُحْبَبُ أَنْ تَبَاحِشَ كَحَمٍ بِرَاغِيْثٍ إِلَّا فِي صَلَاةٍ وَيُضْمَرُ مَحَلٌّ
النَّجَاسَةُ بِأَنَّ نَهْيَهُ بِغَسَلِهِ أَنْ غَمِيٍّ وَإِلَّا فَيَجْعَلُ الْمَشْكُوكَ فِيهِ كَكَيْتِهِ

خلاي ثوبيه فيتمى بصهور منعصل كذا ولا يلزم عصم مع زوال طبعه لان لون وريح عسرا والغسلان المتغير نجسة ولو زال عين النجاسة بغير الخلط لم ينتجس ما لم يمس محلها وان شط في إصابتها لتوب وجب نكحه وان تم اعادة الصلاة كالغسل وهو رثن باليد بلا نية لان ان شط في نجاسة الحبيب او مبيها وهل الجسم كالنوب او يجب غسله خلاي واذا اشتبه بصهور منتجس او نجس صلو بعده التمس وزياق انا ونجب غسل انا ماء ونماق لا طعم وحوصى تعبدا سبعا بولوغ كلب مطلقا لان غير عند فصد الاستعمال بلا نية ولا تميم ولا ينعى بولوغ كلب او كلاب ،

فصل برائى الوضو غسل ما بين الأذنين ومنايب شعى الماس الاعداء والافى وظاهر الحية فيغسل الوتر واساير الجبهة وظاهر شعبيه بتخليل شعر تظهر البشة تحته لان جرحا بهى او خلق عافرا ويديه يديه وبغية معص ان فضع ككق عنكب بتخليل اصابعه لان اجالة خائمه ونقض غير ومسح ما على الجمجمة بعض صغيه مع المسترخى ولا ينفى ضعه رجل ولا امرأة ويخلان يديهما تحته في رة المسح وغسله فجهى وغسل رجليه بكعبه النائيين بمصلي السافين ونجب تخليل اصابعهما ولا يعيد من فلى طبعه او خلق راسه وفي تحيته فولان والدل وهل الموالاة واجبة ان عكم وفقر وبنى بنبة ان نسي مطلقا وان عجز ما لم يضل بجباى أعضاء بزمن اعتدال او سنة خلاي ونية رفع الحدث عنه وجهه او العصى او استباحة ممنوع وان مع تبه او اخرج بعض المستباح او نسي حدثا لان اخرجاه او نوى مطلق الضمارة او استباحة ما فوجت له او قال ان كنت احداث بله او جاءه فتبين حدثه

حده أو تتركه طاعة فإن غسلت بنية العزل أو بهق النية على
الاعضاء والأضحية في الأخير الحكة وعروبها بعرق ورفضها مغتيم
وفي تغتمها بيسير خللي وسننه غسل يديه أولاً ثلاثاً تعبداً
مضيق ونية ولو فضيعتين أو أحدث في أثنائه معتزفتين ومضحة
واستنشاق وبالغ مضمي وجعلها بست اجعل وجازاً أو احدها بغية
واستنثار ومسخ وجهي كل أعن وتحميد مائها ورد مسخ راسه
وترتيب فرائضه فيعلم المنكس وحرر ان بعد تجلج وال مع تابعه
ومن تركه برضا أو به وبالصلاة وسنة جعلها لما يستقبل وبضائه
موضع طاهي وفلة ما بلا حة كالغسل ويمن أعضاء وإناء ان فتح
وبه عقم راسه وشفع غسله وتغليته وهل الي جلان كحل او
المطلوب الإنفا وهل تكه الرابعة او تمنع خللي وترتيب سننه او
مع فرائضه وسواً وان بأصبع كصلاة بعدت منه وتسهيبة وتشرع
في غسل ويمن وأكل وشرب وكاية وركوب دابة وسبعينية ومخول
وضرك لمنل ومحميد ولبس وخلقي باب وإضفاء مصباح ووضوء وصعوبة
خفيف منبرا وتغيبض ميتن وخير ولا نعتب إضالة الغم ومسخ الي فية
وترك مسخ الأعضاء وان شد في ثالثة في كراهتها فولان فال كشكة
في صوم يوم عرفة هل هو العيد ،

فصل نعتب لفاضي الحاجة جلوس ومنع برهيو نجس واعضاء
على رجل واستنجا به يسريين وبلها قبل لفي الأذى وغسلها
بكثراب بعرق وستر الى محله وإعداد منيله ووثي وتغدي قبله
وتعني مخفيه واسترخاؤه وتغصية راسه وصدع التبعاته وعكم ورة
قبله وبعن فإن مات فعليه ان لا يعط وسكون ال لهي وبالعضاء
تست وبعة وأتفاء هي وريح وموري وضيفي وظل واصل وبكنبي

لَحَوْهُ عَثَرَ اللَّهَ تَعَالَى وَتَفَعَّلَ بِسَرَاهُ دُخُولًا وَمُعْنَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ
 مَجْعَدٍ وَالْمَنْهَلُ عَنْهُ بَعْثًا وَجَازَ عَنْهُلَ وَضْعًا وَبَوَّلَ مُسْتَفِيزًا قَبْلَهُ
 وَمُسْتَعْبِرًا وَانْزَلَ يُلْجَأُ وَأَوَّلَ بِالسَّامِ وَبِالْإِخْلَافِ لَنْ فِي الْعَصَا وَبَسْتَمِ
 فَوَلَانِ تَحْلُلَهَا وَالْمُخْتَارُ التَّرْجَا لَا الْقَهْمُ يَنْ وَبَيْنَ الْمُفْعَسِ وَوَجَبَ اسْتِبْرَاءُ
 بِاسْتِعْمَالِهِ أَخْبَثْنَاهُ مَعَ سَلْبِ عَتَمٍ وَنَتْرُجَةً وَنَعَبَ جَعْمًا وَجَمَّ لَحْمًا
 وَنَعَيْتَ فِي مَنِيٍّ وَحَيْضٍ وَنَعَاسٍ وَبَوَّلَ امْرَأَةً وَمُنْتَشِرٍ عَنْ عَجْجٍ كَثِيرًا
 وَمَخِيٍّ بِغَسَلِ عَتَمٍ كُلَّهُ فِيهِ النِّيَّةُ وَبِضَلَالِ صَلَاةٍ تَارِكَهَا أَوْ تَارِكًا
 كُلَّهُ فَوَلَانِ وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ وَجَازَ بِبِابِيسَ ظَاهِرٍ مُؤَنِيٍّ غَيْرِ مُؤَنِيٍّ
 وَلَا مَحْتَمٍ لَنْ مَبْتَلٍ وَنَجَسٍ وَأَمْلَسَ وَصَحَّحَ وَمَحْتَمٍ مِنْ مَضْعُومٍ وَمَكْتُوبٍ
 وَهَبٍ وَفَضَّةٍ وَجَدَارٍ وَرَوْنٍ وَعَضْمٍ فَإِنْ أَنْفَتَ أَجْزَأَتِ كَالِيهِ
 وَهُوَ الثَّلَاثُ ،

فصل لُفْظِ الْوَضْوِ . نَحْنُ وَهُوَ الْخَارِجُ الْمَعْنَى فِي الْحِكْمَةِ لَنْ
 حَقِّ وَهُوَ وَلَوْ بَبَلَةً وَبَسْلَسَ هَارِقَ أَكْثَرَ كَسْلِسَ مَعِي فَدَرَّ عَلَى
 رَجْعِهِ وَنَعَبَ أَنْ لَزِمَ أَكْثَرَ لَنْ أَنْ شَقَّ وَفِي اعْتِبَارِ الْمَلْزَمَةِ فِي وَفَتْ
 الصَّلَاةِ أَوْ مَضْلَعًا تَرْتُّبًا مِنْ عَمَلِيَّةٍ أَوْ ثَغْبَةٍ تَحْتَ الْمَعْرُفَةِ أَنْ انْسَدَّ
 وَالْأَفْعُولَانِ وَبِسَبَبِهِ وَهُوَ زَوَالُ عَمَلٍ وَأَنْ بَنُوهُ ثَقُلَ وَلَوْ فَضُرَّ لَنْ
 حَقِّ وَنَعَبَ أَنْ ضَالَّ وَطَسَّ يَلْتَمِصُ صَاحِبُهُ بِهِ عَارِضًا وَلَوْ كَضَعَرَاوُ شَعِيٍّ
 أَوْ حَائِلٍ وَأَوَّلَ بِالْجَعْبِيِّ وَبِالْإِخْلَافِ أَنْ فَضَّ لَزَقَ أَوْ وَجَدَهَا لَنْ
 انْتَعَبَا إِلَّا الْقُبْلَةَ بَعْمَ وَأَنْ بَكَّ أَوْ اسْتَعْمَالَ لَا لَوَاعٍ أَوْ رَجِيٍّ وَلَا لَزَقَ
 بِنَظَرِ كِبَاعِظَةٍ وَلَزَقَ بِقَهْمٍ عَلَى الْإِخْلَافِ وَمُضْلَقُ مَسٍّ عَتَمٍ الْهَيْجَلُ
 وَلَوْ خُنْثَى مُشْكِلًا بِبُضْنٍ أَوْ جَنْبٍ لَكَبَى أَوْ أَصْبَعَ وَأَنْ زَانِدًا أَحْسَسَ
 وَبَيَّزَ وَبَشَّطَ فِي حَقِّ بَعْدَ ضَمَرٍ عَلَى الْإِخْلَافِ الْمُسْتَنْجَحِ وَبَشَّطَ فِي
 سَابِقَهُمَا لَا عَمْسَ دُبْرًا أَوْ أَنْفَسَ أَوْ مَجَّ صَغِيرًا أَوْ فِيهِ وَأَكْلَ حَمِيرًا وَنَجَّ
 وَجَامَةً

وجامية وفهففة بصلاة وميس امرأة برجها وأولن أيضا بعدم
الانطباع ونعيب غسل مع من لمع ولبن وتحميد وضوء ان صلى به
ولو شط في صلاته ثم بان الضم في يعم ومنع حدث صلاة وضوابة
ومس محب وان بغضيب وحمله وان بعلافة او وساق الا بالمسحة
فصحت وان على كافر لا يرج ونعسي ولوح لمع ومتعم وان حائضا
وجزء لمع وان بلغ وحيز بسام وان لحائض ،

فصل يجب غسل ظاهر الجسد عني وان بنوم او بعد هاب
لنق بل جاع او به ولم يغتسل ان بل لنق او غير معتاد ويتوضأ
كمز جامع باغتسل ثم امنى ولا يعيد الصلاة ومغيب حشمة
بالغ ان مرافق او فديها في مرج وان من بهيمة وميت ونعيب لمهاق
كصغية وضنها بالغ لا عني وصل للرج ولو التفت ونعيب ونعاس
بهم واستحسن وبغية ان باستحاطة ونعيب لانفطاعه ويجب غسل
كام بعد الشهادتين كما في وجع قبلها وقد اجمع على الاسلام ان
الاسلام ان لعم وان شط ام مني اغتسل وأعاد من آخر نومة
كتحفة وواجبه نية وموالة كالوضوء وان نوت الحيض والجنابة
او احدهما فاسية للآخر او نوى الجنابة والجمعة او نيابة عن الجمعة
حصل وان نسي الجنابة او فصه نيابة عنها انتعيا وتخليل شع
وضعت مضجوره ان نفضه وعلو ولو بعد صب الماء او تحفة او
استنابة وان تعذر سقاه وسننه غسل يديه اول وصالح أعنيه
ومضضة واستنشاق ونعيب بعد بإزالة الأذى ثم اعضاء وضوئه
كاملة مة واعلاه وميامنه وتثليث راسه وفلة الماء بل حة كغسل
ميج جنب لعون لجام ووضوئه لنوم لا يعم ولم يبطل ان لجام
وتنوع الجنابة موانع الاصغى والقراءة ان كاية لتعوذ ولحوه ومحول

مسحاً ولو مختاراً كذا في وان أعز مسلح وللمنيّ تدفق ورائحة ضلع
او عجين ونجس عن الوضوء وان تبين عدم جنابته وغسل
الوضوء عن غسل محلّه ولو ناسيا لجنابته كلعنة منها وان عن
جبية ،

فصل رخص لمجل وامرأة وان مستحاضة تحضروا وسعير مبيع
جورب جلده ظاهري وباطنه وخفي ولو على خفي بلا حائل كطين
الان المهيأ ولا حة بشره جلده ظاهر خفي وستر محل العرض وامكن
تتابع المشي به بكهارة ماء كملت بلا تقيده وعصيان بلبسه او سعيه
بلا مبيع واسع وخفي فخر ثلث القدم وان بشره لا اقل ان التصرف
كمنعج صغرا وغسل رجله بلبسه في كحل او رجلا فادخلها
حتى يتخلع الملبوس قبل الكمال ولا خفي في يعضه وفي خفي عصب
تيمم ولا لا يمس لميمه المبيع او لينام وفيها يكره وكفه غسله وتكراره
وتتبع عضونه وبخل بغسل وجب ونخره كثيرا وينزع اثم رجل
لساق خفة لا القعب واذا نزعها او اعلبته او احمدها بادر للاسفل
كالموالة وان نزع رجلا وعسرت الاخرى وضاق الوقت في تيممه
او مسحه عليه او ان كثرت فيمته والا موقوف احوال ونعيب نزع كل
جعة ووضع يدها على طرف اصابعه وبسراه تحتها ونحوها
لنعبته وهل اليسرى كذا او اليسرى موفها تأويلان ومبيع اعلاه
واسفله وبطلت ان تيمم اعلاه لا اسفله في الوقت ،

فصل يتيمم ذو مرض وسعير أبيع لعرض ونفل وحاضر
لجنازة ان تعينت ومرض غير جعة ولا يعيد لا سته ان عدموا
ماء كافيا او خافوا بانسيعماله مرقا او زيادته او تأخر بزه او عفش
محتّم معه او بصلبه تلقى مال او خروج وقت كعدم مناول او
الـ

والله وهل ان خاب جوانه باستعماله خلابة وجاز جنازة وسنة
ومش محكي وفراة وضواي وركعتاه بنهم مرضى او نعل ان تأخرت
لا مرضى آخر وان فصدا وبطل الثاني ولو مشتركة لا بنهم
لمستحب ولهم موالاة وقبول هبة ماء لا من او فرضه وأخذ
بمن اعتيد له تحقيق له وان بعثته وطلبه لكل صلاة وان توفقه
لا تحقق عدمه ظاهرا لا يشق به كفرفة فليلا او حوله من
كثيرة ان جعل يخلع به وثبة استباحة الصلاة وثبة اكبر ان
كان ولو تكثرت ولا يرفع الحديث وتعيه وجهه وكعبه لكوعيه
ونع خاتمه وصعبة ظهر كثراب وهو الافضل ولو نفل ونلج
وخطاها وفيها جقي يديه زوي جميع وخا وجصي لي يصبغ
ومع من غير نفي وجوهي ومنقول كشت وملج ولم يصب حانط
لين او مجرلا تحصى وخشب ومعلله في الوقت بالانيس اول
المختار والمتروكة في خوفه او وجوه وسضه والراجح آخر وفيها
تأخير المغيب للشفق وسن ترتيبه والى الم ففين وتجدد ضية
ليديه وتعب تسوية وبه بظاهر عناه ببسراه الى الم فف فم مع
الباضن لآخر الأصابع في بسراه كذا وبكل عيكل الوضوء وبوجوه
الماء قبل الصلاة لا فيها الا ناسيه ويعيد المغي في الوقت ويحت
ان في يعة كواحد بغيره او رحله لا ان ذهب رحله وخائى لص او
سبع وميض عدم مناو لا وراج فدم ومنه في خوفه وناس فكم
بعدها كمفتصر على كوعيه لا على ضية وكمته على مصاب
بول وأول بالمشكوك وبالحقو واقتصر على الوقت للفائل بضارة
الارض بالجماع ومنع مع عدم ماء تفصيل متوطين وجامع مغتسل الا
لصول وان نسي احدى الخمس تيمم حسا وفطم فو ماء مان ومعه

جنب ال نخوی عشر ککونه لهما وضمن فيمه وتسف صلاة
وفضاؤها بعدم ماء وصعب ،

فصل ان خبي غسل جرح كالتيتم مسح ثم جبيرته ثم
عصائه كعبه ومارة وفرضها صاع وعامة خبي بنزعها وان
بغسل او بلا ضم وانتشرت ان حج جل جسده او افله ولم يضم
عسله وال بعرضه التيم كان فل جدا كعب وان غسل اجزا وان
تعذر مشها وهي باعطاء نجه تركها وتوضا وال فنانها يتيم ان
كثي ورابعها بجمعها وان نزعها لدواء او سفطت وان بصلاة
فقع ورداها ومتيم وان حج غسل ومتيم متوضي راسه ،

فصل الحيض دم كعبه او كدرة خراج بنجسه من قبل
من تحيل عان وان دبعة واكثره لمبتدأة نص شهر كامل الضم
ولمعتان ثلاثة استظهارا على اكثر عاداتها ما لم تجاوزه ثم هي
ضاهي وحامل بعد ثلاثة اشهر النص ونحوه وفي سنة باكثر
عشرون يوما ونحوها وهل ما قبل الثلاثة كلها بعدها او كالمعتان
فولان وان تفقع شهر لغفت آيات الدم ففد على تفصيلها ثم هي
مستحاضة وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتحلي وتوضا والمهيني
بعد ضمي تم حيض ولا تستظهر على الاصح والضمر بجباي
او فصية وهي ابلغ لعاداتها فتنتظرها لآخر المختار وفي المبتدأة
تمه وليس عليها نظر ضمها قبل العجربل عند النوم والصبح
ومنع حكة صلاة وصوم ووجوبها وضلها وبد عرق ووض مرج
او تحت ازار ولو بعد نفا وتيمع وربع حديثها ولو جنابة وءخول
مسجد فلا تعتكي ولا تصوي ومس محكي لا فراءة والنهاس دم
خج للولان ولو بين تومين واكثره ستون يوما فان تخللها
فنباسان

بنعسان ونفطعه ومنعه كالحصى ووجب وضوءهما والاضمة
نعية ،

باب

الوقت المختار للظهور من زوال الشمس لآخر الغامه بغير ظلي الزوال
وهو أول وقت العصر للصغار واشتركتنا بفجر احداهما وهل في
آخر الغامه الأولى او أول الثانية خلا في وللمغرب غروب الشمس
يفطر بجمعها بعد شمسها وللعشاء من غروب جهة الشفق للثلاث
الأول وللصبح من العجر الصادق للإسفار الأعلى وهي الوسطى
وان مات وسط الوقت بلا أداء في يعصى الا أن يفتن الموت والأفضل
لعبه نعمة لها مطلقا وعلى جماعة أخرى ولجماعة تفدح غير النقص
وتأخيرها لمربع الغامه وبزاد لشرق الحم وفيها نحب تأخير العشاء
فليلا وان شئت في دخول الوقت في تجهي ولو وقعت فيه والضروري
بعد المختار للطلوع في الصبح والمغرب في الضمير وللجهر في
العشائين ويؤخر في فيه الصبح بركعة لا أقل والكل أداء والنقصين
والعشائين بعض ركعة عن الأولى لا الأخيرة كحاضر سابق وفادح
وأتم الا لغدر بكم وان يركب وصبا وإيماء وجنوز ونوم وغلبة
تحيض لا سكي والمعدور غير كافر يفطر له الضمير وان ضمن إدارتها
مربع مخرج الوقت فضى الأخيرة وان تصغر بأحداث او تبين عدم
ضرورة الماء أو عكر ما يربب بالفضاء وأسفط عذر حصل غير
نوم ونسيان المذرك وأمر صبي بها لسبع وضرب لعشم ومنع نعل
وقت طلوع شمس وغروبها وخضبة جعة وكه بعد عجم وفيه
عصر الى أن يجمع فيه ربح وتصلو المغرب الا ركعتي العجم والورد

فقبل العرض لناج عنه وجنازة ومهوية ثلاثه قبل اسعار واصهار
وفقع محيم بوفيت نهيم وجازت عي بضي بفراو غيم كهفيم ولو لمشي
ومن بلة وصحة ومجرة ان أمنت من النجس والآن فلا إعاقة على
الاحسن ان لي تحقو وكهرت بكنيسة ولي نعة ومعضن ابل ولو
امن وفي الإعاقة فولان ومن تم في مرضا آخر لبغا ركة بسجدة تيها
من الضوري وقتل بالسبي حقا ولو قال انا افعل وصلو عليه
عني فاضل ولا يكفيس فيه لا فائدة على الأصح والجاهد كافر ،

فصل سنّ الأذان لجاعة طلبت غيرها في مرض وفي ولو
جعة وهو منثى ولو الصلاة خير من النوم ميجع الشهداءتين
بأربع من صوته أولا مجرور بلا فصل ولو بإشارة لكلام وبني
ان لي يكل غير مفعم على الوقت ان الصبح فيسبس الليل وصحته
بإسلام وعقل وعكورة وبلوغ ونجب متصغر صيت مرتفع فأنج ان
لغير مستغبل الا لإسهاغ وحكايته لسامعه لمنتهى الشهداءتين منثى
ولو متنبلا لا معترضا وأذان في ان ساقرا جاعة لي تطلب غيرها
على الاختار وجاز أعي وتعدع وترثبهم الا المغير وجعهم كل
على أذانه وإقامة غير من أذن وحكايته قبله وأجه عليه او مع
صلاة وكف عليها وسلام عليه كملت وإقامة ركب او معيد
لصلاته كأذانه وتسن إقامة معرق وثني تكبيرها لغير وان فضا
وحسن ولو تركت عهدا وان أقامت المرأة سرا محسن وثيق معا او
بعدها بفجر الصافة ،

فصل شرط لصلاة صهارة حدث وخبث وان رعي قبلها
وامم آخر الاختياري وصلو او فيها وان عيدا او جنازة وضن
عوامه له أمها ان لي يلحج فرش مسجد وأوما نحوى تأذيه او تلحج
ثوبه

ثوبه لا جسر واز له یضرب ورتع فتله بأنامل یسراه فإن زاد عن
 عرج قطع ان لحنه او خشع تلوث مسجد وال قبله الفضع ونحب
 البناء فیخرج مُمسِطاً أنجه لیغسل ان له تجاوزا فیه مکان مُمکن
 فیه وبیستحب قبله بلا عذر ویضاً نجساً ویبتکلم ولو سقوا ان کان
 جماعه واستکلی الإمام ویه بناء البعۃ خلای واءا بنا له یعتد ال
 برکعة کملت وأنج مکانه ان ضح فمراغ امامه وامکن وال بالانف
 الیه وال بطلن ورجع ان ضح بغائه او شد ولو بتشده ویه الجمعه
 مضلعا لاؤل الجامع وال بطلن وان له یُتَجَّ رکعة یم الجمعه ابتداء
 ضمها بإمام وسل وانشی ان رعی بعد سلام امامه لا قبله ولا
 یبني بغیه کضته عجز بضم نعیه ومن عرعه یم له تبطل
 صلاته واءا اجتمع بناء وفضا لراعی ادری الوضیین او إحداها
 او لحاضر ادری ثانیة مسافر او خوی یحضر فطم البناء وجلس یم
 أخه الإمام ولو له تکن ثانیته ،

فصل هل ستر عورتہ بکشی وان بإعارة او ضلی او نجسی
 وحکم تحیم وهو مفتح شیه ان عکم وفدر وان یخلو للصلاة
 خلای ویه من رجل وأمة وان بشائبة وحی مع امرأة بین سته
 وركبة ومع اجنیه غیر الوجه والکبیین واعادت لصرها واضیامها
 بوقت ککشی أمة عفا لان رجل ومع فیم غیر الوجه والاضای
 وتی من الاجنیه ما یراه من محرمة ومن العیم کم جل مع مثله ولا
 تطلب أمة بتغصیه رأس ونحب سترها بخلوة ولأم ولد وصغیه ستم
 واجب علی الخی واعادت ان راهفت للاصهار ککشیه ان تم کن
 الغناع کمصل بثوب حمیم وان اذیه او بنجس بغير او بوجوه
 مضی وان ضح عدم صلاته وصلی بظاهر لا عاجز صلی

عمر یا نا کعبانته و کف محمّد لا یریح وانتغاب امرأه ککبق کف وشعی
 لصلاة وتلّی ککشی مشتر صغرا او سافا و صفا بستم وال منعت
 کاحتبا لا ستر معه وعصى وکحت ان لبس حمیرا او عبا او سق
 او نظر محرما عیها وان لم یجد الا ستر الاحد فی جبهه فبالتها یتیم
 ومن یحز صلی عمر یا نا بان اجتمعوا بقلع بکاستورین وال یقیموا
 بان لم یکن صلو فیاما عاصین امامهم وشصع بان علمت فی
 صلاة یعتق مکشوبة رأس او وجه عمر یا ن ثوبا استترا ان فی رب
 وال اعاد بوقت وان کان لغراه ثوب صلو ابعاد او لأحد من نحب
 له اعارهم ،

فصل ومع الأمن استغبال عین الکعبة لمن محمّد بان شق
 به ان اجتماع نظم وال بالاضطر جعتها اجتماعا کان نفضت
 وبکلت ان خالها وان حاجی وصوب سبر فصر لراکب دابة فقط
 وان یعمل بدل فی نعل وان وثرا وان سهل لا ابتداء لها لاسعینه یبدور
 معها ان امکن وهل ان اوما او مکلفا تأویلان ولا یقلد محتمد غیره
 ولا محابا الا لم ی وان اعمی وسأل عن النجاة وقلد غیره مکلفا
 عارفا او محابا بان لم یجد او تخیر محتمد یتیم ولو صلی اربعاً تحسن
 واختبى وان تبین خطاً بصلاة فضع غیر اعمی وملکی یسیرا
 بیستغبالنها وبعدها اعاد فی الوقت الکثیر وهل یعید الناسی
 أبدا خلای وجازت سنة عیها و فی النحر لای جهة لا مرض فیعاد فی
 الوقت وأول بالنسیان وبالاضلاق وبطل مرضی علی ظهرها
 کالراکب الا لا تکلم او خوی من کسبوع وان لغیرها وان امن اعاد
 الخافی بوقت وال لحکامی لا یضیق النول به او مرضی ویؤدیهما
 علیها کالارضی فلها ومیها کراهة الاخیر ،

فصل مرائض الصلاة تكبيرة الاحرام وفيما لها الا تسبوف
 متاويلان وانما يُحَرِّى الله اكبر بان يحز سقطة ونية الصلاة المعينة
 ولعقله واسع بان تخالفا بالعقد والى محض مبطل كسلام او ضمه بان
 بنعل ان طالت او رجع والى فلا كان له يفتقه او عرفت او له ينو
 الركعات او النكاح او صرع ونية اعتداء المأموم وجاهز له دخول
 على ما احرم به الإمام وبطلت بسبقها ان كتم والا خلاص والفتحة
 ثم كنه لسان على إمام وفيه وان له يسمع نفسه وفيما لها فيجب
 تعلما ان امكن والا اثنى بان له عكنا بالاختار سقوطهما ونحو
 فصل بين تكبيرة وركوعه وهل تجب الفتحة في كل ركعة او
 الجمل خلاص وان تها آية منها سجدة وركوع تغيب راحته فيه
 من ركبتيه ونحو تمكينها منها ونصبها ورفع منه وتجوئة على
 جبهته واعاء لته أنفه بوقت وسن على اضراب فعميه وركبتيه
 كيديه على الاتح ورفع منه وجلوس لسلام وسلام غمى بأن وفي
 اشتراط نية الخروج به خلاص واجزا في تسليمة الهة سلام عليكم
 وعليه السلام وضمانينة وترتيب أداء واعتدال على الاتح والاكتنم
 على نعيه وسننها سورة بعد الفتحة في الأولى والثانية وفيما لها
 وجهه افله أن يسمع نفسه ومن يليه ويسم بهتلها وكل تكبيرة الا
 الاحرام وسمع الله من حرك الإمام وفيه وكل تشهد والجلوس الاول
 والزائفة على قدر السلام من الثاني وعلى الضمانينة ورعة مفتحة
 على إمامه ثم يساره وبه احدة وجهه بتسليمة التكليل فقط وان سلم
 على يساره ثم تكلم له تبطل وسنته لإمام وفيه ان خشيا مهورا
 بظاهر ثابت غير مشغل في غلط رجع وحول ذراع لا عاتية وهي
 واحدة وخطة واجنبية وفي الغم فولان وأنى مازله مندوحة ومصل

تعرض وانصابت مفتحة ولو سكت إمامه ونهبت ان أسركم مع يديه
مع احرامه حين شؤعه وتكويلاً في صلاة صحيح والتكهر تليها وتفصيرها
مغيب وعصر كتوشة بعشاء وثانية عن اولى وجلوس اول وفول
مفتحة وفي ربنا ولد الحمد وتسبيح بركوع وسجود وتأمين في مكلفا
وامام بسى واموم بسر او جهر ان سمعه على الاضطرار واسرار به
وفنوت سرا بصح ففط وفيل الركوع ولعنه وهو اللهع انا
نستعيند لآله وتكبيره في الشروع الا في قيامه من اثنتين فلا يستغفله
والجلوس كله بافضاء النيسى للارض واليمنى عليها وابهامها
للارض ووضع يديه على ركبتيه بركوعه ووضعها حتى وان فيه
او في بها بسجود ومجاورة رجل فيه بكنه مخفيه ومففيه ركبتيه
والرداء وسدل يديه وهل يجوز الغبض في النعل او ان حول وهل
كراهته في العرض للاعتناء او خيعة اعتناء وجوبه او اضرار
خشوع تأويلات وتفديج يديه في سجود وتأخيرها عند القيام
وعقد عنها في تشهده الثلاث ما في السبابة والابهام وتحميكها
عائها وتيامن بالسلام ودعاء بتشهد ثان وهل بعد التشهد والصلاة
على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم سنة او فضيلة خلاي ولا
بسهولة فيه وجازت كتعوة بنعل وكرها بعرض كدعاء قبل قراءة
وبعد فاتحة وأثنائها وأثناء سورة وركوع وقبل تشهد وبعد سلام
إمام وتشهد اول لا بين سجدة وسجدة ما أحب وان الدنيا وسهي من
أحب ولو قال يا فلان فعل الله بك كذا لي تبخل وكفى سجدة على
ثوب لا حصي وتركه احسن ورفع مومي ما يسجد عليه وسجدة
على كور عمامة او ضيف كعب ونفل حضباء من قبل له سجدة
وقراءة بركوع او سجود ودعاء خاص او بجهينة لغادر والتعبات
وتشبهت

وتشبيط أصابع ورفعتها وإفعا، وتخصي وتغيشي بص، ورفعه
رجلا ووضع قدم على أخرى وإفرائها وتغشي بخنيوي وجل
شيء، بكع أو بع وتزويق قبلة وتعهه مكوي فيه ليصلو له وعش
بلحية أو غيرها كبناء، مسجد غير مرتفع وفي كفي الصلاة به
قولن ،

فصل يجب بعرض فيام الـ مشقة أو نخوة به فيها أو قبل
ضرا كالتيه تخروج ربح ثم استناء لا تجنب وحائض ولهما اعاء
بوفن ثم جلوس كذا وتبع كالمقبل وغير جلسته بمن سجدت به
ولو سقاه فادر به والاعاء بكنت والآن كفي ثم نحب على اعز ثم
ايس ثم قصي وأوما عاجز الـ عن القيام ومع الجلوس أوما للسجود
منه وهل يجب فيه الوضوء ونجسي ان سجد على أنفه تلويان وهل
يومي بيديه أو يضعهما على الأرض وهو المختار تحسرها منه
بسجود تلويان وان فذر على الكل وان سجد لا ينهض ان ركة
ثم جلس وان حق معذور انتقل للـ على وان عجز عن فاتحة فانما
جلس وان لم يفذر الـ على نيّة أو مع اعاء بفهي ففال وغيره لا
نفي ومفتضى المذهب الوجوب وجاز فذح عين أذى لجلوس لا
استلفاء فيعيد أبدا وضاح عذره أيضا ولم يرض ستر نجس بفاهم
ليصل كالصحيح على الأرجح ولتنقل جلوس ولو في أثنائها ان لم
يدخل على الإتمام لا اضحاج وان أول ،

فصل وجب قضاء فائنة مكلفا ومع ذكر ترتيب حاضرين
شرطا والعوائت في انفسها ويسيرها مع حاضرة وان خرج وقتها
وهل اربع أو خمس خلاي فان خالي ولو عدا اعاء بوفن الضرورة
وفي اعاء مأموه خلاي وان ذكر اليسمي في صلاة ولو جمعة ففزع

فَبَعْدُ وَشَبَّعَ أَنْ رُكِعَ وَإِمَامٌ وَمَأْمُومُهُ لَا مُؤْتَعٌ فِيهِ عِبَادَةٌ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةٌ
وَكَيْلٌ بَعْدُ شَبَّعَ مِنْ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثَ مِنْ غَيْرِهَا وَأَنْ جَعَلَ عَيْنَ
مَنْسِيَّةٍ مُكَلِّفًا صَلَّى حُسًا وَأَنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَّاهَا نَازِلًا لَهُ
وَأَنْ نَسِيَ صَلَاةً وَثَانِيَتَهَا صَلَّى سِتًّا وَنَدِبَ تَفْجَعُ ضَمُّهُ وَفِي
ثَالِثَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا أَوْ خَامِسَتِهَا كَذَلِكَ يَنْتَبِئُ بِالْمَنْسِيَّةِ وَصَلَّى الْخَمْسَ
مَرَّتَيْنِ فِي سَاعَتِهَا وَحَادِيَةَ عَشْرَتِهَا وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ
مَعْيَنَيْنِ لَا يَدْرِي السَّابِقَةَ صَلَّاهَا وَاعَادَ الْمُبْتَدَأَةَ وَمَعَ الشُّبَّ فِي
الْفَصْرِ اعَادَ إِنْ رُكِّلَ حَضَرِيَّةً سَقِيَّةً وَثَلَاثًا كَذَلِكَ سَبْعًا وَارْبَعًا ثَلَاثَ
عَشْرَةً وَخُمْسًا أَحَدَى وَعَشْرِينَ وَصَلَّى فِي ثَلَاثَ مَرَّتَبَةٍ مِنْ يَوْمٍ لَا
يَعْلَمُ الْأَوَّلَى سَبْعًا وَارْبَعًا ثَمَانِيًا وَخُمْسًا تِسْعًا ،

فصل سُنَّ لِسَعْوٍ وَأَنْ تَكْتَرِبْنَغِي سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ
بَعْدَ تِلْكَ فَبَلْ سَلَامُهُ وَبِالْجَامِعِ فِي الْجُمُعَةِ وَاعَادَ تَشَهُُّدَ كَذَلِكَ جَعَلَ
وَسُورَةَ بَعْرَضٍ وَتَشَهُُّدَيْنِ وَالْأَنْ بَعْدَهُ كَيْفَ لَشُبَّ وَفَتَحَ عَلَى شَبَّعَ
شُبَّ أَهْوَاهُ أَمْ بَوَثْرًا وَتَرَبُّ سَيِّ بَعْرَضٍ أَوْ اسْتَنْكَحَهُ الشُّبَّ وَلَيْحَ عَنْهُ
كَهْوَلٌ بَعْلًا أَنْ يُشْرَعَ بِهِ عَلَى الْأَصْحَمِ وَأَنْ بَعْدَ شَمِّ بِإِحْمَامٍ
وَتَشَهُُّدٍ وَسَلَامٍ جَعْرًا وَحَجَّ أَنْ فَتَحَ أَوْ أَخْرَجَ أَنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوُ
وَيُصَلِّحُ أَوْ شُبَّ هَلْ سَعَا أَوْ سَلَّ أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً فِي شَكِّهِ فِيهِ هَلْ سَجَدَ
اِثْنَتَيْنِ أَنْ زَادَ سُورَةَ فِي أَهْمِيَّةٍ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لَغَيْرِهَا أَوْ فَا
عَلَبَةً أَوْ فَلَسَ وَلَا لَعِيضَةً وَغَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ كَتَشَهُُّدٍ وَبَسِيرَ جَعْرًا أَوْ سَيِّ
وَاعْلَانِ بِكَأَيَّةٍ وَاعَادَ سُورَةَ بَغْضٍ لَهَا وَتَكْبِيَةً وَفِي إِبْطَالِهَا بِسَمْعِ
اللَّهِ مِنْ حِرَقٍ وَعَكْسِهِ نَازِلًا وَلَا بِإِعَارَةِ مُؤْتَعٍ وَاصْلَاحِ رَدَاءٍ أَوْ سُنِّي
سَفْهَتٍ أَوْ كَيْشِيٍّ صَبِيحٍ لُسْتَةٍ أَوْ مُهْجَةٍ أَوْ دَجِجٍ مَارًا أَوْ هَابٍ دَائِبَةٍ
وَأَنْ تَجْنِبَ أَوْ فَهَفِي وَفَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ أَنْ وَقَفَى وَسَيِّ فِيهِ لَتَاوُبٍ وَنَعِيٍّ
بَثُوبٍ

بثوب لحاجة كتنكح والختار عدم الإبطال به لغيرها وتسبيح رجل
 أو امرأة ضرورة ولا يصفق وكلام لإصلاحها بعد سلام ورجع
 إمام بغض لعدين أن لا يتيقن إلا لكثرتهم جدًّا ولا يهدى عاضس
 أو مبشي ونعذب تركه ولا تجاز كإحصاء قل فخبم وتمويج رجله وغفل
 عقيب ثم يرد وإشارة لسلام أو حاجة لا على مشقة كأمين لوجع
 وبكاء تخشع والآن بكالكلام كسلام على معترض ولا لتبشع ورفعة
 اصابع والتعالي بل حاجة وتعيه بلع ما بين أسنانه وحط جسور
 وعكر فصد التعصم به بهلته والآن بطلت كفتح على من ليس معه
 في صلاة على الأصح وبطلت بغفصة ومما في المأموم أن لا يفرد
 على الترتيب كتكبيه للركوع بل نية إحرام وعكر فائدة ونحوه
 وبمحور لفصيلة أو لتكبيه ومشغل عن فرض وعن سنة بعيد في
 الوقت وبهيات أربع كركعتين في الثنائية وبتعدي كسجدة أو نبح أو
 أكل أو شرب أو شيء أو كلام وإن بكه أو وجب لإلغاء أهى إلا
 لإصلاحها بكتنهم وبسلام وأكل وشرب وبعيها أن أكل أو شرب
 انجس وهل اختلج أو لا للسلام في الأولي أو للجمع تاويلان
 وبانصاف تحدث في تبين نعيه كسلة شط في الإمام في ظهر الكمال
 على الاضمي وبسجود المسبوق مع الإمام بعددًا أو قبلًا أن لا يلحق
 ركعة والآن سجدة ولو ترك إمامه أو لا يترك موجهه وأخر البعدى ولا
 سهو على مؤتم حالة الفدوة وبترك قبلية عن ثلاث سنن ومحال
 لا أقل بل سجدة وإن كره في صلاة وبطلت بكتاكرها ولا بكتبعض
 من فرضي إن أزال القراءة أو ركع بطلت وأتم النعل وفتح عليه
 ونعذب الإشباع أن عفا ركعة ولا رجع بل سلام ومن نعل في فرضي
 مما في نعل أن أزالها أو ركع وهل بتعدي تم في سنة أو لا ولا

سجدة خالتي وبني ركن وضال كشرط وتداركه ان لا يسلم ولا
يعفد ركوعا وهو رفع رأس الا لترب ركوع جبالا لحناء كسي وتكبي
عبد وسجدة ثلاثون وعظمي بعض وامامة مغرب عليه وهو بها وبني
ان فمب ولا يخرج من المسجد باحرام ولا تبطل بتركه وجلس له على
الاضمة واعاد تاربا السلام التشقة وسجد ان الحربي عن الفيلة
ورجع تاربا الجلوس الاول ان لا يعارف الارض بيديه وركبتيه ولا سجدة
والا فلا ولا تبطل ان رجع ولو اشتغل وتبعه مأمومه وسجد بعد
كنهل في عفة ثلثته والا كهل اربعا وفي الخامسة مطلقا وسجد قبله
فيها وتاربا ركوع يجمع فاتها ونصب ان يقرأ وسجدة مجلس لا سجدة تين
ولا تجت ركوع اوله بسجدة ثانيته وبطل باربع سجعات من اربع
ركعات الاول ورجعت الثانية اولى ببطلانها لعة وامام وان شط في
سجدة في يد محلها سجدها وفي الاخيرة يأتي بركة وفيام ثالثة بثلاث
ورابعة بركعتين وتشقة وان سجدة امام سجدة وفام في يتبع وسلم به
هنا خيبي عفة فاموا فاما جلس فاموا كفعود بثالثة فاما سلم اتوا
بركة وامهم احمهم وسجدوا قبله وان زوجم مؤتم عن ركوع او
نفس او نحوه اتبعه في غير الاولى ما في يجمع من سجدها او سجدة
هنا في يضح فيها قبل عفة امامه فاما في وفضى ركعة والا سجدها
ولا سجدة عليه ان تيقن وان فام امام خامسة يتيقن انتفاء موجبها
يجلس والا اتبعه وان خالي عفا بصلت فيها لا سفوا فيأتي
الجالس بركة ويغيرها المتبع وان قال فنت موجب حكت من لزمه
اتباعه وتبعه ولمقابله ان سلم كمتبع تأول وجوبه على المختار لا من
لزمه اتباعه في نفس الأم ولا يتبع ولا تجزي مسبوقا علم
خامسيتها وهل كذا ان لا يعلم او تجزي الا أن يجمع مأمومه على
في

ففي الموجب فولان وتاربا سجد من كأولاه لان تجزئه الخامسة ان
تعيدها ،

فصل سجد بشرط الصلاة بان اتمام وسلام فارقي ومسجع
فقد ان جلس ليتعلّم ولو تروا الفارقي ان صلح ليوم ولم يجلس ليسمع
في إحدى عشرة لان ثمانية الحج والتجيم والانشفاق والغلي وهل سنة او
فضيلة خلقي وكبر لبعض وربع ولو بغير صلاة وصي وأتاب
وفصلت تعبدون وكفي سجود شكى وزلزلة وجهر بها مسجدة وفراة
بتلحين الجماعة وجلوس لها لان لتعليق وأفقي الفارقي في المسجدة يوم
خمس او غير وفي كفي فراءة الجماعة على الواحد روايتان واجتماع
لها يوم عرفة ومجاوزتها منتصفي وقت جواز والآن فصل بمجاوز
محلها او الآية تاويلان واقتصار عليها وأول بالكلمة والآية قال وهو
الاشبه وتعيدها بغير حصة او خضبة لان نعل مكلفا وان فرأ في عرض
سجد لان خضبة وجهي امام السيرة والان اتبع ومجاوزها بيسمي بسجد
وبكنيم يعيدها بالعرض ما لم يتخير وبالنعل في ثانيته ففي جعلها قبل
الباقي فولان وان فصدها بركع سهوا اعتد به ولا سهوا بخلافي
تكميها او سجود قبلها سهوا قال وأصل المذهب تكميها ان كتم ركنها
لان المعلن والمتعلّم فأول مئة ونعذب لساجدة الاعمال فراءة قبل ركوعه
ولا يكتفي عنها ركوع وان تركها وفصر حج وكفي وسهوا اعتد به
عند ماله لان ابن القاسم فيسجد ان اضاء به ،

فصل نعت نعل وتأكد بعد مغرب كضمي وقبلها كضم بلان
حدة والحق وسر به نهارا وجهر ليلا وتأكد بوتي وتحيّة مسجدة
وجاز تروا مارت وتأكدت بغيري وبعدها بها مسجدة المدينة قبل السلام
عليه صلى الله عليه وسلم وايضا نعل به محلاة صلى الله

عليه وسلّم والعرض بالصّحّ الأوّل وتحيّة مسجد مكة الكواكب وتمّ أوّل
وافعراء فيها ان في تعصّل المساجد والخلق فيها وسورة تجزي ثلاث
وعشرون ثم جعلت تسعا وثلاثين وخمسة مسبوفا ثانياً وثانيته وخمسة
وفراة شعب بسليخ والكاهن ووتر بإخلاص ومعونة تين الأول له
حبيب منه فيها وجعله لنتبه آخر الليل وفي يمينه مفدّم ثم صلى
وجاز وعقيب شعب منبصل بسلام ان لا فتداء بواصل وكفى وصله
ووتر بواحد وفراة ثاني من غير انتهاء الأول ونظر محكي في مرض
وأثناء نعل لا أوله وجع كثير لنعل او مكان اشتهم والا فلا وكلام بعد
صح لغير الصلوع لا بعد ثم وصحة بين صح وركعتي الحج
والوتر سنة أكّد ثم عيّد ثم كسوف ثم استسقاء ووفته بعد عشاء
صحيحة وشعبي للحج وضوريه للصبح ونحب فصعها له لفة لا
موتج وفي الإمام روايتان وان في يتسع الوقت ان لركعتين تركه لا
لثلاث ونهس صلى الشعب ولو فدم ونسب زاء الحج وهي رغبة
تغفر لنية تخصها ولا تجزي ان تبين نفد إهرامها للحج ولو بقي
ونحب الانقصار على الفاتحة وإيفاعها بمسجد ونابن عن التحيّة
وان فعلها ببيتة في يركع ولا يفضى غير مرض الا هي لله والوان
أفهمت الصبح وهو بمسجد تركها وخارجة ركعها ان في تحقّ بوان
ركعة وهل الفضل كثر السجود او طول القيام فولان ،

فصل الجاعة بعرض غير جمعة سنة ولا تعاضل وانما يحصل
بصلها بركعة ونحب لمن في تحضله كحلّ بصيّ لا امّا ان يعيد
معوّظاً مأموماً ولو مع واحد غير مغرب كعشاء بعد وتمّ وان أعاد وفي
يعفد ففحع ولا شعب وان أتمّ ولو سلّم أنى بمابعة ان فمب واعاد مؤتج
معيد ابداً ابداً وان تبين عدم الأولى او مساها أجزاء ولا يقال
ركوع

ركوع لداخل والإمام الراتب جماعة ولا تبدأ صلاة بعد الإمامة وإن
أقيمت وهو في صلاة فطع ان خشية بوان ركعة وإن أتم النافلة أو
مريضة غيرها وإن انصرف في الثالثة عن شبع كالأولى ان عفاها
والفطع بسلام أو مناي وإن أعاد وإن أقيمت بمسجد على محصل
الفضل وهو به خرج ولم يصلها ولا غيرها ولا لزمته كمن لم يصلها
وببينة يثبتها وبصلت بافتداء عن بان كافرا أو امرأة أو خنثى أو
مجنونا أو جاسفا بخارجة أو مأموما أو مخدئا ان تعمده أو على مؤتمه
وبعاجز عن ركن أو على إلا كالغاصد مثله مجائز أو بأيمى ان وجهه
فارى أو فلارى بكفراة ابن مسعود أو عبده في جمعة أو صبي في
مرض وبغية نكح وإن لم تنج وهل بلا عن مضللا أو في البائنة وبغية
ميت بين ضاه وضاه خلعي وأعاد بوقت في تهورى وكفى افضع
واشل وأعم اية لغية وإن أقرأ وعدو سلس وفجر لحكيم وإمامة من
يكس وترتب خصي ومأبون وأغلب وولد زنا ومجهول حال وعبد
بعرض وصلاة بين الأساطين أو أمام الإمام بلا ضرورة وافتداء من
باسهل السبينة عن بإعلاها كأبي فبيس وصلاة رجل بين نساء
وبالعكس وإمامة بمسجد بلا رداء وتقبله بهما به وإعارة جماعة
بعد الراتب وإن أعز وله الجمع ان جمع غيب قبله ان لم يؤخر كثيرا
وخرجوا إلا بالمساجد الثلاثة فيصلون بها افتداء ان دخلوها وقتل
كبر عتوت بمسجد وميها يجوز ضربها خارجة واستشكل وجاز افتداء
بأعمى وفطالي في المروع والكن ومعدوم وعتيين ومجهول إلا أن يشته
بليق وصبي مثله وعدم إلصاق من على عمن إمام أو يساره عن
حدوة وصلاة منبره خلعي صبي ولا يجذب احدا وهو خطا منها
وإسراع لها بلا خيب وقتل عقيب أو بار بمسجد وإحضار صبي به

لَا يَبْعَثُ وَيُكَبِّرُ إِذَا نَهِيَ وَبَصَوْ بِهِ أَنْ حُصِبَ أَوْ تَحْتَ حَصِيهِ ثُمَّ
فَعَمِيهِ ثُمَّ يَسَارُهُ ثُمَّ عَمِيَنَهُ ثُمَّ أَمَامَهُ وَخُرُوجُ مَكْتَابَتِهِ لَعِبِهِ وَاسْتِسْفَاءُ
وَشَابَتِهِ بِحُجَّةٍ وَلَا يُفَضِّلُ عَلَى زَوْجَتِهِ بِهِ وَافْتِدَاءُ دَوِي سَعْنِ بِإِمَامٍ
وَبَصْلُ مَأْمُومٍ بِنَهْرٍ صَغِيرٍ أَوْ ضَمِيْفٍ وَعَلَوْ مَأْمُومٍ وَلَوْ بِسَاحِجٍ لَا
عَكْسَهُ وَبَضَلَتِ بَغْضَ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ بِهِ الْكِبَرُ إِلَّا بِكَشْفِهِ وَهَلْ يُجُوزُ
إِنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ ضَائِعَةٌ كَغِيَرِهِ تَمِيَّةٌ وَمَسْوَعٌ وَافْتِدَاءُ بِهِ أَوْ بِهَوِيَّةٍ
وَإِنْ بَعَارَ وَضَرَفُ الْإِفْتِدَاءِ نَبِيَّتُهُ يَخْلَقِي الْإِمَامَ وَلَوْ بِجَنَازَةٍ إِلَّا جُعَّةً
وَجَعًا وَخَوْفًا وَمُسْتَقْبَلًا كَبَضْلِ الْجَاعَةِ وَاجْتِدَارٍ فِي الْأَخِيرِ خِلَافِي
الْإِكْتِمَاءِ وَمَسَاوَاةٍ فِي الصَّلَاةِ وَإِنْ بَادَأَ وَغَضَّ أَوْ بَقِيَ مِنْ يَوْمَيْنِ
إِلَّا فَعَلَّ خَلْفِي مَرَضٍ وَلَا يَنْتَفِلُ مِنْعَرِدُ الْجَاعَةِ كَالْعَكْسِ وَفِي مَرِيضٍ
افْتَدَى مِثْلَهُ بِحُجَّةٍ فَوَلَانٍ وَمَتَابَعَةٍ فِي أَحْمَامٍ وَسَلَامٍ بِالْمَسَاوَاةِ وَإِنْ
بَشَطَ فِي الْمَأْمُومِيَّةِ مُبِضَّلَةً لَا الْمَسَاوِفَةَ كَغِيَرِهَا لَا كَنْ سَبْعَةٍ مَمْنُوعٍ وَلَا
كَمْ وَأَمْرُ الرَّابِعِ بَعْدُ أَنْ عَلَى إِدْرَاكِهِ فَبَلْ رُبْعَهُ لَا أَنْ خَبَعَ وَنَحَبَ
تَفْعَلُ سَلْطَانٍ ثُمَّ رَبِّ مَنَهْلٍ وَاسْتَأْجَرَ عَلَى الْمَالِ وَإِنْ عَبَدَا كَامَرَاةً
وَاسْتَخْلَعَتِ ثُمَّ زَانَتْ فَفِيهِ ثُمَّ حَدِيثٍ ثُمَّ فِرَاقٍ ثُمَّ عِبَادَةٍ ثُمَّ بَسْنُ إِسْلَامٍ
ثُمَّ بِنَسَبٍ ثُمَّ يَخْلُقُ ثُمَّ يَخْلُقُ ثُمَّ بِلِبَاسٍ أَنْ عَمَمَ نَفْسِي مَنَعَ أَوْ كَمْ
وَاسْتِنَابَةُ النَّافِصِ كَوْفُوفٍ كَرِي عَنْ عَمِيَنَهُ وَائْتِنِينَ خَلَعَهُ وَصِيَّةٌ عَقْلُ
الْفُتُوبَةِ كَالْبَالِغِ وَنِسَاءُ خَلْفِي الْجَمِيعِ وَرَبُّ الْعَاقِبَةِ أُولَى عَفْءِهَا وَالْأَوَزَعُ
وَالْعَدْلُ وَالْحَمُّ وَالْأَذْبُ وَالْعَمُّ عَلَى غِيَرِهِ وَإِنْ تَشَاحَّ مِمَّا تَلَوْنَ لَا لِكَبْرِ
افْتَرَعُوا وَكَبَّرَ الْمَسْبُوفُ لِرُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ بَلَا تَأْخِيرٍ لَا لِلْجُلُوسِ وَفَامَ
بِتَكْبِيرِ أَنْ جَلَسَ فِي ثَانِيَتِهِ إِلَّا مُعَرِّبُ التَّشْهُدِ وَفَضَى الْقَوْلَ وَبَنَى
الْبَعْلَ وَرَكَعَ مِنْ خَشْيِ فَوَاتِ رُكْعَةٍ دُونَ الصَّبِّ أَنْ ضَرَّ إِدْرَاكَهُ
فَبَلْ الرَّمْعَ يَدَبُّ كَالصَّبِّ لَأَخِي فَمِجَّةً فَأَمَّا أَوْ رَاهُهَا لَا سَاجِدًا أَوْ
جَالِسًا

جالسا وان شط في الإدراك ألغاهما وان كبر لركوع ونوى به الصلوة او نواهما او في ينويها أجزأ وان في ينويها فاسيا له تمامي المأموم فقط وفي تكبير السجود تركه وان في يكبر استأنفى ،

فصل نحب الإمام خشية تلف مال او نفس او منع الإمامة بحكم او الصلاة برعاه او سبق حدث او كنه استخلاف وان بركوع او سجود ولا تبطل ان رفعوا به بعده قبله ولهم ان في يستخلف ولو اشار لهم بالانتظار واستخلفوا الا في ب وترى كلام في تحدث وتأخر مؤتمرا في الكعبين ومسأ أنعه في ظهر وجهه وتقدمه ان فهم وان جلوسه وان تقدم عليه صحت كان استخلف مجنونا ولم يفتدوا به او اثموا وحدانا او بعضهم او بإمامين الا الجمعة وفرا من انتهاء الأول وابتداء بسمية ان في يعلم وصحته بإدراك ما قبل ركوع والا فإن صلى لنفسه او بنى بالأولى او الثالثة صحت والا فلا تعود الإمام لتمامها وان جاء بعد العذر فكأنه وجلس لسلامه المسبوق كان سبق هو لا المصلي يستخلفه مسافر لتعذر مسافر او جهله فيسأل المسافر ويغوم عليه للفضاء وان جهل ما صلى اشار بأشاروا والا سأل به وان قال للمسبوق اسفكت ركوعا عمل عليه من في يعلم خلافه وتجه قبله ان في تنقضي زيان بعد صلاة امامه ،

فصل سن مسافر غير عاصي به ولاية اربعة برء ولو بحكم عاهبا فصحت الجمعة ان عدا البلدي البسائين المستكونة وتوالت ايضا على مجاوزة ثلاثة اميال بغيرية الجمعة والعهودتي جلته وانعصل غيرهما فصم رباعية وفتية او فائدية فيه وان نوتيا بأهله الى محل البعد لا اقل الى كهي في ظهر وجهه لعمة ورجوعه ولا راجع لدونها ولو لشية نسيه ولا عادل عن فصم بلا عذر ولا هائج وطالب

رعي الا أن يعلى فضع المسافة قبله ولا منعصل ينتظم رفعة الا أن
يجمع بالسير دونها وفضعه دخول بلده وان يفتح الا متوطن كنيته
رقص سكانها ورجع ناويا السعي وفضعه دخول وطنه او مكان
زوجة دخل بها ففط وان يفتح غالبية ونية دخوله وليس بينه
وبينه المسافة ونية إقامة أربعة أيام صحاح ولو بخلافه الا العسك
بعار الحرب او العلم بها عار لا الإقامة وان تأخر سعيه وان نواها
بصلاة شفع ولجئ حضيية ولا سعيية وبعدها أعاد في الوقت
وان افتدى مقيم به بكل على سنته وكل كعكسه وتأكد وبعده
ولجئ بعد وان اتج مسافرنوى إتماما وان سفوا نية والاتج إعاده
كأمومه بوقت والارجح الضروري ان اتبعه وان بطلت كان فص
عها والناسي كأحكام السهو وكان اتج ومأمومه بعد نية فص
عها وسهوا او جهلا في الوقت وسلك مأمومه ولا يتبعه وسلك
المسافر بسلامه واتج غيبه بعد إعاده وأعاد بفض بالوقت وان
ضمتهم سفرا بظهور خلافه أعاد أبدا ان كان مسافرا كعكسه وفي
نزل نية القص والإتمام تركه ونصب تكجيل الذوبة والدخول كحق
ورخص له جمع القصين بيم وان فص ولجئ بل كهم وفيها شرط
الاجة لإدراك أم منهل زالت به ونوى النزول بعد الغروب وقبل
الإصفرار آخر العصر وبعده خفي فيها وان زالت رابعا أخمها ان
نوى الإصفرار او قبله والآن في وقتيها كهن لا يضبط نهوله
وكالمبضون وللحج بعله وهل العشاء ان كذا تاويلان وفتح
خائب الأسماء والناقص والمبني وان سلك او فتح ولجئ او ارتحل
قبل الزوال او نزل عنده فجمع أعاد الثانية بالوقت وفي جمع العشائين
بفض بكل مسجدة مضرا وحين مع ظلمة لا لظين او ظلمة أغز
للغيب

للمغرب كالعراق وأخر فليكن ثم صلياً ولا ١٢ فدر أذان منخفج
 بمسجد وإقامة ولا تنقل بينهما ولم يمنعه ولا بعدها وجاز لمنعه
 بالمغرب مجمع بالعشاء ولمعتكى بالمسجد كان انفضح المضرب بعد
 الشروع لأن من عرجوا فيؤخر للشعق ١٢ بالمساجد الثلاثة ولا أن
 حدث السبب بعد الأولى ولا المرأة والصغير بيئتها ولا منبره
 بمسجد الجماعة لأن حرج عليهم ،

فصل شرط الجمعة وفوق كلها بالخضبة وقت الضمير للغموب
 وهل إن أدرك ركعة من العم وضج أو لا رويت عليها باستيفان
 بلد أو اخصاص لا يخفى وتجامع مبيت متكد والجمعة للعتيق وإن تأخر
 أداء لأن عي بناء حق وفي اشتراطه سفحه وفصح تأييدها به وإقامة
 الخمس تركه وحجت برحبته وضيق متصلة إن ضاق أو اتصلت
 الصغرى لأن انتعيا كبيت الغناديل وسخيه ودار وحانوت وجماعة
 تنفرتي بهم فريضة أول بلاحة ولا فتجوز باثني عشر باقيل لسلامها
 بإمام مقيم إلا الخليفة عي بغرية جمعة ولا تجب عليه وبغيرها تبسده
 عليه وعليهم وبكونه الخاضع لا لعذر ووجب انتقاره لعذر فمرب
 على الأئمة وتكبتين قبل الصلاة مما تسويه العرب خضبة تحضرها
 الجماعة واستغبله غير الصق الأول وفي وجوب قيامه لها ثم
 ولزمت المكلتي الحر الذي تزل عذر المتوضن وإن بغرية ذائبة بكفيع
 من المنار كان أدرك المسافر النداء قبله أو صلى الضمير ثم قدم
 أو بلغ أو زال عذره لا بإقامة إلا تبعاً ونظير تحسين هيئة وجيل
 ثياب وخضيب ومشى ونهجي وإقامة أهل السوق مطلقاً بوفتها
 وسلام خضيب ثم وجه لا صعور وجلوسه أولاً وبينهما
 وتقصيرها والثانية اقص ورفع صوته واستخلافه لعذر حاضرها

وفراةً فيها وختُ الثانية بيغفر الله لنا ولكم وأجزأ أعتروا الله
 بخُركم وتوَكُّوْا على كفوس وفراةً الجمعة وإن مسبوق وهل أنا
 وجاز الثانية بسج أو المنافقون وحضور مكاتب وصي وعبي ومعتبي
 أين سيدها وأخر الضم راج زوال عذره ولا فله التجبيل وغيره
 المعذور أن صلى الظهر مُدركاً لركعة في نُجْهِ ولا يجتمع الظهر إلا
 ذو عذر واستؤذن إمام ووجب أن منع وأمنوا وإن في نُجْهِ وسُرَّ
 غسل متَّصل بالواحد ولو لم تلممه وأعاد أن تغدَى أو نام اختياراً
 لأن كل حق وجاز تخيُّ قبل جلوس الخطيب واختياراً فيها وكلام
 بعدها للصلاة وخروج كُفَيْت بل أين وإقبال على ذكر فل
 سراً كتابين وتعوذ عنه السبب تحية عاضس سراً ونعي خطيب
 وأمه وإجابته وكه تلم ضمه فيها والتعليل يومها وبيع كعبه
 بسوق وفتها وتنقل إمام قبلها أو جالس عنه الأذان وحضور
 شاة وسقي بعد النهي وجاز قبله وحُم بالوال ككلام في خطبته
 نغيامه وبينهما ولو تغير سماع الأ أن يلغو على المختار وكسليم
 ورك ونعي لاغ وحصبه أو إشارة له وابتداء صلاة ظهر وجه وإن
 لداخل ولا يفضع أن دخل وفتح بيع وإجارة وتولية وشركة وإقالة
 وشبعة بأذان ثاني فإن كانت بالقيمة حين القبض كالبيع العاسد لأن
 نكاح وهبة وصدة وعذر تركها والجماعة شرع وحل ومضي أو
 جدام ومرضي ومضي وإشراق فريب ونحوه وخوف على مال أو
 حبس أو ضرب والاضم والاحتج أو حبس معيس وعمرى ورجاء عبو
 فود واكل ثوم كمنح عاصفة بليل لا عرس أو عوى أو شهوة عيب
 وإن أين الإمام ،

فصل رخص لقائل جائز أمكن تركه لبعض فسهم وإن وجاه

الغلبة

القبلة او على دوابهم فسهل عليهم وصلوا بأذان وإقامة بالأولى
في الثنائية ركعة والآن فركعتين ثم قام ساكتا او داعيا او قارئا في
الثنائية وفي قيامه بغيرها ترويذ وأتمت الأولى وانصرف ثم صلى
بالثانية ما بهي وسلم وانما لا نغسحهم ولو صلوا بإمامين او بعض
فما جاز وان لم يمكن انما لا خير الاختيار وصلوا إماما كان
دهمهم عدوا بها وحل للضرورة مشي وركض وضعت وعود توجه
وكلام وإمساح ملتح وان آمنوا بها أتمت صلاة آمن وبعدها لا
إعارة كسواي ضرب عدوا بضمير نعيه وان سعا مع الأولى بعدت
بعد إكمالها والآن بعدت القليل معه والبعدي بعد الفضا وإن صلى
في ثلاثية او رباعية بكل ركعة بصلت الأولى والثالثة في الرباعية
بغيرها على الأربع وصالح خلاجه ،

فصل سنن بعد ركعتان لأمر الجمعة من جل النافلة للرجال ولا
ينبغي الصلاة جامعة وافتتح بسبع تكبيرات بالإمام ثم خمس غير
القيام موالى ان بتكبير الموتر بلا قول وتقرأ مؤتم في يسمع وكفى
ناسيه ان لم يركع ويحمد بعده والآن تمامي ويحمد غير الموتر قبله
ومدرك القراءة يكبر بعد الركعة الثانية يكبر خسا ثم سعا بالقيام وإن
كانت فضى الأولى بسنن وهل بغير القيام تأويلان ونحب إحياء
ليلته وغسل وبعد الصبح وتضيي وتييز وان لغير مصل ومشي في
دهابه وعصر قبله في البعض وتأخير في النسي وخروج بعد الشمس
وتكبير فيه حينئذ لا قبله وصالح خلاجه وجهي به وهل فجح
الإمام او لقيامه للصلاة تأويلان ولحق الحجة بالمصلى وإيفاعها
به ان عكته ورفع يديه في أوله ففط وفراء لها بسبح والشمس
وخصبتان كالجعة ونهاجها واستقباله وبعديتها وأعيادنا ان

فَعَمَّنا واستعْتاجَ تَكْبِيرِهِ وتَخَلَّلَها بِهِ بِلَا حَتِّ وإِقامَةٍ مِنْ لِي يَوْمَ رَها
 أَوْ هاتِنَه وتَكْبِيرُهُ إِثْرَ حُسْ عَشَةِ مِ يَحْتَه وسُجُودَها الْبَعْدِيُّ مِنْ طَهْمِ
 يَوْمِ النُّعْرانِ نَافِلَةٍ وَمُفَضِّلَةٍ فِيها مَضْلَفًا وَكَبَّرَ نَاسِيه أَنْ فُهِبَ وَمُوتَجَّ
 أَنْ تَرَكَه إِمَامَه وَلِبْطَه وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَأَنْ قَالَ بَعْدَ تَكْبِيرَتَيْنِ
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَكْبِيرَتَيْنِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ مُحْسِنٌ وَكَمْ تَنْقَلُ عَمَلِي
 فَبَلَّها وَبَعْدَها لَا عَمَلُ فِيها ،

فصل سُنَّ وَأَنْ لِعِبُودِي وَمُسَامِي لِي بِحَدِّ سِيهِ لِكَسُوفِ الشَّمْسِ
 رُكْعَتَانِ سِرًّا بِرِيَاءٍ فِيأَمِينٍ وَرُكُوعَيْنِ وَرُكْعَتَانِ رُكْعَتَانِ لِحُسُوفِ فِي
 كَالنَّوَافِلِ جَمْرًا بِلَا جَمْعٍ وَنُدْبٍ فِي الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ثُمَّ مَوَالِيئِها فِي
 الْقِيَامَاتِ وَوَعظَ بَعْدَها وَرُكْعَ كَالْقِرَاءَةِ وَسَجْدَ كَالرُّكُوعِ وَوَعظَها كَالْعِيدِ
 وَتَطَرُّطَ الرُّكْعَةِ بِالرُّكُوعِ وَلَا تُكْتَرُ وَأَنْ انْجَلَتْ فِي أَثْنَانِها فِي إِمَامِها
 كَالنَّوَافِلِ فَوَلَّانَ وَقَعَمَ فَرَضِي خِيبي جَوَانِه ثُمَّ كَسُوفِي ثُمَّ عِيدِي وَأَخِي
 الْإِسْتِسْفَاءَ لِيَوْمِ آخِرِ ،

فصل سُنَّ لِسْتِسْفَاءِ لِهَرَجٍ أَوْ شَهَبٍ بَنَهْرًا أَوْ غِيَمٍ وَأَنْ بِسَبْعِينَ
 رُكْعَتَانِ جَمْرًا وَكَمْ رَأَى تَأَخَّرَ وَخَرَجُوا كَحَيِّ مُشَاةً بِبَدَلَةٍ وَتَشْتَعِ مَشَائِخَ
 وَمُتَجَالَّةً وَجَنِبَةً لَا مِنْ لِي يَعْمَلُ مِنْهُمْ وَبِهِمَةِ وَحَانَضِي وَلَا عُمْعَ
 دَمِيٍّ وَأَنْهِيءَ لَا بِيَوْمِ ثُمَّ خَضَبَ كَالْعِيدِ وَبَدَّلَ التَّكْبِيرِي بِالْإِسْتِغْفَارِ
 وَبَالَغَ فِي الدُّعَاءِ آخِرَ الثَّانِيَةِ مُسْتَعْبِلًا ثُمَّ حَوَّلَ رِجْلَاهُ عَيْنَهُ بِسَارِهِ بِلَا
 تَنْكِيْسٍ وَكَفَا إِلَيْهَا لِفَقْدِ فَعُودًا وَنُدْبَ خُضْبَةً بِالْأَرْضِ وَصِيَامُ
 ثَلَاثَةِ فَبَلَّهَ وَصَدَفَةً وَلَا يَأْمِي بِهِيَ الْإِمَامُ بِلِ بِنُوبَةٍ وَرَبِّ تَبْعَةٍ
 وَجَازَ تَنْقَلُ فَبَلَّها وَبَعْدَها وَاخْتَارَ إِقامَةَ غَيْرِ الْمَحْتَاجِ لِلْمَحْتَاجِ قَالَ
 وَبِهِ نَظْمٌ ،

فصل فِي وَجُوبِ غَسْلِ الْمَيِّتِ عَمَلِي وَلَوْ بِمِزِجٍ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ
 كَمَنْه

كعبته وكعبته وسننيتها خلابة وتلازما وغسل كالجنابة بعدا
 بلا نية وفهم الزوجان ان حج النكاح الا ان يعوت واسرع بالفضا
 وان رفيقا أعز سينك او قبل بناء او بأحد هما عيب او وضعت بعد
 موته والاحب نعيمه ان تموج أختها او تموجت عيها لا رجعية
 وكتابية الا بحضرة مسلح وإباحة الوضوء للموت بهو يبيع الغسل من
 الجانبيين ثم اقمب اوليائه ثم اجنبي ثم امرأة محرم وهل تستن او
 عورته تاويلان ثم محرم لم يفقه كعدم الماء وتفضيع الجسم وتخليعه
 وصب على محرم امكن ماء كعدمه وان لم يمتحى ترلعه والمرأة اقمب
 امرأة ثم اجنبية ولقي شعرها ولا يصح ثم محرم فهو ثوب ثم محرم
 لتوحيها وستر من سرته لركبتيه وان زوجا وركنها النية واربع
 تكبيرات وان زاء لم ينتظم والدعاء ودعا بعد الرابعة على المختار
 وان والا او سلم بعد ثلاث أعاد وان دهن فعلى القم وتسلمية
 خفية ونهح الإمام من يلبه وصبر المسبوق للتكبير ودعا ان تركت
 والى والى وتجن علبوسه نجعة وفهم كهونة الدفن على دفين عيها
 المرتعن ولو شق ثم ان وجد وعوض ورث ان فقه الدفن كأكمل
 السبع المييت وهو على التنيق بفرابة او رقي لا زوجية والبعير من
 بيت المال والى فعلى المسلمين وتذب تحسين ضده بالله تعالى
 وتقبيله عند احداث على اعمى ثم ضعي وتجنب حائض وجنب له
 وتلفينه الشعار وتغيبه وشدة تحييه اذا فاض وتليين معاصله
 بهفو ورفع عن الأرض وستة بثوب ووضع ثغيل على بطنه
 واسماع تحييه الا القيق وللغسل سحر وتحييد ووضع على مرتفع
 وايتاره كاللجن لسبع ولم يعم كالوضوء لتجاسة وغسلت وعصم بطنه
 بهفو وصب الماء في غسل محييه بخرفة وله الا فضا ان اضطر

وتوضيئته وتعصم أسنانه وانه يخرقه وأمال رأسه لمضضة وعدم
حضور غير معين وكافور في الأخيصة ونشبي واشتسأل غاسله وبياض
الكعبن وتجهيهم وعدم تأخيم عن الغسل واليه يأت عن الواحد ولا يفرض
بالزائد ان شئ الوارث الا أن يوصي فيه ثلثه وهل الواجب ثوب يسته
او ستر العورة والباقى سنة خلاى ووتى والاثنان على الواحد
والثلاثة على الاربعة وتفهيضه وتعميمه وعذبة فيها وأزرق
ولعابتان والسبع للمرأة وحنوطه داخل كل لعامة وعلى فطن يلصق
مخافه والكافور فيه وفي مساجد وحواسيه ومواقفه وان عجزا ومعتدق
ولا يتوكلها ومشية مشيع وإسراعه وتفطيمه وتأخيم ركب وامرأة
وسترها بقبلة ورفع اليدين بأولى التكبيى وابتداء فحمة وصلاة على
نبيه عليه الصلاة والسلام وإسراعه ورفع صغير على التقي
ووقوف إمام بالوسط ومنكبي المرأة رأس الميتم عن يمينه ورفع فيه
كثير مسما وتوالت ايضا على كراهته فيسبح وحتو فرب فيه
ثلاثا وتضيئة ضعام لأهله وتعمية وعدم غفقه والحد وجع فيه
على ايمن مقلب وتذوي ان حولى بالحضة كتنكيس رجليه وكثرة
الغسل وذهن من أسلم بحفبة الكفار ان له ثغبي التغيي وسرع بلين في
لوح في فرمود في آجي في فصب وسر التراب أولى من التابوت وجاز
غسل امرأة ابن كسبع ورجل كرضيعة والماء السخن وعدم الطلح
لكنه الموتى وتكبيى ملبوس او مزجيرا او مورسي وحل غير اربعة
وبدء بأي ناحية والمعين مبتدع وخروج متجالة وان له تحش منها
العتنة في كأي زوج وابن وأخ وسبقها وجلوس قبل وضعها ونقل
وان من بدو وبكا عند موته وبعث بلا رفع صوت وفول فيج وجع
اموات بغير لضرورة وولي القبلة الافضل او بصلاة يلي الامام
رجل

رَجُلٌ بِضَعْلٍ مَعْبُودٍ مَحْصِيٍّ مَحْنِيٍّ كَذَلِكُ وَفِي الصَّنْبِ أَيْضًا الصَّبِيُّ
 وَزِيَارَةُ الْغُبُورِ بِلَا حَتٍّ وَكَمْ حَلَقُ شَعْرٍ وَفَلَعُ ظَعْمٍ وَهُوَ بِدَعَةِ وَضَعٍ
 مَعَهُ أَنْ فَعَلَ وَلَا تُنْكَأُ فَمَوْحَةٍ وَيَوْحَةٌ عَقُوبَهَا وَفَرَاءَةٌ عِنْدَ مَوْتِهِ
 كَتَجْهِيرِ الدَّارِ وَبَعْرٍ وَعَلَى فَبِهِ وَصِيَّاحُ خَلْعِهَا وَفَوَلُّ اسْتِغْفَارِهَا لَهَا
 وَانْصِرَافُ عِنْدَهَا بِلَا صَلَاةٍ أَوْ بِلَا إِعْزَازٍ أَنْ لَمْ يَصُولُوا وَهَلَّهَا بِلَا
 وَضُوٍّ وَإِدْخَالِهِ مَحْجَمٍ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِيهِ وَتَكْمِيلُهَا وَتَغْسِيلُ جَنْبِ
 كَسْفَةٍ وَتَحْيِيضُهُ وَتَسْهِيئَتُهُ وَصَلَاةُ عَلَيْهِ وَدَعْوَاهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عِيَا
 مَخْلَابِ الْكَبِيرِ لَا حَائِظِي وَصَلَاةُ مُضِلٍّ عَلَى بَدْعِيٍّ أَوْ مُقْصِرِ كَبِيْرٍ
 وَالْإِمَامُ عَلَى مَنْ هَرَمَ الْفَتْلُ بِقَوَّةٍ أَوْ حَتٍّ وَأَنْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ دُونَهُ
 وَأَنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَمِيزُهُ وَتَكْبِيْرُهُ نَحْمِيٍّ وَنَحْسٍ كَأَهْضَمٍ وَمَعْصَرٍ أَمْكَنَ
 عَلَيْهِ وَزِيَارَةُ رَجُلٍ عَلَى خُصَّةٍ وَاجْتِمَاعُ نِسَاءٍ لِبَكَاءٍ وَأَنْ يَسْرًا وَتَكْبِيْرُهُ
 نَعَشٍ وَهَرَشُهُ نَحْمِيٍّ وَإِتْبَاعُهُ بِنَارٍ وَنَدَاءُ بِهِ مَحْجَمٍ أَوْ بَابِهِ لَا يَخْتَلِقُ
 بِصَوْتِ خَبِيٍّ وَفِيَاً لَهُ وَتَضْمِيْنُ فَبِرٍ أَوْ تَبْيِيْضُهُ وَبِنَاءُ عَلَيْهِ وَتَحْوِيْنُ
 وَأَنْ يُوْهِبَ بِهِ حَرَمٌ وَجَازٌ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشْبَةٍ بِلَا نَفْسٍ وَلَا يُغْسَلُ
 شَهِيْدٌ مَعْتَرِطٌ بِفَضْلٍ وَلَوْ بِلَدِ الْإِسْلَامِ أَوْ لَمْ يَفَانِلْ وَأَنْ أَجْنَبٌ عَلَى
 الْإِحْسَنِ لَا أَنْ رُجِعَ حَيًّا وَأَنْ أَنْبَعَدَتْ مَقَانِلُهُ إِلَّا الْمَغْمُورَ وَدُفِنَ بِنِيَابِهِ
 أَنْ سَتَرْتَهُ وَلَا زَيْدٌ نَحْبِيٍّ وَفَلَنْسُوءَ وَمَنْظُفَةً فَلَّ ثَمْنُهَا وَخَاتِمٌ فَلَّ فَضْلُهُ
 لَا مَرِيعٌ وَسَلَاحٌ وَلَا دَوْنُ الْجَلِّ وَلَا مَحْكُومٌ بِكَبِيْرٍ وَأَنْ صَغِيرًا ارْتَدَّ أَوْ نَوَى
 بِهِ سَابِيْهَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ يُسَلِّحَ كَأَنْ أُسْلِمَ وَنَقَرَ مِنْ أَبَوَيْهِ وَأَنْ اخْتَلَفُوا
 غُسَّلُوا وَكُفِّنُوا وَمُيِّزُ الْمُسْلِمِ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يَسْفُتُ لَمْ يَسْتَمَلَّ
 وَلَوْ تَحَرَّطَ أَوْ عَطَسَ أَوْ بَالَ أَوْ رَجَعَ إِلَّا أَنْ تَتَحَقَّقَ الْحَيَاةُ وَغُسْلُ دَمِهِ
 وَلَقَى مَخْرُفَةً وَوُورِيٍّ وَلَا يَصَلِّي عَلَى فَبِرٍ إِلَّا أَنْ يُدْفِنَ بِغَيْرِهَا وَلَا غَائِبٌ
 وَلَا تُكْرَهُ وَالْأَوَّلَى بِالصَّلَاةِ وَحَيٌّ رُجِيْعٌ خَبِيْرٌ ثُمَّ الْخَلِيْعَةُ لَا مَرْعَهُ إِلَّا

مع الخسبة ثم اهرّب العصبه وأفضل وليّ ولو وليّ المرأة وصلّى النساء
 جماعة وصحّ تركهنّ والقبر حبس لا يحشى عليه ولا ينش ما دام
 به صاحبه الا أن يمتنع ربّ كفن عصبه او فيرملكه او نسي معه
 مال وان كان مما علم فيه الدفن به وعليهم قيمته وافلّه ما منع
 راحته وحرّسه وبقر عن مال كتم ولو بشاهد وعين لا عن جنين
 وتوولت ايضا على البقران رجي وان قدر على إخراجهم من محله
 فعل والنصي عدم جواز أكله لمضمّ وصحّ أكله ومفنت مشرّكة
 هلت من مسلح يغبرتهم ولا تستقبل فيلتنا ولا قبلتهم ورمي ميت
 البهي به مكفنا ان لم يهرج البر قبل تغيبه ولا يعقب ببدن لم يوصي
 به ولا يترك مسلح لوليه الكافي ولا يغسل مسلح أبا كافرا ولا يدخله
 فيه الا أن يضيع بلبؤاره والصلاة أحب من النعل اذا قام بها الغني
 ان كان نجار او صانعا ،

باب

تجب زكاة نصاب النعم علم وحول كمال وان معلومة وعاملة
 وفتاحا لا منها ومن الوحش وحتّ العائقة له وان قبل حوله بيوم
 لا لأقلّ الإبل في كلّ خمس ضائنة ان لم يكن جمل على البلد المعتم
 وان خالفته والآنح أجزاء بعير الى خمس وعشرين بنت مكافئ وان
 لم تكن له سليمة فابن لبون وفي ست وثلاثين بنت لبون وست
 وأربعين حقة واحدة وستين حقة وست وسبعين بنتا لبون
 واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين الى تسع حقتان
 او ثلاث بنات لبون الخيار للساعي وتعين أحدها منبردا في كلّ
 عشى يتغير الواجب في كلّ أربعين بنت لبون وفي كلّ خمسين حقة
 وبنت

وبنت الفاضل الموقية سنة في كل ثلاثين تبعاً و
سنتين في كل أربعين مسنة ذات ثلاث ومائة وعشرون كما يتبين
من الإبل الغنم في أربعين شاة جعاع أو جعاعة و سنة ولو معها
وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وشاة ثلاث شيا
وفي أربع مائة أربع في لكل مائة شاة ولهم الوسط ولو انصرف الخيار
او الشار ان يرى الساعي أخة المعيبة لا الصغير وضع تحت ●
لعراب وجاموس ليف وضأن طعم وخير الساعي ان وجبت واحرق
وتساويا والا بين الاكثر واثنان من كل ان تساويا او الاقل نصاب
عنه وفي والا بالاكثر وثلاث وتساويا بينها وخم في الثالثة والا
بكل واعني في الرابعة فاكتر كل مائة وفي أربعين جاموسا
وعشرين بقة منها ومن هم بابحال ماشية أخة بزكاتها ولو
قبل الحول على الأرجح وبنى في راجعة بعيب او ليس كمقبل
ماشية تجارة وان دون نصاب بعين او نوعها ولو لاستعملها
كنصاب فنية لا مخالفا وراجعة بإفالة او عينا ماشية وخلطها
الماشية كمال فيها وجب من فطر وسن وصني ان نويت وكل مسل
حر مله نصابا لحول واجتمعها علم او منبوعة في الاكثر من مراح
وماء ومبين وراعي بإذنها وحلي به فو وراجع المأخوذة منه شيء
بنسبة عديتها ولو انصرف وفي لأحدتها في القيمة كتأول الساعي
الأخة من نصاب لها او لأحدتها وزاء للخلصة لا غصبا او لي
يكل لها نصاب وءو ثمانين خالط بنصبيها ووي ثمانين او
بنصي بقة و اربعين كالخليط الواحد عليه شاة وعلى غيره
نصي بالقيمة وخرج الساعي ولو نجذب خلوع الثريا بالجم وهو
شرط وجوب ان كان وبلغ وقبله يستقبل الوارث ولا تبعاً ان اوص

بها ولا تُجْهَرُ كهموره بها نافصة ثم رجع وقد كُهلَ بين الخَلَبِ
وأُهمجت أجمأ على الكُنتار والآن عُهل على الرِّيد والنَفْصِ للماضِ
بتبذنه العام الأول إلا أن ينقص الألف النصاب أو الصفة فيُعتم
كتخلّعه عن أهل بكهل وضّق لأن نَفَصت هارباً وإن زادت له
فلكل ما فيه بتبذنه الأول وهل يضّق فولان وإن سأل فنصت
• أو زادت بالموجوه أن لا يضّق أو وضّق ونفصت وفي الرِّيد تمّة
وألفه الخوارج بالماضِ إلا أن يهجموا الألف إلا أن يهجموا لمعها وفي
خسة أوسفي ماكنم وإن بأرض خراجية ألب وسماوية رطل والرطل
مائة وثمانية وعشرون درهما مكيّاً كل خمسون وخمسة حبة من
مضلق الشعير من حبّ أو ثمي فلف منقى مفترّ الجبلي وإن لا يجي
نصب عُشه كمين ماله زيت وثمر غير ذي الهيت وما لا يجي
وجول اخضران سفي بأكّة والآن بالعُشْم ولو اشتري السح أو أنفق
عليه وإن سفي بها فعلى حكيئها وهل يغلب الأكثر خلط
وتضع الفضائ كفتح وشعبي وسلي وإن ببلدان أن زرع أحدها
قبل حصاد الآخر فيضع الوسط لهما لا أول لتالث لا تَعْلَسْ وخُزْنِ
وخرة وأرز وهي اجناس والسهم وبهر العجل والفرض كاليتون لأن
الكتان وحسب فشر الأرز والعليس وما تصدّق به واستأجر فتاً لأن
أكل دابة في درسها والوجوب بإمام الحبّ وحبيب الله فلا شيء
على وارث قبلها لا يصر له نصاب والذكاة على البائع بعدها إلا
أن يعطي فعلى المشتري والنفقة على الموصى له المعين بجزء لأن
المساكين أو بكيل فعلى الميّن وأما تخرص الله والعنب إذا حلّ
بيعها واختلعت حاجة أهلها لخلّة لخلّة بإسقاط نفسها لا سفيها
وكعب الواحد وإن اختلعا فالأشرف وإن من كل جزء فإن أصابته
جائحة

جائحة اعتبرت وان زادت على تحي عاري بالاحتياج
وهل على ظاهره او الوجوب تأويلان وأخذ من الحب كيبى كان
كالم نوعا او نوعين والى من أوسطها وفي مايتي درج شيعي او
عشرين دينارا فاكثرا او يجمع منها بالحق ربع العشر وان لم يعمل او
يعتبر او نفعت او برعاية أصل او إضافة وراحت ككاملة والى
حسب الخالص ان تم المثل وحول غير المعين ولا يعتد بتعدد في
موجعة ومكتفي فيها بأجر لا مغصوبة وموجونة وضائعة وموجوعة
على ان البيع للعامل بلا ضمان ولا زكاة في عين بفضة ورثت ان
لم يعلم بها او لم يوفى الا بعد حول بعد فسخها وفبيضا ولا موصى
بتعرفتها ولا مال رقيق ومدين وسكة وصياغة وجوي وحلي وان
تكسر ان لم يتشع ولم ينو عدم إصلاحه او كان له جل او كراء الا
محم اللبس او معة للعافية او صداق او منويًا به التجارة وان رضع
بحوم وزكى الزنة ان نزع بلا ضرر والا تحي وضع البيع لأصله
كغلة مكتفي للتجارة ولوربح دين لا عوض له عنده ولم يقف بعد
حواله مع أصله وقت الشراء واستقبل بعائنه تحددت لا عن مال
كعصية او غير مزكى كهن مفتنى ونضع نافصة وان بعد تمام
لثانية او ثالثة الا بعد حولها كاملة فعلى حولها كالكاملة أول وان
نفعتا فبيع بينهما او في أحدهما تمام نصاب عنه حول الأولي او
قبله فعلى حوليهما وقضى رخصتها وبعد شهر منه والثانية على
حولها وعنه حول الثانية او شرط فيه لأيهما منه كبعده وان حال
حولها بأنفعها ثم حال حول الثانية نافصة بلا زكاة وبالمقابلة
عن سلع التجارة بلا بيع كغلة عنه وكتابته ومهم مشتري الا
الموتبة والصوى التام وان انتهى وزرع للتجارة زكى وهل بشيء

كون البخر لها ثروة لا ان له يكن أحدها للتجارة وان وجبت زكاة
في عينها زكوى ثم زكوى الثمن لحول التكية وأما يزكوى عين ان
كان أصله عينا بيرة او عرض تجارة وفبض عينا ولو بصبة او
إحالة كهل بنعسه ولو تلبى المثلج او بعائنه جعها ملأ وحول او
معمن على المفعول لسنة من أصله ولو لم يتأخيه ان كان عن
كبصة او أرض لا عن مشتري للغبية وباعه لأجل فلكل وعن إجارة
او عيضي مبادي فولان وحول المثلج من التمام لا ان نقص بعد الوجوب
ثم زكوى المقبوض وان قل وان اقتضى دينارا فألم يشتري بكل
ساعة باعها بعشرين فإن باعها او أحدها بعد شراء الأخرى
زكوى الأربعين وألا احدا وعشرين وطع لاختلاف احواله أخى لأول
عش البوائد والافتضاء مثله مضلعا والبائنه للتأخر منه فإن
اقتضى خمسة بعد حول ثم استعاد عشرة وأنصفها بعد حولها ثم
اقتضى عشرة زكوى العشرتين والأولى ان اقتضى خمسة وأما يزكوى
عيضي لا زكاة في عينه ملأ معاوضة بنية تجر او مع نية غلة او
فنية على الاختار والمبيع لا بلان نية او بنية فنية او غلة او بها
وكان كأصله او عينا وان قل ويبيع بعين وان لاستهلاك بكالدين
ان رص به السوق وألا زكوى عينه وعينه النفعة الحال المجرؤ والا
فومه ولو ضعاع سلع كسلعه ولو بارت لا ان له يهجه او كان فرضا
وتوولن ايضا بتفويج الفرض وهل حوله للانصل او وسط منه ومن
الإدارة تاويلان ثم زيادته ملغاة بخلاف حلي التكمي والفتح والمبيع
من مجلس والمكاتب يجهن كغيره وانتفل الممار للاحتكار وهما للغبية
بالنية لا العكس ولو كان أولا للتجارة وان اجتمع إدارة واحتكار
وتساويا او احتكم الاكثم بكل على حكمه ولا يجمع للإدارة ولا
تقوم

تغوم آوانی و په تغوم الکامې تحول من اسلامه او استقباله بالهن فولان
والغراض الحاضی بزکيه ربه ان اعارا او العامل من غیره و صبران
غاب بزکي لسنة العسل ما بیها و سقط ما زاد قبلها وان نفی
بلکل ما بیها و ازید و أنفص فُصی بالنفص علی ما قبله وان احتکما
او العامل بکالدین و عجلت زکاة ماشیه الغراض مطلقا و حُست
علی ربه و هل عبیر کخل او تلغی کالنفقة تاویلان و زکي ربح
العامل وان قل ان افام بیع حول و کانا حَمَین مسلمین بلا دین
و حصه ربه به یحه نصاب و په کونه شریکا او اجیرا خلای و لا
تسقط زکاة حرث و ماشیه و معدن بدین او فغی او اسی وان ساوی
ما بیع الا زکاة بضر عن عبد علیه مثله بخلای العین ولو دین
زکاة او مؤجل او کهر او نفقة زوجة مطلقا او ولد ان حکم به
و هل ان ل یبتغی بضر تاویلان او والی حکم ان تسلی لا بدین
کجاره او هدی الا ان یکون عنک معش زکي او معدن او فیه
کتابه او رقبه معتبر او خدمه معتق لأجل او مُحَکَم او رقبته لمن
مجمعه له او عده دین حل او فیه مهجو او عیض حل حوله ان
بیع و قوم و فت الوجوب علی مجلس لا یف وان رُجی او دین ان
ل یُجَ و ان و هب الدین او ما یُجعل فیه و ل یحل حوله او مر لک و یج
نفسه بستین دینارا ثلاث سنین حول فلا زکاة و معدن مأیه له
مأیه محرمیه و مأیه رجبیه به کي الاولی و زکیت عین و فعت للسلی
کنبات و حیوان او نسله علی مساجد او غیر معینین کعلیهم ان
تولت امانه بعمده و الا ان حصل لکل نصاب و په إلحاق ولد فلان
بالعینین او غیره فولان و انما به کي معدن عین و حکمه للإمام
ولو بأرض معین الا مملوکه لمُصالح فله و حَمَ بغیه عمه و ان تم اخی

العَمَلُ لَا مَعَانٍ وَلَا عَرَفَ آخِي وَفِي ضَمِّ هَاتِلَةٍ حَالُ حَوْلَهَا وَتَعْلُو
الْوَجُوبِ بِإِخْرَاجِهِ أَوْ تَصْعِيدِهِ تَرْجُءُ وَجَازٌ دَعَا بِهِ بِأَجْعٍ غَيْبٍ نَفْعٍ
عَلَى أَنَّ الْفَتْحَ لِلْمَجْمُوعِ لَهُ وَاعْتَبِرْ مَلَأَ كُلَّ وَجْزٍ كَالْقِرَاضِ فَوَلَانِ
وَفِي نَدْوَةِ الْفَيْسِ كَالرَّكَازِ وَهُوَ دَعَا جَاهِلِيٍّ وَانْ بَشَطٌ أَوْ أَفَلٌ أَوْ
عَمِيضٌ أَوْ وَجَعٌ عَمِيضٌ أَوْ كَافِرٌ لَا لَكِبِي نَفْعَةٍ أَوْ عَمَلٍ فِي تَخْلِيصِهِ نَفْعٌ
بِالْكَافَةِ وَكَمْ حَجَرٌ فِيهِ وَالضُّلُبُ فِيهِ وَبِأَفِيدِهِ طَالِمُ الْأَرْضِ وَلَوْ جَمِيشَا
وَالْأَنْ بِلَوَاجِرِهِ وَالْأَنْ دَعَا الْمُصَالِحِينَ فَلَمَّحَ الْإِنْ أَنْ يَجْرَعَ رَبٌّ دَارَ بَهَا
بَلَهُ وَدَعَا مُسْلِمٌ أَوْ دَعَا نَفْسَةً وَمَا لَقَضَهُ الْبَحْرُ كَعَنْبِرٍ بِلَوَاجِرِهِ بَلَانِ
تَحْيِيْسٍ ،

فصل وَمِمَّا فِيهَا فِيمَا وَمُسْكِينٌ وَهُوَ أَحْوَجُ وَصَفًا الْإِنْ لَيْبِهِ
أَنْ أَسْلَعَ وَتَحَرَّرَ وَعَمِيضٌ كَعَالِيَةٍ بِغَلِيلٍ أَوْ إِنْجَافٍ أَوْ صَنْعَةٍ وَعَمِيضٌ بِنَوْءٍ
لَهَا شَيْءٌ وَالْمُطْلَبُ يُحْسَبُ عَلَى عَمَلٍ وَجَازٌ فَوَلَانِ وَفَادِرٌ عَلَى الْكَسْبِ
وَمَالٌ نَصَابٌ وَدَعَا أَكْثَرُ مِنْهُ وَكَعَالِيَةٍ سَنَةٍ وَفِي جَوَازٍ دَعَا طَمِينِ
فِي أَخِيهَا تَرْجُءُ وَجَابٍ وَمَعْقُوقٌ حُرٌّ عَمَلٌ عَالِيٌ يُحْكِمُهَا غَيْرُهَا شَيْءٍ
وَكَامٍ وَانْ غَنِيًّا وَبُعْدِي بِهِ وَأَخِي الْعَفِيٍّ بِوَصْفِهِ وَلَا يُعْطَى حَارِسُ
الْبَعْضِ مِنْهَا وَمَوْلَى كَامٍ لَيْسَ وَحَكْمُهُ بَاقٍ وَرَفِيقٌ مُؤْمِنٌ وَلَوْ بَعِيضٌ
يُعْتَقُ مِنْهَا لَنْ عَفَا حَقِّبَةً فِيهِ وَوَلَانُوهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَانْ اشْتَرَضَهُ لَهُ أَوْ
بَطَّ اسْمُهَا لَمْ يَحْيَ وَمَعْدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يُحْسَبُ فِيهِ لَنْ فِي عَسَاءٍ وَلَا لَأَخِيهَا
الْإِنْ أَنْ يَتَوَبَّ عَلَى الْإِحْسَنِ أَنْ اعْضَى مَا بِيَرَهُ مِنْ عَيْنٍ وَفَضَّلَ
غَيْبَهَا وَمَجَاهِدٌ وَالْأَنْدَهُ وَلَوْ غَنِيًّا كَجَاسُونِ لَنْ سَوَّرَ وَمِمَّا كَبَّ وَغَمِيضٌ
مُحْتَاجٌ لَمْ يُوَصِّلَهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَمْ يَجِدْ مُسَلِّمًا وَهُوَ مَلِيٌّ بِبَلَدٍ
وَصُفِّقَ وَانْ جَلَسَ نَزَعَتْ مِنْهُ كَغَازٍ وَفِي شَارِعٍ يَسْتَعِينُ تَرْجُءُ وَنُجَبِ
إِنْثَارِ الْمُضْطَرَّ دُونَ عَمُومِ الْإِحْسَانِ وَالْإِسْتِنَابَةِ وَفَدَا تَجِبَ وَكَمْ لَهُ
حِينَئِذٍ

حينئذ تخصيص فريده وهل منع إعطاء زوجة زوجها أو يكتفى
 تاويلان وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه بصري وفته مطلقا
 بغية السكة ولو في نوع لا صياغة فيه وفي غيره ثم لا كسرى
 مستحب إلا لسبب ووجب نيئها وتعرفتها موضع الوجوب أو فريده
 إلا لعدم فإكثرها له بأجرة من اليق، ولا بيعت واشتري مثلها لعدم
 مستحق وفهم ليصل عند الحول وإن فهم معشرا أو عينا أو عرضا
 قبل القبض أو فقلت لعدمهم أو فقلت باجتماع غير مستحق وتعذر
 ردّها إلا للإمام أو ضاع بمجموعه لجائ في صفاها أو بغية في ثمنه لا
 إن أكتفى أو فقلت لمصلحة أو فقلت بكشفي في عين أو ماشية فإن
 ضاع المفعول فعن الباقي وإن تلبى جزء فصاب وفي بعض النسخ
 سقطت كعزلها فصاحت لا أن ضاع أصلها وحين أن أخرها عن
 الحول أو أدخل عشمه مبرضا لا محصنا وإن فته وأخذت من ثمرة
 المبيت وكثرها وإن بفثال وأدب ومبعد للإمام العدل وإن عينا وإن
 عثر عبث ثمينة مجنانية على الأرجح وزكى مسام ما معه وما غاب
 أن في يكن فخرج ولا ضرورة ،

فصل يجب بالنسبة صاع وجهوه عنه فضل عن فوته وفوت
 عياله وإن بتسلّى وهل بأول ليلة العيد أو اليق خلاص من الغلب
 القوت من معشر أو أفط غبي علس إلا أن يفتات غبي وعن كل
 مسلح مونه بفرابة أو زوجية وإن لأب وخادمها أو رقي ولو مكاتبها
 وأبغا رجب ومبيعا مواضعة أو خيار ومحمدا إلا حمية فعلى محمده
 والمشتري والمبعث بفدر امال ولا شيء على العبد والمشتري فاستدا
 على مشتريه ونجب إخراجها بعد الحجر قبل الصلاة ومن فوته
 الأحسن وغلبة الفهم إلا الغلت ومفعها لروال ففرا ورق يومه

وللإمام العدل وعدم زيارته وإخراج المسافر وإخراج أهله وجمع
صاع لمساكين وأصع لواحد وفوته الأذن إلا لشئ وإخراجها قبله
بكالسيوم وهل مضاعف أو مضاعف أو مضاعف ولا تسقط حجة زمنها
وإنما تجمع حر مسلح فغير،

باب

ثبت رمضان بكهال شعبان أو بهوية عذنين ولو بحو محم فإن
في يوم بعد ثلاثين صحو كذا أو مستعينة وعم أن نقل بها عنها
لا يمنع إلا كاهله ومن لا اعتناء لهم بأمر وعلى عدل أو مهجور
رفع رؤيتها والاختار وغيرهما وإن أفضوا بالفضاء والكفارة إلا
بتأويل فتأويلان لا يمنع ولا يعسر منه بشؤال ولو أمّن القصور
إلا مباح وفي تلخيص شاهد أوله لا أخى أخى وله يومه لمحكم الخدالي
بشاهد ثم قد ورؤيته نهارا لليلة وإن ثبت نهارا أمس والأكثر أن
انتهى وإن غيمت وفي يومه فبصيحته يوم الشد وصح عار وتكثرا
وفضاء ولنذر صافي لا احتياضا ونحب إمساكه ليتكفوا لا لتكفيه
شاهد ين أو زوال عذر مباح له البعض مع العلم بمرضان كخصم
بلفاح وض زوجة صهرت وكفى لسان وتجهيل فض وتأخير شعور
وصوم بسعي وإن علم دخوله بعد الحج وصوم يوم عرفة أن في
نحو وعشي ذي الحجة وعاشورا وتاسوعاء والحرم ورجب وشعبان
وإمساك بقية اليوم من أسلم وفضاؤه وتجهيل القضاء ومتابعته لكل
صوم في يلزم تتابعه وبه بكصوم تمتع أن في يضي الوقت وبقية
لهم وعشيش وصوم ثلاثة من كل شهر وكل كونهما البيضا
كسنة من شؤال وعوق ملح وعلي شج بهجه ومطاواة حق زمنه إلا
لنحو

لغوى صبر ونذر يوم مكر ومفجأة جاع كفيله وبعث ان علمت
السلامة والا حمت وحجامة مريض بفض وتطوع قبل نذر او قضاء
ومن لا تمكنه رؤية ولا غيرها كأسير كهل الشهور وان التبت
وضر شهر صامه والا تخي واجزا ما بعد بالعدة لا قبله او يفي
على شدة وفي مصادفته تيمم وصحته مطلقا بنية معينة او مع
الهم وكفت نية لا يجب تتابعه لا مسو وبيع معين ورويت
على الاكتفاء فيها ان انقطع تتابعه بكهرض او سمي وبنفا
ووجب ان صهرت قبل الهم وان لحظة ومع القضاء ان شكت
وبغفل وان جرت ولو سنين كنية او اغمي يوما او جلته او افله ولم
يسلم اوله بالقضاء ان ان سلم ولو نصقه وبنه جاع واخراج مني
ومع وفيه وإبصال متحلل او غير على الاختار لمعدته تحفنة
مائع او حلق وان من أنبي وأذن وعين وتخو وفيه وبلغ ان امكن
صرحه مطلقا او غالب من مضحة او سواها وفرض في العرض
مطلقا وان بصت في حلقه نائما كجماعة نائمة وكأكله شاكيا في
الهم او ضما الشد ومن لم ينظر ليله افتدى بالمستدل ولا احتاط
ان المعين مرض او حيض او نسيان وفي النفل بالعدة الهم ولو
بضاد بئ ان لوجه كواله وشيخ وان لم يحلوا وكقران تعبه بلا
تأويل فريب وجعل في رمضان بفض جاعا او رفع نية نهارا او
أكل او شربا ببع بفض وإن باستياد بخوزاء او منيا وان بإمامة بعث
الا أن يخالف عاقبه على الاختار وان أمنى ببعه نفي بتأويلان
بإضعام سئين مسكينا لكل مؤ وهو الإفضل او صيام شهين او
عتق رغبة كالنهار وعن أمة وضنها او زوجة اكرهها نيابة فلا
يصوم ولا يعتق عن أمة وان أعسم كقرت ورجعت ان لم تصم

بالأفل من الرقبة وكَيْل الضعاف وفي تكبیه عنها ان اكرهها على
 القبلة حتى أنزلنا تاويلان وفي تكبير مكّي رجل ليجامع فولان
 ان ان أضر ناسيا او لي يغتسل الا بعد الحجر او يستتر فم به او فدم
 يلا او ساقه دون الفص او رأى شوالا نهارا بضنوا الانباحة بخلاف
 بعيد التاويل كماء ولي يغبل او تحوي حَمَّ او تحيض حَصَل او
 حجامه او غيبه ولهم معها القضاء ان كانت له والقضاء في التذووع
 عوجبها ولا قضاء في غائب في وخباب وخباب في يوق او في يوق او
 كَيْل او جسي لسانه وخفنة في إحليل وذهني جانحة ومنية
 مستنكح او مغني ونزع مأكول او مشروب او مخرج ضلوع العجم وحاز
 سواك كل النهار ومضحة لعنشر واصباح نجابة وصومهم
 وجعة بفضة وعضي بسقي فصر شمع فيه قبل العجم ولي ينويه فيه
 والا فضى ولو تضرعا ولا كقارة الا أن ينويه بسبر كعضه بعد
 دخوله ومريض خاب زيارته او تمامته ووجب ان خاب هلاكه او
 شديداً أذى كحامل ومريض لي يمكنها استيجار او غيره خافنا على
 ولديها والأجفة في مال الولد في هل مال الأب او ماله تاويلان
 والقضاء بالعدة بزمان أبج صومه غيب رمضان وتامه ان عظم فضاء
 وفي وجوب قضاء القضاء خلاف وأدب المفقير عدا الا أن يأتي ثانيا
 وإضعاف مرق عليه السلام لمقرض في قضاء رمضان مثله عن كل
 يوم لمسكين ولا يعتد بالهائمه ان امكن فضاؤه بشعبان لا ان اتصل
 مرضه مع القضاء او بعد ومنذوره والاكثر ان احمله لعضه بلا
 نية كشهي فتلائين ان لي يبدأ بالهلال وابتداء سنة وقضا ما لا
 يحج صومه في سنة الا أن يستهيها او يقول هنك وينوي بافيها فهو
 ولا يلزم القضاء بخلاف فضي لسمي ووصيحة الفدوم في يوم
 فدومه

فحومه ان فيم ليلة غير عيد والآن فلا وصيام الجمعة ان نسي
اليوم على المختار ورابع النحر لناره وان تعييننا لا سابقه الا لمقتع
لا تتابع سنة او شهري او ايام وان نوى به مضان في سبعة غيره او فضا
المخرج او فواء ونفرا في غير عن واحد منها وليس لها احتاج لها
زوج تصوم بلا إذن ،

باب

الاعتكاف فاجله وصحته لمسلم ممي مخلوق صوم ولو نذر ومعه الا
لمن فرضه الجمعة وتجب به بالجامع مما تجب فيه الجمعة والآن خرج
وبطل كهرض ابويه لا جنازتها معا وكشهاق وان وجبت ولتوة
بالمسجد او تنفل عنه وكره وكهض صومه وكسك ليل وفي
الحاق الكتاب به تاويلان وبعد وضوء وقبله شعوة وليس ومباشرة
وان لحائض ناسية وان اذن لعبد او امه في نذر فلا منع كغيره ان
دخل وانتم ما سبق منه او عرق الا ان نهي وان عرق موت متنفذ
ويبطل وان منع عبرك نذرا فعليه ان عتق ولا يمنع مكاتب يسره
ولم يوم ان نذر ليلة لا بعض يوم وتتابعه في مصلحه ومنوبه
حين دخوله كهضق الخوار لا النهار فقط فباللطف ولا يلزم فيه
حينئذ صوم وفي يوم دخوله تاويلان وانما ساحل لنذر صوم به
مطلقا والمساجد الثلاثة فقط لنذر عكوي بها والآن فيموضع
وكه اكله خارج المسجد واعتكافه غير مكفي ودخوله منه له وان
لغائه واشتغاله بعلم وكتابه وان محبا ان كتم وفعل غير ذلك
وصلاة وتلاوة كعباد وجنازة ولو لاصفت وصعوك لئان عمار او
سبح وترثبه للإمامة وإخراجه لحكومة ان في ليلة به وجاز إفر

فَمِنْ أَنْ وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ سَمَّيَ بِهِ وَتَضَيُّعُهُ وَأَنْ يَنْتَاحَ وَيُنَاحَ بِمَجْلِسِهِ
وَأَخْذُهُ إِذَا شَرَحَ لِكُغْسَلِ جُمُعَةٍ ضُغْمًا أَوْ شَارِبًا وَانْتِظَارُ غَسْلِ ثَوْبِهِ
أَوْ تَجْمِيعِهِ وَنُعْدَبُ إِعْدَاءَ ثَوْبٍ وَمَكْنَهُ لَيْلَةُ الْعِيدِ وَمُدْخُولُهُ قَبْلَ
الْعُرُوبِ وَحُجَّ أَنْ يَهْلَ قَبْلَ الْهَجْرِ وَاعْتِكَافُ عَشَةِ وَبَآخِرُ الْمَسْجِدِ
وَبَرْمَازَانُ وَبِالْعَشِيِّ الْآخِرِ لِلَّيْلَةِ الْفَدْرِ الْغَالِبَةِ بِهِ وَبِهِ كَوْنُهَا بِالْعَامِ
أَوْ بِرَمَازَانَ خَلَايَ وَانْتِغَلَتِ وَالْمَرَاءُ بِكَسَابِعَةٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَهْوَالِ
إِيَّاهُ أَوْ جَنُوزٍ كَانَ مُنْعَ مِنَ الصَّوْمِ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ عَيْدٍ وَخَرَجَ
وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ أَخْجَرَ بِكُلِّ الْإِلَّهِ لَيْلَةُ الْعِيدِ وَبِوَمَةِ وَإِنْ اشْتَرَطَ
سَفُوطَ الْقَضَاءِ لِي يُعْرِقَ ،

بَابُ

فَرَضِ الْحَجِّ وَسُنَّتِ الْعُمْمَةِ مَتَى وَبِهِ فَوْرَتُهُ وَتَرَاضِيهِ لِحَوِي الْعَوَاتِ خَلَايَ
وَحُكْمَتُهَا بِالْإِسْلَامِ فَيُحَيِّمُ وَلِيَّ عَنْ رَضِيعٍ وَجَرَّةٍ فَمَنْ أَلْجَأَ وَمُضْطَبِّقٍ
لَا مَغْمَى وَالْمُهَيِّزُ بِإِذْنِهِ وَلَا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ وَلَا فَضَاءُ لِمَخْلَايَ الْعِيدِ وَأَمَّا
مَفْعُورُهُ وَالْأَنْبَاءُ عَنْهُ أَنْ فِيلَهَا كُضَوَايَ لَا كِتَابِيَّةٍ وَرُكُوعٍ وَاحْضَرَجَ
الْمُوَافِقِ وَزِيَارَةُ النِّعْمَةِ عَلَيْهِ أَنْ خَبِي صِيْعَةً وَلَا فَوَلِيَّةَ تَجْزَأُ صِيْعَةٍ
وَعِدِيَّةٍ بَلَاءُ ضَرُورَةٍ وَشَرْطُ وَجُوبِهِ كَوُفُوعُهُ فَرَضًا حَقِّيَّةً وَتَكْلِيْفِيَّةً
وَفَتْ إِحْرَامَهُ بَلَاءُ نِيَّةٍ نَعْلٍ وَوَجَبَ بِاسْتِضَاعَةٍ بِإِمَّاكَانِ الْوُصُولِ بَلَاءُ
مَشَقَّةٍ عَظْمَتِ وَأَمْنٍ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لَأَخَذَ ظَهْلًا مَا فَلَّ لَا يَنْكُشُ
عَلَى الْإِضْمَامِ وَلَوْ بَلَاءُ زَائٍ وَرَاحِلَةٍ لَعَيَّ صِنْعَةُ تَقْوَمُ بِهِ وَفَعْدَرُ عَلَى
الْمَشِيِّ كَأَعْمَى بِفَائِدَةٍ وَالْأَنْبَاءُ الْمَعْجُوزُ عَنْهُ مِنْهَا وَإِنْ بَثْنُ وَلِيٍّ
زَفَى أَوْ مَا يُبَاعُ عَلَى الْمَعْلَسِ أَوْ بِإِهْتِفَارِهِ أَوْ تَهْكِهِ وَلَوْ لِلصَّفَةِ أَنْ
لِي بَخْشٍ هَلَاكَ لَا بَعْدَئِزٍ أَوْ عَصِيَّةٍ أَوْ سَوَالٍ مُطْلَقًا وَاعْتَبَرُ مَا يُرَى بِهِ
أَنْ

ان خشية ضياعها والبصر كالبرء ان يغلب غضبه او يضيّع ركن
صلاة لتهيئه والمرأة كالرجل ان يبعيد مشي وركوب بحر ان ان
تخصي مكان وزمان مخيم او زوج كم ففة أمنت بعرض وفي الانكتفاء
بنساء او رجال او بالجموع تروء وحج بالعمام وعصى وفصل حج على
غيره الا لحوى وركوب ومفتب وتطوع ولية عنه بغية كصفحة
ومعاه وإجارة ضهان على بلان بالمضونة كغية وتعينت في
الإصلاح كهيئات المييت وله بالحساب ان مات ولو مكته او صة
والبغاء لقابل واستوجر من الانتفاء ولا يجوز اشتراك كهدي تمشع
عليه وحج ان في يعين العام وتعين الأول وعلى عام مطلق وعلى
الجمالة وحج على ما فهم وجنى ان وقى عينه ومشى والبلاغ
أعضاء ما ينفعه بها وعودا بالعمر وفي هدي وفدية في يتعهده
موجبها ورجع عليه بالسبي واستقر ان مرفع او أحرم ومريض وان
صاحت قبله رجع والا فنفقته على آجيه الا أن يوصي بالبلاغ فيه
بغية ثلثه ولو فسح واجزا ان فدم على عام الشرط او تملك الية يارة
ورجع بفسدها او خالي إيرادا لغية ان في يشترطه المييت والآن فلا
كتمتع بغيره ان او عكسه او لها بإيراد او ميفاتنا شرط وبمقتضى ان معين
العام او عدم كغية وفهن وصم به لنفسه وأعاد ان تمتع وهل
تبع ان اعتمر لنفسه في المعين أو الا أن يرجع للميقات فيجزم عن
المييت فيجزئه تاويلان ومنع استنابة صحيح في مرضي ولا كم كبد
مستطيع به عن غيره وإجارة نفسه ونعت الوصية به من الثلث
وحج عنه حج ان وسيع وقال حج به لامنه والآن بهيراث كوجوب
بأقل او تطوع غير وهل الا أن يقول حج عتي بكتا حج تاويلان
ومنع المسقى وان زاد على أجرته لمعين لا يرث فهم إعضاؤه له

وان عيّن عيم وارث وله نسيج زينة ان له يرضى بأجر مثله ثلثها ثم
 تمّ بصى ثم أوجر للصورة بفض غير عبد وصيّ وان امرأة وله يضمن
 وصيّ دفع لها مئنتها وان له يوجد عما نهى من مكانه حج من
 الممكن ولو نهاه الا أن منع هيرات ولزمه الحج بنعسه لان الشهاد
 الا أن يعمر وفام وارثه مقامه في من يأخذ في حجة ولا يسقط
 مرض من حج عنه وله أجر النعفة والعاء وركننها الإحرام ووفته
 الحج شوال آخر الحجة وكفى قبله مكانه وفي رابع تيمم وحج وللغيم
 أبدا ان تخيم الحج لتخليه وكفى بعدها وقبل غروب الرابع ومكانه
 له للغيمة مكة ونصب المسجد يخرج في النفس لميفاته ولها وللغيم ان
 الحجل والتجعرانة اولى ثم التنعيم وان له يخرج اعاء صواقه وسعيه
 بعرك واحد ان حلق ولا بلعها ذو الخليفة والجمعة ويلع وفهم
 وعاءت عير ومسكن دونها وحيث حاءى واحدا او مّ ولو ببحر الا
 كهي عمر بالخليفة فهو اولى وان تحيض رجب رجبته كإحرامه
 أوله وإزاله شعته وتمط اللعظ به والطار به ان له تيمم مكة او كعبه
 فلا إحرام عليه ولا دم وان احرم الا الصورة المستصيع فتاويلان
 وميها ان تيمم او عادها لأمر بكحل وان وجب الإحرام وأساء
 تاركه ولا دم ان له يفصه نسك ولا رجوع وان شاربها ولا دم ولو على
 ما له يخفى جونا بالدم كراجم بعد إحرامه ولو اجسد لا بات وأنها
 ينفعه بالنية وان خالفها لعضه ولا دم وان نجاع مع قول او فعل
 تعلفا به بين او أبهم وصمفه للحج والفياس لغمان وان نسي فممان
 ونوى الحج وتيمم منه بفض كشكته أجه ام تمتع ولغا عيم عليه
 كاللغاني في حجتين او عورتين وربضه وفي كإحرام زينة تيمم ونصب
 ابراء ثم فممان بأن تخيم بها وفدّمها او تيممه بصوابها ان تحت
 وكهله

وكتله ولا يسعى وتندرج وكه قبل الركوع لا يعرض وحج بعد سعي
 وحرم الخلق واحد لتأخيه ولو بعلة ثم تمتع بأن يحج بعدها وان
 بفهم ان وشركا معها عدم إقامة عمته او ذي صوى وقت جعلها وان
 بانفصال بها او خرج حاجة لا ان انقطع بغيرها او فجع بها ينوي الإقامة
 ونصب لذي أهليين وهل الا أن يفهم بأحدها اكتم فيعتبر تلويحان
 وحج من عامه وللمتعمع عدم عود لبلد او مثله ولو بالجهان لا بأقل
 وجعل بعض ركنها في وقتها وفي شرك كونها عن واحد ثم في عدم
 التمتع يجب بإحرام الحج واجزا قبله ثم الصواب لها سبعة بالضمين
 والستى وبطلت بحدوث بناء وجعل البيت عن يساره وخروج كل البدن
 عن الشاة روان وستة اربع من الحج ونصب المقبل فامته داخل
 المسجد وولاه وابتداء ان فضع جنازة او نعيه او نسي بعضه ان مخرج
 سعيه وفضعه للبركة ونصب كمال الشوط وبنى ان رعى او علم
 بنجس واعاد ركعتيه بالنصب وعلى الأقل ان شأ وجاز بسفاني
 لوجه والا اعاد ولم يرجع له ولا دم ووجب كالسعي قبل عمرة ان
 احرم من الحبل ولم يراهق ولم يهجمي يحرم والا سعى بعد الإباحة والا
 بعد ان فطم ولم يبعث ثم السعي سبعة بين الصبا والمهوء منه البدن
 مئة والعود أخرى وصحته بتفديم صواب ونوى فرضيته والا بعد ورجع
 ان لم يحج صواب فحرم حراما واعتدى لحلفه وان احرم بعد سعيه يحج
 بفارز كصواب القوم ان سعى بعرض واقتصر والإباحة الا أن يتصووع
 بعرض ولا دم حلال الا من نساء وصبي وكه الضيب واعلم والاكتم ان
 وظني ولحج حضور جزء عمرة ساعة ليلة النحر ولو مران نواه او
 بإفهام قبل الزوال او اخضا الحج بعاشر ففهم لا الجاهل كبعض عرفة
 واجزا بمسجدها بكى وصلّى ولو جات والسنة غسل متصل ولا دم

ونُحِبُّ بِالْمَدِينَةِ لِلْحَلِيقَةِ وَلِدُخُولِ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِصَوَى وَلِلْوُفْوَى
 وَلِبَسِ إِزَارٍ وَرِجَاءٍ وَنَعْلَيْنِ وَتَغْلِيظٍ هَدْيٍ ثُمَّ إِشْعَارُهُ ثُمَّ رُكْعَتَانِ وَالْعَرَضُ
 فَجَهْرٌ يُخَيَّرُ إِذَا اسْتَوَى وَالْمُاشِئِ إِذَا مَشَى وَتَلْبِيَةٌ وَجُودَاتٌ لَتَغْيِيرِ حَالٍ
 وَخَلَى صَلَاةٍ وَهَلْ مَكَّةَ أَوْ لِلصَّوَابِ خَلَايَ وَإِنْ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ مَعَهُ
 أَنْ خَالَ وَتَوَسَّطَهُ فِي عُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا وَعَاوَدَهَا بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ
 بِالْمَسْجِدِ لِمَوَاجِ مَحَلِّي عِمَّةٍ وَفِيهِ مَكَّةَ يَلِيَّ بِالْمَسْجِدِ وَمَعْمَرُ الْمِبْعَاتِ
 وَجَانَّتِ الْحُجَّ لِلْعَمِّ وَمِنْ الْجَعْرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْبَيْتِ وَلِلصَّوَابِ الْمَشِئِ وَلَا
 مَعَهُ لِقَادِرٌ لِيُعْرَضَ وَتَغْيِيلُ حُجٍّ بَعْدَ أَوَّلِهِ وَفِي الصَّوْتِ فَوَلَانِ وَلِلْهَجَةِ
 مَشَى بِيَدِهِ ثُمَّ عَمِدَ وَوَضَعَا عَلَى فِئَةٍ ثُمَّ كَتَمَ وَالْعَدَا بَلَا حِدَةً وَرَمَلَ
 رَجُلٌ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَلَوْ مَيَّحَا وَصَبَّحَا حُلَا وَلِلزَّجَةِ الصَّافَةِ
 وَلِلسَّعْيِ تَغْيِيلُ الْحُجِّ وَرَفِئَهُ عَلَيْهَا كَامِرَاةٌ أَنْ خَالَ وَأَسْمَاعُ بَيْنَ
 الْأَخْضَيْنِ مَوْفِ الرَّمْلِ وَدَعَا وَفِي سُبَّةٍ رُكْعَتِي الصَّوَابِ أَوْ وَجُوبِهَا
 تَمَّ وَنَدَبَا كَالْإِحْمَامِ بِالْكَامِ وَنَ وَالْإِخْلَاصِ وَالْمُفَامِ وَدَعَا بِالْمَلْتَمِ
 وَاسْتَلَمَ الْحُجَّ وَالْيَمَانِيَّ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَافْتِخَارٌ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدُخُولُ مَكَّةَ نَهَارًا وَالْبَيْتِ وَمِنْ كَدَاءٍ مَدْنَى وَالْمَسْجِدِ
 مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ وَخُرُوجُهُ مِنْ كُدَى وَرُكُوعُهُ لِلصَّوَابِ بَعْدَ
 الْمَغْرِبِ قَبْلَ تَنْقُلِهِ وَبِالْمَسْجِدِ وَرَمَلَ حُجٍّ مِنْ كَالْتَّنْعِيمِ أَوْ بِالْإِبْرَاضَةِ
 مُرَافِقٌ لَا تَصُوعَ وَوَدَاعَ وَكُنْ شَبَّ مَاءٍ زَمَمَ وَنَفْلُهُ وَلِلسَّعْيِ شَهْوَةٌ
 الصَّلَاةِ وَخُطْبَةُ بَعْدَ ظَهْرِ السَّابِعِ مَكَّةَ وَاحِرَةً تُخَيَّرُ بِالْمُنَاسِطِ
 وَخُرُوجُهُ لِمَنْ فَعَرَمَا يُدْرِكُ بِهَا الظُّهْمِ وَبَيَّاتُهُ بِهَا وَسِيَّهُ لَعِمَّةٍ
 بَعْدَ الصَّلَاةِ وَنَهْوُهُ بِهَيْمَةٍ وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الْهَوَالِ ثُمَّ أَقْنَى وَجَعُ بَيْنَ
 الظُّهْمِ بَيْنَ إِثْرِ الْهَوَالِ وَدَعَا وَتَضَعُّ لِّلْغُوبِ وَوُفُوقَهُ بَوْضُو وَرُكُوبُهُ
 بِهِ ثُمَّ فَيَا أَلَا لَتَعْبَ وَصَلَاتُهُ مَهْدِلَةُ الْعَشَائِئِ وَبَيَّاتُهُ بِهَا وَإِنْ لِي
 يَنْهَلُ

ينزل بالدم وجع وفصر إلا أهلها كينى وعمة وإن عظم بعده
 الشبق أن نعر مع الإمام والآن بكل لوفته وإن فطمنا عليه إعادها
 وارتحالها بعد الصبح مغلسا ووفوفه بالمشع بكى ويدعو للإسجار
 واستقباله به ولا وفوق بعده ولا قبل الصبح وإسماع ببطن محسى
 ورميه العفة حين وصوله وإن راكبا والمشي في غيرها وحل بها
 غير نساء وصبي وكفى الكيب وتكبي مع كل حصة وتتابعها ولقها
 وعج قبل الهوال وصلب بعنته له ليخلق ثم حلقه ولو بنورة إن عم
 رأسه والتفصير نجرى وهو سنة المرأة تأخذ فطر الأنملة والى جل من
 فمب أصله ثم يعصى وحل به ما بهي أن خلق وإن وضى قبله بعد
 بخلاف الصبي كتأخير الخلق لبلوغ أو الإفاضة للهم ورمي كل
 حصة أو الجمع لليل وإن لصغير لا تحسن الهمي أو عاجي ويستنبد
 فيتمى وقت الهمي وكفى وإعاد أن حج قبل الغوات بالغروب من
 الابع وفضا كل اليه والليل فضا وكحل مضيق ورمي ولا يرمي
 في كى عيه وتفدى الخلق أو الإفاضة على الهمي لأن خالي في
 غير وعاء للميت يمتى فوق العفة ثلاثا وإن تم طجل ليلة بعد أو
 ليلتين أن تجل ولو بات مكة أو مكيا قبل الغروب من الثاني فيسقط
 عنه رمي الثالث ورخص لراع بعد العفة أن ينصرف ويأتي الثالث
 فيرمي لليومين وتفدى الصعبة في الهم للمعدة وتم التحصيص
 لغير مفتدى به ورمي كل يوم الثلاث وخج بالعفة من الهوال
 للغروب وحنته فخر لحصا الخصى ورمي وإن عنتجس على الجهة وإن
 أصابت غيرها أن ذهبت بقوة لا دونها وإن اضرارت غيرها لها ولا
 ضيى ومعدن وفي أجزاء ما وقى بالبناء ثم وبترتيبها وإعاد ما
 حض بعد المنسية وما بعدها في يومها ففط ونجب تتابعه فإن

رمى شمس خمس بعنة بالشمس الأول وان لم يدر موضع حصاة اعتد
بست من الأولى واجزأ عنه وعن صبي ولو حصاة حصاة ورمى
العفة أول يوم صلوع الشمس والآن إثر الزوال قبل الظهر ووفوفه
إثر الأولين فدر اسماع البقة وتبائس في الثانية وتخصب الرابع
ليصل أربع صلوات وضواي الوجاع ان خرج لكالهبة لا كالنعم
وان صغيرا وتأذى بالإفاحة والغمة ولا يجمع العفوى وبصل
بإقامة بعض يوم لا يشغل حتى يرجع له ان لم يتقى هوات الحجاب
وحبس الكرمي والولي تحصى او نفاس فدره وفيد ان آمن والى بقة في
كسومين وكفى رمي عرمى به كلن يقال للإفاحة ضواي الزيادة او
زونا فيه صلى الله عليه وسلم وربي البيت او عليه او منبه عليه
الصلاة والسلام بنعل بخلاي الضواي والجمي وان فصه بضوايه
نفسه مع محموله لم يتجرى واحدا واجزأ السعي عنها كحمولين
فيها ،

فصل حرم بالإحرام على المرأة لبس فجاز وستى وجهه الا لستى
بلان غمز وربى والا بعدية وعلى الرجل محيطة بعصو وان بنسج
او زرا او عفي كحاج وفاء وان لم يحدل كها وستى وجهه او رأسها
يعة سائرا كصين ولا بعدية في سبي ولو بلان عذر واحتياج او
استنبار لعهل ففط وجاز حتى فضع اسفل من كعب لعفة نعل او
خلوة باحشا وانفا شمس او ربح بيد او مضي مرتجع وتغلي ضعي
انكس وارتداء بغيري وفي كفى السواويل روايتان وتضلل بينا وخباء
ومحارة لا فيها كتوب بعضي فيها وجوب البدية خللي وجه
لحاجة وفي بلان تجم وإبدال ثوبه او بيعه بخلاي غسله الا النجس
مبالا ففط وبط جرحه وحط ما خفي به فف وفض ان لم يعصه
وشة

وشة منقطة لنعفته على جلود وإضافة نغمة غيبه والى بعدية
 كعصب جرحه او رأسه او لصف خرفة كدرج او لقصها على عظم
 او فضة بأذنيه او فرطاس بصدغيه او تلمذ عي نغمة ذهب او
 رةها له وطراة حنّ وحليّ وكه شة نعفته بعصر او مخز وكبّ رأس
 على وساء ومصبوغ مفتدى به ومنع كمنحان ومكّن مكان به ضيب
 او استحبابه وحمامة بلا عذر ونهس راس وتجميعه بشرق ونظم
 عرّة ولبس امرأة فبلا مصلفا وعليهما همن اللحية والهايس وان
 صلعا وإبانة طعراو شعراو ويحّ الّا غسل يديه يهيله وتسافط
 شعير لوضو او ركوب وهمن الجسم ككق ورجل مضيب او لغيم علة
 ولها قولان اختصرت عليها وتضيب بكورس وان ذهب رةه او
 لصورة تحل ولو في ضعام او ليعلق الّا فارورة ستمت ومضبوها
 وبافيا مّا قبل إهرامه ومصبيا من الماء رنج او غير او خلوق كعبه
 وخفي في نزع يسيه والّا اجتدى ان تراخي كتغصية راسه نائما ولا
 تخلق آيام الحج ويغام العطارون فيها من المسعى واجتدى الملهي الحل
 ان لى تلزمه بلا صوم وان لى يحرم فليعتد التحيم كان حلق راسه
 ورجع بالافل ان لى يعتد بصوم وعلى التحيم الملهي فديتان على
 الترح وان حلق حل محرما بإذن فعلى التحيم والّا فعليه وان حلق
 تحيم راس حل اضعم وهل حبة او بعدية تاويلان وفي النظم
 الواحد لا لإضافة الأءا حبة كشعة او شعرات وفيلة او فلات
 وضميها تحلق تحيم لمثله موضع الحمامة الّا أن يتحقق به القيل
 وتغيب بعينه لا كطرح علفة او برغوث والبعديّة فيما يتّجه به
 ويهيل أعى كفضى الشارب او ضمي وقتل قتل كتم وخضب بكحنا
 وان رفعة ان كبرت وعجّة هلم على المختار وانجذبت ان ضنّ

الإباحة أو تعديدها بموجبها بغير أو نوى التكرار أو فحش التوب على
 السراويل وشرطها في اللبس انتفاع من حر أو برء لأن ان نزع مكانه
 وفي صلاة فولان ولم يأتج ان جعل لعنر وهي نسج بشاة بل على أو
 إضعاف ستة مساكين لكل مائة كالنقارة أو صيام ثلاثة أيام ولو
 أيام منى ولم تختص بزمان أو مكان إلا أن ينوي بالخروج العمدي
 فحكه ولا يجزئ عدا وعشاء أن لم يبلغ مدين والجهاد ومفد مانه
 وأجسد مضللاً كاستعلاء مني وان بنظر قبل الوقوف مضللاً أو بعرض
 ان وقع قبل إباحة وعقبة يوم التكرار أو قبله والعمدي كإتيان
 ابتداء وإمائه وقيلته ووفويعه بعد سعي في عمرته والعمدي
 ووجب إتمام المفسد والعمدي عليه وان أحرم ولم يقع فطاؤه إلا
 في ثلاثة وهورية الفضاء وان تخطوا فضاء الفضاء ولحرهدي في
 الفضاء والتحد وان تكرر لنساء بخلاف صيد وحدي واجزأ ان تجمل
 وثلاثة ان أجسد فارناً ثم فاته وفضى ونهي ان وقع قبل ركعتي
 الضواي وإجهاج مكرهته وان نكحت عيها وعليها ان اعدم ورجعت
 كالمتفق وبارق من أجسد معه من إحرامه لتخلله ولا يراعى زمان
 إحرامه بخلاف ميفات ان شمع وان تعدها فدم واجزأ تمتع عن
 إفراد وعكسه لا يمان عن إفراد او تمتع وعكسها ولم ينب فضاء
 تخطوع عن واجب وكلها للهيول ولذا اتخذت السلايل ورؤية
 راعيها لأن شعرها والعتوى في أمرهن وحرم به وبالحرم من نحو
 المدينة أربعة أميال أو خمسة للتنعيم ومن العراف مائة للمفزع ومن
 عمرة تسعة ومن جرد عشة لا خير الخبيثة ونفي سبل الخلد وونه
 تعرض بهي وان تأسس أو لم يوكل أو صيرماً وجزئه وببيضه
 وليس له بغير أو رففته وزال ملكه عنه لا ببينه وهل وان أحرم
 منه

منه تاويلان فلان يستحب ملكه ولا يستوحه وره ان وجه موجهه
والا به وفي حقه اشتراؤه فولان الا العارة والحيه والعفب مطلقا
وفي ابا وحده وفي صغيرها خلبي وعادي سبع كذب ان كني
كضي خبي الا بقتله ووزنًا لجل نعم كان عم الاجراء واجتهد والا
بقيته وفي الواحد جعنة وان في نوع كدوم والجزء بقتله وان
لخصه وجعل ونسيان وتكر كسهم مر بالعم وكلب تعين ضربفه
او فصي في ربه او ارسل بقم به بقتل خارجة وضمير من حم
ورمي منه او له وتعريضه للتلب وجرحه ول تحقو سلامته ولو
بنفسه وتكران اخراج لشدة في تحقو موته ككل من المشتركين
وبارسال لسبع او نصب شه له وبقتل غلام أم بإجلاله بقتل
القتل وهل ان تسبب السيء فيه او لا تاويلان وبسبب ولو اتفق
كفرعه هات والاضم والاصح خلاجه كفستاضه وبئر ماء وعالة
فيم او جل ورميه على ميع أصله بالعم او بجل وتحامل هات به
ان انعم بقتله وكذا ان في ينفع على المختار او امسكه ليميله ان
قتله فميه والا فعليه وفيه الجلل له الاقل وللفتل شي كان وما صار
فميه او صيد له ميتة كبيضة وفيه الجزء ان علي وأكل لا في أكلها
وجاز مصيد جل لجل وان سيحيم وعنه نعم ما صيد بجل وليس
الوز والحداج بصيد بخلي الحام وحم به فضع ما ينبت بنفسه
الا الإخمي والسنا كما يستنبت وان في يعالج ولا جزاء كصيد
المدينة بين الحمار وشعرها بهيما في بهيمة والجزء تحكم عدلين
بقيعتن بثلث مثل من النعم او إضعاف بقيمة الصيد يوم التلب
بقتله والا ببقية ولا تحيى بغيره ولا زائد على مة مسكين الا
ان يساوي سعة فتاويلان او لكل مة صوم يوم وكحل لكسه

بالنعامة بَعْدَهُ والعبيل بَعْدَ سَنَامَيْنِ وَجَارُ الْوَحْشِ وَبَغْهَ وَبَغْهَ وَالصَّبْعُ
وَالنَّعْلُ شَاةُ كَهَامٍ مَكَّةَ وَالْحَمِيمِ وَعَامِهِ بَلَا حُكْمٍ وَلِحَلٍّ وَصَيْبٍ وَأَرْبَابٍ
وَيَمْبُوعٍ وَهَجْعٍ الْكَبِيرِ الْقِيَمَةُ ضَعَامًا وَالصَّغِيرِ وَالْمُيَضِّ وَالْجَهْلُ كُفْيَ
وَقَوْمٍ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَاجْتَمَعَا وَانْ رُوي فِيهِ فِيهِ وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَّا
أَنْ يَلْتَمِمْ مَتَاوِيلًا وَانْ اخْتَلَفَا ابْتَدِئَا وَالْأَوَّلَى كَوْنُهَا بِمَجْلِسٍ وَنُفْصِ
أَنْ تَبَيَّنَ الْخَطَا وَفِي الْجَنِينِ وَالْبَيْضِ عَشْرُ ذِيَةِ الْأَمِّ وَلَوْ تَحَمَّلَتْ وَجَبَتْهَا
أَنْ اسْتَهْلَتْ وَغَيْرُ الْعَدِيَّةِ وَالصَّيْدِ مَرَّتَيْنِ هَدْيٍ وَنُدْبٍ أَبْلُ هَبْغِي ثُمَّ
صِيَامٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ إِحْرَامِهِ وَصَامَ آيَاتٍ مَنَى بِنَفْسِي ثُمَّ أَنْ تَغْتَمَّ عَلَى
الْوُفُوقِ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى وَلَمْ تُجْهِزْ أَنْ فَتَمَّتْ عَلَى وَفُوجِهِ
كَصُومٍ أَيْسَرَ فَلَهُ أَوْ وَجَدَ مَسْلَبًا طَالَ بِبَلَدِهِ وَنُدْبُ الْهَجُوعِ لَهُ بَعْدُ
يَوْمَيْنِ وَوُفُوجِهِ بِهِ الْمَوَاقِفِ وَالنَّحْرُ يَمْنَى أَنْ كَانَ فِي حَجٍّ وَوَقَفَى بِهِ هُوَ
أَوْ نَائِبُهُ كَصُومِ بَأَيَّامِهَا وَالْأَلِ هَيْكَلُهُ وَاجْزَأُ أَنْ أُخْرِجَ لِحَلٍّ كَانَ وَفِي بِهِ
بَصَلٌ مَقْلَعًا وَنَحْرُ فِي الْعَمَةِ مَكَّةَ بَعْدَ سَعْيِهَا ثُمَّ حَلَقَ وَانْ أَرَبَى
لَحْوَى مَوَاتٍ أَوْ لَحِصَ اجْزَأُ التَّصَوُّعِ لِقِرَانِهِ كَانَ سَافَهُ فِيهَا ثُمَّ حَجَّ مِنْ
عَامِهِ وَتَوَوَّضَ إِذَا سَبَقَ لِلتَّهْنِ وَالْمُنْعُوبُ مَكَّةَ الْمَهْوَةَ وَكَمْ
لَحْرُ غِيهِ كَالْأُحْصِيَّةِ وَانْ مَاتَ مِنْهُتَعٍ بِالْهَدْيِ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ أَنْ رَمَى
الْعَقَبَةَ وَسَبَّ الْجِهِيَّ وَعَيْبَهُ كَالْحَكِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرُ حِينَ وَجُوبِهِ وَتَغْلِيظُ
فَلَا تُجْهِزِي مَقْلَعَهُ بَعِيْبَ وَلَوْ سَلَّ لَخَلَّاهُ عَكْسُهُ أَنْ تَصَوُّعَ بِهِ وَأَرْشُهُ
وَتَمْنُهُ فِي هَدْيٍ أَنْ بَلَغَ وَالْأَلِ تَحَوُّقَ بِهِ وَفِي الْفَرَضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي
غِيهِ وَسَبَّ إِشْعَارُ سَهْمِهَا مِنَ الْإَيْسَرِ لِلرُّقْبَةِ مَسْهُيًا وَتَغْلِيظُ وَنُدْبُ
نَعْلَانِ بَنِيَاتِ الْأَرْضِ وَتَجْلِيلُهَا وَشَفُّهَا أَنْ لَمْ تَرْتَجِعْ وَفَلَّحَتْ الْبَغْمُ
بَغْمُ إِلَّا بِأَسْفِهِ لَا الْغَنَى وَلَمْ يُؤْكَلْ مِنْ نَخْرِ مَسَاكِينِ عَيْنٍ مُصْلَفًا
عَكْسُ الْجِهِيَّ فَلَهُ إِضْعَامُ الْغَنِيِّ وَالْقَرِيبِ وَكَمْ لَعَنَ إِلَّا نَخْرًا لَمْ يُعَيَّنْ
وَالْعَدِيَّةُ

والعبدية والجزاء، بعد المحلّ وهدّي تطويع ان عصب قبل محله فتلقى
فلان ذبح بدمه وتخلّى للناس كرسوله وحيز في غير الرسول بأمره
بأخذ شيء، كأكله من ممنوع بآله وهل ان نحر مساكين عيّن بفقر
أكله خلاى والخطام والجلال كاللحم وان سرف بعد عصبه اجزأ لا
قبله وحل الولد على غيب ثم عليها والا فان له يمكن تركه ليستة
بكالنصوع ولا يشرب من اللبن وان حصل وغيم ان اضم بشبهه الآم
او الولد موجب فعليه ونصب عدم ركوبها بلا عذر فان يلزم النزول
بعد الراحة ونحرها فائهة او معفولة واجزأ ان يخرج عنه غيبه
فلما ولو نوى عن بعسه ان غلب ولا يشتم في هدي وان وجد
بعد ثم بآله نحر ان قلده وقبل نحره نحر ان قلدا ولا بيع واحدة ،

فصل وان منعه عدو او حسنة او حبس لا يحقّ نحر او غيبه قبله
التحلل ان له يعلم به وأيس من زواله قبل جواته ولا دم بتكره هديه
وحليفه ولا دم ان أخيه ولا تلزمه ضمير غيبه وكفى إيفاء إحرامه ان
فارب مكة او دخلها ولا يتحلل ان دخل وفته ولا جثثاتها محض وهو
تمتع ولا يسقط عنه العرض ولا بعسه بوضه ان له ينو البقاء وان
غيب وحصر عن التبيت فحجه حج ولا تحلل الا بالإفاضة وعليه للمي
ومبيت منى ومزدلفة هدي كنسيان الجميع وان حصر عن الإفاضة
او بات الوفوى بغير كهرض او خطا عدم او حبس يحقّ له تحلل ان
يجعل غيبه بلا إحرام ولا يكفي فدومه وحبس هديه معه ان له يتخي
عليه ولم يجزئه عن جوات وخروج التحلل ان أحرم نحره او ارعى وأخيه دم
العوات للفضاء واجزأ ان فدم وان افسد ثم بات او بالعكس وان بعمره
التحلل تحلل وفضاء دونها وعليه هديان لا دم في ان ومتمعة للبعث
ولا تعب طرعى او غيبه نية التحلل بحصوله ولا يجوز دفع المال لحاص

ان كبرو په جواز القتال مطلقاً نه ده وللولي منع سعيه كږوچ په
نصوع وان له ياغن بده التكليل وعليها القضاء كالعبء واتبع من له
يفعل وله مباشرتها كعريضة قبل الميقات والا فلا ان دخل وللمشتري
ان له يعلم ربه لا تحليله وان عين بائسه له يلزمه عين للقضاء على
الاصح وما يلزمه عن خطا او ضرره بل ان عين له السبب في الإهمال والا
صام بك منع وان تعهد بده منعه ان اضربه في عمله ،

باب

الذكاة قطع مميز يباح تمام الخلفوم والودجين من المذموم بك رفع
قبل التمام وفي التكرار عن بلبه وشهر ايضا الانكفاء بنصب الخلفوم
والودجين وان ساميا او مجوسيا تنصرونه لنجسه مستكمله وان
اكل الميتة ان له يغيب ان صبي ارتد وبيع لصح او غير رجل له ان
ثبت بشرعنا والا كنه كنهانه وبيع او اجارة لعين وشراء عنه وتسلي
من خيرا او بيع به لا اخذ فضا وشحم يهودي وبيع لصيب او
عيسى وقبول متصدق به لخل وعكاه خنثى وخصي وفاسق وفي
بيع كتابي مسلم فولان وجه مسلح ميم وحشيا وان تانس تجز عنه
ان بعسر لا نعم شه او تهدي بكنجته بسلح محدة وحيوان على
بارسال من يرد بك ظهور ته ولو تعدد مصير او اكل او له يه
يغار او عيضة او له يفتن نوعه من المباح او ظهر خلافه لا ان
ظنه حراما او اخذ غير مرسل عليه او له يتحقق المبيع في شركة
غيره كماء او ضيق مسموم او كلب مجوسي او بنهشه ما فدر على
خلافه منه او اغرا في الوسط او تراخا في اتباعه الا ان يتحقق انه
لا يلغفه او حمل الآلة مع غير او شجر او بات او صوم او غص
بلا جرح

بلا جرح او فصد ما وجد او أرسل ثانيا بعد مسط أول وقتل او
اضطرب فأرسل ولي يرأل أن ينوي المضطرب وغيره بتاويلان
ووجب نيتها وتسهيبة ان عظم ولجرايل وتنج غيره ان فطر وجاز
للضرورة الا البفر فيندب التنج كالحديد واحداه وفيام الابل وضع
عج على الانيس وتوجته وابطاح المحل ومهي وحقي صيد أنفة
مقتله وفي جواز التنج بالظم والسين أو ان انفصال او بالعظم او
منعها خلبي ومهم اضياف مأكول لا بنية الذكاة الا بتخفيف
فيجوز ذكاة ما لا يوكل ان أيس منه وكه عجم بطور جمع وسلخ او
فطخ قبل الموت كقول مكي اللصم منه واليد وتعهد إبانة راس
وتوالت ايضا على عدم الأكل ان فصر أولا وحوز نصي أبين
ميتة الا الراس وملأ الصيد المباعر وان تنازع فادرون بينهم وان نة
ولو من مشتر فللتاني لا ان تأنس ولي يتوخش واشتد طهارة مع ذي
حباله فصدها ولو لاها لي يقع بحسب معلبيها وان لي يفصد وأيس
منه لم ينها وعلى تخفيف غيرها فله كالدأر إلا أن يضره لها لم ينها
وضمن ما أمكنته ذكاته وتي كتم كخليص مستهلك من نفس
ومال بيرك او شهادته او بإمساج وثيفة او تفكيحها وفي قتل شاهدي
حق تيمم وتي مواساة وجبت بخيصة لجائفة او فضل شعاع وشراب
لمضمي وعجم وخشب فيفع الجدار وله الثمن ان وجد وأكل المذكي
وان أيس من حيانه كتم في قوي مطلقا او سيل دم ان حكت الا
الموفونق وما معها المنهونق المغانل بفضع لخاع او نريدماع او خشوة
ومهي وحج وثقب مصان وفي شق الوجع فولان وفيها اكل ما ذوق
عنقه او ما على أنه لا يعيش ان لي ينقصها وذكاة الجنين بذكاة أمه
ان تج بشعي وان خرج حيا ذكي الا أن يبادر فيموت وذكي المزلو

ان حَيِّىَ مثله واعتفر نحو الجراء لها عما عوت به ولولع يُعْجِل
كفضع جناح ،

فصل المباح ضعامٌ ظاهر والبهيمى وان ميتا وضير ولو جلالة
وعا مغلب ونعم ووحش ليعترس كيم بوع وخلع ووبى وأرنب وفنقة
وضربوب وحيّة آمن نهما وخشاش أرض وعصي وفقاع وسوبيا
وعقيد آمن سكته وللضورة ما يسد غير آدمي وخير لا لغصه وفهم
الميت على خنبي وصبي فحيم لا تحيه وضعام غير ان لى تحي الفقع
وفاتل عليه والهمم النجس وخنبي وبغل ومرس وحار ولو وحشيا
مجن والمكروه سبع وضع وتعلب وعذب وهم وان وحشيا وميل
وكلب ماء وخنبي وشراب خليطين ونبتة بكاء وفي كفه الفهم
والضين ومنعه فولان ،

فصل سنّ حر غير حاج بمنى صحبة لا تحي وان بيتها مجمع
صان وثني معي وبقي وابل ذي سنة وثلاث وخمس بلا شط الان في
الاجم وان اكثر من سبعة ان سكن معه وفيم له وأنفق عليه وان
تبرعا وان حيا ومفترقا لشحم ومكسورة فمن لا ان اخص كمين مرض
وجيب وبش وحنون وهزال وعرج وعور وبائت جزء غير خصية
وصعاء جذا وذي أم وحشية وبتراء وبكها وبقراء وبابسة ضرع
ومشفوفة أعن ومكسورة سنّ لغير اتغار او كمي وعاهبة ثلث ذنب لا
أعني من أيج الإمام الآخر الثالث وهل هو العباسي او امام الصلاة
فولان ولا يراعى فخره في غير الاول واعاء سابقه الا المتهمي اقم
إمام كان في يميزها وتوانى بلا عذر فخره وبه انتظر للوال والنهار
شره ونعيب إبنائها وجبة وسالغ وعبر خرفاء وشرفاء ومقابلة ومعاجي
وسمين وعكس وأهين وأبيض وعمل ان لى يكن الخبي اسمن وضأن
مضلعا

مضلفاً ثم معزّج هل بفم وهو الاضهر او ابل خلابة وفيه خلقي
وفي ملحّ عشرة في الهبة وصحية على صفة وعثني وعثها بين
وللوارث انباءها وجع اكل وصفة واعضا بلا حة واليوم الاول
وهل جيعه او الى الوال فولان وفي افضلها اول الثالث على آخر
الثاني ثم في ملحّ ولد خرج قبل الملحّ وبعده جز وفي جز صوبها
قبله ان لم ينبت للملحّ ولم ينو حين أخيهها وبيعته وشرب لبن
واضلعاً كام وهل ان بُعث له او ولو في عياله ثم في والتغالي فيها
ومعلها عن ميت كعتية وابداها بدون وان لا اختلاف قبل الملحّ
وجاز أخه العوضي ان اختلصت بعرض على الاحسن وحق انابة بلطف
ان اسلم ولو لم يصل او نوى عن نفسه او بعاق كفريب والا فتم في لا
ان علق فلا تُجزي عن احدتها ومنع البيع وان في قبل الإتمام او
تعيبت حالة الملحّ او قبله او في معبها جهلا والإجارة والبطل لا
لتنصّف عليه وفعت وتصدّق بالعوضي في العيون ان لم يتولّ عي
بلا إغن وصفي فيها لا يلزمه كأرض عيب لا يمنع الإجزاء وإنما
تجب بالنظر والملحّ فلا تُجزي ان تعيبت قبله وصنع بها ما شاء
تحبسها حتى مات الوقت الا أن في والوارث الفسخ ولو عثنت
لا بيع بعرض في دين ونحب في ملحّ واحد في صحة في سابع الولاة
نهارا وألغي يومها ان سبق بالهجر والتنصّف بزنة شعهم وجاز قسم
عقبتها وفي عملها وليمة ولحمها بدمها وختانها يومها ،

باب

اليمين تخفيف ما لم يجب بذكر اسم الله او صفاته كماله وهاله وأج
الله وحق الله والعزيز وعظمته وجلاله وإرادته وإعانه وكلامه

والقمان والمحي وان قال أرادت وثقت بالله ثم ابتدأت لأجعلن دين
 لا بسبق لسانه وكعبه الله وأمانته وعمره وعليه عهد الله ان
 يهيه المخلوق وكأجل وأفسح وأشيع ان نوى بالله وأعيه ان قال
 بالله وفي أعاده الله فولان لا بله عليه عهد او أعصيه عهدا
 وعمره من عليه بالله وحاشا الله ومعاذ الله والله راع او كعبل والنبي
 والكعبة وكأجل والأمانة او هو يهودي وغويس بان ضن او شد وحلي
 بلا تبين صق وليستعبر الله وان فصد بكالغنى التعقيق فكم
 ولا لغو على ما يعتفرون بفقر نبيه ولع يهيه في غير الله كالاستثناء
 بان شاء الله ان فصد كالان ان يشاء الله او يهيه او يفضي على
 الاضم وأفاء بكال في الجميع ان اتصل لا تعارض ونوى الاستثناء
 وفصد ونضو به وان سرا تحركة لسانه الا ان يعمل في عيئه اول
 كالوجه في الحلال على حرام وهي الحاشاة وفي النذر المبتهم واليمين
 والكفارة والمنعقد على بر بان فعلت ولا فعلت او حثت بلا فعلت
 او ان لم أعمل ان لم يؤجل إصعاع عشة مساكين لكل مة ونحب بغير
 المدينة زيارت ثلثه او نصيه او رضلان خبرا بأهم كشيعهم او
 كسوتهم للرجل ثوب والمرأة درع وخار ولو غيم وسط اهله والرضيع
 كالكبير فيها او عتق ربة كالضهار ثم صوم ثلثه أيام ولا تجزي
 ملقعة ومكثر مسكين وناقص كعشرين لكل نصي الا أن يكمل وهل
 ان يفي تاويلان وله نزع ان بين بالقرعة وجاز لتانية ان اخرج ولا
 كم وان كمين وضهار واجزأت قبل حنته ووجبت به ان لم يكن بم
 وفي عليه اشد ما أخذ احد على احد بث من علكه وعتفه
 وصدة بثلثه ومشية حج وكفارة وزية في الدعان تلزمين صوم سنة
 ان اعتية حلي به وفي لزوم شهري ضهار تمة وتحمي الحلال في
 غي

غير الهوجة والائمة لغو وتكثرت ان فصحة تكثر الحنث او كلن
 الغمى كعدم تهم اليوتر او نوى كقارات او قال لا ولا او حلى أن لا
 حنث او بالفم آن والماهي والكتاب او دل بعضه مجمع او بكلمة ومعها
 لا متى ما ووالله ثم والله وان فصحة والفم آن والنوراة والانجيل ولا
 كلمه غدا او بعدى ثم غدا وخصصت نية الخالي وفيحت ان فاجت
 وسامت في الله وغيرها كضائق ككونها معه في لا يتموج حياتها
 كان خالفت ظاهر بعضه كسمن طان في لا اكل سها او لا كلمه
 وكنوكيله في لا يبيعه ولا يضي به الا لمراجعة وبينه او اهما في
 ضائق وعنى بفض او استلجى مطلقا في وثيقة حق لا اراخ مينة
 وكذب في ضائق وحى او حرام وان يعتوى ثم بساطه عينه ثم غمى
 فولى ثم مفسد لغوى ثم شرعى وحيث ان لا تكز له نية ولا بساطه
 بعوت ما حلى عليه ولو مانع شرعى او سرفه لا بكموت حرام في
 تبعثته وبعزمه على ضيق وبالنسيان ان الضيق وبالبعض عكس
 البى وبسويق او تبى في لا اكل لا ماء ولا تسقى في لا أعشى وعواف
 لا يصل جوجه وبوجوه اكنى في ليس معي غير متسللى لا اقل
 وبغوام ركوبه ولبسه في لا اركب ولا ألبس لا في كحلول وبداية
 عبرت في دابته وتجمع الاسواق في لأضربته كذا وبلغ الحوت
 وببيضة وعسل الرطب في مصلفها وبكعد وخشكان وهميسة
 وأضمية في خم لا عكسه وبطان ومعى وديكة وحجاجة في غمى
 وحجاج لا بأحدما في الآخى وبسمن استهلط في سويق وبزعمان
 في ضعام لا بكتل صبح وباسترخا لها في لا فبلت او فبلتني
 وبهمار غمى في لا أبارط او بارفتني لا تحيى ولول يعرط وان
 أحاله وبالشحم في اللحم لا العكس وبعى في لا اكل من كعدا الضلع

او هذا الضلع ان الضلع وضلعاً ١٢ بنبيذ زبيب ومهفة لحم او شهية
 وخبز فمح وعصير عنب وما أنبتت الخنضة ان نوى المزل لا لهواة
 كسوة صنعة ضعام وبالحام في البيت ودار جارة او بيت شعبي
 تحبس أكله عليه بحق لا يحسد ويدخله عليه ميتا في بيت عمله
 لا يدخل محلوى عليه ان له ينو الجماعة ويتكفينه في لا نفعه
 حياته وبأكل من تركته قبل فسخها في لا أكلت ضعامه ان اوصى
 او كان مدينا وبكتاب ان وصل او رسول في لا كلمه ولي ينو في
 الكتاب في العتق والصلاف وبالشارة له وبكلامه ولو لم يسهعه ان
 فرائده بقلبه او فراءة احد عليه بلا إغن ولا بسلامه عليه بسلامة
 ولا كتابة المحلوى عليه ولو فرأ على الأصوب والاختار وبسلامه
 عليه معتقدا أنه غيبه او في جماعة الا أن يخافه ويقتح عليه
 وبلا علم إغنه في لا تخفي الا بإذني وبعده علمه في لا تخفيه وان
 برسول وهل ان يعلم أنه علم تاويلان او علم وال ثان في حله
 لأول في نفي ومهرهون في لا ثوب في وبالعصب والصفية في لا
 أعاره وبالعكس ونوي ان في صفة عن صفة وبغلاء ولو ليل في لا
 سكنت في لا تنفلت ولا تخزن وانتفل في لا أسكنه عما كذا او
 ضبا جدارا ولو جريدا بهذا بعض الدار وبالي يارة ان فصم التنقي لا
 لدخول عيال ان له يكثرها نهارا ويبت بلا مرض وسافر الفص في
 لأسافرن ومكث نصق شهى ونحب كماله كأنتفلن ولو بإبفاء رحله
 لا بكسهار وهل ان نوى عدم عوك له تهم وباستحقاق بعضه او
 عيبه بعد الأجل وبيع فاسد فالت قبله ان له يبي كان له تقب على
 المختار وبصنعه له او دفع فريب عنه وان من ماله او شهادت بينه
 بالقضاء الا بدفعه ثم اخذ لا ان جرت ودفع الحاكم وان له يجمع
 بفولان

بقولن وبعدهم فضاء في غم في ان مضيت غدا يوم الجمعة وليس
هو ان في فضاء قبله بخلاف لا اكلته ولا ان باعه به عرضا وبم
ان غاب بفضاء وكيل تغاضي او معوض وهل في وكيل ضيعة او ان
عدم الحاكم وعليه الاكثر تاويلن وبم في الحاكم ان في يتحقق
جوره والا بر تجاهة المسلمين يشهد به وله يوم وليلة في راس
الشهر او عند راسه او اذا استهل والى رمضان او لاستهلانه
شعبان ويجعل ثوب فباء او عمامة في لا البسه لا ان كرهه لصيفه
ولا وضعه على مرقه ويدخله من باب غيب في لا أدخله ان في
يكن صيفه وبغيا على خصم ويكتفي في لا أهمل لعلن وبأكل
من ولد دفع له مخلوق عليه وان في يعلم ان كانت نفقته عليه
وبالكلام أبدا في لا أكله الايام او الشهور وثلاثة في كاتام وهل
كذلك في لا محرتة او شهر فولن وسنة في حين وزمن وعصم ودهم
وما يبيع او بغير نسائه في لا توجز وبضمان الوجه في لا أنكسر
ان في يشترط عدم الغم وبه لوكيل في لا أضن له ان كان من
ناحيته وهل ان علم به تاويلن وبفوله ما ضمنته فانه لغبي
لغبي في ليسرته وبأهه الآن ان لا كلمت حتى تبعل عليه وليس فوله
لا أبالي بما لغول آخر لا كلمت حتى تبأني وبإفالة في لا تم
من حقه شيئا ان في بي لا ان أخرالهن على المختار ولا ان من مال
علم محرم في وجد مكانه في أخوته وبتركها علما في لا خرجت الا
بإذني لا ان أعز لأم فزادت بلا علم وبعور لها بعد علم آخر في
لا أسكن هذه الدار او دار فلان هذه ان في ينو ما دامت له لا دار
فلان ولا ان خرجت وصارت خصمها ان في يأمر به وفي لا باع منه او
له بالوكيل ان كان من ناحيته وان قال حين البيع انا حلفت فقال

هو لي ثم حج أنه ابتاع له ولهم البيع واجباً تأخير الوارث في الآ أن
تؤخر في لا في دخول دار وتأخير وصي بالنظم ولا دين وتأخير
غيره ان أحاط وأبرأ وفي به في لأصاتها موضعها حائضا وفي
لناكلنا مضعها مة مشق جوبها وأكلت او بعد مساهها فولان
لا ان تتوانى وفيها الحنث بأحدتها في لا كسوتها ونيتة الجمع
واستشكل ،

فصل النذر التهام مسلح مكلى ولو غضبان وان قال الا أن يهدو
في او أرى خيرا منه بخلاف ان شاء بلان بمشيتته وأما يلزم به
مانع كليله عليا وعليه صحية ونعيب المطلق وكما المكسر وفي كس
المعلق ثم وفي البدنة بنذرهما فإن عجز بغيره ثم سبع شياه لا غير
وصيات بغيره وثلثه حين عييه الآ أن ينقصها في في ما في في كسبيل
الله وهو الجهاد والم باء بحل خبي وأنفق عليه من غير الآ لتصدق
به على معين والجميع وكما ان اخرج وان بفولان وما سوى وان
معينا أنى على الجميع وبعث برس وسلاح لمحلله وان في يصل يبع
وعوض كهدى ولو معينا على الاصح وله فيه اءا بيع الإبدال بالافضل
وان كان كنوب بيع وكما بعته وأهدى به وهل اختلى هل يفومه أولا
او لا نذبا او التفويح ان كان يمين تاويلات فان عجز عوض الأذى
ثم لحزنة الكعبة يصح فيها ان احتاجت والا تصح به واعظم
ملك أن يشهد معص غير لانه ولاية منه عليه الصلاة والسلام
والمشي لمعجدة مكة ولو لصلاة وخرج من بها وأني بعمه كهيئة او
البين او جزئه لا غير ان في ينو نسكا من حيث نوى والا حلبي او
مثله ان حنث به وتعين محل اعتيد ركب في المنهل والحاجة كغيره
في بى اعتيدت ونحر اضطر له لا اعتيد على الأرجح لقام الإفاضة
وسعيها

وسعيها ورجع وأهدى ان ركب كثيرا بحسب مسافته او المناسط
والإفاضة نحو المصهي فابل ما يمشي ما ركب في مثل المعين والا فله
المخالفة ان ضنّ أول القدره والا مشى مفدوره وركب وأهدى بفض
كان فل ولو فادرا كالإفاضة بفض وكعاج عيّن وليفصه او لي يفسر
وكام يفتي وكان برفه ولو بلا عذر وفي لوم الجميع عشي غفبه
وركوب أخرى تاويلان والهدي واجب الا فيمن شهد المناسط فهدوب
ولو مشى الجميع ولو اجسد أمه ومشى في فضائه من الميفات وان فانه
جعل في عيه وركب في فضائه وان حجّ فاويا نغره ومرضه مبردا او
فارنا اجزا عن النحر وهل ان لي ينذر حجّا تاويلان وعلى الصوره
جعل في عيه ثم حجّ من مكّة على البور وعجل الإحرام في أنا فهم
او أحرم ان في يوم كذا كالنعمه مطلقا ان لي بعدم صحابه لا الحج
والمشي فلا شهق ان وصل والا فمن حيث يصل على الاضطر ولا
يلزم في مالي في النعبه او بابها او كل ما اكتسبه او هدي لغيم مكّة
او مال غير ان لي في ان ملكه او عليّ نحر فلان ولو فهميما ان لي
يلعب بالهدي او ينوه او يكر مفام ابراهيم والاحب حينئذ كنذر
الهدي بدنة ثم بفق كنذر الحجا او حل فلان ان نوى التعب
والا ركب وحجّ به بلا هدي ولغا عليّ المسمي والذهب والركوب مكّة
ومطلق المشي ومشى لمسجد وان لا عتقاي الا القريب جدا فقولان تحملها
ومشي للمدينة او ايليا ان لي ينوي صلاة مسجديها او يسوقها
ميركب وهل وان كان ببعضها او لا لكونه بأفضل خلاق والمدينة
افضل ثم مكّة ،

باب

الجماع في أوج جهة كل سنة وان خاف محاربا كزيارة الكعبة في مرض
كعبية ولو مع وال جائز على كل حرّ حرّ مكلف قادر كالقيام بعلوم
الشرع والفتوى والصبر عن المسلمين والفداء والشهادة والإمامة
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورؤية السلام وتجهيز الميت وفي الأسم
وتعين بهجّ العدو وان على امرأة وعلى من يبعهم ان يحجوا ويتعين
الإمام وسقط مرض وصبا وجنون وعشى وعجز وأنوثة وعجز عن
محتاج له ورقّ وذئب حلّ كوالدين في مرض كعبية بغير او خطمي لا
جدة والكافر كغيره في غيرهم ودعوا للإسلام ثم جرية بعتل يؤمن
ولا فوتلوا وقتلوا الا المرأة الا في مقاتلتها والنصي والمعتوه كشيوخ
فان وزمى واحمى وراهب معتل بدير او صومعة بلا رأي وثم له
الكعبية بفض واستغفر فالتهم كمن له تبلغه دعوة وان حجبوا
ففيهم والراهب والراهبة حرم ان يفضع ماء وآلة وبنار ان له يحزن
غيرها وله يكن فيهم مسلح وان بسعن وبالحصن بغير حمى وتغيب
مع غربة وان تنرسوا بخربة تركوا ان نحوى ومسلح له يفضد النرس
ان له يخفى على اكثر المسلمين وحمى نبل سم واستعانة عشيده ان
خدمة وإرسال محبى لهم وسعرب به لأرضهم كمرأة الا في جيش
أمن وفي ان بلغ المسلمون النصي وله يبلغوا اثني عشر ألفا الا
تخرفا او تخيضا ان خبيق والمثلة وحل راس لبلد او وال وخيانة أسمى
اثمن ضائعا ولو على نفسه والغلول وأجاب ان ظهر عليه وجاز
أخذ محتاج نعل وحزاما وإبهة وضعا ما وإن نعا وعلم كتوب وسلاح
وحابة لئمة ورؤية الفضل ان كتم فإن تعذر تصدق به ومضت المبادلة
بينهم

بينهم وبلدج إمامة الحق وتحيي ويقتل نخل وحرق ان أنكأ اول
 تمج والظاهر أنه منسوب كعكسه ووط، أسمي زوجة او أمة سبيتنا
 ويخرج حيوان وعرفته وأجهز عليه وفي الفعل ان كثرت ولم يفصد
 غسلها روايتان وحرق ان اكلوا الميتة كيتاع فخرج عن حله وجعل
 الحيوان وجعل من فاعله من يخرج عنه ان كانا بحيوان ورفع صوت
 مرابط بالتكبير وكلم التكبير وقتل عين وان آمن والمسلع كالتدبير
 وقبول الإمام هديتهم وهي له ان كانت من بعض لكفاية وفي ان
 كانت من الصاغية ان لم يدخل بلد وقتل روح وتهدى واحتجاج
 عليهم بقرآن وبعث كتاب فيه كالأية وإفحام الوجل على كثير ان
 لم يكن ليظهر جماعة على الاضطر وانفعال من موت لآخر ووجب
 ان رجا حياة او ضولها كالنظم في التسمية بقتل او من او فداء او
 جهية او استغفار ولا يمنعه جل مسلح ورق ان حلت به بكم
 والوجاء بما فتح لنا به بعضهم وبأمان الإمام مطلقا كالمبارز مع فرقه
 وان أعين فاعله قتل معه ولمن خرج في جماعة لمثلها اءا مرغ من
 فرقه الإغارة وأجبهوا على حكم من نهوا على حكمه ان كان
 عدلا وعمرى المصلحة ولا نظم الإمام كتأمين غيبه إقليما والا فعمل
 يجوز وعليه الأكثر او محيي من مؤمن مهم ولو صغيرا او رفا او امرأة
 او خارجا على الإمام لان عميا او خائبا منهم تاويلان وسفاه
 القتل ولو بعد البتج بلبعض او إشارة مبعية ان لم يحى وان ضنه
 حية هجاء او نهى الناس عنه فعصوا او نسوا او جهلوا او جهل
 إسلامه لا إمساؤه أمضى اورة فحله وان أخذه مفيدا بأرضهم وقال
 جئت أضلب الأمان او بأرضنا وقال ضمنت أنكم لا تعرضون
 لناجم او بينها رة لأمنه وان قامت فرينة فعلها وان رة ينج فعلى

أمانه حتى يصل وان مات عندنا فإنه في، ان في يكن معه وارث وله
يدخل على التجهيز ولغائله ان أسم في قتل والا أرسل مع عيته
لوارثه كونه بعته وهل وان قتل في معركة او في، فولاك وكفي لغبي
المالط اشترى سلعته وفانت به وبعبتهم لها وانتمع ما سوف في عبته
به على الاضطرار أحبار مسلمون فدموا بهم وملط بإسلامه غي
اختر المسلم وبعدين أم الولد وعنفو المذبح من ثلث سير ومعتق
لأنجل بعرك ولا يتبعون بشيء، ولا خيار للوارث وحده زان وسارق ان
حيز المغني ووفعت الارض كهم والشام والعراق وحس غيرها ان
أوجي عليه محراجها والحس واجهية لآله صلى الله عليه وسلم
في المصالح وبعض من فيهم المال ونفل للذخوج الاكثي ونقل منه
السلب لمصلحة وله تجران في ينفضي القتال من قتل جله السلب
ومضى ان في يبيحله قبل المغني والمسلم ففد سلب اعتيد لا سوار
وصليب وعين وعابة وان في يسمع او تعده ان في يقل فتيلك والا
بالاول وله يكن لكرامة ان في تغافل كالإمام ان في يقل منهم لو يخص
نفسه وله البغلة ان قال على بغل ان كانت بيد غلامه وفسح
الاربعة تحرر مسلح عاقل بالغ حاضر كتاج وأجير ان فائق او حرجا
بنية غم ولا ضيغ ولو فائقوا الا الصيغ فعبه ان أجير وفائق خلقي
ولا في ح لعم كيت قبل اللغاء وأعمى وأعمج وأشل ومتخلي حاجة
ان في تتعلق بالعيش وضال ببلدنا وان في تخ خلقي بلدي وميحي
شبه كبرس رهبي او مرض بعد ان اشفي على الغنمة والا
فغولان وللعرس مثلك فارسه وان بسعينة او بئونا وهينا وصغيرا
يفقد بها على الكم والقم وميحي رجي ومحس ومغصوب من الغنمة
او من غير الجيش ومنه لم به لا الحق او كبير لا ينتفع به وبغل
وبعي

وبعني وثاني المشتري للمأكل وبيع أجر شريكه والمستند للجيش كهو
والآن جله كيتلصى وخمس مسلح ولو عبدا على الاتح لا عني ومن
عمل سجا او سها والشأن القس ببلد وهل يبيع ليفس فولان
وأمر كل صني ان أمكن على الترح وأخت معين وان عني ما عني
له قبله مجانا وحلي أنه ملكه وحل له ان كان خيرا والآن يبع له
ولن عني فسهو الا لتأول على الاحسن لا ان لي يتعين بخلي
اللفحة ويبعت خدمة معتق لأجل ومعتبي وكتابة لا أم وله وله
بعو أخذ بئنه وبالأول ان تعد وأجبي في أم الولد على الثمن
واتبع به ان أعده الا أن يموت هي او سيدها وله فها معتق لأجل
ومعتبر حالها وتركها مسلما لخدمتها وان مات المطير قبل الاستيعاب
فخر ان حله الثلث واتبع بما يفي كسل او عني فسا ولي يعذرا في
سكونها بأمر وان حمل بعضه رق بأفيه ولا خيار للوارث بخلي
الجنابة وان أمي المكاتب ثمنه فعلى حاله والآن يفر أسل او فدي
وعلى الأخت ان على عمل معين ثم لي تصري ليخيه وان تصري
مضى كالمشتري من حمة باستيلاء ان لي يأخذ على رق له به
والآن بفولان وفي المؤجل ثم وطسل او عني أخت ما وهبوه بعارج
مجانا وبعوض به ان لي يبع فيحني ومالكه الثمن او الزائد والاحسن
في المعدي من لصي اخذ بالعبد وان أسل معاوضي معتي ولحوه
استوفيت خدمته ثم هل يتبع ان عتق بالثمن او بما يفي فولان وعبد
الحمية يسلم ثم ان قر او يفي حتى عني لا ان خرج بعد إسلام سيده
او بهمة إسلامه وهدم السبي النكاح الا أن تسبي وتسل بعو وولن
ومائه في مطلقا لا وله صغير لكتابية سبيت او مسلمة وهل كبار
المسلمة في او ان فاندلوا تاويلان وولد الأمة مالكا

المصلي والمشاورة وفضاء ما بين الميئين المتعيس والباين عهله ومصايف
 العدو الكثير وتغيير المنيك وحرمة الصفاتين عليه وعلى آله
 وأحله كنوع او متكنا وامساك كارهته وتبطل ازواجه ونكاح
 الكتابية والأمة ومداخلته لغيره ونزع لأمته حتى يفاضل والمز
 ليستكنم وخائنة العين والتحكم بينه وبين محاربه ورفع الصوت
 عليه ونمائه من وراء الجدران وبأسه وإباحة الوصال ومخول مئة
 بل إحام وبغتيال وصية المغام والخمس وتروج من نفسه ومن شاء
 وبلغت الهبة وزائج على اربع وبلد مهم وولي وشعوب وإحام
 وبلد فسح وتكلم لنفسه وولي وتحمي له ولا يورث ،

باب

نحب لاحتاج في أهبة نكاح بكم ونظم وجعلها وكيفية ففقد
 بعلم وحل لها حتى نضر العرج كالملة وتمنع بغير ذي وخضبة
 بخيبة وعقد وتغليلها وإعلانة وتعتننه والدعاء له وإشهاد عدلين
 غير الولي بعقد وفصح ان دخل بلده ولا حدة ان يشا ولو على
 وحرم خضبة راحة لغير فاسق ولو لم يفتر صداق وفصح ان لم يبين
 وصح فتح خضبة معترق ومواعيدها كوليها كهستبرأة من زنى وتأبج
 تخمها بوض وان بشبهة ولو بعدها ومفداته فيها او علم كعكسه
 لا بعده او بزنى او علم عن ملأ او مبتوتة قبل زوج كالحكم وجاز
 تعميض كعبيد راعب والإهداء وتعويض الولي العفة لفاضل وعظم
 المساوي وكفى عرق من أحدها وتروج زانية او مصحج لها بعدها
 ونحب مرافها وعرض راحة لغير عليه وركنه ولي صداق وعمل
 وصيغة بأنكحت وزوجت وبصداق وهبت وهل كل لفظ يفتني
 البقاء

البلغاء مَرَّحَ الحيلة كَبَعَتْ تَمَّةً وَكَفَلَتْ وَبِهِ وَجَنِي فَيَعْمَل وَلَهُمْ وَانَ لِي
يَرْضَى وَجَبَر المَالُ أُمَّةً وَعَبْدًا بَلَا إِضْهَارًا عَكْسُهُ وَلَا مَالًا بَعْضُ
وَلَهُ الْوَلَايَةُ وَالْهَدْيُ وَالْمَخْتَارُ وَلَا أَتَى بِشَائِبَةٍ وَمَكَاتٍ مُخَلَّيٍّ مَعْتَمٍ
وَمُعْتَقٍ لَأَجَلٍ انَ عَرْضِ السَّيِّدِ وَيَغْمُزُ الْأَجَلَ ثُمَّ أَبَ وَجَبَرُ المَجْنُونَةُ
وَالْبَكْمُ وَلَوْ عَانَسَا الْإِنَّ لَخَصِيٍّ عَلَى الْإِحْجِ وَالْتَيْبَ انَ صَغُمَتِ او
بَعَارِضٍ او نَحَامٍ وَهَلْ انَ لِي تَكْمَرُ الرِّزْقُ تَاوِيلَانِ لَا بَعَاسَهُ وَانَ
سَبِيحَةً وَبُكْرًا رُشِدَتِ او أَهَامَتِ بِبَيْتِهَا سَنَةً وَانْكَرَتِ وَجَبَ وَحَيٍّ
أُمُّهُ أَبٌ بِهِ او عَيْنُ الرَّوْجِ وَالْإِخْلَافِ وَهُوَ فِي التَّيِّبِ وَلِيٍّ وَحَيٍّ انَ
مُتَّ بَعْدَ زَوْجَتِ ابْنَتِي عَرْضٍ وَهَلْ انَ فِيلُ بَغْمٍ مَوْتُهُ تَاوِيلَانِ ثُمَّ
لَا جَبَرُ بِالْبَالِغِ الْإِنَّ يَتِمَّةً خَبِيٍّ فَسَادَهَا وَبَلَّغَتْ عَشْرًا وَشُورُ الْفَاضِي
وَالْإِحْجِ انَ دَخَلَ وَضَالٌ وَقَدَّمَ ابْنُ جَابِنُهُ جَابٌ جَابِنُهُ عَجَّةً بَعْمُ
جَابِنُهُ وَقَدَّمَ الشَّفِيفُ عَلَى الْإِحْجِ وَالْمَخْتَارِ يُولَى ثُمَّ هَلْ الْإِسْعَلُ وَبِهِ
فُسْرَتِ او لَا وَصَحَّ بِكَافِلٍ وَهَلْ انَ كَبَلَ عَشْرًا او أَرْبَعًا او مَا يُشْفَوُ
تَمَّةً وَظَاهَرَهَا شَرْطُ الدَّوَاةِ عَاكَمُ بَوْلَايَةٍ عَامَّةٍ مَسْلُجٍ وَحَيٍّ بَهَا فِي
دَنِيَّةٍ مَعَ خَاصِّي لِي مُجِيرُ كَشْمِيَّةٍ دَخَلَ وَضَالٌ وَانَ فَمُوبٌ فَلَا فَمُوبٌ او
الْحَاكِمِ انَ عَابَ الِهُمَّةُ وَفِي تَحْمُهُ انَ ضَالٌ فَلَبَهُ تَاوِيلَانِ وَبِأَبْعَدَ مَعَ
أَفْهَبِ انَ لِي مُجِيمٍ وَلِيٍّ يُجْزِ كَأَحَدِ الْمُعْتَفِينَ وَرِضَى الْبُكْرُ صَهْتُ
كَتَبُو بِضَاهَا وَنَدَبَ إِعْلَامُهَا بِهِ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَاوِيلِ
الْإِكْتِمَاءِ وَانَ مَنَعَتْ او نَفَرَتْ لِي تَمُوجُ لَا انَ صَحْبَتِ او بَكَتِ وَالتَّيِّبِ
تُعَيَّبُ كَبَكْمِ رُشِدَتِ او عُصَلَتْ او زَوْجَتِ بَعَرْضٍ او بَهْوٍ او عَيْبِ
او يَتِمَّةً او أَفْتِيَّتِ عَلَيْهَا وَحَيٍّ انَ فَمُوبٌ رِضَاهَا بِالْبَلَدِ وَلِيٍّ يُفَمُّ بِهِ
حَالُ الْعَفْهِ وَانَ إِجَازُ فُجِيمٍ فِي ابْنِ وَأَخٍ وَجَدٍ هَوَّضٍ لَهُ أُمُورُهُ بِبَيْتِهِ
جَازٌ وَهَلْ انَ فَمُوبٌ تَاوِيلَانِ وَفُجِحَ تَمُوجُ حَاكِمِ او عَيْبِ ابْنَتِهِ فِي

كعشم وزوج الحاكم في كاهن يفيقه وخصم من مصر وتوكلت ايضا
بالاستيطان كغيبه الأنف ب الثلاث وان أسراو فبعد بالآبعد كتي
رق وعنه وصفي وأنوته لا بسفي وسلب الكيال ووكلت مالكة
ووصية ومعتقة وان اجنبيا كعبه أوصي ومكاتب في أمة طلب
فضل وان كهي سيدك ومنع إجماع من احد الثلاثة ككبر مسلمة
وعكسه ان لامة ومعتقة من غير نساء الجرية وزوج الكافر مسلم
وان عفة مسلم لكافر ثم لا وعفة السعية او الهأى باذن وليه وحج
توكيل زوج الجميع لا ولي الا كفو وعليه الإجابة لكعب وكعبوها
اولى بياهم الحاكم ثم زوج ولا يعضل أب بئرا به متهم رحتم
يتحقق وان وكلته ممن أحب عيّن وال فلها الإجازة ولو بعد لا
العكس ولا بن عثم ونحوه ان عيّن تهوبها من نفسه بتهوجبك بكتا
وترضى وتولي الضممين وان انكرت العفة كفو الوكيل ان انكراه
الزوج وان تنازع الأولياء المتساوين في العفة او الزوج نظر الحاكم
وان أعنت لوليّين معقدا فللول ان لا يتلذذ الثاني بل على ولو
تأخر تبويضه ان لا تكن في عرج وجاه ولو تفهم العفة على الأضطر
وفسح بل خلاف ان عفا بزمن او لبينة بعلمه انه ثاني لا ان أم
او جهل الزمان وان ماتت وجعل الحق في الإرث فولتت وعلى
الإرث بالصادق والافزائع وان ملكت الرجلان فلا إرث ولا صدق
وأعدلية متنافستين ملغاة ولو صدقتها المرأة وفسح موصى وان
بكتي شعوه من امرأة او غنم او إتيان ان لا يدخل ويضل ونحوها
والشعوه وقبل الدخول وجوبا على الآ تأنيبه ان نهارا او غنم
لأحدهما او غير او على ان لا يأتي بالصدق لكتابا فلا نكاح وجاه
به وما قسمه لصادقه او على شرط ينافي كآل يفسح لها او يؤتم
عليها

عليها والتغي ومضلفا كالنكاح لأجل أو ان مضى ضمي فأنا أنهو حط
وهو ضلاق ان اختلبي فيه كهم وشغار والتمتع بعقد ووضنه
وبه الإرت إلا نكاح الميحي وإنكاح العبد والمرأة لا ان التبع على
جسار فلا ضلاق ولا إرت خامسة وحتم وضوه بغير وما فبح
بعري بالمسهي وإن مضاق المثل وسقط بالبيع قبله إلا نكاح
الحرهين فنصفهما كضلافه وتعاض المتلقة بها ولولي صغير بيع
عقد فلا مقي ولا عرق وان زواج بشروط أو أجهزت وبلغ وكفي به
التضليف وفي نصي الصفاق فولدت عمل بها والفول لها إن العقد
وهو كيمي وليس له رة نكاح عبر بطلقة بغيره ان لا يبعه
لا أن يهية به لو يعتقه ولها ربع دينار ان دخل وأتبع عبد ومكاتب
ما يفي وان لا يغيرا ان لا يبيعه سيده أو سلطان وله الإجازة ان فحب
ول يبيد البيع أو يشد في فصر ولولي سبعة بيع عقد ولو ماتت
وتعين موته ومكاتب ومأذون تسي وان بلا إعن ونفقة العبد في عبي
خارج وكسب لا لعق كالمهي ولا يضمنه سيده بإعن التهويل وجني أب
ووجي وحاكم مجنوننا احتاج وصغيرا وفي السبعة خلابة وصافهم
ان أعصموا على الأب وان مات لو أيسروا بعه ولو شرط ضيق ولا
بعليهم إلا لشرط وان تطارحه رشيد وأب فبح ولا مقي وهل ان
حلبا وإن لهم الناكل ثمرة وحلب رشيد واجني وامرأة أنكروا الرضا
والأمر حضورا ان لا ينيكوا بهمة علمهم وان ضال كثيرا لهم ورجع
لثبي وفي فدر زواج عيه وضامن لابنته النصي بالطلاق والبيع
بالعساء ولا يرجع احد منهم إلا ان يصح بالجمالة أو يكون بعد
العقد ولها الامتناع ان تعذر أخز حتى يفدر وتأخذ الحال وله
التم وبطل ان ضين في مرضه عن وارث لا زوج ابنته والكفاءة

الدين والخال ولها وللولي تركها وليس لولي رضى مطلق امتناع
 بلا حاشية ولأن التكم في ترويج الأب المؤسس المرعوب فيها من
 مفسد ورويت بالنهي ابن الغاسم ان لصير بين وهل وفاق تاويلان
 والمولى وغير الشري والأهل جاهها كعبو وفي العبد تاويلان وهم
 اصوله ومصوله ولو خلفت من مائه وزوجتها ومصول أول اصوله
 وأول فصل من كل أصل وأصول زوجته وبنته وان بعد موتها
 ولو بنظم مصولها كامله وهم العفة وان بعد ان لا تجمع عليه
 والى موضوه ان ذرا الحمة وفي الزنا خلدي وان حاول ثلثة بها زوجته
 بالثمة بأبنتها بنته وان قال أب نكحتها او وضعت أمة عند فصد
 الابن ذلة وأنكر نكح النكح وفي وجوبه ان يشا تاويلان وجع
 خمس وللعبد المربعة او اثنتين لو فترت اية ذكراً حم كوضنها
 بالملك وفي نكاح ثمانية صفت والى خلدي لهم بلا خلاف كأم
 وابنتها بعفة وتأبى تحمها ان دخل ولا إرث وان ترثنا وان لا
 يدخل بواحد حلت الأم وان لا تعلم السابغة بالإرث ولكل نصي
 صافها كان لا تعلم الخامسة وحلت الأخت بيمينونة السابغة او
 زوال ملك بعنف وان لأجل او كتابة او إنكاح تحل المبتوتة او أسي
 او إياق إياس او بيع دس فيه لا بأس به في يفتن وحيضي وعرق
 شبهة ورق وإحرام وضهار واستبراء وخيار وعصر ثلاث وإحرام
 سنة وهبة من يعتصرها منه وان ببيع بخاري صفة عليه ان
 حيزت وإحرام سنيق ووفى ان وضنها ليهم فان أبغى الثانية
 استبرأها وان عفة ما شئى والدولى من وضى او عفة بعد ثلثة
 بأختها ملأ بكالدول والمبتوتة حتى يولج بالغ فذر الحشبة بلا
 منع ولا نكح فيه بانتشار في نكاح لزوج وعلى خلوة وزوجة بفسه
 ولو

ولو خصياً كتزوج غير مشبهة لم يمين لا بعاسه ان له يثبت بعرض
بوضعي، ثاني وفي الاول تمهيد كحلل وان مع نية امساكها مع الإعجاب
ونية المصالح ونيتها لغو وفيل دعوى طارية التزوج تحاطه أمنت
ان بعد وفي غيرها فولان وملكته او ولحق وفصح وان ضرراً بلا ضلوف
كراهة في زوجها ولو بجمع مال ليعتق عنها لا ان ربة سيئة شراء من
له يأذن لها او قصه بالبيع البعج كعصبتها لعبد لينتزعها بأخذ جبه
العبد على العبة وملك أب جارية ابنه بتلذذ بالفيمه وحرمت
عليها ان وضناها وعنتت على مولدها ولعبد تهوؤج ابنه سير
بتغل وملك عليه تحرلا يولد له وكأمة الحجة والآن فإن خاي زنى
وعده ما يتزوج به حقه غير مغالية ولو كتابية او تحته حقه ولعبد
بلا شهاد ومكاتب وعدين نقر شعر السير تحصى وعده لزوج
وروي جواره وان له يكن لها وخبرت الحقة مع الحقة في نفسها بقلقه
بأنه كتزوج أمة عليها او ثانية او عليها بواحد بالعت اكثي ولا
تبتوا أمة بلا شرط او عري وللسيعة السعري على تبتوا وأن يضع من
صافها ان له عنده دينها الا ربع دينار ومنعها حتى يفبضه
وأخره وان فتلها او باعها مكان بعيد لا لقال وفيها يلزمه تجهيها
به وهل هو خلابي وعليه الاكثر او الاول له تبتوا او جهزها من
عنه تاويلان وسقط ببيعها قبل البناء منع تسليمها لسفوف
تصري البائع والوداء بالتزوج اذا اعتق عليه وصافها وهل ولو
ببيع سلطان لعلي او لا ولاكن لا يرجع به من الثمن تاويلان
وبعد كمالها وبطل في الأمة ان جمعها مع حقه ففقد بخلاف الخمس
والمرأة ومعهما ولموجها العمل ان أعنت وسيدها كالحقة اذا أعنت
والكاهن ان الحقة الكتابية بكه وتأكده بدار الحجب ولو يهودية

تَنْصَرَتْ وبِالْعَكْسِ وَأَمْتَهُمْ بِالْمَلِكِ وَفَرَّ عَلَيْهِمَا أَنْ أَسْلَمَ وَأَنْصَحْتَهُمْ
بِاسْرَءٍ وَعَلَى الْأُمَّةِ وَالْمُجُوسِيَّةِ أَنْ عَتَقَتْ وَأَسْلَمَتْ وَلَمْ يَبْعِدْ كَالشَّيْءِ
وَهَلْ أَنْ عَمِلَ أَوْ مَضَلَّ تَأْوِيلَانِ وَلَا نَبْعَةً أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي
عَمَلَتَهَا وَلَوْ ضَلَّهَا وَلَا نَبْعَةً عَلَى الْخِتَارِ وَالْإِحْسَنِ وَقَبْلَ الْبَنَاءِ بَانَتْ
مَكَانَهَا أَوْ أَسْلَمَ إِلَّا الْقَتْلُ وَقَبْلَ انْقِطَاعِ الْعَرَقِ وَالْأَجْلِ وَتَمَلَّكَ بِهَا لَهُ وَلَوْ
ضَلَّهَا ثَلَاثًا وَعَقَدَ أَنْ أَبَانَهَا بَلَا مَحَلٍّ وَفُجِعَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهَا بَلَا
ضَلَّاقٍ لَا رَيْبَ فِيهِ بَبَائِنُهُ وَلَوْ لَمِيزَ زَوْجَتَهُ وَفِي لِهَوِّهِ الثَّلَاثُ لَخَمِيَّةٌ
ضَلَّهَا وَتَرَافَعَا إِلَيْهَا أَوْ أَنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْعَمَلِ فَجَعَلَا
أَوْ لَا تَأْوِيلَانِ وَمَضَى صَدَقَهُمُ الْعَاسَةُ أَوْ الْإِسْفَاظُ أَنْ فَبَضَى وَمَحَلَّ
وَالْأَنْ بَكَالْتَجْوِيضِ وَهَلْ أَنْ اسْتَحْلَوْهُ تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ أَرْبَعًا وَأَنْ
أَوَاحِيٍّ وَاحِدٍ أَوْ أُخْتَيْنِ مَضَلَّهَا وَأَمَّا وَابْنَتُهَا لَمْ يَسْهَمِهَا وَأَنْ مَسْهَمًا
حُرْمَتَا وَاحِدَةٍ تَعَيَّنَتْ وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ مِنْ بَارِفَتِهَا وَاخْتَارَ
بِضَلَّاقٍ أَوْ ضَمَّارٍ أَوْ إِيْلَاءٍ أَوْ وَضَى وَالْغَيْمَ أَنْ يَبْعَ نِكَاحَهَا أَوْ ضَمَّ
أَنْهَى أَخَوَاتِهَا مَالُ يَتَزَوَّجْنَ وَلَا شَيْءَ لغيرهنَّ أَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِ كَاخْتِيَارَهُ
وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعِ رَضِيعَاتٍ تَهْوَّجْنَ وَأَرْضَعْنَهُنَّ امْرَأَةً وَعَلَيْهِ أَرْبَعُ
صَدَقَاتٍ أَنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَمْ وَلَا إِرْثَ أَنْ تَخْلُبَ أَرْبَعُ كِتَابِيَّاتٍ عَنْ الْإِسْلَامِ
أَوْ التَّبَسُّتِ الْمَضَلَّةِ مِنْ مَسْلَمَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ لَا أَنْ ضَلَّقَ أَحَدٌ زَوْجَتَهُ
وَجَعَلَتْ وَمَحَلَّ بِأَحَدِهَا وَلَمْ تَنْفَضِ الْعَرَقُ فَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا الصَّدَاقُ
وِثْلَانِ أَرْبَاعِ الْمِيرَاثِ وَلغيرها رُبْعُهُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ وَهَلْ
مَنْعَ مَرَضٍ أَحَدِهَا الْخَوِيُّ وَأَنْ إِغْنَى الْوَارِثُ أَوْ أَنْ لَمْ يَحْتَجَّ خِلَافِيٍّ
وَلَمْ يَحْضَرْ بِالْمَدْخُولِ الْمَسْهُومِ وَعَلَى الْمَرْبُوحِ مِنْ ثُلُثِهِ الْأَقْلَ مِنْهُ وَمَنْ
صَدَاقُ الْمَثَلِ وَتَحَلَّ بِالْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَحْجَّ الْمَرْبُوحُ مِنْهَا وَمَنْعَ نِكَاحِهِ
النَّصْرَانِيَّةُ وَالْأُمَّةُ عَلَى الْأَحْمَجِّ وَالْخِتَارُ خِلَافُهُ ،

فصل الخماران في يسبق العلم او في برضى او يتلقة وحلى
على نعيه ببرى وعذبة وجدا لا جدام أب وتطانه وجيه
وغنيته واعتماضه وبغنيها ورتفها وتغيرها وتقلها وإفانها قبل
العقد ولها بفض الهة بالجدام البين والبرى المضر الخلاء ثين بعرض لا
بكل اعتراض وتجنونها وان مئة في الشهر قبل الدخول وبعرض أجل
فيه وفي برى وجدام رجب بئوها سنة وبغيرها ان شرط السلامة
ولو بوصى الولي عنه الخضبة وفي الهة ان شرط الحكمة ثم لا
تخلي الضم كالفرع والسواء من بيض وتزى البع والثيوبه الا أن
يقول عدرا وفي بكر ترده ولا تروى الخمر الأمة والحق العبد تخلص
العبد مع الأمة والمسلم مع النصرانية الا أن يغرا وأجل المعترض
سنة بعد الحكمة من يوم الختم وان مرضى والعبد نصبا والظاهر
لا نعمة لها فيها وضوق ان اءصى فيها الوط بهينه فإن نقل
حلعت والى بغيت وان في بئعه ضلها والى سهل يضلوا الحاكم او
بأمرها به ثم تختم به فولان ولها مرافه بعد الرضا بلا اجل والصادق
بعدها كدخول العتبن والمحبوب وفي تعجيل الصلوق ان فضع عتق
فيها فولان وأجلت الرغاء للواء بالاجتهاد ولا تجبر عليه ان كان
خليفة وجس على ثوب منكر الحب ونحوه وضوق في الاعتراض
كالمراة في دائها او وجور حال العقد او بكارتها وحلعت هي او
أبوها ان كانت شعبة ولا ينظرها النساء وان أنى بامراتين تشهدان
نم قبلنا وان علم الأب بتيوبتها بلا وصي، وكتم فللمزوج الهة على
الصح ومع الرد قبل البناء فلا صدق كغور رعية وبعرض مع عيبه
المسمى ومعهما رجع تجبيعه لا فيه الولد على ولي في يغب كآبن
وأخ ولا شيء عليها وعليه ان زوجها يحضورها كآمين ثم

الولي عليها ان اخذ منه لا العكس وعليها في كآبن العم الا ربع دينار
 فإن علق بكافهمين وحلقه ان ادعى عليه كإتهامه على المختار فإن
 نكل حلقى أنه غمّ ورجع عليه فإن نكل رجع على الوجهة على
 المختار وعلى غار غمّ وليّ تولّى العفة الا أن يخبر أنه غمّ وليّ لا
 ان لا يتولّه وولد المغفور الخمّ بفضه خمّ وعليه الاقل من المسقى
 وصداق المثل وفيمة الولد دون ماله يوم الختم الا لبحر ولا ولا
 له وعلى الغمر في أم الولد والمطبعة وسفقت موته والاقل من قيمته
 او دينه ان قتل او من غرته او ما نقصها ان ألفتة تجرحه ولعمده
 ثؤخة من الابن ولا يؤخذ من ولد من اولاد الا فيسفه ووفقت
 فيمة ولد المكاتبه فإن أخت رجعت الى الأب وقبل قول الزوج أنه
 غمّ ولو ضلّفا او مانا ع اطلع على موجب خيار بكالعدم وللوليّ
 كتم العوى ونحوه وعليه كتم الخنا والاحمّ منع الاجتماع من وضو
 إمانه وللعمة رة المولى المنتسب لا العمة الا الغرشيّة تنهوجه
 على أنه فرشيّة ،

فصل ولز كل عتفها مفاق العبد بفضه بطلية بأئنة او
 اثنتين وسقط صداقها قبل البناء والتماق ان قبضه السيّد وكان
 عدها وبعد لها كها لو رضيت وهي مقوضة بما قرّضه بعد عتفها
 لها الا أن يأخذ السيّد او يشتريه وضعت ان لا تمكّنه أنّها ما
 رضيت وان بعد سنة الا أن يسفّضه او تمكّنه ولو جهلت الختم لا
 العتق ولها اكثر المسقى وصداق المثل او يبينها لا به جعي
 او عتق قبل الاختيار الا لتأخير تحيض وان تهوّهت قبل
 علمها ودخولها فانت بدخول الثاني ولها ان أوفعها تأخير
 تنظم فيه ،

فصل

فصل الصادق كالمؤمن كعبه تختاره هي لا هو وضائه وتلقه
واستغفاره وتعيبه او بعضه كالمبيع وان وقع بفلة حل فإيا هي
حتم فمثلها وجاز بشورة وعده من كابل او رفيف وصادق مثل
ولها الوسط حال وفي شرطه كتم جنس الرفيف فولان والإناث منه
ان أطلق ولا عصرية والى الدخول ان علم او الميسرة ان كان مليا
وعلى هيئة العبد لفلان او يعيق أباه عنها او عن نفسه ووجب
تسليمه ان تعين والى فلها منع نفسها وان معيبة من الدخول
والوطء بعد والسعي الى تسليم ما حل لا بعد الوطء الا ان يستحق
ولو لم يغمها على الأنصبي ومن باقر أجبر له الاخي ان بلغ الزوج
وامكن وضوها وتمهل سنة ان اشترهت لتغيبه او حتم والى بطل
لا اكتم والمرض والصغير اما تعين للجهاع وفقر ما يصيب مثلها أمها
الا ان يحل ليدها ليليلة لا تحيض وان لم يحضر أجل لإثبات
عسرتة ثلاثة أسابيع ثم تلوم بالنظم وعمل بسنة وشهي وفي
التلوم لمن لا يهي وحاص وعدهم تاويلان ثم طلق عليه ووجب
نصفه لا في عيب وتغير بوضي وان حتم وموت واحد وإقامة
سنة وصفت في خلوة الإعتداء وان عانع شهي وفي نفيه وان
سبيحة وأمة والزائر منها وان أمه بفض أخه ان كانت سبيحة
وهل ان ادعى الإهمال الرشيق كذا او ان أكتبت نفسها تاويلان
ومس من نفى عن ربع دينار او ثلاثة دراهم خالصة او مفقوع بها
وأتمه ان دخل والى فلان في يمه فصح او عا لا علم تخم وحتم او
بإسقاطه او كفصاصي او أبي او دار فلان او نهسيها او بعضه
لأجل مجهول او في يقيته الأجل او زاء على حسين سنة او معين
بعيد خراسان من الأندلس وجاز كضر من المدينة لا بشرط

الدخول قبله الى الفريبت جذاً وحينئذ بعد الفحص ان كانت او
مغضوب عليها لا احدها او باجتماعه مع بيع كدار بقعها هو او
ابوها وجاز من الأب في التعويض وجع امرأتين نهى لهما او
لأحدهما وهل وان شرط تهوؤ الأخرى او ان نهى صديق المثل
فولان ولا يجيب جمعها ولا كثر على التاويل بالمنع والبيع قبله
وصديق المثل يعرف لا الكراهية او تحزين إتيائه رقبته كبيع العبد
في صداقه وبعد البناء تملكه او بدار مضمونة او بأبى وان كانت له
زوجة وألغان بخلاف أبى وان اخبر بها من بلدها او تهوؤ عليها
وألغان ولا يلزم الشرط وكفى ولا الألبى الثانية ان خالتي كان أخرجه
قبل أبى او أسقطت أبا قبل العفة على ذلك الا أن تفسد ما تفر
بعد العفة بل عين منه او كثر وجب أخيه عاية على أن أزوجه
أختي عاية وهو وجه الشغار وان لم يسي بصريحه وبيع فيه وان في
واحد وعلى حمية ولد الأمة أبا ولها في الوجه ومائة وخمسين او
مائة ومائة طوت او مائة الاكثر من المسهوى وصديق المثل ولو زاة
على الجميع وفقد بالتأجيل المعلوم ان كان فيه وتوالت أيضا فيما إذا
نهى لأحدهما ودخل بالمسهر لها بصديق المثل وفي منعه منها او
تعليمها قرأنا او إيجاجها ويجمع بغيره عمله للبيع وكراهته
كالغلاة فيه والأجل فولان وان أمه بأبى عينها او لا منه وجه
بأعين فإن دخل فعلى الزوج أبى وضم الوكيل البا ان تعدى
بإفهار او بينة والى فتعلقه هي ان حل أبى الزوج وفي تخلي أبى الزوج له
ان نكل وضم الأبى الثانية فولان وان لم يدخل ورضي أحدهما لم
الأخرى ان التهم الوكيل الأبى ولكن تخلي الأخرى فيما يعيد إقراره
ان لم تقع بينة ولا ثمة ان التهم ورضي بعدة حل أبى الزوج ما أمر ال
بأبى

بأنبي ثم للمرأة العبيح ان أفلحت بيئة على التزوج بلانغيز وان
 بكل اختلاف في الصداق وان علمت بالتعدي وألقى وبالعكس ألبان
 وان علم كل وعلم بعلم الآخر او لم يعلم بألبان وان علم بعلمها ففقد
 ألقى وبالعكس ألبان ولم يلزم ترويج آية غير مجتبه بدون صداق
 المثل ومثل بصداق السراة أعلنا غيرته وحلقت ان اذاعت الرجوع
 عنه الاببيته ان اعلن لا أصل له وان تروج بثلاثين عشة نقدا
 وعشة لأجل وسكتا عن عشة سفقت ونقدتها كذا مفتحي لبعده
 وجاز نكاح التبويضي والتحكي عفاً بلان كرمهم بلان وهبت وبيع
 ان وهبت نفسها قبله وصح أنه زنى واستغفنه بالوضو لا عوت
 او ضلبي الا أن يعرض وترضى ولا تصدق فيه بعدها ولها ضلبي
 التغمي ولزمتها فيه وتحكي الجهل ان برضى المثل ولا يلزمه وهل
 تحكيها او تحكي الغير كذا او ان برضى المثل لزمتها وافل لزمتها
 بفقد واكثر بالعكس او لا بد من رضا الزوج والمحكم وهو الأنضم
 تاويلات والرضى بكونه للرشق ولألب ولو بعد الدخول وللوصي
 قبله لا المهيلة وان برضى في مرضه بوصية لوارث وفي التميته
 والأمة فولان وردت زانة المثل ان وضو ولهم ان صح لا ان أبرأت
 قبل العرض او أسفقت شرطا قبل وجوبه ومهر المثل ما يرغب به
 مثله فيها باعتبار دين وجاه وحسب ومال وبلد وأخت شفيقة أو لأب
 لا الأم والعمة وفي العاشر يوم الوضو والحمد المهران التحات
 الشبهة كالغالبه بغير عايلة والا تعدد كالزنا بها او بالكرهه وجزا
 شره الا يضى بها في عشة وكسوة ولحوها ولو شره الا يضاً أم وله
 او سمية لزم في السابغة منها على الأصح لا في أم وله سابغة في لا
 أنسى ولها الخيار ببعض شروطه ولو لم يقل ان فعل شيئا منها وهل

تملك بالعقد النصب في يده كنتاج وعلة ونقصانه لها وعليها او
 لا خلاف وعليها نص في هذه الموهوب والمعتق يومها ونصب الكثر
 في البيع ولا يهية العتق الا ان يرق الزوج لعسرها يوم العتق ان
 ضلها عتق النص بلا فضا وتشطيم وميية بعد العقد وهديية
 اشتركت لها او لوليها قبله ولها اخذ منه بالطلاق قبل المس
 وضائه ان ملك بيينة او كان مما لا يغاب عليه منها والى من
 الذي في يده وتعين ما اشترته من الزوج وهل مضلها وعليه الاكث
 او ان فصحت التخصيص لاوليان وما اشترته من جهازها وان من غير
 وسقط الميية بالمولد فقط وفي تشطير هديية بعد العقد وقبل البناء
 او لا شيء له وان لم تقبل الا ان يبيع قبل البناء فيأخذ الفاع منها
 لا ان يبيع بعرض روايتان وفي الفضا عما يهتدى عيها فولان وضاح
 القضا بالوليمة دون اجه الماشقة وتجمع عليه بنصب نفقة الميية
 والعبد وفي اجه تعلق صنعة فولان وعلى الولي او الرشيق مؤنة
 الحمل ليلد البناء المشترك الا لشرط ولزمها التخصيص على العاقل عما
 فبصته ان سبق البناء وفضي له ان عاها لغرض ما حل الا ان
 يسهي شيء فيلزم ولا تنفيق منه وتفضي عينا الا المحتاجة وكالدينار
 ولو ضولب بصادفها لموتها فضالبعم بايها از جهازها ل يلزمهم على
 المقول ولأبيها بيع رقيق ساقه الزوج لها للتخصيص وفي بيعه الأصل
 فولان وقبل دعوى الأب فقط في إعارته لها في السنة بهمين وان
 خالعه الإبنه لان بعد ولم يشهد بان صافته في ثلثها
 واختصت به ان أورد بيينتها او اشهد لها او اشترى الأب لها
 ووضعه عند كأمها وان وهبت له الصداق او ما يصرفها به قبل
 البناء جبر على دفع افله وبعرض او بعضه بالموهوب كالعدم الا ان
 تهبه

تعبه على طول العشرة كعصيته لعل فيصبح وان أعطته سبيحة
 ما يُنكِحها به ثبت النكاح ويُعصمها من ماله مثله وان وهبته
 لاجنبي وفبضه ثم طلق أتبعها ولم ترجع عليه الا أن تبين أن
 الموهوب صادق وان لم يفبضه أجبرت هي والطلاق ان أيسرت يوم
 الطلاق وان خالعتة على كعبه او عشية ولم تغل من صداقي فلا
 نصي لها ولو فبضته رفته لا ان فالت طلقني على عشية ولم تغل
 من الصداق فنصي ما بقي وتغير بالوصي ويجمع ان اصدفها من
 تعلم بعثته عليها وهل ان رشحت وصوب او مطلقا ان لم يعلم
 الولي تاويلان وان علم دونها لم يعتق عليها وفي عتقه عليه
 فولان وان جنى العبد في يرق فلا كلام له وان اسلمته فلا شيء
 له الا أن تحل عليه فله دفع نصي الأرض والشركة فيه وان فبضته بأرضها
 بأقل لم يأخذ الا بطلان وان زاء على قيمته وبأكثر فكالأهباة
 ورجعت المرأة بما انفقت على عبده او ثمة وجاز عفو أبي البكر عن
 نصي الصداق قبل الدخول وبعد الطلاق ابن القاسم وقبله لمصلحة
 وهل هو وفاق تاويلان وفبضه فحبي ووصي وصفا ولو لم تقع
 بيته وحلها ورجع ان طلقها في مالها ان أيسرت يوم الدفع وأما
 بئرته شراء جهاز تشبه بيته بدفعه لها او إحضاره ببنت البناء او
 توجيهه اليه والا فالمرأة وان فبضت أتبعته او الهوج ولو قال الأب
 بعد الإشهاد بالقبض لم أفبضه حلبي الهوج في كالعشرة أيام ،

فصل اذا تنازعا في الزوجية ثبتت ببيته ولو بالسهاق بالحق
 والخان والا فلا عمن ولو افام المظيعي شاهدا وحلفت معه وورثت
 وأمر الهوج باعتزالها لشاهد ثاني زعم فمته فإن لم يأت به فلا
 عمن على الزوجين وأمرت بانتظاره لبيته فمته ثم لم تسع

بَيِّنَهُ أَنْ عَمَّهِ فَاضِي مَعْنَى حُجَّةٍ وَظَاهِرُهَا الْقَبُولُ أَنْ اغْتَرَّ عَلَى نَفْسِهِ
 بِالْعَمَلِ وَلَيْسَ لَدَيْهِ ثَلَاثُ تَهْوِجٍ خَامِسَةٌ ١٢ بَعْدَ ضَلَاغِهَا وَلَيْسَ
 انْكَارُ التَّهْوِجِ ضَلَاغًا وَلَوْ ائْتَاهَا رَجُلَانِ فَأُنْكَرَتْهَا أَوْ أَحَدُهُمَا وَافْعَامُ
 كُلِّ الْبَيِّنَةِ فَسَطًا كَالْوَلِيِّينَ وَفِي التَّهْوِجِ بِإِغْمَارِ التَّهْوِجِينَ غَيْرِ الْخَارِجِينَ
 وَالْإِغْمَارِ بِوَارِثٍ وَلَيْسَ تَحْتَ وَارِثٍ ثَابِتٍ خِلَافِي خِلَافِي الْخَارِجِينَ وَإِغْمَارِ
 أَبُوِّي غَيْرِ الْبَالِغِينَ وَقَوْلُهُ تَهْوِجُ بِفَالٍ بَلَى أَوْ فَالٍ ضَلَّغْتَنِي أَوْ
 خَالَعْتَنِي أَوْ قَالَ اخْتَلَعَنِي مَعْنَى أَوْ إِذَا مَنَعَ مُظَاهِرًا أَوْ حَمَامًا أَوْ بَاتَنًا فِي
 جَوَابِ ضَلَّغْتَنِي لَا أَنْ لِي تُحِبُّ أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ كَضَمَرِ أَمِّي أَوْ أَمِّ فَإِنْ كُنْتُ
 تَحْتَ فَالَتِ نَعَمْ فَإِنْ كُنْتُ فِي فَحْرِ الْمَهْرِ أَوْ صَعْتِهِ أَوْ جَنَسِهِ حَلَاةً وَفُجِعَ
 وَالْجَوْعُ لِلْأَشْبَةِ وَانْعِسَاخُ النِّكَاحِ بِقَامِ التَّحَالِي وَغَيْرِهِ كَالْبَيْعِ ١٢ بَعْدَ
 بِنَاءٍ أَوْ ضَلَاغٍ أَوْ مَوْتٍ بِقَوْلِهِ بِهَيْمَنَ وَلَوْ ائْتَى تَجْوِيضًا عَنْهُ
 مُعْتَادِيهِ فِي الْفَحْرِ وَالصَّعَةِ وَرَدَّ امْتَنَلَّ فِي جَنَسِهِ مَا لِي يَكُنْ ذَلِكَ بِقَوْلِ
 فِيمَا مَا ائْتَى أَوْ دُونَ دَعَاوَاهُ وَثَبَتَ النِّكَاحُ وَلَا كَلَامٌ لِسَجِيحَةٍ وَلَوْ
 أَفَاعَمَ بَيِّنَةً عَلَى صَحَافَتَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ لَزِمَا وَقَدْ رَضَاؤُهُ بَيْنَهُمَا
 وَكُلَّفَتِ بَيَانُ أَنَّ بَعْدَ الْبِنَاءِ وَأَنْ قَالَ أَصْدَقْتُ أَبَايَ بِفَالٍ أَمِّي حَلَاةً
 وَصَتَوُ الْآبُ وَأَنْ حَلَبَتِ دُونَهُ عَتَقَا وَوَلَاؤُهَا لَهَا فِي فَبَضَى مَا حَلَّ
 بِفَعْلِ الْبِنَاءِ بِقَوْلِهَا وَبَعَرَى قَوْلُهُ بِهَيْمَنَ فِيهَا عَصَى الْوَقَابِ إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ بِكِتَابٍ وَاسْمَا عَيْلٍ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْبِنَاءِ عَمَّا فِيهِ وَفِي مَتَاعِ
 الْبَيْتِ لِلْمَرْأَةِ الْمَعْتَادُ لِلنِّسَاءِ فَفَضَّ بِهَيْمَنَ وَالْأَمْلَ بِهَيْمَنَ وَلَهَا الْغَمْلُ إِلَّا
 أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْكِتَابَ لَهُ فَبَشَى يَكُنْ وَأَنْ فَصَحَّتْ كَلَّفَتِ بَيَانُ أَنَّ الْغَمْلَ لَهَا
 وَأَنْ أَفَاعَمَ الْهَجْلَ بَيِّنَةً عَلَى شَرَاءٍ مَا لَهَا حَلَى وَفُضِّيَ لَهُ بِهِ كَالْعَكْسِ
 وَفِي حَلَبِهَا تَأْوِيلُ الْوَلِيَّةِ مَنْدُوبَةٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ يَوْمًا وَتَجِبُ إِجَابَةُ مَنْ
 عَمَّنَ وَأَنْ صَائِمًا أَنْ لِي يَحْضُرُ مَنْ يَتَأَلَّى بِهِ وَمُنْكَرٌ كَقُرْشٍ حَمِيمٍ وَصَوْرٍ
 عَلَى

على تحار لا مع لعب مباح ولو في هيئته على الأبح وكنته
 زحام وإغراق بلب جونه وفي وجوب أكل المفكر تركه ولا يدخل
 غير معصو إلا بإذن وكفى فخر اللوز والسكران الغم بال ولو لم جل
 وفي الكتم والدرهم فالتعاضد يجوز في الكبر ابن كنفانة وتجاوز الزمارة
 والموقوف ،

فصل أما يجب الفسخ للهجات في المبيت وإن امتنع الوضوء
 شرعا أو ضمعا كفرمة ومظاهر منها ورتقاء في الوضوء إلا إن ضمار
 ككفه لتتوقر لثمة للآخرى وعلى وليه المجنون إضاافته وعلى
 المريض إلا أن لا يستضيح بعنه من شاء وملت أن ضلج فيه كحكمة
 معتق بعظه يأنق ونحب الابتداء بالليل والمبيت عند الواحرة والأمة
 كالحجة وفضي للبت بسبع وللتب بثلاث ولا فضاء ولا نجاب لسبع
 ولا يدخل على ضمتها في يومها إلا حاجة وجاز الأثمة عليها
 برضاها بشيء أول كإعطائها على إمساكها وشرها يومها منها
 ووضع ضرتها بإذنها والسلام بالباب والبيات عنه ضرتها أن
 اغلقت بابها جونه ولي يغفر يبيت فحجرتها وبرضاها جمعها
 علمين من جار واستعاضاها فحلته واليه يأنق على يوم ونبلة أن
 لي يرضيا ويخول حاتم بها وجمعها في عرائش ولو بلان وضى وفي
 منع الأمتين وكراهيته فولان وإن وهبت نوبتها من ضمة له المنع أن
 لها وتختص بخلافي منه ولها الهجوع وإن سافر اختار أن في الحج
 والغزو فيفزع وتوولت بالاختيار مطلقا ووعظ من نشزت في حجرها
 في ضمتها أن ضمت إبلاته ويتعديده زجه الحاكم وسكنها بين قوم
 صالحين أن لي تكن بينهم وإن اشكل بعث حكمين وإن لي يدخل
 بها من أهلها أن امكن ونحب كونها جارئين وبكل حدث غيب

العدل وسعيه وامرأه وسعيه فيه بخله ونفقة صلاحها وان لم يرص
الزوجان والحاكم ولو كانا من جهنمها لان اكثر من واحد اوعيا
وتلمح ان اختلعا في العبد ولها التخليق بالضرر ولو لم تشهد
البينة بتكثره وعليها الإصلاح فإن تعذر فإن أساء الزوج ضلعا
بلا خلع وبالعكس انهماه عليها او خالعا له بنظرهما وان أساء رجل
يتعين الصلح بلا خلع او لها ان يخالعا بالنظم وعليه الاكثر
تاويلان وأما الحاكم فأخبراه ونفقة حكمها ولله وجب إقامته واحدة
على الصفة وفي الوليتين والحاكم تيمم ولها ان اقامها الإفلاخ
ما لم يستوعبا الكسبي ويعزما على الحكم وان ضلعا واختلعا في
المال فإن لم تلزمه فلا صلح ،

باب

جاز الخلع وهو الصلح بعوض وبلا حاكم وبعوض من غيرها ان
تأهل لا من صغيرة وسعيه وفي رق ورثة المال وبانت وجاز من
الأب عن الحبيبة بخلاف الوصي وفي خلع الأب عن السعيه
خلاف وبالعمر تحنين وغير موصى وله الوسف ونفقة حل ان
كان وبإسقاط حضانها ومع البيع وردت لكاتب العبد معه نصفه
وتجمل الموجل بجهول وتوولن أيضا بغيرته وردت ذراع رمية ان
لشرط وفيه كعب استحق والحرام يحكم ومغصوب وان بعضا ولا
شيء له كتأخيرها عينا عليه وخروجها من مسكنها وتجهيله لها
ما لا يجب قبوله وهل كذا ان وجب أولا تاويلان وبانت ولو بلا
عوض نفي عليه او على الرجعة كإعطاء مال في العرق على
نفيها كبيعها او ترويحها واختار نفي اللوم فيها وخلق حكم
به

به الا لإيلاف، وعسي بنعفة لان شره نفى الرجعة بلا عوض او
 خلّف او صالح وأعضا وهل مطلقا او الا أن يغصم الخلع تاويلان
 وموجبهُ زوجٌ مكلّي ولو سعيها ووليّ صغيراً أو سيّدا او غيرها
 لان أبو سعيه وسيّد بالغ ونقّة خلّع الميضي وورثته دونها كعتيق
 ومملّكة فيه ومولى منها وملاّنة او احنثته فيه او اسلمت او
 عتقت او تهوّجت غيبه وورثت ازواجاً وان في عصمة وانما ينقض
 بحكّة بيّنة ولو حجّ ثم مريض بفلقها في ثمن الا في عرق الكلاف
 الاول والإفراز به فيه كإنشائه والعرق من الإفراز ولو شهد بعد موته
 بفلقه فكالكلاف بالمرض وان اشهد به في سعي ثم فدم ووضو
 وانكر الشهادتين فهو ولا حدّ ولو أبانها ثم تهوّجها قبل صحته
 فكالمتهوّج في المرض ولا يجوز خلّع الميضة وهل يمهّ او المجاوز لإرثه
 يوم موتها ووفى اليه تاويلان وان نفى وكيله عن مسأله في يلزم
 او اطلق له او لها حلّى أنّه اراء خلّع المثل وان زاء وكيلها فعليه
 التبرأ ورّة المال بشهادتين سماع على الضرر وبيمينها مع شاهد
 او امرأتين ولا يحضرها إسقاط البيّنة المسترعاة على الأئمة وبكونها
 باننا لان رجعيّة او لكونه يفسخ بلا ضلّ او لعيب خيار به او قال
 ان خالعت فأنّت طالق ثلاثا لان في يفل ثلاثا ولزمه طلعان وجاز
 شره نعمة ولها مرقّ رضاعه فلا نعمة للعهل وسفكت نعمة
 الزوج او غيبه وزانّة شره كهوته وان ماتت او انقطع لبنها او ولدت
 ولدين فعليه نعمة الأبق والشارع الا لشره لا نعمة جنين
 الا بعد خروجه وأجبر على جمع مع أمّه وفي نعمة ثمة في ينفذ
 صلاحها فولان وكفّ المعضاة وان علّق بالإفصاح والإداء في يختص
 بالمجلس الا لعمينة ولهم في البى الغالب والبيّنونة ان قال ان اعطيتني

أَلْبَا بَارَقَتْهُ أَوْ أَمَارَقَتْهُ أَنْ فُصِحَ الْإِتِّمَاعُ أَوْ الْوَعْدُ أَنْ وَرَضَهَا أَوْ ضَلَّغْنِي
ثَلَاثًا بِأَلْبَى بِمُخَلَّقٍ وَاحِدَةٍ وَبِالْعَكْسِ أَوْ أُبَيِّتِ بِأَلْبَى أَوْ ضَلَّغْنِي نَحْوِ
ضَلَّغَةٍ أَوْ فِي جَمِيعِ الشَّيْءِ مَبْعُولٌ أَوْ قَالَ بِأَلْبَى غَدًا مَبْعُولٌ فِي الْحَالِ أَوْ
بَعْدًا الْقَهْرُوتِيُّ فَإِذَا هُوَ مَرُوتِي أَوْ عَمَّا فِي يَدِهَا وَفِيهِ مَقُولٌ أَوْ لَا عَلَى
الْأَحْسَنِ لَا أَنْ خَالَعَتَهُ عَمَّا لَا شَبَهَةَ لَهَا فِيهِ أَوْ بِنَافِهِ فِي أَنْ اعْتَبَرْتَنِي
مَا أَهْلَاغَتِي بِهِ أَوْ ضَلَّغْتِي ثَلَاثًا بِأَلْبَى مَبْعُولٌ وَاحِدَةً بِالثَّلَاثِ وَأَنْ ائْتَمَرْتُ
الْخَالَعَ أَوْ فَعَرَا أَوْ جَنَسَا حَلَقَتِ وَبَانَتْ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَنْ اخْتَلَعَا فِي الْعَدَمِ
كَعَمَاهُ مَوْتٌ عَمَدٌ أَوْ عَيْبَتُهُ قَبْلَهُ وَأَنْ ثَبَتَ مَوْتُهُ بَعْدَ فَلَا عَصْرَ ،
بصل ضَلَّغُوا السَّنَةَ وَاحِدَةً بِفُكْمٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ بَلَاءٌ عَرَقٌ وَلَا
مَبْدَعِيٌّ وَكُنْ فِي غَيْرِ الْخَيْضِ وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الْهَجْعَةِ كَقَبْلِ الْغَسْلِ
مِنْهُ أَوْ التَّيَمُّمِ الْجَائِئِ وَمُنْعٍ فِيهِ وَوَقَعَ وَأَجْبَى وَلَوْ طَعَاوُخَ الْهَمِّ لِمَا يُضَاهِي
فِيهِ لِلدَّوَلِ عَلَى الدَّرَجِ وَالْأَحْسَنُ عَدَمُهُ لِأَخْرِ الْعَرَقِ وَأَنْ أَبِي هُدَّةٍ نَحْنُ
نُحْنُ نَحْنُ ضَمٌّ بِمَجْلَسٍ وَلَا ارْتَجَعَ الْخَائِعُ وَجَازَ الْوَضُوءُ بِهِ وَالتَّوَارُثُ
وَالْأَحَبُّ أَنْ يُحْسِنَهَا حَتَّى تَقْصُرَ نَحْنُ نَحْنُ نَحْنُ فِي مَنَعِهِ وَفِي مَنَعِهِ فِي
الْخَيْضِ لِنُتَوِيلَ الْعَرَقَ لَأَنَّ فِيهَا جَوَازَ ضَلَّاقِ الْخَامِلِ وَغَيْرِ الْمُدْخُولِ
بِهَا فِيهِ أَوْ لِكَوْنِهِ تَعَبًا مَنَعَ الْخَطْعَ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَأَنْ رَضِيَتْ وَجَبَتْ
عَلَى الْهَجْعَةِ وَأَنْ لَمْ تَفْعَلْ خَلَايَ وَصَدَّقَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ وَرُفِّحَ إِدْخَالُ
خُرْفَةٍ وَيَنْظُرُهَا النِّسَاءُ لَا أَنْ يَتَرَاكِبَا ضَاهِرًا بِقَوْلِهِ وَتُجَلِّ بِسَبْعِ الْعَاسَةِ
فِي الْخَيْضِ وَالضَّلَاقِ عَلَى الْمُؤَلَّى وَأُجْبِرَ عَلَى الْهَجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ وَمَا
لِلوَلِيِّ مَبْدَعُهُ أَوْ لِعَسْفِهِ بِالْغَفَةِ كَاللَّعَانِ وَتُجْمَعُ الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الْخَلَاقِ
وَلِجَوْدِهِ وَفِي ضَلَّاقِ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ أَنْ دَخَلَ بِهَا وَالْأَنْ بَوَاحِرَ نَحْنِهِ أَوْ
وَاحِدَةٍ عَظِيمَةٍ أَوْ فَبِجَعَةٍ أَوْ كَالْفَصِي وَثَلَاثُ اللَّبَدَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ
لِلْبَدَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْسَّنَةِ فَثَلَاثُ مَبْدَعٍ ،

بصل

فصل وركنه أهل وفصة ومحل ولعظ وأما بيع صلاوق
المسلع المتكلى ولو سكر حراما وهل إلا أن عجزا ومصلعا ثم
وصلاوق العضوي كبيعته ولهم ولو هزل لا أن سبق لسانه في
العتوى أو لقن بك جمع أو هذى مرضى أو قال لمن اسمها ضائق
يا ضائق وقبل منه في ضارق التبعات لسانه أو قال يا حبة
بأجابته عتقه بصلفها بالمعصية وصلفتا مع البينة أو أكله ولو
بكتفوع جزء العبد أو في فعل إلا أن يترك التورية مع معفتها
نحوي مؤلف من قتل أو ضرب أو يمين أو فدية أو صبيح لذي ميوقة
مأك أو قتل ولزم أو طاله وهل أن كتم ثم عتق لا اجنبية وأما بالغلي
ليسلى وكذا العتق والنكاح والإقرار واليمين والحوى وأما الكبر وسبه
عليه السلام وفدوى المسلم بأثما يجوز للقتل كالمراة لا تحم ما يسد
ومفعا إلا لمن يمين بها وصبيح أجل لا قتل المسلم وفصحه وأن
يمين وفي لزوم ضاعة أكله عليها فولان كإجازته كالصلاوق ضائعا
والاحسن المضي ومحل ما ملط قبله وإن تعليفا كقوله لاجنبية هي
ضائق عنه خضبتما أو أن دخلت ونوى بعد نكاحها وتضلق
عقيبته وعليه النصي إلا بعد ثلاث على الأصوب ولو دخل
بالمسوى بفض كواضي بعد حنثه ولم يعلم كان ابغى كثيرا بختم
جنس أو بلع أو زمان يبلغه عتقه ظاهرا لا يمين تحته إلا إذا تروجها
وله نكاحها ونكاح الإمام في كل حصة ولهم في المصية يمين أبوها
كذلك والصارئة أن تخلف تخلفهم وفي مصي يلزم في عملها أن نوى
ولا جمل لزم الحجة وله المواءمة بها لا أن عم النساء أو ابغى
فليلا ككل امرأة أنه وجبها إلا تبويضا أو من فدية صغية أو حتى
أنقرها جميع أو الإكثار بعد كل تيب أو بالعكس أو خشية في المؤجل

العنت وتعذر التسمي أو آخر امرأة وصوب وفوقه عن الأول حتى
يُنَجَّ ثابته ثم كحل وهو في الموقوفة كالمولى واختاره إلا الأول
وإن قال إن له أنجوج من المدينة فبهي ضائق بتزوج من غيرها ثم
ضالفا وتوالت على أنه إنما يلزمه الضائق بما تزوج من غيرها
فبها واعتب في ولايته عليه حال النعوت ولو جعلت المولى عليه
حال بينونتها لم يلزم ولو نكحها فبعلته حيث أن يفي من العصة
المعلق فيها شيء كالضمار لا محلول لها فبها وغيرها ولو ضلها
ثم تزوج ثم تزوجها ضلقت الأجنبية ولا حجة له أنه لم يتزوج
عليها وإن أعب نية لأن فصرح لا يجمع بينهما وهل لأن اليمين
على نية المحلول لها أو فامت عليه بيته تاويلان وبها عاشت
مرق حبانها إلا لنية كونها تحتها ولو علق عبد الثلاث على
الدخول بعنف ومخلت لزمنا واثنين بغير واحد كذا لو ضلوا واحدا
ثم عتق ولو علق ضائق زوجته المملوكة لأبيه على موته لم ينفع
وبعضه ضلقت وأنا ضائق أو أنت أو مملوكة أو الضائق لي لازم لا
منضلفة وتلم واحدا إلا لنية أكثر كاعتدي وضاق في نفيه أن دل
البساط على العدة أو كانت موقوفة وفالت أضلغي وإن لم تسأله
بتاويلان والثلاث في بنة وحبل على غاربه أو واحدا بانه أو
نواها تخليت سبيل أو ادخل والثلاث لا أن ينوي أقل أن لم يدخل
بها في كالميتة والعم ووهبت وردها لأهل أو أنت أو ما أنقلب
إليه من أهل حرام أو خلية أو بانه أو أنا وحلي عند إراق النكاح
وعين في نفيه أن دل بساطه عليه وثلاث في لا عصة لي عليه
أو أشرت لها منه لا بعداء وثلاث إلا أن ينوي أقل مضلفا في خلت
سبيل وواحد في غاربه ونوي فيه وفي عدك في أهلي وأنص في
أو

اولاً أنه وجب أو قال له رجل ألت امرأة فقال لا أو انت حمة أو معتقة
 أو الخبي بأهل أو لست لي بأمرأة إلا أن يعلو في الأخيم وإن قال لا
 فكأن بيني وبينه أو لا ملأ لي عليه أو لا سبيل لي عليه فلا شيء
 عليه إن كان عتابة وإن فبتان وهل تحرم بوجهي من وجهي
 حرام أو علي وجهي حرام أو ما أعيش فيه حرام أو لا شيء عليه
 كقوله لها يا حرام أو المحلل حرام أو حرام علي أو حيي ما املأ حرام ولي
 شيء إذا خالها فولان وإن قال سائبة ملي أو عتيقة أو ليس بيني وبينه
 حلال ولا حرام حلي على نعيه فإن نكل نوي في عذر وعوف
 ولا ينوي في العدة إن انكر فضة الصلوة بعد قوله انت بائن أو
 بهية أو خلية أو بنته جواباً لقولها أود لو فرج الله لي من صحبتك
 وإن فصر بأشقي أماء أو بكل كلام لم لا إن فصر التلقظ بالطلاق
 بلفظ بصفاً علماً أو أراد أن ينجز الثلاث فقال انت طالق وستن
 وسبقه فائل يا أمي ويا أختي ولهم بالإشارة المبهمة وبهية إرساله
 به مع رسول وبالكتابة عازماً أو لا إن وصل لها وفي لهومه بكلامه
 النعسي خلبي وإن كثر الصلوة بعضي بواو أو هاء أو ح ثلاث
 إن دخل كمع خلفتين مطلقاً وبلا عصى ثلاث في المدخول بها
 كغيرها إن نسفها إلا لنية تأكيد فيها في غير معلق بمعتدة ولو
 صلوة ففيل له ما جعلت فقال هي طالق فإن لم ينو إخباره ففي لهوم
 خلفه أو اثنتين فولان ونصي خلفه أو خلفتين أو نصي خلفه
 أو نصي وثلاث خلفه أو واحرة في واحرة أو متى ما جعلت وكثر
 أو طالق أبداً خلفه واثنان في ربع خلفه ونصي خلفه وواحدة في
 اثنتين والصلوة كله لا نصبه وانت طالق إن تم وجبت ثم قال كل
 من انتهى وجهاً من هذه الفرية فهي طالق وثلاث في إلا نصي

مصلفة او اثنتين في اثنتين او كلها حصت او كلها او متى ما او اعا
 ما مصلفة او وقع عليه صلاحي فأنص صائق ومصلفا واحرق او ان
 مصلفة فأنص صائق قبله ثلاثا ومصلفة في اربع قال لهن بينكن
 ما في بين العدد على الاربعة مهنون وان شرط مصلف ثلاثا ثلاثا وان
 قال اني شريك مصلفة ثلاثا وثلاثه وان شريكها مصلف اثنتين
 والضم بين ثلاثا وأدب المجري كصلو جه وان كيه وليم بشعري
 صائق او كلامي على الاحسن لا بسعال وبصافي وجمع وحج
 استثناء بالان ان اتصل ولم يستغفر فيه ثلاث ان ثلاثا ان واحرق
 او ثلاثا او البتة ان اثنتين ان واحرق اثنتان وواحد واثنتين ان
 اثنتين ان كان من الجميع مواحد وان ثلاث وفي الغاء ما زاء على
 الثلاث واعتباره قولان وتجزان علق عماضي ممتنع علق او علق او
 شرعا او جائز كلو جنت فضيت او مستغبل محقق وبشيه بلوغها
 علق كبعده سنة او يوم موتي او ان في أمس السواء او ان في يكن هذا
 المجر جرا او لهرله كصائق أمس او ما لا صبر عنه كان فت او غالب
 كان حصت او مهمل واجب كان صليت او ما لا يعلم حال كان كان
 في بصلب علام او في يكن او في هذه اللوزة فلبان او بلان من اهل
 اجته او ان كني حامل او في تكويني ومهلت على البراءة منه في
 ضم في عس فيه واختاره مع العمل او في عكن اخلاعا عليه كان
 شاء الله او الملائكة او المجر او صبي المشينه على معلق عليه
 بخلاي الا ان يبعولي في المعلق عليه بغض او كان في مفر السواء
 عدا الا ان يعم الزم او يخلق لعاد فينتظم وهل ينتظم في التمر
 وعليه الأكثر او يكثر كالحث تاويلان او بهتم كان في اذن الا ان
 يتحقق قبل التخيير او ما لا يعلم حال ومالك وعيين ان امكن حال
 وادعاء

وَأَعْلَاهُ جُلُو حَلَى اِنْدَانِ عَلَى النَغِيصِ كَانُ كَانِ هَذَا غَرَابًا اَوْ لِي يَكُنْ
 هَا نِي يَجْعُ يَغِينَا صُلَفَتِ وَلَا يَحْنُ اِنْ عُلْفَهُ عَسْتَقْبَلِ مَمْتَنِعِ كَانُ لَمَسْتِ
 السَّهَاءِ اَوْ اِنْ شَاءَ هَذَا الْجَمْرُ اَوْ لِي تُعَلِّ مَشِينَةُ اَمْعَلَقِ عَمْسْتَنَةِ اَوْ لَا يُشْبِهِ
 الْبَلَوُغِ اِلَيْهِ اَوْ كَصُلَفَتِ اَنَا صَيِّ اَوْ اَعَا مَتِّ اَوْ مَتِّ اَوْ اِنْ اَلْ اَنْ
 يَمِيهِ نَعِيهِ اَوْ اِنْ وَلَعَتِ جَارِيَةً اَوْ اَعَا حَلِي اَلْ اَنْ يَصْأَهَا مَتِّ اَنْ
 فَيَلِ عَمِيهِ كَانُ حَلِي وَوَضَعِي اَوْ مَحْمِلِ غَيْرِ غَالِبِ وَانْتَضِي اِنْ اَتَبْتِ
 كَمُومِ مَدُومِ زَيْدِ وَتَبَيَّنِ الْوُفُوعِ اَوَّلَهُ اِنْ فَعِمِ فِي نَصَبِهِ وَالَا اَنْ يَشَاءَ
 زَيْدِ مَثَلِ اِنْ شَلَّيْ اَلَا اَنْ يَجِدُو لِي كَالْعَدْرِ وَالْعَتَقِ وَانْ نَعِي وَلِي
 يُوَجِّلِ كَانُ لِي يَغْدُمِ مَنَعِ مِنْهَا اَلْ اِنْ لِي اَحْيَلَهَا وَانْ لِي اَصْأَهَا وَهَلِ
 نَمْنَعِ مَضْلَفًا اَوْ اَلْ اِنْ كَانُ لِي اُحْجِ فِي هَذَا الْعَامِ وَلَيْسَ وَفَتِ سَعِي
 تَاوِيلًا لَنْ اِنْ لِي اَصْلَفُ مَضْلَفًا اَوْ اَلِي اَجَلِ اَوْ اِنْ لِي اَصْلَفُ رَأْسِ
 الشَّهْرِ الْبَيْتَةِ بَأَنِّي ضَالِقِ رَأْسِ الشَّهْرِ الْبَيْتَةِ اَوْ اَلَّيْنِ مِيْنَجِي وَيَفْعُ وَلَوْ
 مَضَى زَمْنُهُ كَضَالِقِ الْيَوْمِ اِنْ كَلَّتِ بَلَانَا عَدَا وَانْ هَالِ اِنْ لِي اَصْلَفُ
 وَاحِرَةً بَعْدَ شَمِي بَأَنِّي ضَالِقِ اَلَّيْنِ الْبَيْتَةِ بَأَنِّي عَمَلَهَا أَجْزَأَتِ وَلَا فَيَلِ
 لَهُ اِمَّا عَمَلَتَهَا وَالَا بَأَنِّي وَانْ حَلَى عَلَى فَعَلِ غَيْرِ فِيهِ الْبَرِّ كَنَفْسِهِ
 وَهَلِ كَعَلَا فِي الْحَنْتِ اَوْ لَا يُضْهِبُ لَهُ اَجَلِ الْإِيلَانِ وَيَتَلَوُّمِ لَهُ فَوَلَانِ
 وَانْ اَمِّ بَعْعَلِ لِي حَلَى مَا فَعَلْتُ صَدَّقِ بِيَمِينِ اَمِّ اَوْ بَعْدَ
 الْيَمِينِ مِيْنَجِي وَلَا تَمَكِّنْهُ زَوْجَتَهُ اِنْ سَمِعَتْ اَمِّ اَوْ وَبَأَنِّي وَلَا تَتَمَيَّنِ
 اَلْ كَرَهَا وَلَتَمْتَنِعِ مِنْهُ وَفِي جَوَازِ فَعَلَهَا لَهُ عِنْدَ مَحَاوَرَتِهَا فَوَلَانِ وَأَمِّ
 بِالْعَمَاقِ فِي اِنْ كُنْتُ تُحْبِبُنِي اَوْ تُبْغِضُنِي وَهَلِ مَضْلَفًا اَوْ اَلَا اَنْ تُجِيبِ
 عَمَّا يَفْتَضِي الْحَنْتِ فَيُجِبِرُ تَاوِيلًا وَفِيهَا مَا يَحُلُّ لَهَا وَبِالْإِيلَانِ
 الْمَشْكُوتِ فِيهَا وَلَا يُؤْمَرُ اِنْ شَأْ هَلِ ضَلُّوْا اِمَّا لَنْ اِنْ يَسْتَنْدِ وَهُوَ
 سَالِ الْخَاضِرِ كَرْوِيَةِ شَخْصِي عَاخِلًا شَأْ فِي كَوْنِهِ اَلْمَحْلُومِ عَلَيْهِ وَهَلِ

يُجبر تاويلان وان شدةً اُهنده هي ام غيرها او قال احد آنها طالق او
 انت طالق بل انت صلفتا وان قال او انت خير ولا انت صلفت
 الاولى الا ان يهيه الإضراب وان شدةً أضلّ واحرق او اثنتين او
 ثلاثا في تحلل ان بعد زوج وضوّ ان عتي في العرق في ان تهوجها
 وضلّفا بكتله الا ان يبت وان حلّى صانع ضعام على غيبه لا بد
 ان بعد حل محلّى الآخر لا دخلت حلت الاول وان قال ان كلفت ان
 دخلت في تضلّ الا بها وان شهده شاهده نعم ام وأه ببتة او
 بتعليغه على دخول دار في رمضان وفي الجهة امه دخولها فيها
 او بكلامه في السوق والمسجد او بانه ضلّفا يوما عصى ويوما عتة
 لفتت كشاهده بواحد وآخر بأزيد وحلّى على الزائد والا فحين حتى
 محلّى لا بفعلين او بفعل وفول كواحد بتعليغه بالدخول وأه
 بالدخول وان شهدها بضلّ واحرق ونسبهاها في فقبل وحلّى ما ضلّ
 واحرق وان شهده ثلاثة يمين ونكل بالثلاث ،

فصل ان موصه لها توكيل فله العمل الا لتعلّق حقولا تخيرا
 او تملكها وحيل بينهما حتى تجيب ووفقت وان قال الى سنة متى
 على فتضي والا أسفذه الحاكم وعمل بجوابها الصريح في الضلّ
 كضلّاه ورك كتمكينها ضائعة ومضي يوم تخيرها وركها بعد
 بينونتها وهل نفل فاشها ولحوه ضلّ او لا تهة وفيل تبسي
 قبلت او قبلت أمي او ما ملكني به او ضلّ او بغاء وذاكره في
 في تدخل ومملكة مصلفا ان زاء على ضلّفا ان نواها وباخر
 وحلّى ان دخل والا فعند الارتجاع ولم يكتم رأيا بها الا ان
 ينوي التاكيد كنسفا هي ولم يشترط في العفة وفي حله على
 الشرط ان اضلّ فولان وفيل اراق الواحد بعد قوله في أرة ضلّفا
 والأصح

وَالْخُجَّاءُ خَلَّاهُ وَلَا نَكَمَ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي تَخْيِيرِ مَقَالِهِ وَأَنْ يَأْتِيَ صَلَافَهُ
نَعْسِيهِ سُلَّتْ بِالْمَجْلِسِ وَبَعَرَتْ بِلَا أَرَادَتْ الثَّلَاثَ لَزِمَتْ فِي التَّخْيِيرِ
وَنَاكَمَتْ فِي الْهَلِيدِ وَأَنْ يَأْتِيَ وَاحِدَةً بِصَلَتْ فِي التَّخْيِيرِ وَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى
الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدِ عِنْدَ عَمِّ النَّبِيِّ تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ سَوَالُهَا أَنْ
يَأْتِيَ صَلَافَهُ نَعْسِيهِ أَيْضًا وَفِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ فَوَلَانِ وَحَلَّى فِي اخْتَارِي
فِي وَاحِدَةٍ أَوْ فِي أَنْ تَصْلَفِي نَعْسِيَهُ صَلَافَةً وَاحِدَةً لَا اخْتَارِي صَلَافَةً
وَبَحَلَّ أَنْ فَضَّتْ بَوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَصْلِيفَتَيْنِ أَوْ فِي تَصْلِيفَتَيْنِ
وَمِنْ تَصْلِيفَتَيْنِ فَلَا تَفْضِي إِلَّا بَوَاحِدَةٍ وَبَحَلَّ فِي الْمَصْلُوقِ أَنْ فَضَّتْ
بِمَنْزِلِ الثَّلَاثِ كَصَلَفِي ثَلَاثًا وَوُفِّعَتْ أَنْ اخْتَارَتْ بِمَدْخُولِهِ عَلَى
ضَرَّتْهَا وَرَجَعَ مَا لَمْ يَأْتِ بِغَانَمِهَا بِيَدِهَا فِي الْمَصْلُوقِ مَا لَمْ يُوَفِّقْ أَوْ
تَوَضَّأَ كَهَيِّ شَيْئٍ وَأَخَذَ ابْنُ الْغَامِجِ بِالسَّفُوفِ وَفِي جَعَلِ إِنْ شَيْئٍ أَوْ
أَعَا كَهَيِّ أَوْ كَالْمَصْلُوقِ تَمَّ كَمَا إِذَا كَانَتْ غَانَمُهُ وَبَلَّغَهَا وَأَنْ عَيَّنَ
أَمْرًا تَعَيَّنَ وَأَنْ يَأْتِيَ اخْتَارَتْ نَعْسِيهِ وَزَوْجِيهِ أَوْ بِالْعَكْسِ فَالْحَكْمُ لِلْمُتَعَمِّمِ
وَهِيَ فِي التَّخْيِيرِ لِنَعْلِفِهَا عَمَّتِي وَغِيهِ كَالْخَلْفِ وَلَوْ عَلَّفَهَا بِغِيْبِهِ
شَهْرًا فَفَعِمَ وَلَمْ تَعْلَمْ وَتَهَوَّجَتْ بِكَالْوَلِيِّينَ وَتَحْضُورُهُ وَلَمْ تَعْلَمْ فِيهِ
عَلَى خِيَارِهَا وَاعْتَبَرَ التَّخْيِيرَ قَبْلَ بَلَاغِهَا وَهَلْ أَنْ مَيَّزَتْ أَوْ حَتَّى تَوَضَّأَ
فَوَلَانِ وَلَهُ التَّبْوِيعُ لغيرِهَا وَهَلْ لَهُ عَمَلٌ وَكَيْلُهُ فَوَلَانِ وَلَهُ النِّظْمُ
وَصَارَ كَهَيِّ أَنْ حَضَرَ أَوْ كَانَ غَانِمًا فَمِيبَةٌ كَالْيَوْمِينِ لَا أَكْثَرَ فَلَهَا إِلَّا
أَنْ تَمَكَّنَ مِنْ نَعْسِهَا أَوْ يَغِيَّبَ حَاضِي وَلَمْ يُشْهِدْ بِبَغَانَمِهِ وَأَنْ أَشْهَدَ
فِيهِ بِبَغَانَمِهِ بِيَرٍ أَوْ يَنْتَفِلَ لِلْهَوِجَةِ فَوَلَانِ وَأَنْ مَلَّزَ رَجُلَيْنِ فَلَيْسَ
لأَحَدٍمَا الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ ،

بصل يَمْ تَحْ مِنْ يَنْتَحِ وَأَنْ يَنْتَحِ أَمَّ وَعَمِّ إِعْزَ سَيِّدِهَا لَهَا غِي
بِأَنْزِ فِي عَدِّ كَحِجِّ حَلِّ وَضَوْهِ بِغَوْلٍ مَعَ نَبِيَّةٍ كَمْ جَعَلَتْ وَأَمْسَكْتَهَا أَوْ

نَبِيَّةٍ عَلَى الْأَضْحَى وَضَحَّ خَلْدَهُ أَوْ بَغُولٌ وَلَوْ هَزَلًا فِي الظَّاهِرِ
 الْبَاضِ لَا بَغُولٌ مَحْمُولٌ بَلْ نَبِيَّةٌ كَأَعْدَتْ الْحِلَّ أَوْ رَجَعَتْ الْقَمِيحَ وَلَا
 بَعْلٌ دُونَهَا كَوَضَى. وَلَا صَدَاقٌ وَإِنْ اسْتَهْمَ وَأَنْفَقَتْ لِحَفْظِهَا خَلْدَهُ
 عَلَى الْأَحْجِ وَلَا أَنْ لِي يُعْلَمَ دَخُولُهَا وَإِنْ تَصَادَفَا عَلَى الْوَضَى. فَبَل
 الْخَلْدُ وَأَخَذَا بِإِمْرَأَتِهَا كَعَمَّوَاهُ لَهَا بَعْدَهَا أَنْ تَمَازِيَا عَلَى التَّصْدِيقِ
 عَلَى الْأَصُوبِ وَلِلْجَدَّةِ النِّبْفَةُ وَلَا تُصَلِّقُ لِحَفْظِهَا فِي الْوَضَى. وَلَهُ
 جَبْرُهَا عَلَى تَحْدِيدِ عَفْهِ بِيْعٍ دَيْنَارٌ وَلَا أَنْ أَقَمَّ بِهِ هَفْهِ فِي زِيَارَةٍ
 لِمَخْلَبِ الْبِنَاءِ وَفِي ابْطَالِهَا أَنْ لِي تُنَجِّزَ كَعْفٍ أَوْ الْآنَ هَفْهُ تَلَوِيْلَانِ وَلَا
 أَنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ أَنْ دَخَلَتْ عَفْهُ ارْتَجَعَتْهَا كَاخْتِيَارِ الْأُمَةِ نَعْسَهَا أَوْ
 زَوْجَهَا بِنَفْعٍ عَفْهُ لِمَخْلَبِ عَاتِ الشَّرْطِ تَقُولُ أَنْ فَعَلَهُ زَوْجِي عَفْهُ
 حَارْفَتُهُ وَحَتَّى رَجَعْتُهُ أَنْ فَامَتِ بَيْنَهُ عَلَى إِمْرَأَةٍ أَوْ تَصَرُّفِهِ وَمَبِيتِهِ
 فِيهَا أَوْ فَالَتْ حِصَّتُ ثَلَاثَةَ مَأَالِمٍ بَيْنَهُ عَلَى فَوَلَمَا فَبَلَهُ عَا يَكْتَبُهَا
 أَوْ أَشْهَدُ بِمَجْعَتِهَا فَحِصَّتُ لِي فَالَتْ كَانَتْ أَنْفَقَتْ أَوْ وَلَدَتْ لَدُونِ
 سِتَّةِ أَشْهُمٍ وَرَكَّتْ بِمَجْعَتِهِ وَلِي تَحْمِلُ عَلَى الثَّانِي وَإِنْ لِي تَعْلَمَ بِهَا
 حَتَّى أَنْفَقَتْ وَتَمَوَّجَتْ أَوْ وَضَى. الْأُمَةُ سَيِّدَةٌ بِكَالُولِيِّينَ وَالْمَجْعِيَّةُ
 كَالْوَجَةِ الْإِنْ فِي تَحْمِيلِ الْأَسْمَانِ وَالْمَخُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا
 وَصَدَفَتْ فِي أَنْفَقَاءِ عَرِّ الْفَرْ وَالْوَضِ بَلْ عَمِنْ مَا أَمَكْنَ وَسُئِلَ
 النِّسَاءُ وَلَا يُعْبِدُ تَكْنِيئُهَا نَعْسَهَا وَلَا أَنَّهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّمِ وَأَنْفَقَ وَلَا
 رُؤْيَا النِّسَاءِ لَهَا وَلَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كِسْنَةِ فَعَالَتْ لِي أَحْضَى الْإِنْ وَاحِرَّ
 فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُمْضِعٍ وَمِيحَضَةٍ لِي تُصَدِّقُ الْإِنْ كَانَتْ تُضْمِيهِ
 وَحَلَفَتْ فِي كَالسِتَّةِ لَا كَالْأَرْبَعَةِ وَعَشِي وَنَدَبَ الْإِنْ شَعَاءَ وَأَصَابَتْ مِنْ
 مَنَعَتْ لَهُ وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ كَالْعَدَمِ وَالْمُنْتَعَةُ عَلَى فَعْدِ حَالِهِ بَعْدَ
 الْعَرِّ لِلْمَجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَكُلِّ مُصْلَفَةٍ فِي نِكَاحِ الدَّرَمِ لَا فِي
 مَسْجُ

بيع كلعان وملأ أحد الزوجين إلا من اختلعت أو مرض لها وخلقت
قبل البناء، واختارة لعنفها أو لعيبه ومخية ومملكة،

باب

الإيلاء عمن مسلح مكلف يتصور وفاعه وإن مريضاً منع وضو،
زوجته وإن تعلقتا غير المصلحة وإن رجعية أكثر من أربعة أشهر أو
شهرين للعبد وإن ينتفل بعنفه بعرق كوالله لا أراجعت أو لا أطأ
حتى تسأليني أو تأتيني أو لا أتبه معها أو لا أغتسل من جنابة أو
لا أطأ حتى أخرج من البلد إذا تكلمه أو في هذه العار أن لا يحسن
خروجها له أو أن لا أطأ بأن ضائق أو أن وضئت ونوى بغيته
وضئه الرجعة وإن غير مدخول بها وفي تعجيل الضائق أن حلى
بالثلاث وهو الأحسن أو ضرب الأجل فولدت فيها ولا عتق منه
كالضمار إن كلف وإن أصح أن يتعاقما إليها ولا تهرنهما أو لا
كلمتهما أو لا وضئتهما ليل أو نهاراً واجتهد وضئو في لأعنت أو
لا أبين أو تم الوضض ضراً وإن غائبا أو سرمد العبارك بلا أجل على
الأنح ولا أن لا يلزمه بهينه حكم ككل مملوك أملكه حر أو خصي
بلداً قبل ملكه منها أو لا وضئت في هذه السنة إلا مرتين أو مرة
حتى يضا وتبغى المرق وإن حلى على أربعة أشهر أو أن وضئت
بعلي صوم هذه الأربعة نفع أن وضو، صام بغيتهما والأجل من
اليمين أن كانت عيئه صريحة في تم الوضض لا أن احتملت مرق عيئه
أفل أو حلى على حنث بين الجمع والحكم وهل المظاهر أن فخر
على التكفير وامتنع كالنول وعليه اختصرت أو كالتأني وهو الأرجح
أو من تبين الضر وعليه تؤوّن أحوال كالعبد لا يهيه العينة أو

يُمنع الصوم بوجه جائز والمحل الإيثار، به والملك من هلي بعينه
 إلا أن يعود بغير إرث كالطلاق العاصر عن الغاية في المعلوم بها
 لا لها ويتجيز المحنت ويتكبير ما يكفى والى فلها وليست بها أن لا
 يمنع وضوؤها المضاربة بعد الأجل بالعينه وهي تغيب الحشمة في
 القبل وامتناع البكران حل ولو مع جنون لا بوضو، بين مخفيين
 وحنت إلا أن ينوي العرج وخلق أن قال لا أخصا بل تلوم ولا اختبم
 مئة ومئة وضو أن اعاد ولا أم بالطلاق ولا خلق عليه وقبنة
 الميضي والمحبوس ما ينحل به وإن لا تكن عينه مما تكبر قبله
 كطلاق فيه رجعة فيها أو غيرها وصوم لا يأتي وعنف غير معين
 بالوعد ونعت للغائب وإن بشهين ولها العود أن رضى وتنج
 رجعت أن المحل والى لغت وإن أبى العينه في أن وضعت إحداهما
 بالآخرى طالق خلق الحاكم إحداهما وميها فيمن حل بالله لا يضا
 واستثنى أنه مؤل وحل على ما إذا روى ولم تصفه وأورد لو كفى
 عنها ولم تصفه وفهم بشرق المال وبأن الاستثناء يحمل
 غير المحل،

باب

تشبيه المسلم المكلب من تحل أو جزأها بغيره في أو جزئه ضهار
 وتوفي أن تعلق بكهشيتها وهو بيدها ما لا توفي وبهفو تنج
 وبوقت تأبط أو بعدم زواج معن البأس أو العزيمة ولم ينج في المعلوم
 نفد كقارنه قبل له ومه وحج من رجعية ومدة ومحرمة ومجوسى اسلم
 في اسلمت ورتقاء لا مكاتبه ولو عجزت على الأحم وفي صحت من
 كحبيب تاويلان وصرخته بظهر مؤبد تحريمها أو عضوها أو ضهي
 في

عَمَّ وَلَا يَنْصَرِفُ لِلضَّلَافِ وَهَلْ يُؤَخَّضُ بِالضَّلَافِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ
 فِيمَا الْبَيْتَةِ كَأَنْتِ حَامٍ كَقَهْرِ أُمِّيْ أَوْ كَأُمِّيْ تَاوِيلَانَ وَكُنَايَتُهُ كَأُمِّيْ
 أَوْ أَنْتِ أُمِّيْ إِلَّا لَفْظَ الْكِرَامَةِ وَكَقَهْرِ اجْنِبِيَّةٍ وَتَوَيَّ فِيهَا فِي الضَّلَافِ
 جَالِبَتُ كَأَنْتِ كَعَلَانَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ مُسْتَعِيٍّ أَوْ كَأَنْتِ
 أَوْ عَلَامِيٍّ أَوْ كَكُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَهُ الْكِتَابُ وَلَهُ بِأَيِّ كَلَامٍ نَوَاهُ لَا بَانَ
 وَضُنْتُ وَضُنْتُ أُمِّيْ أَوْ لَا أَعُوذُ لِمَسِّ حَتَّى أَمْسَ أُمِّيْ أَوْ لَا أَرَا جَعَلْتُ
 حَتَّى أَرَا جَعَلْتُ أُمِّيْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَتَعَدَّدَتْ الْكِبَارَةُ أَنْ عَادَ لَمْ يَخْضَعْ
 أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ مِنْ عَاطِلٍ أَوْ كُلٍّ مِنْ عَاطِلٍ أَوْ أَيْتُكَزَّ لَا أَنْ تَهْجُرَ وَجُنُكُزَّ
 أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ أَوْ ضَاهِرٍ مِنْ نَسَائِهِ أَوْ كَهَرَةٍ أَوْ عَافَةٍ عَافَةٍ إِلَّا أَنْ يَنْوِي
 كِبَارَاتٍ يَنْتَزِمُهُ وَلَهُ الْمَشْرِعُ بَعْدَ وَاحِدَةٍ عَلَى التَّرْجِيحِ وَخَمْرٍ فَبِلَهَا
 إِلَّا سَهْوَتُهَا وَعَلَيْهَا مَنَعُهُ وَوَجَبَ أَنْ خَافَتَهُ رَجَعَهَا لِلْحَاكِمِ وَجَازَ كَوْنُهُ
 مَعَهَا أَنْ أَمِنَ وَسَقَطَ أَنْ تَعْلُقَ وَلَمْ يَنْتَهِزْ بِالضَّلَافِ الثَّلَاثَ أَوْ تَأْخُذَ
 كَأَنْتِ ضَالِقٍ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَيَّ كَضَمَرِ أُمِّيْ كَقَوْلِهِ لَغَيْرِ مَعْخُولٍ بِهَا
 أَنْتِ ضَالِقٍ وَأَنْتِ عَلَيَّ كَقَهْرِ أُمِّيْ لَا أَنْ تَقْدَمَ أَوْ صَاحِبَ كَانَتْ تَهْجُرُ وَجُنُكُزَّ
 جَانِبِ ضَالِقٍ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَيَّ كَضَمَرِ أُمِّيْ وَأَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ نِكَاحُ
 امْرَأَةٍ بِفَالٍ هِيَ أُمِّيْ بِضَاهِرٍ وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ وَتَتَحَقَّقُ بِالْوَضْعِ وَتَجِبُ
 بِالْعَوْدِ وَلَا تُجْزَى فَبِلَهُ وَهَلْ هُوَ الْعَهْدُ عَلَى الْوَضْعِ أَوْ مَعَ الْإِمْسَاكِ
 تَاوِيلَانَ وَخِلَافِيَّ وَسَفْطَتِ أَنْ لَمْ يَضْأَ بِضَلَّافِهَا وَمَوْنِهَا وَهَلْ تُجْزَى
 أَنْ أُمَّهَا تَاوِيلَانَ وَهِيَ إِعْتَاؤُ رَقَبَةٍ لَا جَنْبِيٍّ وَعَتَقَ بَعْدَ وَضَعِهِ
 وَمَنْفُضَعٍ خَيْرٌ مُؤْمِنَةٍ وَفِي الْعَجْمِيِّ تَاوِيلَانَ وَفِي الْوَفِيِّ حَتَّى يُسَلِّحَ
 فَوَلَانِ سَلِيمَةٍ عَنْ فُضْعٍ أَصْبَعَ وَعَمَى وَبَكَى وَجَنُونٍ وَأَنْ فَلَّ وَمَرْضَى
 يُشِيرِي وَفُضْعٍ أَدْنِيٍّ وَصَمِيٍّ وَهَمِيٍّ وَعَمِيٍّ شَعْبِيٍّ وَجَدَامٍ وَبِهِرِيٍّ
 وَفَلَجٍ بَلَا شَوْبٍ عَوَضَ لَا مَشْتَرِيٍّ لِلْعَتَقِ مَهْرًا لَهُ لَا مَنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ

وفي ان اشتد يته وهو حر عن ضهاري تاويلان والعتق لا مكاتب
ومعني ونحوها او اعتق نصبا مكثلا عليه او اعتقه او اعتق ثلاثا عن
ربع ونحوه أعور ومغصوب ومرهون وجاني ان ابتدأيا ومرضى وعرج
خبيبان وامهلة وجع في أذن وعتق الغير عنه ولو لم يأذن ان عاء
ورضيه وكفى الخبيث ونهب أن يحل ويصوم ثم لمعسر عنه وقت
الآداء لا فادر وان عا لم يحتاج اليه لكهرض او منصب او عا رقبه
بفض ضاهر منها صوم شهرين بالهلال منوي التتابع والكفارة وتجمع
الاول ان انكسر من الثالث وللسبب المنع ان اضرب خدمته ولم
يؤم خراجة وتعين لدى الحق ولمن ضولب بالعبئة وقد التزم عتق
من عا لكة لعشر سنين وان ايس فيه تهادى الا أن يعسر ونهب
العتق في كاليومين ولو تكلفه المعسر جاز وانفضع تتابعه بوضو
المظاهر منها او اخرج ممن فيهن كفارة وان ليل ناسيا كبطلان
الإضعا وببضر السعي وبهرض حاجه لا ان لم يلقه تحيض وإلهاء
وضي غروب وفيها ونسيان وبالعيد ان تعمر لا جعله وهل ان
صام العبة وآيام التشريف والا استأنى او يعصرهن ويبني تاويلان
وجعل رمضان كالعيد على الترج وببصل الفضا وشهر ايضا
الفضع بالنسيان فإن لم يدر بعد صوم اربعة عن ضهاري موضع
يومين صامها وفضي شهرين وان لم يدر اجملها صامها
والاربعة ثم تملأ ستين مسكينا احارا مسلمين لكل مئة وثلاثان
برا وان افتانوا تمرا او فحمي جا في البض بعد له ولا أحب الغداء والعشاء
كعبية الأذى وهل لا ينتقل الا ان ايس من قدرته على الصيام
او ان شق قولان فيها وتوولت ايضا على أن الاول قد دخل في
الكفارة وان اضع مائة وعشرين مكاليمين وللعبد إلهاء ان أعز
سيرة

سَيَرُ وَفِيهَا احْبُ الْيَّ اِنْ يَصُومُ وَاِنْ اَعَزَّ لَهُ فِي الْاَضْعَامِ وَهَلْ هُوَ
وَعَزَّ لَأَنَّهُ الْوَاجِبُ اَوْ احْبُ لِلْوَاجِبِ اَوْ احْبُ لِلسَّيِّئِ عَدُوٌّ الْمَنَعِ اَوْ مَنَعِ
السَّيِّئِ لَهُ الصَّوْمَ اَوْ عَلَى الْعَاجِزِ حِينَئِذٍ يَفْطُرُ تَأْوِيلَاتٍ وَفِيهَا اِنْ
أَعَزَّ لَهُ أَنْ يُكْفِعَ فِي الْهَيْمِ أَجْزَاءَهُ وَفِي فَلْيُفِ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يُجْهَرُ
تَشْهِيْدُ كَقَارِئِينَ فِي مَسْكِينٍ وَلَا تَرْكِيْبُ صَنْعِيْنٍ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدُوٍّ
اَوْ عَنِ الْجَمِيعِ كَهَلٍ وَسَقَطَ حُطٌّ مِنْ مَاتَ وَلَوْ اعْتَفَى ثَلَاثًا عَنْ
ثَلَاثٍ مِنْ اَرْبَعٍ لَمْ يَهْأَ وَاحِدٌ حَتَّى يُخْرِجَ الْمِائَةَ وَاِنْ مَاتَ وَاحِدٌ
اَوْ ضَلَّغَتْ ،

بَاب

أَمَّا يَلَا عَنْ زَوْجٍ وَاِنْ مَسَدَ نِكَاحِهِ اَوْ قَسَقَا اَوْ رَفَا لَا كَقَرَّ اِنْ فَعَلَهَا
بِزَنَى فِي نِكَاحِهِ وَالْأَ حَقٌّ يَفْغَنَهُ أَهْلَى وَرَأَى عَلَيْهِ وَانْتَعَى بِهِ مَا وَلَدَ
لِسْتَةٍ وَالْأَ لِحْوَ الْإِنْ اِنْ يَدْعِي الْاِسْتِبْرَاءَ وَبَنِيهِ حَمَلٍ وَاِنْ مَاتَ اَوْ تَعَدَّى
الْوَضْعَ اَوْ التَّوَمَّ بِلَعَانٍ مَجْبَلٍ كَالزَّنَى وَالْوَلَدَ اِنْ لَمْ يَهْأَهَا بَعْدَ وَضْعِ
اَوْ مَرَّقَ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدَ لِفُلَّةٍ اَوْ كَنِيٍّ اَوْ اِسْتَبْرَاءَ لِحَيْضَةٍ وَلَوْ تَصَاحَبَا
عَلَى نَعِيهِ الْإِنْ اِنْ تَأْتِي بِهِ لِحْوَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ اَوْ هُوَ حَيٌّ حِينَ الْجَمَلِ
اَوْ مَجْبُوبٍ اَوْ اَتَعَدَّى مَغْرِبِيَّةً عَلَى مَشْرِقٍ وَفِي حَرِّ بَعْجَةٍ الْفَقْدَى اَوْ
لَعَانَهُ خَلَايَ وَاِنْ لَاتَعَزَّ لَمْ يُؤْبَ وَاَتَعَدَّى الْوَضْعَ فَبَلَّهَا وَعَدَمَ الْاِسْتِبْرَاءَ
فَلَمَّا لَمْ يَزَامَهُ بِهِ وَعَدَمَهُ وَنَعِيَهُ اَهْوَالُ ابْنِ الْفَاعِمْ وَيَلْحَقُ اِنْ ضَمَّ
بِوَمَاحٍ وَلَا يَعْتَدِي فِيهِ عَلَى عَمَلٍ وَلَا مَشَابَهَةٍ لَغِيهِ وَاِنْ بِسَوَاءٍ وَلَا
وَضَى بَيْنَ الْفَعْدَيْنِ اِنْ أَهْلَ وَلَا وَضَى بَغِيٍّ اِنْ أَهْلَ اِنْ أَهْلَ فَلَهُ وَلَمْ
يَبْلُ وَلَا عَنِ فِي الْجَمَلِ مُضْلِفًا وَفِي الْمَرْوِيَّةِ فِي الْعَرَقِ وَاِنْ مِنْ بَائِثٍ وَحَقٌّ
بَعْدَهَا كَاسْتَحَاقِ الْوَلَدَ الْإِنْ اِنْ تَمْنِي بَعْدَ اللَّعَانِ وَتَسْمِيَةِ الْهَائِي بِهَا

وأعلى حرق لا ان كثر فذوقها به وورث المستحق الميبت ان كان له
 ولد حر مسلح او لم يكن وفل المال وان وصى او اقم بعد علمه
 بوضع او حيل بلا حذر امتنع وشهد بالله اربعا ترأيتها تربي او ما
 هذا الجمل مبي ووصل خامسته بلغنه الله عليه ان كان من الكاذبين
 او ان كنت كذبتها وأشار الآخر من او كتب وشهدت ما رأيته ازيه
 وما زنيته او لغة كتب فيها وفي الخامسة عصب الله عليها ان
 كان من الصافين ووجب اشد والعن والغضب وبأشبه البله
 وبحضور جماعة افلها اربعة ونجب إثر صلاة وتخويفها وخصوصا
 عند الخامسة والقول بانها موجهة العتاب وفي اعادة ان بدأت
 خلالي ولا عنت النمي بكنيستها ولم تجي وان ابنت أجبته ورجعت
 ملتها كفوله وجدها مع رجل في لحاي وتلا عينا ان رماها بغصب
 او وضى بشبهة وأنكرته او صدفته ولم يثبت ولم يضمن وتقول
 ما زنيته ولغة علبت والا التعن بلفظ كصغية نوحا وان شهد مع
 ثلاثة التعن ثم التعنت وحك الثلاثة لا ان نكلت او لم يعلم به وجبته
 حتى رجعت وان اشتري زوجته ثم ولدت لستة اشهر بكلامة ولافل
 بكالوجه وحكمه رفع الحد والأدي في الأمة والنمي والنجابة على
 المرأة ان لم تلعن وفضع نسبه وبلغانها تأبى حرمتها وان ملكت
 او انعش حلها ولو عاء اليه قبل كالمراة على الاضمر وان استلحق
 أحد التومين تحقا وان كان بينهما ستة مبطنان الا أنه قال ان اقم
 بالثاني وقال له أيضا بعد الأول سئل النساء فإن فلن إنه قد يتأخر
 هكذا في نسخة ،

باب

تعدّ حُمّةً وان كتابيّة أضافت الوضوء بخلوة بالغ غير محبوب امكن
 شغلها منه وان نعباه وأختها بإمّارها لا بغيرها الا أن تُفَرِّبه او
 يضرّ رجل ولم ينعه بثلاثة أقراء أضرار وهي الهوق فُرْآن واليهيغ
 للاستبراء لا الأول فقط على الأرجح ولو اعتداه به كالسنة او
 أرضعت او استحيضت وميّزت وللمهوج انتفاع وله المضع مزارا من
 أن ترقته او ليتزوج أختها او رابعة أعا له يضرّ بالولد وان له تميزا و
 تأخّر بلا سبب او مرضت ثم بّصت تسعة ثم اعتدّت بثلاثة كعرق
 من له ترّ الحيض واليانسة ولو بهق وتّمّع من الرابع في الكسبي ولغي
 يوم الصلّاف وان حاضت في السنة انتظمت الثانية والثالثة ثم ان
 احتاجت لعرق بالثلاثة ووجب ان وُضعت بزنى او شُبّهة ولا يخطأ
 الهوج ولا يعفد او غاب غاصب او ساب او مشتي ولا يجمع لها
 قدرها وفي امضاء الوليّ او بغيره ترثه واعتدّت بضر الفلّاق وان
 لحضة فتعلّ بأول الحيضة الثالثة او الرابعة ان حُلّفت بالحيض
 وهل ينبغي أن تُعجل به وبينه تاويلان ورجع في قدر الحيض هنا
 هل هو يوم او بعضه وفي أنّ المفكوع عتقه او أنثياه يؤلده له فبعتة
 زوجته او لا وما تراه الأيسة هل هو حيض للنساء بخلاف الصغية
 ان امكن حيضها وانتقلت للأفراء والضرر كالعبارة وان أتت بعدها
 بولد يجوز اقصا أمّ الحمل نحو الا أن ينعيه بلعان وتمّ بّصت ان
 ارتابت به وهل حسا او اربعا خلّاب وفيها لو تمّ وُجبت قبل الخمس
 بأربعة أشهر بولدت لخسة له يلحق بواحد منها وحُدّت واستشككت
 وعرق الحامل في وفاة او خلّاف وضع حملها كلّها وان عا اجتمع والا

بكالملصقة ان بسد كالخمسة تحت عيى والى اربعة اشهر وعش و ان رجعية ان تمت قبل زمان حيضتها وقال النساء لا ربيعة بها والى انتظرتها ان اهل بها وتنصت بالحق وان لم تحصى فثلاثة اشهر الا ان تراب متسعة ولمن وضعت غسل زوجها ولو تروجت ولا ينفل العتق لعرق الحنفى ولا موت زوج عمة اسلمت وان امر بطلاق متفهم استأنعت العرق من امره ولم يرثها ان انفصت على عهده وورثته فيها الا ان تشهد بيته له ولا يجمع ما انفقت المصلحة ويغرم ما تسلمت بخلاف المتوفى عنها والوارث وان اشترى معتق خلاف اربعة حلت ان مضت سنة للطلاق وثلاثة للشراء او معتق من وجاه فأقصى الأجلين وتركت المتوفى عنها بفق وان صغرت ولو كتابية ومغفوعة زوجها التزيت بالمصوغ ولو أكرز ان وجد عيه الا الأسود والتعلي والتصيت وهله والتجيم فيه والتزيت فلا تمتشك بختاء او كتي بخلاف نحو الزيت والسير واستحداها ولا تدخل الحمام ولا تضلي جسمها ولا تكتمل الا لضرورة وان بطيب ونهجه نهارا ،

فصل ولهوجه المغفوعة المفع للفاضي والوالي ووالي الماء والى بلجاعة المسلمين فتوجب اربع سنين ان دامت نفقتها والعبد نصها من العجز عن حبه ثم اعتدت كالوفاة وسفقت بها النفقة ولا تحتاج فيها لإذن وليس لها البقاء بعدها وفتر ضلوق يتحقق بدخول الثاني فتحل للأول ان ضلقتها ثنتين فان جاء او تبين أنه حي او مات كالولتين وورثت الأول ان فصي له بها ولو تروجت الثاني في عرق بكعيه وأما ان نعي لها او قال عهها ضالوق معصيا غائبة بضلوق عليه ثم أثبتته واد ثلاث وكل وكيلين والمصلحة لعدم النفقة ثم ضهي

ضمن إسقاطها وكانت المفقودة تنزّج في عتقها فيبيع أو تروّج
 بدعواها الموت أو بشعار غير عتق فيبيع ثم يقهر أنه كان على
 الحجة فلا تعوت بدخول والضمب لواحد ضمب لبغيتهم وإن
 أبين وبغيت أم ولد وماله وزوجة الأسم ومفقود أرض الشرط
 للتعميم وهو سبعون واختار الشيخان ثمانين وخمسة وخمسين
 وإن اختلفت الشهادة في سيته والأقل وتجاوز شهادة ثمة على التعميم
 وحلّ الوارث حينئذ وإن تنصّر أسيم فعلى الضوم واعتدت في
 مفقود المعتز بين المسلمين بعد انفصال الصقين وهل يتلق
 وتحتهم تيسر إن وورث ماله حينئذ كالمستجع لبلد الكاعون أو في
 زمنه وفي الفقه بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النفي والمعتز
 المصلحة أو المحبوسة بسببه في حياته السكنى وللمتوفى عنها إن
 دخل بها والمسكن له أو نفه كراه لا بد نفه وهل مطلقا أو إن
 الوجبة تاويلان وإن لم يدخل إلا أن يسكنها لا ليكفها وسكن
 على ما كانت تسكن ورجعت له إن نقلها وأثم أو كانت بغيم
 وإن لشرط في اجارة رضاع والبعثت ومع نفه إن بقي شيء من العرق
 إن خرجت صورة هات أو ضلّعا في كالثلاثة الأيام وفي التصوم
 أو غيبه إن خرج لكم باطلا مقام وإن وصلت والأحسن ولو لإقامة
 نحو السنة أشهر واختار خلاصه وفي الانتفال تعتد بأمر بها أو
 أبعدها أو مكانها إن أمكن وعليه الكراء راجعا ومضت المحرمة أو
 لمعتجة أو أحرمت وعصت ولا سكنى لأمة إن نبوا ولها حينئذ
 الانتفال مع ساءاتها كبدوية ارتحل أهلها ففقه أو لعذر إن أمكن
 اطلاق معه مسكنها كسقوطه وخوي جار سوء لزمت الثاني والثالث
 والخروج في حوائجها فبقي النهار لا لضر جوار خاصة ورجعت

للمائع وأفع من يخرج ان أشكل وهل لا سكنى لمن سكنت زوجها
ثم ضلّفا فولان وسفقت ان افامن بغيره كنعفة ولد هربن به
والغرماء بيع الدار في المتروقي عنها فان ارتابت فهي أحق والمشتري
الخيار وللزوج في الأنشء ومع توقع الخيض فولان ولو باع ان زالت
الريبة فسد وأبطلت في المنهم والمعار والمستأجر المنفص المرق ان
اختلعا في مكانين أحييت وامرأة الأحمى ونحوه لا يخيها القاء وان
ارتابت كالخمس حياته بخلاف حُس مسجدة بيرة ولتم ولد عومت
عنها السكنى وزينة مع العتق نعمة الجهل كالمترق والمشتبهة
ان جهلت وهل نعمة ان الهوج ان لا تحمل عليها او على
الواضى فولان ،

فصل يجب الاستبراء بحصول الملقح ان لا تكون البراءة لا يكن
وضوها مباهة ولا تحم في المستقبل وان صغيرة أضافت الوضوء او
كبيرة لا تحلن عاتق او وحشا او بكرًا او رجعت من عصب او سبي
او غنم او اشتريت ولو متروجة وضلّت قبل البناء كالموضوءة
ان بيعت او زوجت وقيل قول سيدها وجاز للمشتري من معة عيه
تمنحها قبله وأتباع البائع والمشتري على واحد كالموضوءة باشتباه
او ساء الظن كمن عنده يخرج او ليغائب او محبوب او مكاتبية عهنت
او أبصع فيها وأرسلها مع غيره ومومت سيده وان استبرئت او أنفقت
عدها وبالعنف واستأنفت ان استبرئت او غاب غيبة على أنه لا
يفهم أم الولد ففقه تحيضة وان تأخرت او أرضعت او مرضت او
استحيضت ولا يميز بثلاثة أشهر كالصغيرة والبالغة وفطر النساء
فان ارتبنت فتسعة وبالوضع كالعرق وحمل في زمنه الاستمناع ولا
ستبرأ ان لا يضي الوضوء او حاضت تحت يرق كهوادة ومبيعة
بالخيار

بالتخييار ولع تخرج ولع يفلج عليها سيدها او اعنق وتزوج او اشترى
 زوجته وان بعد البناء فإن باع المشتراة وفد دخل او اعتق او مات
 او عجز المكاتب قبل وضوء المملوك فحل لسيده ولا زوج الا بفرضين
 عرق مبيع النكاح وبعده حيضة تحسوله بعد حيضة او حيضتين
 او حصل في اول الحيض وهل الا ان تمضي حيضة استبراء او
 اكثرها تاويلان واستبراء اب جارية ابنه ثم وضئها وتوولت على
 وجوبه وعليه الاقل ويستحسن اذا غاب عليها مشتر بخيار له
 وتوولت على الوجوب ايضا وتتواضع العلية او وخش اقر البائع
 بوضئها عنه من يؤمن والشأن النساء واذا رضيها بغيرها فليس
 لاحد منها الا فتغال ونهيا عن احدها وهل يكتب بواحدة قال يخرج
 على التيجان ولا مواضعة في متروجة وحامل ومعتقة وزانية
 كالمذونة بعبى او فساد او افالة ان لع يغيب المشتري وبسء ان نفع
 بشرط لا تصوعا ومصيبته ممن فضي له به وفي الجبر على ابغاب
 الثمن فولان

فصل ان ضرا موجب قبل تمام عرق او استبراء انهم الاول
 وانتفعت كمتزوج باننته ثم يطلق بعد البناء او يموت مطلقا
 وكهستبراء من فاسد او يطلق وكهتجع وان لع تمس طلق او
 مات الا ان يعصم ضم بالتصويل فتبين المصلحة ان لع تمس
 وكهعتق وضئها المطلق او عيها فاسدا بكاشتباة الا من وفاة
 فافصى الاجلين كهستبراء من وضوء فاسد مات زوجها وكهشتراء
 معتقة وهدم وضع حل الخوف بنكاح صحيح عيها وبعباسه ائمة وائمه
 الصلاني لا الوفاة وعلى كل الافصى مع الانباس كمرأين احدها
 بنكاح فاسد او احدها مصلحة ثم مات الزوج وكهستولقة متروجة

ما من سببه والهوج ولم يعلم السابق فإن كان بين موتيهما أكثر من
عرق الأمة أو جُهل بعرق حُمٍّ وما تُستبرأ به الأمة وفي الأقل عرق
حُمٍّ وهل قدرها كأقل أو أكثر فولان ،

باب

حصول لبن امرأة وإن مَيَّنةً وصغيرةً بوجورٍ وسُخوٍ أو خُفنةٍ يكون
عقراً أو خلط لا غلب ولا كراه أصم وبصمة واحتكالي به عَمٍّ إن
حصل في الخولتين أو بزيادة الشهي من إلا أن يستغني ولو فيها ما
حرّمه النسب إلا أمٌ أخياً أو أختاً وأمٌ ولدٌ ولدٌ وجعٌ ولدٌ
وأختٌ ولدٌ وأمٌ عمٌ وعمٌ وأمٌ خالٌ وخالٌ ففد لا تحرم من
الرضاع وفد الرضع خاصةً ولداً لصاحبه اللبن ولصاحبه من
وُضئه لا نفصاعه وإن بعد سنين واشتد مع الفديج ولو غمّ إن
الآن يلحق الولد به وحرمت عليه أن أرضعت من كان زوجها لها
لأنها زوجة ابنه كهرضة بائنة أو مرتضعة منها وإن أرضعت
زوجتيه اختار وإن الأنثى وإن كان قد بنى بها حمٌ الجيع وأدبت
المتعرجة للفساد وبيع نكاح المتصاهقين عليه كقيام بيّنة على
إفهار أحدهما قبل العقد ولها المسمى بالتحول إن تعلّق بفقه
بكالغارة وإن اتّماه بأنكرت أحده بإفهاره ولها النصي وإن اعتصم
وانكم لم يندفع ولا تغدر على طلب المهر قبله وإفهار الأبوين مقبول
قبل النكاح لا بعد كقول أبي أحمدٍ ولا يُقبل منه أنه أراد الاعتذار
بخلاب أمٍ أحدهما بالنسبة ويثبت به جُل وامرأة وبأمرأتين إن فشا قبل
العقد وهل تُشترط العدالة مع الفشوة وفي جُلين لا بأمرأة ولو فشا
ونُدب النسبة مكلفاً ورضاع الكبر معتمٍ والغيلة وهو المرصع وتجز ،

باب

يجب لممكته مضيفة للوصى، على البالغ وليس احدها مشياً فوث
 وإعاج وكسوة ومسكن بالعاق بفدر وسعه وحالها والبلد والسعي وان
 أكولة ونزاع الموضع ما تفوى به الا الميضة وفليلة الأكل على يلهم
 ان ما تأكل على الأصوب وان يلهم الحى ير وجيل على الإصلاخ
 وعلى المدنية لغنايتها فيعرض الماء والهيئة والحطب والمخ واللحم
 المني بعد المني وحصى وسير احتيج له وأجه فابله وزينة تستص
 بتركها كتحل وجهن معتادين وحلته ومشطه وإخداق أهله وان بكرة
 ولو بأكثر من واحد وفصلي لها بخادمها ان أحببت ان له ربة وان
 عليها الخدمة الباطنة من عجن وكنسي وهرشي بخلاص الغنم والنسج
 لا مخطلة ودواء وحجامة وثياب الفخرج وله التمتع بشورتها ولا يلهمه
 بدنها وله منعها من أكل كنوع لا أبونها وولدها من غيبه أن
 يدخلوا لها وحنت ان حلى تحلجه الا تهور والديها ان كانت مأمونة
 ولو شابة لا ان حلى لا تخرج وفصلي للصغار كل يوم وللكبار في
 الجمعة كالوالدين ومع أمينة ان أنصها ولها الامتناع من ان تستكن
 مع أقاربه الا الوضيعة كوله صغي لأحدها ان كان له حاضن الا
 أن يبيع وهو معه وفدّرت بحاله من يوم او جمعة او شهر او سنة
 والكسوة بالشتاء والصبي وضيت بالفبض مطلقا كنفقة الولد الا
 لبيته على الصباغ ويجوز إعطاء الثمن عا لزمه والمفاصة بدينه الا
 لضرر وسفقت ان أكلت معه ولها الامتناع او منعت الوطء او
 الاستمتاع او خرجت بلا إذن ولا يفدر عليها ان لا تحل او بانث
 ولها نفقة الحمل والكسوة في أوله وفي الأشهر فية منابها واسم

ان مات لان مات ورثت النعفة كانهما شاش الحمل لان الكسوة بعد
 أشهى بخلاف موت الولد فيجمع بكسوته وان خليفة وان كانت
 مريضاً بها نعمة الرضاع ايضاً ولا نعمة مدعوها بل بظهور
 الحمل وحركته فتجب من اوله ولا نعمة لحمل ملاحته وأمه ولا
 على عبد الا الرجعية وسفقت بعسر لان حبست او حبسته
 او حجت العرض ولها نعمة حصّ وان رتفاً وان أعسى بعد يسمي
 بالماضي في عاقبته وان لم يعرضه حاكم ورجعت عما أنعمت عليه
 غير سبي وان موعيراً كنعيق على اجنبي الا لصلية وعلى الصغير
 ان كان له مال عليه المنعوق وظلّ أنّه أنفق ليجع ولها البيع ان
 عجز عن نعمة حاضراً لان ماضية وان عبد يزل لان علمت فقه او أنّه
 من السؤال الا ان يتركه او يشتهر بالعفا وانفكع ويأمر الحاكم ان
 لم يثبت عسفه بالنعفة والكسوة او الخلاق والا تُلَوِّع بالاجتهاد
 وزينة ان مريض او تجهز ثم ضلّ وان غائباً او وجد ما عسده الحياة
 لان ان قدر على القوت وما يوارى العورة وان غنيّة وله الرجعة ان
 وجد في العرق يساراً يفوق بواجب مثلها ولها النعفة فيها وان لم
 يجمع وظلّه عند سعيه بنعمة المستفيل ليدفعها لها او يفيج لها
 كعيلان وفرض في مال الغائب ووديعته ودينه وإقامة البيّنة على
 المنكي بعد حلها باستغافها ولا يؤخذ منها بها كعيل
 وهو على حجة اذا فوج ويبيع داره بعد ثبوت ملكه وانها
 لم تخرج عنه في علمهم ثم بيّنة بالحيازة فائلة هذا الذي حزنناه
 هي التي شهد ملكها للغائب وان تنازعا في عسفه في غيبته اعتب
 حال عدومه وفي إرسالها فالقول قولها ان رجعت من يومئذ لحاكم
 لا لعدول وجهي ان والا فقول كالحاضي وحلي لعد فبصتها لا بعثتها
 وفيها

وهي مَرَصَه فَعُولُهُ انْ أَشْبَهَ وَالْآنَ فَعُولُهَا انْ أَشْبَهَ وَلَا ابْتَدَأَ الْعَرَضُ
وَيُحَلَّى مَعْنَى الْأَشْبَهَ تَأْوِيلًا ،

فصل أَمَّا تَجِبُ نَفْعُهُ وَهَيْفُهُ وَجَائِزُهُ انْ لِي يَكُنْ مَرَعَى وَالْآنَ يَبْعَ
كَتْلِيْعَهُ مِنْ الْعَمَلِ مَا لَا يُكْفِي وَتَجُوزُ مِنْ لَبْنِهَا مَا لَا يَخْضَرُ بِنَتَاجِهَا
وَبِالْقَرَابَةِ عَلَى الْمُؤَسِّرِ نَفْعُهُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسِرَيْنِ وَابْنَتَا الْعَدَمِ لَا يَمِينُ
وَهَلْ الْإِبْنُ إِذَا اخْتَلَبَ بِالنَّفْعَةِ مَهْوُلٌ عَلَى الْمَلَأِ أَوِ الْعَدَمِ فَوَلَانِ وَخَادِمِهَا
وَخَادِمِ زَوْجَةِ الْأَبِ وَاعْقَابِهِ بِهَوَجَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَتَعَدَّى انْ كَانَتْ
أَحَدًا مِنْهُمَا أُمُّهُ عَلَى ظَاهِرِهَا لَا زَوْجَ أُمِّهِ وَجَدَّ وَوَلَدَ ابْنٍ وَلَا يُسْفِكُهَا
تَهْوُجُهَا لَعْنِهِمْ وَوَزَعَتْ عَلَى الْأَوْلَادِ وَهَلْ عَلَى الْوَسْ أَوِ الْإِثْرِ أَوِ
الْبَسَارِ أَفْوَالٍ وَنَفْعُهُ الْوَلَدُ الْكَثَرُ حَتَّى يَبْلُغَ عَافِيًا فَادْرَا عَلَى الْكَسْبِ
وَالْأَنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا وَتُسْفَطَ عَنِ الْمُؤَسِّرِ عَصِيَّةُ الزَّمَنِ
إِلَّا لِعَصِيَّةٍ أَوْ يُنْفِقَ غَيْرُ مَتَمِّعٍ وَاسْتَقَرَّتْ انْ دَخَلَ زَمَنَةً ثُمَّ ضَلَّوْا لَا
انْ عَادَتْ بِالْعَةِ أَوْ عَادَتْ الزَّمَانَةُ وَعَلَى الْمُكَاتَبَةِ نَفْعُهُ وَلَدُهَا انْ لِي
يَكُنِ الْأَبُ فِي الْكِتَابَةِ وَلَيْسَ عَمَّا عَمَّزَا عَنْ الْكِتَابَةِ وَعَلَى
النَّمِّ الْمُنَهَوِّجَةِ وَالْمُجْعِيَّةِ رِضَاعُ وَلَدُهَا بَلَا أَجْرًا لَا تَعْلُوْهُ فَدَرَكَا الْبَائِنِ
إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ غَيْرَهَا أَوْ يَعْدِمَ الْأَبُ أَوْ عَوَتْ وَلَا مَالَ لِلصِّبِّ وَاسْتَأْجَرَتْ
انْ لِي يَكُنْ لَهَا لَبَانٌ وَلَهَا انْ فَعَلَ أَجْعُ الْمَثَلُ وَلَوْ وَجَدَ مِنْ ثُمَّ ضَعَهُ
عِنْدَهَا فَجَانَا عَلَى لَتَرْجِي فِي التَّوِيلِ وَحَصَانَةُ الْكَثَرِ لِلْبُلُوغِ وَالْأَنْثَى
كَالنَّفْعَةِ لِلنَّمِّ وَلَوْ أُمَةٌ عَتَقَ وَلَدُهَا أَوْ أُمٌّ وَلَدَ وَلَدًا تَعَاهَدَهُ وَأَجْبَهُ
وَبَعَثَهُ لِلْمَكْتَبِ ثُمَّ أَمَّا ثُمَّ جَرَّ النَّمُّ انْ انْعَبَهَتْ بِالسَّكْنَى عَنْ أُمِّ
سَفَلَتْ حَصَانَتُهَا ثُمَّ الْخَالَةِ ثُمَّ خَالَتِهَا ثُمَّ جَرَّ الْأَبُ ثُمَّ الْأَبِ ثُمَّ
الْأَخِيَّةِ ثُمَّ الْعَمَّةِ ثُمَّ هَلْ بِنْتُ الْأَخِ أَوِ الْأَخِيَّةِ أَوِ الْأَكْبَا مِنْهُنَّ وَهُوَ
الْأَخْضَرُ أَفْوَالٌ ثُمَّ الْوَحْيِ ثُمَّ الْأَخِ ثُمَّ ابْنِهِ ثُمَّ الْعَمِّ ثُمَّ ابْنِهِ لَا جَدَّ

لأنه وأختار خلافه ثم المولى الأعلى ثم الأسفل وفهم الشعيق ثم
 لأن ثم للأنب في الجمع وفي المتساويين بالصيانة والشبهة وشرطه
 الحاضر العفل والكفاية لأن كهيته وحمل المكان في البنين بخلاف
 عليها والأمانة وأثبتها وعدم كفاية مضمون ورثته لا إسلام وضمت
 أن خيبي مسلمين وأن محوسية أسلم زوجها ولدت من محض
 ولأنه الخلو عن زوج مغل أن يعلم ويستت العاقب أو يكون
 محرما وأن لا حضنة له كالحال أو وليا كائن العم أو لا يقبل الولد
 غير أمه أو لم يرضه الأمضة عنه أمه أو لا يكون للولد حاضر
 أو غير مأمون أو عاجزا أو كان الأب عبدا وهي حرة وفي الوصية
 روايتان وأن يسام ولي حر عن ولي حرة وأن رضيعا أو تسام هي
 سحر نفلة لا تجارة وحلب سنة فيه وظاهرها به يعين أن سام لأن
 وأمن في الكيف ولو فيه شعر أن تسام هي معه لا أقل ولا تعود
 بعد الكلاف أو بيع العاسم على الزوج أو الإسقاط إلا لكرض أو
 لمون الجرح والأن خالية أو لتأعها قبل علمه والحاضنة فبعض
 نفعته والسكنى بالاجتماع ولا شيء لحاضن لأجلها ،

باب

ينعقد البيع بما يدل على الرضا وأن معاوضة ويبغى فيقول بعته
 وبأبتعت أو بعته ويرضى الآخر عيها وحلب وأن لهم أن قال
 أبيعكها بكذا أو أنا اشتريها به أو تسوق بها فقال بكم فقال مأية
 فقال أخذتها وشرط عافى تميز أن بسكت فتية ولمومه تكليف
 لأن أن أجبر عليه جبرا حراما ورده عليه بلا ثمن ومضى في جبه
 عامل ومنع بيع مسلي ومكوي وصغير لكافي وأجبر على إخراجه
 بعثو

بعض او هبة ولو لولدها الصغير على الأرجح لان بكتابه و رهن
 وأتى برهن ثمة ان على م نهضة بإسلامه ولم يعين والآن تجل
 كعتفه و جاز رة عليه بعين وفي خيار مشتري مسل على ان نفقائه
 ويستقبل الكافر كيبه ان اسلم وبعده غيبة سير وفي البائع منع
 من الإمضاء وفي جواز بيع من اسلم لخيار ته وهل منع الصغير
 اذا لم يكن على دين مشتريه او متعلق ان لم يكن معه أبوه تاويلان
 وجب تهديد وضرب وله شراء بالغ على دينه ان أقال به لان غيبه
 على المختار والصغير على الأرجح وشروط المعفوء عليه ضمانة لان
 كحل وزين تتجس وانتفاع لان كتم أشهى وعدم نهى لان ككلى
 صيد و جاز هم وسبع للعد وحامل مفيد وفدرة عليه لان كأيو
 وأجل أهلى ومغصوب الا من غاصبه وهل ان رة له مرة ته
 وللغاصب نفى ما باعه ان ورثه لان اشتراه ووفى مرهون على
 رضا مرتهه وملأ غيبه على رضا ولو على المشتري والعبء الجاني
 على مستحقها وحل ان اعطى عليه الرضا بالبيع ثم المستحق
 رة ان لم يده السية او المبتاع الأرض وله أخذ ثمنه ورجع
 المبتاع به او بفنه ان كان اقل والمشتري رة ان تعدها وره البيع
 في كضيقه ما يجوز وره ملكه و جاز بيع عهوه عليه بناء للبائع ان
 امتعت الإضاعة وأمن كسها ونفضه البائع وهواء فوق هواء ان
 وصى البناء وشي زجعة في حائطه وهو مضمون الا أن يكرر مرة
 فإحارة تنبيع بانعدامه وعدم حرمة ولو لبعضه وجهل مضمون
 او مهن ولو بمصيان كعبدتي رجلين بكفا ورضل من شاة وترايب
 صانع وره مشتريه ولو خالعه وله الأجر لا معدني ذهب او فضة
 وشاة قبل سلخها وحنطية في سنبل وتبين ان بكيل وفي جزاقا لان

منعوشا وزيت زیتون بوزن ان لي تختلي ان أن تختم وحقني حنطة
وصاع وكل صاع من صبة وان جعلت لا منها وأريد البعض وشاة
واستثناء اربعة ارصال ولا يأخذ تخم غيرها وصبة وشمي واستثناء
فدر ثلث وجلد وسافط بسعر بفض وجزء مطلقا وتولاه المشتري
ولي يجبر على التخيخ فيها تختلي الارصال وختم في جمع رأس او
فيتمها وهي اعدل وهل التخيير للبائع او للمشتري فولان ولو مات
ما استثنى منه معين حين المشتري جلدًا وسافطًا لا لها وجهاي
ان رضى ولي يكتن جلدًا وجعلاه وحرًا وأستوت أرضه ولي يعد بلد
مشقة ولي تفصه ابرار ان ان يغفل ثمنه لا غير مئتي وان مل
ظهي ولو ثانيا بعد تعديغه ان في كسله تين وعصاير حية
بفصص وجام بهج وثياب ونفد ان سدا والتعامل بالعدة والآن جاز
هنا على احدها بعل الآم بفدره ختم وان اعلمه اولًا بسد كاطعية
وجهاي حب مع مكيل منه او أرض وجهاي أرض مع مكيله لا مع
حب وتجاوز جزاها ومكيلان وجهاي مع عرض وجزاها على كيل
ان آخذ الكيل والصبة ولا يضاي لجاى على كيل في مطلقا وجاز
رؤية بعض المتلي والصوان وعلى البرنامج ومن الانهى وبهوية لا
ينغيم بعدها وحلى مدع لبيع برنامج ان موافقة للمكتوب وعدم
جمع ردي او نافي وبفاء الصبة ان شد وغائب ولو بلد وصي على
خيار بالهوية او على يوم او وصيه غي بانعه ان لي بيعه كخراسان
من اهمية ولي تمكن رؤيته بلد مشقة والنقد فيه ومع الشرط في
القفار وصينه المشتري وفي غيه ان فهد كاليومين وطينه بائع ان
لشرط او منازعة وفبضه على المشتري وحم في نقد وضعاى ربا
فضل ونساء لا دينار ودرج او غيه غلها وموخم ولو فريبا او
غلبة

غلبة او عفة و وکتل في الغبض او غاب نفع احدهما و حال او
نفعها او عواذ او بعين ان تأجل وان من احدهما او غاب رهز
او وبيعة ولو سئ كاستأجر و عارية و معصوب ان صيغ الا ان
يذهب فيضمن فيمنه بكالتين و بتصديق فيه كهانة ربويين
و مفرضي و مبيع بأجل و رأس مال سلع و مكجل قبل أجله و بيع و صري
ان ان يكون الجميع دينارا او بجمعها فيه و سلعة بدينار الا درهمن ان
تأجل الجميع او السلعة او احد النعمتين بخلاف تأجيلها او تعجيل
الجميع كدراهم من دنانير بالمفارقة و في بعض وفي الدرهمين كدراهم
و في اكثر كالبيع والصري و صانع يعطى الزنة والآنجة كيتون
وأجرته لمعصه بخلاف تبي يعطيه المسامى وأجرته دار الضرب
ليأخذ زنته والأضهر خلافه و بخلاف خرج بنصب و بلوس او غيره
في بيع و سئاً و انحدت و غيري الوزن و انتفع الجميع كدينار الا درهمن
والا فلا و رمت زينة بعد لعبه لا لعبها و هل مضلعا او الا ان
يوجبها او ان عيئت تاويلات و ان رضي بالخصه بنفسى وزن او
يكره بالخصه او رضي بإتمامه او بمغشوش مضلعا حج وأجبه
عليه ان لا تعين و ان حال نفسى ان قام به كنفسى العدة و هل
معين ما عثر كدراهم او يجوز فيه البطل تمة و حيث نفسى بأصغر
دينار الا ان ينعاه فأكثر منه لا الجميع و هل ولو لم يسع لكل دينار
تمة و هل ينبع في السكك أغلاها او الجميع فولان و شرطه للبطل
جنسية و تعجيل و ان استحق معين سئ بعد معارفة او طول او
مصوغ مضلعا نفسى والا حج و هل ان تراضيا تمة و للمستحق
إجازته ان لا يخبر المصري و جاز محلى و ان ثوبا يخرج منه ان سبط
بأحد النعمتين ان أبيحت و نهيت و مكجل مضلعا و بنصبه ان كانت

الثالث وهل بالقيمة او بالوزن خلافه وان حلي بها لا يجزى بأحدهما
 الا ان تبعاً للجوهى وجازت مبادلة القليل بالمعروف دون سبعة بأوزن
 منها بسدس سدس والأجود أنقص او أجود ستة ممتنع وان جاز
 ومراضلة عين مثله بصحبة او كفتين ولو لم يؤزنا على الترجيح
 وان كان أحدهما او بعضه أجود لا أدنى وأجود والأكثر على
 تاويل الستة والصياغة كالجورق ومغشوش مثله ولطالعي والأضمر
 خلافه وطن يكسبه او لا يغش به وكه لمن لا يؤمن وفصح ممز
 يغش الا ان يعوت فهل علكه او يتصدق بالجميع او بالزائد على
 من لا يغش اقوال وفصا، فرض مساو وأفضل صفة وان حل الأجل
 بأقل صفة وفطرا لا ازية عدداً او وزناً الا كرهان ميهان او دار أفضل
 من الجانبين وتمن المبيع من العين كذا وجاز بأكثر ودار الفضل
 بستة وصياغة وجورق وان بطلت جلوس فامثل او عومت بالقيمة
 وقت اجتماع الاستعفاف والعدم وتصدق عما غش ولو كثر الا ان
 يكون اشتهى كذا الا العلى لبيعه قبل الخي بالنشاء وسبط ذهب
 جيبه وردي ونهخ اللحم ،

فصل علّة شعاع الهيا افعيات وادخار وهل لغلبة العيش
 تاويلان تحب وشعبي وسلتي وهي جنس وقليس وأرز وحفني ودرية
 وهي اجناس وفصنية ومنها كيتية وهي اجناس وسمي وزبيبي ونعم
 صم وهو جنس ولو اختلفت مفرته كجواب الماء وعوايت الأربع وان
 وحشياً والجماد وفي ربوبيته خلافه وفي جنسية المصبوخ من جنسين
 فولان والمهق والعظم والجلد كهو ويستثنى فشم يبيى النعام وفي
 زيت كجمل والهيوت اصناف كالعسول لا الخلول والأنبيق والانباز
 ولو بعضها فصنية الا الكعك بأمار وبيني وسكي وعسل ومضلق
 لبن

لبن وخبثه وهل ان اخضرت ثم ماء واصله كحل وحب وشمع
وتاجل كجمل وكثير وكثير وكثير وكثير وكثير وكثير وكثير
ان حميل وزعمان وخصي وعوله وتين وموز ومانعة ولو انهم
بخصي وكثير وكثير وكثير وكثير وكثير وكثير وكثير وكثير
والكثير والتلو لا التمس والتنبية لا ينفل بخلافه واصله
بأنهار وشبهه وتجميعه بها والتقي وجلي فمح وسوي ومن وجاز ثم
ولو فمح بهم وحليب ورطب ومشوي وفجيرة وتين وزبد ومن
وجبن وألفه مثلهما كيتون وحم لا رطبهما بيابسهما ومثلول مثله
ولبن بهبه الا ان يخرج زبد واعني الخفيف في خبز مثله كجبن
لحمية او خفيف وجاز فمح بضمف وهل ان وزنا ثم ماء واعتبت
المماثلة معيار الشرع والى مبالغة بلن عسر الوزن جاز التحري لا
ان له يقرر على تحريمه لكثرة وجسه منعي عنه الا بطيل كحيوان
بمع جنسه ان له يضح او عما لا تطول حياته او لا منفعة فيه
الا اللحم او فلتان ولا يجوز ان بضمف لأجل تحصيل طين وكبيع الغر
كبيعه بفهمها او على حكمه او حكم غير او رضه او توليته
سلعة له يكرها او ثمنها بالإرام وكلامسة الثوب ومنابذة فيلحم
وبيع الحصة وهل هو بيع منتعاه او يلحم بوفوعها او على ما
تفع عليه بل فصد او بعد ما تفع تبسيرات وكبيع ما في بطون
الجل او ضرورها او الى أن ينقح النتاج وهي المضامين والملاقيح
وعجل الحبله وكبيعه بالنبغة عليه حياته ورجع بفهمه ما أنفق او
مثله ان علم ولو سرقا على الترخ ورة الا ان يعون وكعسيب
المحل يستأجر على عقوق الأختى وجاز زمان او مرات بلن أعت
انبعث وكبيعتين في بيعة يبيعهما بالإرام بعشه نقدا او اتم لأجل او

سلعتين مختلفتين الا بحوزة ورعاة وان اختلفت قيمتهما لا يصح
وان مع غيبه كغلبة مؤتمه من خلالت الا البائع يستثنى خسا من
جذانه وكبيع حامل بشره الجهل واعتبر غير يسير الحاجة في يفصه
وكهي ابنة مجهول معلوم او مجهول من جنسه وجاز ان كثر أحدها
في غيب ربوي وخاس بتور لا بلوس وككالتى بمثل ما في الخمة
في مؤتم ولو معين بتأخر قبضه كغائب و مواضعة او منافع عين
وبيعه بعين وتأخير رأس مال السلع ومنع بيع عين ميت وغائب ولو
فميت غيبته وحاضر الا ان يفيم وكبيع الغم بان ان يغضبه شيئا على
أنه ان كتم البيع في يعة اليه وكتمه في أم ففص من ولدها وان بنفسه
او بيع أحدها لعبه سيده الآخر ما في يتغير معتادا وضعت المسببة
ولا توارث ما في ترضى وبيع ان في بيعها في ملك وهل بغير عوص
كذلك او يكتفى بحوزة العتق تاويلان وجاز بيع نصيبها وبيع
أحدها للعتق والولد مع كتابة أمه طعاهم التعريف وكتم الاشتراء منه
وكبيع وشي في ينافى المقصود كآل يبيع الا بتجيز العتق وفي تجم
ان أنهم كالتجيز بخلاف الاشتراء على إيجاب العتق كأنها حقه
بالشراء او يخل بالثمن كبيع وسلي وحق ان حقه او حقه شره
التجيم كشره رهن وحمل وأجل ولو غاب وتوولت بخلافه وبه
ان مات أكثر الثمن والقيمة ان أسلى المشتري والا بالعكس وكالتجيز
بهمه ليغم وان علم بالمشتري ركن وان مات بالقيمة وجاز سؤال
البعث ليكتفى عن الزيادة لا الجيع وكبيع حاضر لعمومي ولو بإرساله
له وهل لغوي فولان وبيع وأجب وجاز الشراء له وكتمه السلع
او صاحبها كأخذه في البلد بصفة ولا يبيع وجاز لمن على كسنة
اميل أخذ محتاج اليه وأما ينتقل هناك العاسم بالقبض وره ولا
علة

علة فإن كانت مضي المختلبي فيه والآن حينئذ حينئذ ومثل
المتلبي بتغير سوف غير متلبي وعفاري ويحصل زمن حيوان وفيها شهي
وشهيان واختار أنه خلبي وقال بل في شهادتي وبفعل عَرَضَ ومتلبي
لبله بكلمة بالوصف وبغيره ان غير متلبي وخروج عن به وتعلق
حق كرهته وإجارته وأرضي بيني وعيني وعرضي وبناء عظيمي المونة
وجانت بها جهة هي التي بع بفض لا أقل وله الفية فاما على
المفول والمصحح وفي بيعه قبل فبضه مطلقا تاويلان لا ان فضا
بالبيع والإفانة وارفع المتعين ان عاد لا بتغيري السوف ،

فصل ومنع للتعبه ما كثر فضا كبيع وسلي وسلي بمنفعة لا أقل
كضمان تجعل او أسلفني وأسلفني من باع لأجل ثم اشتراه بخمس ثمه
من عين وضعا وعرضي فاما نفعا او للأجل او أقل او أكثر مثل
الثمن او أقل او أكثر منع منها ثلاث وهي ما تجل فيه الأقل وكذا
لو أجل بعضه ممتنع ما تجل فيه الأقل او بعضه كساوي الأجلين
ان شرط في المفاضة للعين بالعين ولذا صح في أكثر الأبعد اعا
شرطها والهداية والجور كالقلة والكثرة ومنع بذهب وبضة الا أن
يجل أكثر من قيمة المتأخر جعلا وبسكتين الى أجل كشرائه للأجل
بهدية ما باع بهيدية وان اشترى بعرض محالي ثمه جازت ثلاث
النفذ بفض والمتلبي صفة وفهرا كمثلته فيمنع بأقل لأجله او بعد ان
عاب مشتريه به وهل غير صبي لعمامة كفتح وشعير محالي او لا
تمد وان باع موقوما هذله كغيره كغيرها كثيرا وان اشترى أحد
ثوبيه لأبعد مطلقا او أقل نفعا امتنع لا مثله او أكثر وامتنع بغير
صبي ثمه الا ان يكثر المتجل ولو باعه بعشة ثم اشتراه مع سلعة
نفعا مطلقا او لأبعد بأكثر او بخمسة وسلعة امتنع لا بعشة وسلعة

وعمل وافل لأبعد لو اشترى بأفل لأجله ثم رخص بالتعجيل بفولان
 كتهكين بائع متلي ما قيمته افل من الهيارق عند الأجل وان اسلم
 مرسا في عشة اثواب ثم استمر مثله مع خمسة منع مطلقا كما لو
 استمر الا أن ينفى الخمسة لأجلها لأن المجلد لما في النعمة او الموقم
 مسلي وان باع حارا بعشة لأجل ثم استمر ويذارا نفعا او مؤجلا
 منع مطلقا الا في جنس الثمن للأجل وإن زينة غير عين وبيع
 بنفعا في يغبض جاز ان تجل المهرية وحي أول من يبيع الأجل بفض
 الا أن يعوت الثاني فيبعها من وهل مطلقا او ان كانت الغيبة
 افل خلافي ،

فصل جاز لمطلوب منه سلعة أن يشتريها لبيعها حال ولو
 مؤجل بعضه وكله حقة عاية ما بثانين او اشترىها ويؤمق لبيعها
 وفي يبيع خلافي اشترىها بعشة نفعا وأخذها بأثني عشر لأجل
 ولزمت الأمران قال لي وفي البيع ان لي بفل لي الا ان يعوت فاقبها
 او امصانها ولزومه الاثني عشر فولان وخلافي اشترىها لي بعشة نفعا
 وأخذها بأثني عشر نفعا ان نفعا المأمور بشره وله الأفل من جعل
 مثله او الدرهمين فيهما والأضخم والأصح لا جعل له وجاز بغيره كنفه
 الآم وان لي بفل لي في الجواز والكراهة فولان وخلافي اشترىها لي
 بأثني عشر لأجل واشترى بها بعشة نفعا فتلزم المسوى ولا تجل
 العشة وان تجلت أخذت وله جعل مثله وان لي بفل لي جعل لا
 يهية البيع اذا بات وليس على الأمر الا العشة او يبيع الثاني مطلقا
 الا أن يعوت فاقبها فولان ،

فصل انما الخيار بشره كشمي في دار ولا يسكن وتجمعة في
 ربيع واستخدمه وكثلاثة في حابة وكثيوم لركوبها ولا بأس بشره
 المهرية

البيع أشهب والبيدين وفي كونه خلافاً ثم في وثلاثه في ثوب
 وحي بعد بئ وهل ان نفه تاويلان وصينه حينئذ المشتري ومسه
 بشرط مشاوره بعينه او مرغ زائغ او مجهولة او غيبه على ما ان
 يُعرب بعينه او لبس ثوب ورد أجرته ويلزم بانفصائه ورد في كالفه
 وبشرط نفه كغائب وعصر ثلاث ومواضعية وأرضي له يؤمن ربهها
 وجعل وإجارة تحت زرع وأجير تأخر شهرا ومنع وان بلا شرط في
 مواضعية وغائب وكراء حين وسلع بخيار واستبده بائع او مشتري على
 مشورة غيبه لا خياره ورضاه وتوالت أيضا على نعيه في مشتري
 وعلى نعيه في الخيار فلفه وعلى أنه كالوكيل فيهما ورضى
 مشتري كاتب او زوج ولو عبدا او فصد ثلثا او رهن او أجر او أسلم
 للصنعة او تسوق او جنى ان تعبه او نظر الفرج او عيب دابة او
 وعجها لا ان جبهه جاربه وهو رد من البائع ان الإجارة ولا يُقبل
 منه أنه اختار او رد بعين الا ببينه ولا بيع مشتري بان فعل فعل
 يصرف أنه اختار بهين او لم بها نفذه فولان وانتقل لسيب مكاتب
 عتق ولغيره أحاطه عتقه ولا كلام لوارث الا أن يأخذ ماله ولوارث
 والعباس رد الجميع ان رد بعضهم والاستحسان أخذ العجز الجميع وهل
 ورثة البائع كذا تاويلان وان جرت نظر السلطان ونظر المغمى
 وان حال بيع والمطل للبائع وما يوجب للعبه الا ان يستثنى ماله
 والغلة وأرض ما جنى اجنبيه له بخلاف الولد والضان منه وحلي
 مشتري الا ان يظهر كعبه او يغاب عليه الا ببينه وحين المشتري
 ان ختم البائع الأكثر الا ان يحل بالهن خياره وكغيبه بائع والخيار
 لغيبه وان جنى بائع والخيار له عمدا جهه ومخطأ بللمشتري خيار
 العيب وان بلغت انفسه فيهما وان ختم غيبه وتعبه بللمشتري الرد

او أخه الجناية وان تلعت حين الأكل وان أخطأ فله أخق نافعا او
 رثك وان تلعت انصبغ وان جنى مشي والخيال له ولي يتلعبها عهدا
 فهو رضى وخضا فله رثك وما نفى وان أتلعبها حين الكفن وان
 خير عيها وجنى عهدا او خطا فله أخه الجناية او الكفن فان
 تلعت حين الأكل وان اشتمى احد ثوبين وقبضها ليجتار فادعى
 ضياعها حين واحدا بالكفن ففقد ولو سأل في اقباضها او ضياع
 واحد حين نصقه وله اختيار الباقي كسائل ينادى فيعطى ثلاثة
 يجتار فزعم تلى اثنين فيكون شيكا وان كان ليجتارها بكلها
 مبيع ولزمه مخي المتق وهما يبرك وفي اللزوم لأحدهما يلزمه النص
 من كل وفي الاختيار لا يلزمه شيء ورثة بعدم مشروط فيه عرض
 كتيب ليمين فيجدها بكرا وان عناه لا ان انتفى وهما العاق
 السلامة منه كعور وفطع وخضاء واستحاضة ورجع حيضة استبراء
 وعسي وزنى وشبه ونفي وزني وزيان سن وطغي ونفي ونكح ووالدين
 او ولد لا جد ولا أخ وجدام أب او جنونه بضبع لا عيس جز
 وتسفوف سنين وفي الرائعة الواحدة وشيب بها ففقد ولو قل وجعونه
 وصهوبته وكونه ولد زنى ولو وخشا وبول في برش في وقت ينيكم
 ان ثبت عنه البائع والا حلى ان أقرت عنه عيها وتخت عب
 ومحولة أمة ان اشتهرت وهل هو البعل او التشبه تاويلان وفلي
 عكم وأننى مولد او طويل الإقامة وختن مجلوبها كبيع بعهر ما
 اشتراه ببراءة وكرهى وعنى وحرن وعدم حل معناه لا ضبط
 وثبوبة الا يمين لا يفتنى مثلها وعدم فحش ضيق قبل وكونها
 زلاء وكفى لي نفى ونهي بسرفة حبس فيها ثم ظهرت براءته وما
 لا يطلع عليه الا بتغير كسوس الخشب والجوز ومرفئا ولا فية
 ورثة

وَرَّةُ الْبَيْضِ وَعَيْبٌ فَلَّ بَعَارٍ وَفِي فَدَرَةٍ تَمُتُّهُ وَرَجَعَ بِغَيْمِهِ كَصَدْعِ
 جَدَارٍ لِي تُخْفِيَ عَلَيْهَا مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِهَتَهَا أَوْ بِغَضْعِ مَنْبَعَةٍ
 كَمَلَحٍ بَنَرَهَا بِمَحَلِّ الْخِلَادَةِ وَأَنْ فَالَتْ أَنَا مُسْتَوْتَرَةً لِي تَحْمُ لَانْتَهُ عَيْبٍ
 أَنْ رَضِيَ بِهِ بَيْنَ وَتَصِيَةِ الْحَيَوَانِ كَالشَّرْطِ كَتَلْصِيحٍ ثَوْبٍ عِبْدٍ
 عَمَاءٍ فِيهِ تَقَبُّ صَاعٍ مِنْ غَالِبِ الْفَوْتِ وَحُمُ رَمَّةِ اللَّبَنِ لَا أَنْ عَلِمَهَا
 مُصْرَاةً أَوْ لِي تُصَمِّ وَضُنَّ كَثْفَةُ اللَّبَنِ إِلَّا أَنْ فَصَدَّ وَاشْتُمَيْتَ فِي وَفَتِ
 الْخَلَابِ وَكَتَمَهُ وَلَا بِغَيْرِ عَيْبِ التَّصِيَةِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدَّ
 بَعَثَتْهَا عَلَى الْخُفَارِ وَالْأَرْجِ وَأَنْ خَلَبَتْ ثَالِثَةً فَإِنْ حَصَلَ الْإِخْتِبَارُ
 بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رَضَى وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ عِلْمٌ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا تَأْوِيلًا
 وَمَنْعَ مِنْهُ بَيْعُ حَائِكٍ وَوَارِثٍ رَفِيفًا بِفَضْلِ بَيْنَ أَنَّهُ ارْتُ وَخَيْرٌ مَشْتَمٍ
 لُحْنُهُ غَيْرَهَا وَتَبَيُّؤُ غَيْرَهَا فِيهِ مِمَّا لِي يَعْلَمُ أَنْ ضَالَّتْ إِفَامَتُهُ وَأَنْ
 عَمِلَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوَصَّعَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلِي يُجِيلَهُ وَزَوَالُهُ إِلَّا مُحْتَمِلٌ
 الْعَوْدِ وَفِي زَوَالِهِ عَمُوتُ التَّهْوِجَةِ وَخِلَافُهَا وَهُوَ الْمُتَأَوَّلُ وَالْأَحْسَنُ أَوْ
 بِالْمَوْتِ وَهُوَ الْأَضْمَرُ أَوْ لَا أَفْوَالَ وَمَا يَحَلُّ عَلَى الرِّضَى إِلَّا مَا لَا
 يُنْقَضُ كَسُكْنَى الْعَارِ وَحَلَّى أَنْ سَكَتَ بَلَا عَذَرٍ فِي كَالْيَوْمِ لَا مُسَامِي
 اضْطُرَّ لَهَا أَوْ تَعَذَّرَ فَوَقُّهَا لِحَاضِي فَإِنْ غَابَ بَانَعَهُ أَشْهَدُ فَإِنْ عَمِيَ
 أَعْلَى الْقَاضِي فَيَتَلَوُّ فِي بَعِيدِ الْغَيْبَةِ أَوْ أَنْ رُجِيَ فَعَوْمُهُ كَانُ لِي يَعْلَمُ
 مَوْضِعَهُ عَلَى الْأُحْجِ وَفِيهَا أَيْضًا فِيهِ التَّلَوُّ وَفِي حِلِّهِ عَلَى الْخِلَافِ
 تَأْوِيلًا ثُمَّ فَضَى أَنْ أَثْبَتَ عَصْرَهُ مُؤَرَّخَةً وَصَحَّةَ الشَّرَاءِ أَنْ لِي يَحْلَى
 عَلَيْهَا وَفَوْتُهُ حَسًّا كَكِتَابَةٍ وَتَدْبِيرٍ فَيَفْقُومُ سَامًا وَمَعِيَا وَيَأْخُذُ مِنْ
 الثَّمَنِ النَّسَبَةِ وَوَقْفِي فِي أَجَارَتِهِ وَرَهْنِهِ لِحِلَاحِهِ وَرَّةً أَنْ لِي يَنْتَعِمَ كَعَوُّ
 لَهُ بَعِيدٍ أَوْ عَمَلُهُ مُسْتَأْنَفِي كَبَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ إِرْثٍ فَإِنْ بَاعَهُ لِأُجْنَبِيٍّ
 مُضْلَفًا أَوْ لَهُ يَحْتَمِلُ ثَمَنَهُ أَوْ بِأَكْثَرِ أَنْ تَلَسَ فَلَا رَجُوعَ وَالْأَرَّةُ ثُمَّ رَمَّةً

عليه وله بأقل كَيْل وتغْيِر المبيع ان تَوَسَّطَ بِلَهُ أَخَذَ القَدَحَ وَرَثَ
وَمَدَّ الحَادِثَ وَقَوَّما بتفويج المبيع يَوْمَ حَيْثُ المَشْتَرِي وَلَهُ ان زَادَ
بِكَصْبِغٍ ان يَهْدِي وَيَشْتَرِي بِمَا زَادَ يَوْمَ البَيْعِ عَلَى الْأَظْهَرِ وَجُزْءُ
الحَادِثِ وَمَقَرٌّ بَيْنَ مَدَّسٍ وَغَيْرِهِ ان نَقَصَ كَهَلَاكِهِ مِنَ التَّدْلِيْسِ وَأَخْذَ
مِنْهُ بِأَكْثَرِ وَجْزٍ مَّا لِي يُعْلَى وَرَدَّ سَهْراً جُعْلاً وَمَبِيعٍ لِحَلِّهِ ان رَدَّ بَعِيْبٍ
وَالنَّ رَدَّ ان قَمَرَتْ وَلَا فَاَت كَعَجِي عَاتِيَةِ او سَهْنِيَا وَهَوِي وَشَلَلٍ وَتَهْوِي
أَمَةً وَجَبِي بِالْوَلَدِ إِلَّا ان يَغْبِلَهُ بِالْحَادِثِ او يَغْلُ بِكَالْعَدَمِ كَوْنُهُ وَرَدَّ
وَصَدَاحٍ وَهَابٍ ضَعْفٍ وَخَعْبِي حَتَّى وَوَضْعِي نَيْبٍ وَغَضْعٍ مُعْتَدِي
وَالْفُجْجُ عَنِ الْمَقْصُودِ مُعَيَّنٌ بِالنَّ رَشٍ كَكَبَرِ صَغِيرٍ وَهَمِي وَاجْتِصَاصِي
بَتْمٍ وَفَضْعٍ غَيْرِ مُعْتَدِي إِلَّا ان يُهْلَكَ بَعِيْبِ التَّدْلِيْسِ او بِسَهْوٍ زَمَنَهُ
كَهَوْتِهِ فِي إِبَافِهِ وَان بَاعَهُ المَشْتَرِي وَهَلَّ بَعِيْبُهُ رَجَعَ عَلَى المَدَّسِ
ان لِي عَمَلٌ عَلَى بَائِعِهِ لِحَبِيْبِ الثَّمَنِ فَإِنْ زَادَ فَلِلثَّانِي وَان نَقَصَ فَهَلَّ
بِكَمَلِهِ الثَّانِي فَوَلَانِ وَلِي مُحَلِّي مُشْتَرِي عَيْنٍ رُؤْيِيهِ إِلَّا بِدَعْوَى الْإِبْرَاءِ
وَلَا الرِّضَى بِهِ إِلَّا بِدَعْوَى مُخَيِّمٍ وَلَا بَائِعٌ أَنَّهُ لِي يَأْبُو لِإِبَافِهِ بِالْقَرَبِ
وَهَلَّ يُعْمَقُ بَيْنَ أَكْثَرِ الْعَيْبِ يَهْجَعُ بِالزَّائِدِ وَأَقْلَهُ بِالْجَمِيعِ او
بِالزَّائِدِ مُطْلَعًا او بَيْنَ هَلَاكِهِ فِيهَا بَيْنَهُ او لَا اَهْوَالُ وَرَدَّ بَعْضُ
المَبِيعِ لِحَصَّتِهِ وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ ان كَانَ الثَّمَنُ سَلْعَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرُ
او أَحَدَهُ مَرْدُوجِينَ او أَمَّا وَوْلَدُهَا وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّطُ بِأَقْلٍ اسْتَحَقَّ أَكْثَرُ
وَإِنْ كَانَ دَرَهْمَانِ وَسَلْعَةٌ تُسَاوِي عَشْرَةَ بَثُوبٍ فَاسْتَحَقَّتِ السَّلْعَةُ وَجَانِ
الثُّوبِ بِلَهُ فِيهِ الثُّوبُ بِكَمَالِهِ وَرَدَّ الدَّرَهْمَيْنِ وَرَدَّ أَحَدَ المَشْتَرِيَيْنِ
وَعَلَى أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ او فِيهِ إِلَّا بِشَهَادَةٍ
عَارِضَةٍ لِمَشْتَرِيٍّ وَحَلَّى مِنْ لِي يُفْضَعَ بِصَدَقَةٍ وَفِيلٌ لِلتَّعَدُّرِ عَمِي
عَدُولٍ وَان مُشْرِكِينَ وَغَيْرِينَ يَعْنِي بِهِ دِي التَّوَجُّعِ وَافْبَضْنَهُ وَمَا هُوَ

به بقا في الظاهر وعلى العلل في الحقيقة والغلة له للبيع ولعنه
 بخلافه وله وشمه أثرت وصوي ثم كشعة واستغفار وتغليس ومسا
 ومخلت في حيز البائع ان رضى بالفبض او ثبت عنه حاكم وان
 لم يحكم ولم يهه بغلة ان تهي بانته ولا بغبن ولو خالو العار
 وهل ان يستسلع وتخييه يجعله او يستأمنه تهمه وره في عهده
 الثلاث بكل حادث ان يبيع ببراءة ومخلت في الاستبراء والتففة
 والأرض كالموهوب له ان المستثنى ماله وفي عهده السنة بخلاف
 وبري وجنوني لا بكضيه ان شرطها او اعتيدها والمشتري إسقاطها
 والمحتمل بعدها منه ان في منافع به او مخالف او مصالح في مع عهده او
 مسلي فيه او به او فرضي او على صفة او مفادع به مكاتب او مبيع
 على كعلس او مشتهى للعتق او مأخوذة عن دين او ره بعيب او
 ورث او وهب او اشتراها زوجها او موصى ببيعه من زينة او من
 أحب او بشرائه للعتق او مكاتب به او المبيع باسدا وسفطنا بعث
 مبيها وحيز بائع مكيل لقبضه بكيل كوزون ومعدودة والأجه عليه
 بخلافه الإنفالة والتولية والشركة على الأربع بكالفرص واسم
 عياره ولو تولاه المشتري وفبض العفار بالتولية وعيه بالعمى
 وحيز بالعقد الا المبيوسة للهن او الإنشهاد بكالرهز والال الغائب
 بمالفبض والال المواضعة بمضوجها من الحيضة والال التمار للجانحة
 وبقي المشتري للنزاع والتلبى وقت حيز البائع بساوي يبيع وخي
 المشتري ان عيب او عيب او استحق شائع وان قل وتلبى بعضه
 او استغافه كعيب به وحمم التمسك بالأقل الا المثل ولا كلام لواجه
 في قليل لا ينبغ كفاي وان انبع للبايع التمام الرجح حصته لا أكثر
 وليس للمشتري التزامه حصته مطلقا ورجع للقيمة لا للتسمية وحق

أصلها كذا وحملها كذا أو على المراجعة وبيّن كرمج العشرة أحد عشر ولم يعط ما له الريح وزينة عشر الأصل والوضيعة كذا لا أبعد كذا أو فامت بشيها وضيعا بكذا ولم يعط وهل هو كذا أو عشر تاويلان ووجب تبين ما يكسها نقره وعقره مطلقا والأجل وان بيع على النفع وطول زمانه وتجاوز الزاني وهبة إن اعتيدت وأنها ليست بلعينة أو من التركة وولادتها وان باع ولدها معها وجدة ثمه أثبت وصوي تج وإفالة مشتهيه إلا بيارق أو نفسي والركوب واللبس والنوذي ولو متعفا إلا من سلع لا علة ربع كتهيل شرائه لا ان ورث بعضه وهل ان تغدّم الإرث أو مطلقا تاويلان وان علقه بنفسه وصوّف لو أثبت رة أو دمج ما تبين وريحه وان جات خير مشتهيه بين الصحيح وريحه وفيه يوم بيعه ما لي بنفسه عن الغلط وريحه وان كذب لهم المشتري إن حظه وريحه بخلاف الغش وان جلت في الغش أقل الثمن والقيمة وفي الكذب خير بين الصحيح وريحه أو فيمنها ما لي تيه على الكذب وريحه ومطس المراجعة كغيرها ،

فصل تناول البناء والشجر الأرض وتناولها لا الرق والبذر ومعدونا كلو جمل ولا الشجر الموثر أو أكثره إلا بشرط كالمعقد وما ل العبد وخلعة الفصيل وان أبر النص فكل حقه ولكلها السبي ما لي يحمي بالآخى والدار الثابت كباي وري ورعا مبنية بعوفانيتها وسلي سم وفي غيره فولان والعبد ثياب مهنته وهل يوقى بشرط عدما وهو الأنصر أو لا كحشره زكاة ما لي يوجب وان لا عقر ولا مواضعة أو لا جالحة أو ان لي يأت بالثمن لكذا فلا بيع أو ما لا عرض فيه ولا مائة وصح تيه وصح بيع ثم ونحوه بعد صلاحه

ان لى يستتم وقبله مع أصله او أخو به او على فضله ان نفع
واضطر له ولى يها لا عليه لا على التبعية والإختلاف وبطوئه
بعض حائض كاي في جنسه ان لى يكثر لا بطن ثاني بأول وهو
الزهر وظهور الخلاوة والتصبيح للنجس وفي ذي النور بانعتاده
والنفول بإضعاها وهل هو في البصيص الأصفرار او التصبيح للتبليغ
فولان والمشتري بضم كياسمين ومفتاة ولا يجوز بكشم ووجب
ضمب النجل ان اسهر كالموز ومضى بيع حيت أبرأ قبل ينسه
بقبضه ورخص لمعي وفاتي مقامه وان باشتراء الله ففقه اشتراء
تيسر كلوز لا يجوز ان لفظ بالعربية وبدا صلاحها وكان يخرصها
ونوعها يوقى عند الجلاء في النعمة وخسة أوسو فأفل ولا يجوز
أخذ زائد عليه معه بعين على النجس الا لمن اعمرى عرابا في
حوادث وكل خسة ان كان بالباطل لا بلبط على الأرجح لرفع
الضرر او للمعروف فيشتري بعضها ككل الخائض وبيعه الأصل وجاز
له شراء أصل في حائض يخرصه ان فصحت المعروف بفضه وبطلت
ان مات قبل الخوز وهل هو حوز الأصول او ان يطلع مهرها تاويلان
وزكاتها وسفيعها على المعمرى وكهلت بخلاف الواهب وتوضع
جائحة الثمار كالموز والمقاني وان بيعت على الجدة ومن عمته لا
مهر ان بلغت ثلث المكيلة ولو من كصحاتي وبني وبقيت لينتهي
ضبيها وأميت او أخو أصلها لا عكسه او معه ونظر ما أصيب
من البهون الى ما بهي في زمانه لا يوم البيع ولا يستعجل على
النجس وفي المهرية التابعة الدار تاويلان وهل هي ما لا يستطيع
دفعه كسهاوي وجيش او وسارفي خللي وتعيبها كذا وتوضع
من العكش وان قلن كالبقول والزعيم ان والريحان والقمر وورق التوت
ومغيب

ومغيب الأصل كالنهر وله المشتري باقياها ان قل وان اشترى اجناسا
 بأجبع بعضها وضعت ان بلغت قيمته ثلث الجميع وأجبع منه
 ثلث مكيلته وان تناهت الثمن فإن جالحة كالقصب الحلو وبابس
 الحب وخير العامل في المسافة بين سفي الجميع او به كه ان أجبع
 الثلث بأكثر ومستثنى كبل من مهمه تُحاج بما يوضع يذع عن
 مشتميه بفدرة ،

فصل ان اختلبي المتبايعان في جنس الثمن او نوعه حلقا وبسج
 ورة مع العوات قيمتها يوم بيعها وفي فدره كتهنونه او فدر أجل او
 رهن او حيل حلقا وبسج ان حكم به ظاهرا و باطنا كنداكلها
 وضفوف مشترى اعصى الأشبة وحلّى ان جات ومنه تجاهل الثمن وان
 من وارث وبقي البائع وحلّى على نعي عصى حصه مع تحفيق
 دعواه وان اختلعا في انتهاء الأجل والقول منكر التفضي وفي بعض
 الثمن او السلعة بالأصل بفاؤها الا لغري كلع او بفيل بان به ولو
 كتم والا فلا ان اعصى بفعه بعد الأخذ والا جعل يُفبل الدرع
 او بها هو الشأن او لا احوال واشهاد المشتري بالثمن مفتض
 لبعض مثله وحلّى بانه ان باء ركاشه البائع بفبضه
 وفي البت مفعيه كتهعي الحجة ان لي يغلب العساء وهل
 الا ان يختلبي بها الثمن بكفدره تيمم والمسلع اليه مع
 بوات العين بالزمن الصويل او السلعة كالمشتري بالعين
 بفبيل قوله ان اعصى مشيقا وان اعصيا ما لا يشبه يسلي
 وسطه وفي موضعه ضفوف مفعي موضع عفره والا بالبائع
 وان لي يشبه واحد تجالقا وبسج كبيع ما يفبض عصى وجاز
 بالفسطاط وفضي بسوفها والا بهي أي مكان ،

باب

شرط السِّلْعِ فَبَضِي رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ أَوْ تَأْخِيهِ ثَلَاثًا وَلَوْ بِشَرْطٍ وَفِي
 مَسَاكٍ بِالْهَيْبَةِ أَنْ لَمْ تَكْتَرِجْهَا تَمَتُّعًا وَجَازَ الْخِيَارُ مَا يُؤَخَّرُ أَنْ لَمْ يَنْفَعِ
 وَمَنْعَبَةٌ مَعَيَّنٌ وَلِجْزَائِهِ وَتَأْخِيرُ حَيَوَانٍ بِلَا شَرْطٍ وَهَلِ الْكُفَاعُ وَالْعَرْضُ
 كَمَا أَنَّهُ أَنْ كَيْلَ وَأَحْضَرَاوُ كَالْعَيْنِ تَأْوِيلَانِ وَرَدَّ زَائِيٌّ وَتَحْمِلُ وَالْأَنْ
 بَسْمَ مَا يَفَالُهُ لَنْ الْجَمِيعُ عَلَى الْإِحْسَنِ وَالتَّصَدِيقُ فِيهِ كَضَعَامٍ مِنْ
 بَيْعٍ لَمْ يَلَمْ أَوْ عَلَيْهِ الزَّائِدُ الْمَعْرُوبِيُّ وَالنَّفْعِيُّ وَالْأَنْ فَلَا رَجُوعَ لَهُ إِلَّا
 بِتَصَدِيقٍ أَوْ بَيِّنَةٍ لَمْ تَعَارَفْ وَحَلَّى لَفْعٌ أَوْفَى مَا نَهَى أَوْ لَفْعٌ بِلَاعِهِ
 عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ أَنْ أَعْلَى مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ وَالْأَنْ حَلَّتْ وَرَجَعَتْ وَأَنْ
 اسْلَمَتْ عَرْضًا فَعَلَّمَتْ بَيْعًا فَهُوَ مِنْهُ أَنْ أَهْلًا أَوْ أَوْدَعَ أَوْ عَلَى
 الْإِنْتِفَاعِ وَمِنْهُ أَنْ لَمْ تَفْعَلْ بَيِّنَةٌ وَوُضِعَ لِلتَّوْتُوفِ وَنَفْعُ السِّلْعِ وَحَلَّى وَلَا
 خُبْرَ الْآخِرِ وَأَنْ اسْلَمَتْ حَيَوَانًا أَوْ عَفَارًا بِالسِّلْعِ ثَابِتٌ وَيَتْبَعُ الْجَانِبِ
 وَالْأَنْ يَكُونُ ضَعَامِيْنٌ وَلَا نَفْعِيْنٌ وَلَا شَيْءٌ فِي أَكْثَرِ أَوْ أَجْوَدَ كَالْعَكْسِ إِلَّا
 أَنْ تَخْتَلِيَ الْمَنْعَبَةُ كِفَارُهُ الْخِيَارُ فِي الْأَعْرَابِيَّةِ وَسَابِقُ الْخِيَلِ لَا يَهْلُجُ
 إِلَّا كَبْمَعُونَ وَجَلَّ كَثِيرُ الْجَلِّ وَصَاحَّ وَبَسْبَغُهُ وَبِفَوْةِ الْبَغْيَةِ وَلَوْ أَنْشَى
 وَكَثُرَ لَبِنُ الشَّاةِ وَظَاهَرُهَا عَمُومُ النَّظَرِ وَصَاحَّ خِلَافُهُ وَكَصْغِيْنِ
 فِي كَبِيْمٍ وَعَكْسُهُ أَنْ لَمْ يُؤَوِّ إِلَى الْمِزَابِنَةِ وَتَوَوَّلَتْ عَلَى خِلَافِهِ
 كَالْأَدْمِيِّ وَالْقَعِي وَتَجَدَّعَ صَوِيلٌ غَلِيظٌ فِي غِيَمٍ وَكَسْبِي فَاذْهَبَ فِي
 سَبْعِيْنِ دُونِهِ وَكَالْجَنْسِيْنِ وَلَوْ تَغَارَبَتْ الْمَنْعَبَةُ كَرَفِيْقِ الْقُضْنِ
 وَالْكَتَّانِ لَا جَلَّ فِي جَلِيْنٍ مِثْلَهُ تَحْمِلُ أَحَدَهُمَا وَكَضِيرٌ عَلَى لَنْ بِالْبَيْضِ
 وَالْمَكُورَةِ وَالْأَنْوَةِ وَلَوْ أَدْمِيًّا وَغَمْلٍ وَصَبَّحَ أَنْ لَمْ يَبْلُغِ النِّهَايَةَ وَحَسَابِ
 أَوْ كِتَابَةِ وَالشَّيْءِ فِي مِثْلِهِ فَرَضَى وَأَنْ يُوجَدَ مَعْلُومٌ زَائِدٌ عَلَى نَصَبِ
 شَهْمٍ

شعر كالنيموز والحصاة والحراسي وفصوص الخلاج واعتبر ميفات
معضيه الا ان يقبض ببله كيومين ان خرج حينئذ ببر او بغير ربح
والاشهر بالاهلة وتعم المنكسر من الرابع والوربيع حل بأوكه ومسه
فيه على المفلول ان في اليوم وان يضبط بعلامته من كيل او وزن
او عدد كالزمان وغيره بخيف والبيض او يحل وجيزة في كفصيل
ان بعتان او بتحي وهل بفدر كذا او يأتي به ويقول كفتوه تاويلان
ومسه بجهول وان نسبه ألقي وجاز بذراع رجل معين كونيبة وحبنة
وفي الويلات والتجفات قولان وان تبين صباه التي تختلي بها
الغمة في السلع عار كالتنوع والجور والحادية وبينهما واللون في
الحيوان والثوب والعسل ومرعاه وفي الثم والخبث والناحية والقدار
وفي الثم وجذته وملء ان اخلي الثمن بها وسهرا او مهولة ببله
فها به ولو بالجل يخلو مضى بالمهولة والشام بالسهره ونه العلت
وفي الحيوان وسنه والذكورة والسهن وضطبيها وفي الثم وخصيا
وراعيا او معلوبا ان من تجنب وفي الرفيق والقد والبقارة واللون قال
وكالجم وتكلم الوجه وفي الثوب والرفقة والصفافة وضطبيها وفي
الزيت المعص منه وما يعص وحل في الجميد والهدى على الغالب
والا بالوسط وكوفه دينا ووجور عنه حلولة وان انفضع قبله ان
نسل حيوان عيّن وفل او حائض وشربه ان نهي سلما لا بيعا ازاؤه
وسعة الحائض وكيفية قبضه ومالكه وشوخته وان لنصب شهي
وأخذه بسرا او رخصا بان شربه تهر الرخص مضى بقبضه وهل
المهي كذا وعليه الأكثر او كالبيع العباس تاويلان بان انفضع
رجع ما بقي وهل على الغمة وعليه الأكثر او المكيلة تاويلان
وهل الفرية الصغيرة كذا او لا في وجوب تعجيل النقد فيها او

تخالجه فيه وفي السلع لمن لا ملأ له تاويلات وان انقطع ماله ابلان
او من فرية خبير المشتري في البيع والإبقاء وإن قبض البعض وجب
التأخير إلا ان يرضى بالخاصة ولو كان رأس المال موقوماً ويجوز فيها
ضيق واللؤلؤ والعنبي والجوهري والزعراج والخصي والهرنيخ وأحال
الخصب والأنجم وصوي بالوزن لا بالجر والسيوي وثوب ليكتل
والشراء من دائع العمل كالخباز وهو بيع وان لم يعم فهو سلم
كاستصناع سبي او سرج وقسم بتعيين المعهول منه وان اشترى
المعهول منه واستأجره جاز ان شرع عين عاملة أم لا لان فيها لا يحسن
وصفه كتراب المعادن والأرض والتجار والجزاي وما لا يوجد وحده
وان لم يخرج منه السيوي في سيوي او بالعكس وكثاني غليظ في
رفيفه ان لم يغزل وثوب ليكتل ومصنوع فعم لا يعود هيئ الصنعة
كالغزل بخلاف النسيج الا ثياب الخي وان فعم أصله اعتبر لأجل وان
عاد اعتب فيها والمصنوعان يعود ان ينظر للمصلحة وجاز قبل
زمانه قبول صفته بفضه كقبل محله في العرض ملكها وفي الكعك ان
حل ان لم يجمع كراوا ولم يجمعها كفاضي ان غاب وجاز اجوده وارضى
لا اقل الا عن مثله ويبراً مما زاد ولا يفيق عن فمح وعكسه وبغبي
جنسه ان جاز بيعه قبل قبضه وبيعته بالسلع فيه مناجية وان
يسلع فيه رأس المال لا ضعام ولحم يحبوان وذهب ورأس المال ورق
وعكسه وجاز بعد أجله اليوان لغيره ضول كقبله ان يحل عراجه
وغيره ينسجه لا أعرض او أصفى ولا يلزم دفعه بغبي محله ولو
حق حله ،

فصل يجوز فرض ما يسلم فيه بفضه الا جارية تحل للمستفرض
وركت الا ان تعون عيون البيع العاسمة بالقيمة كعاسرة وحرم هديته
ان

ان لم يتفق مثلهما او شحنت موجب كتم الغراض وعامله ولو بعد
شغل المال على الترخيع وفي اتجاه والفاضي ومبايعته مسامحة او
جر منبعة كشرط عين بسالم وفيه او كعد ببلد او خبره من
عملة او عين عظم جعلها كسفتجة ان ان يعم الخوف كعين
كرهت إقامتها ان ان يفوق دليل على ان القصد نفع المقترض فقط
في الجميع كعد ان مستخدم خفت مؤننه عليه يحرص ويحرسه
وبه مكيلته وملا ولم يلزم رك ان بشرط او عاق كأخر بعين
محله ان العين ،

فصل تجوز المفاضة في ديني العين مطلقا ان اتحد فورا
وصبة حل او احدهما أم لا وان اختلفا صبة مع اتحاد النوع او
اختلافه فكذلك ان حل والى حل كان اختلفا زنة من بيع والصعلمان
من فرض كذا ومنع ومن بيع ولو متعفين ومن فرض وبيع تجوز
ان اتعفا وحل ان لم يحل او حل احدهما وتجوز في العرضين
مطلقا ان اتعفا جنسا وصبة كان اختلفا جنسا واتعفا أجال وان اختلفا
أجال منعت ان لم يحل او احدهما وان اتحد جنسا والصبة متعفا او
مختلفة جازت ان اتعفا الأجل والى حل مطلقا ،

باب

الرهن بذل من له البيع ما يباع او غيرها ولو اشترط في العقد وثيقة
لحق كولي ومكاتب ومأذون وأبوي وكتابة واستوفي منها او رقبته ان
تحمي وخدومة معتم وان رقبته جزء منه لا رقبته وهل ينتقل لخدمته
فولان كظهور حبس دار وما لم يبد صلحه وانتقر ثبائع وحاص
مرهونه في الموت والعلس فإذا صلحت بيعت فإن وجه ما أهد

والأ فدر محاصراً به لا كأحد الوصيين وجليد ميتة وتجنين وحي وان
لنعمي إلا أن يتخلل وان تخبر اهرافه كالحك وحي مشاع وحيز تجيعة
ان به فيه للراهن ولا يستأخذ شيء له وله أن يفسح ويبيع ويسلح
وله استيجار شيء عليه ويغضه المرتهن له ولو أمنا شيئاً فمرتهن حصته
للمرتهن وأمنا الراهن الأول بصل حوزها والمستأجر والمساقي وحوزها
الأول كاي والمثلي ولو عينا ببيع ان ضبع عليه وبصلته ان علم
الأول ورعي ولا يضمنها الأول كتم الحصة المستحقة ومعضي
دينارا ليستوفي نصبه وفيه نصبه فإن حل أجل الثاني أول فسح
ان امكن والى بيع وفضيلا والمستعار له ورجع صاحبه بفيمته او بما
أعطى من ثمنه ثقلت عليها وحق ان خالي وهل مصلفا او اءا
أمر المستعير معيه وخالي المرتهن وله يحل المعير تاويلان وبكل
بشرط مناي كالأ يغضى وباشترائه في بيع باسنة ضمن فيه اللزوم
وحلّى المخلص الراهن أنه ضمن لزوم العينة ورجع او في فرض مع
دين فبيع وحي في الجديعة وموت رهنه او فليسه قبل حوزة ولو
جاء فيه وباعه في وضو او إسكان او اجارة او لي يسكن وتولاه
المرتهن بإعانه او في بيع وسلع والا حلّى وبه الثمن ان لي يأت برهن
كالأول بعونه تجانية وأخذت قيمته وبعارية أخلقت وعلى الرد او
اختيارا له أخذه ان بعونه بكعتف او حبس او تدبير او قيام الغرماء
وغضبا بله أخذه مصلفا وان وضو غصبا فلوله حم وعمل المثل
الدين او قيمتها والى به وحي بتوكيل مكاتب الراهن في حوزة وكذا
أخوه على النسخ لا مجبوره ورهيفه والقول لصابل تحويه لأمين
وفي تعيينه نظر الحاكم وان سلّه دون إعانه للمرتهن ضمن قيمته
وللراهن صحتها او الثمن واندرج صوب تم وجنين ومخ لخل لا قلة
وهي

وَمِنْهُ وَانْ وَجَدَتْ وَمَالَ عَبْدٍ وَارْتَضَىٰ أَنْ يَفْرَضَ أَوْ يَبَاعَ أَوْ يَعْمَلَ لَهُ
وَأَنْ يَجْعَلَ لَا فِي مَعْيَنَ أَوْ مَنَعَتِهِ وَتَجْعَلَ كِتَابَةً مِنْ أَجْنِبٍ وَجَازَ شَرْطُهُ
مَنْعَتُهُ إِذَا عَيَّنَتْ بَيْعَ لَا فَرْضِي وَفِي صَافِيهِ أَنْ تَلْقَىٰ تَرْكُهُ وَأَجْبَىٰ
عَلَيْهِ أَنْ شَرَفَ بَيْعَ وَتَحْتِيقَ وَلَا فَرْضَ ثَغْرَةً وَالْحُزْرُ بَعْدَ مَانَعَةٍ لَا يُعْبِدُ
وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ وَهَلْ تَلَقَّىٰ بَيِّنَةً عَلَى الْحُزْرِ فَبَلَدَهُ وَبِهِ مَحَلٌّ أَوْ
التَّحْوِيلُ وَفِيهَا دَلِيلُهَا وَمَضَىٰ بَيْعُهُ فَبَلَدُهُ أَنْ فَرَضَ مَرْتَضَةً
وَأَنْ تَتَوَلَّىٰ وَبَعْدَ فَلَهُ رُكْنٌ أَنْ يَبِيعَ بِأَقْلٍ أَوْ دَيْنَةٍ عَرْضًا وَأَنْ أَجَازَ
تَجَلَّ وَفِيهِ أَنْ دَبَّهِ وَمَضَىٰ عَتَقَ الْهُوسَىٰ وَكُنَابَتُهُ وَتَجَلَّ وَالْهَيْسَىٰ
يَبْغَىٰ مَاذَا تَعَدَّرَ بَيْعَ بَعْضُهُ يَبِيعُ كُلَّهُ وَالْبَاقِي لِلرَّاهِنِ وَمَنْعَ الْعَبْدِ وَهُوَ
أَمْتُهُ الْمَرْهُونُ هُوَ مَعَهَا وَحَدُّ مَرْتَضَةٍ وَضَمُّ الْإِنْ بَاغَنَ وَتَفْوُجٌ بَلَدٌ
وَنَدَىٰ حَلَّتْ أَمْ لَا وَلِلْأَمِينِ بَيْعُهُ بَاغَنَ فِي عَفْوٍ أَنْ لَمْ يَفْعَلْ أَنْ لَمْ آتِ
كَامَرْتَضَةٍ بَعْدَ وَالْأَمِينُ مَضَىٰ فِيهَا وَلَا يُعْمَلُ الْأَمِينُ وَلَيْسَ لَهُ إِبْرَاءُ
بِهِ وَبَاعَ الْحَاكِمُ أَنْ أَمْتَنَ وَرَجَعَ مَرْتَضَتُهُ بِبَغْتَةٍ فِي الدَّيْنَةِ وَلَوْ لَمْ يَبَاغَنَ
وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ إِلَّا أَنْ يُصَحَّحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا وَهَلْ وَأَنْ قَالَ نَعْفُطُ
فِي الرِّهْنِ تَأْوِيلَانِ فِيهِ اجْتِفَارُ الرِّهْنِ لِلْبَعْضِ مَصَحَّحٌ بِهِ تَأْوِيلَانِ وَأَنْ
انْعَقَ مَرْتَضَةٍ عَلَى كَثِيرٍ خَبَرَ عَلَيْهِ بُدِئَ بِالنَّبْعَةِ وَتَوَوَّلَتْ عَلَى
عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مَطْلَعًا وَعَلَى التَّغْيِيمِ بِالنَّصْوَجِ بَعْدَ الْعَدَمِ
وَضَمَّتْهُ مَرْتَضَةٍ أَنْ كَانَ بَيْنَهُمَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةً بِحَرْفِهِ
وَلَوْ شَرَفَ الْبَرَاءَةَ أَوْ عَلَى أَحْتِمَاقٍ مَحَلَّهُ إِلَّا بِبَغَاةٍ بَعْضُهُ مُخَرَّفًا وَأَقْبَىٰ
بَعْدَهُ فِي الْعَلَمِ وَالْأَنْ بَلَدٌ وَلَوْ اشْتَرَفَ تَبَوُّثُهُ إِلَّا أَنْ يَكْتَبَهُ بِهِ عَدُولٌ
فِي دَعْوَاهُ مَوْتٌ دَابَّةٌ وَحَلَبِي فِيهَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَلَقَّى بَلَدٌ دُنْسَةٌ
وَلَا يُعْلَمُ مَوْضَعُهُ وَاسْتَهْرَّ صَافِيهِ أَنْ فُجِصَ الدَّيْنُ أَوْ وَهَبَ إِلَّا أَنْ
يُخَصِّهِ أَوْ يَدْعُوهُ لَأَهْلَهُ فَيَفْعُولُ أَتْرَكَهُ عِنْدَهُ وَأَنْ جَنَى الرِّهْنُ

واعتبري رهنه في يصدق ان اقدم والا بهي ان فداء والا اسلم
 بعد الاجل وجمع الدين وان ثبتت او اعتمها واسلمه بان اسلمه
 مرتبه ايضا بللهني عليه عماله وان فداء بغية اذنه فعداؤه في
 رغبته ففقد ان في يرهز عماله وفي يبع الا في الاجل وبإذنه فليس
 رهنا به واما فضي بعض الدين او اسفط جميع الرهن فيما بهي
 كاستحقاق بعضه والفقول مدعي في الرهنه وهو كالشاهد في قدر
 الدين لا العكس الى قيمته ولو بهد أمين على الأصح ما في يفتن في
 ضمان الراهن وحل الرهنه وأخذ ان في يفتن في راء حل الرهن
 وان نفى حلقا وأخذ ان في يفتن في قيمته وان اختلعا في فيه
 تالي تواصياه في قوم بان اختلعا بالفقول للمرتض بان تحاصلا
 بالرهز ما فيه واعتبرت قيمته يوم الحكم ان بهي وهل يوم التلي
 او القضي او الرهن ان تلقى احوال وان اختلعا في مفوض فعال الراهن
 عن دين الرهن وزع بعد حلها كالحالة ،

باب

للغير منع من احاطه الدين عماله من تبرعه وسعيه ان حل بغيبته
 واعضاء غيره قبل اجله او كل ما يبرك كإفهاره ملتصع عليه على
 الاختار والأصح لا بعضه ورهنه وفي كتابته فولان وله التروج وفي
 تروجه اربعا وتضويته بالحق تروجه وفلس حضرا او غاب ان في يعلم
 ملاؤه بخلبه وان أبو غيره ديننا حل راء على ما له او بهي ما
 لا بهي بالموجل منع من تصري مالتو لا في عاقبه تخلعه وطلعه
 وفصاحه وعصوه وعتق أم ولد وتبعها مألها ان قل وحل به
 وبالموت ما أجل ولو دين كراء او قبح الغائب ملينا وان نكل المخلص
 حل

حَلَى كُلُّ كَهْوٍ وَأَخَذَ حَصَّتَهُ وَلَوْ نَکَلَ عَلَيْهِ عَلَى الْأُحْجِ وَقَبِلَ إِفْرَارَهُ
 بِالْجُلُوسِ وَفِيهِ أَنْ تَبَيَّنَ بِإِفْرَارِهِ بَيِّنَةٌ وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ وَقَبِلَ
 تَعْيِينُهُ الْقَرَضَى وَالْوَدِيعَةَ أَنْ قَامَتِ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ وَالْخِتَارُ قَبُولُ قَوْلِ
 الصَّانِعِ بَلَاءَ بَيِّنَةٍ وَحُجْرًا يَصْنَعُ أَنْ تَجِدَ مَا لَمْ يَنْبَغُ وَلَوْ بَلَاءَ حَكَمَ وَلَوْ
 مَكْتَنَهُمُ الْقَهْرُ فَبَاعُوا أَوْ افْتَسَمُوا فِي مَا يَنْبَغُ عَلَيْهِمْ فَلَا دُخُولَ لِلدَّوْلَتَيْنِ
 كَتَجْلِيسِ الْحَاكِمِ إِلَّا كَارِثٍ وَجَلَّةٍ وَأَرْضٍ جَنَابِيهِ وَبَيْعَ مَالِهِ لِحَضْرَتِهِ
 بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا وَلَوْ كَتَبًا أَوْ ثَوْبٍ جُعِلَتْهُ أَنْ كَثُرَتْ فِيمَنْهَا وَفِي بَيْعِ
 آتَةِ الصَّانِعِ تَمَدُّدٌ وَأَوْجُهُ رَفِيفَةٌ مُخْلَاةٌ مُسْتَوْلِيَةٌ وَلَا يَلْجُمُ بِتَنَكُّبٍ
 وَتَسْلِيٍّ وَاسْتِشْبَاعٍ وَعَقْرِ الدِّيَةِ وَاسْتِخَارِ مَا لَمْ يَلْجُمُ رَفِيفَةً أَوْ مَا وَقَبَهُ لَوْلَا
 وَتَحْتَلُّ بَيْعُ الْحَيَوَانِ وَاسْتَوْنِيْعُ بَعْفَارِهِ كَالشَّهْمَيْنِ وَفَسَحُ بِنَسْبَةِ الدِّيُونِ
 بَلَاءَ بَيِّنَةٍ حَضَمَةٍ وَاسْتَوْنِيْعُ بِهِ أَنْ تُحْمَى بِالْحَيَيْنِ فِي الْمَوْتِ بَغْضٍ
 وَقَوْمٌ مُخَالِفِي النِّفَعِ يَوْمَ الْحَصَاصِ وَاشْتَرَى لَهُ مِنْهُ مَا حَصَّ وَمَضَى
 أَنْ رَحَصَ أَوْ عَلَا وَهَلْ يُشْتَرَى فِي شَرْطِ حَيَّةٍ أَدْنَاهُ أَوْ وَسْطُهُ
 فَوَلَانِ وَجَازِ الثَّمَنِ إِلَّا مَا نَعِيَ كَالْإِفْتِخَارِ وَحَاصَّتِ الْهَوَاجَةُ مَا أَنْفَعَتْ
 وَبَصْدَافَهَا كَالْمَوْتِ لَا بِنِيفَةِ الْوَلَدِ وَأَنْ ضَعُفَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ
 وَأَنْ قَبِلَ بِلْسَهُ رَجَعَ بِالْحَصَّةِ كَوَارِثِ أَوْ مَوْصُوٍّ لَهُ عَلَى مِثْلِهِ وَأَنْ
 اشْتَرَى مَيْتَ بَحْرَيْنِ أَوْ عَلَى وَارِثِهِ وَافْبَضَى رُجْعَ عَلَيْهِ وَأَخَذَ مَلِيًّا عَنْ
 مَعْدَمٍ مَا لَمْ يَجَاوِزْ مَا فَبَضَهُ ثُمَّ رَجَعَ عَلَى الْقَهْرِ وَفِيهَا الْبَهَاءُ بِالْقَهْرِ
 وَهَلْ خَلَاةٌ أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ تَاوِيلَانِ فَإِنْ تَلَى نَصِيبُ غَائِبٍ عَمِلَ
 فِيهِ كَعَيْنٍ وَفِي لَغْرَمَانِهِ لَا عَرِيٍّ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكَيْفِيَّتِهِ
 تَاوِيلَانِ وَثَرَبَ لَهُ فَوْتُهُ وَالنِّفَعَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ لَضَرَّ يُسْرَتُهُ
 وَكَسَوْنَهُمْ كُلُّ دَسْتَا مَعْتَدَا وَلَوْ وَرِثَ أَبَاهُ بَيْعَ لَا وَهَبَ لَهُ أَنْ عَلَى
 وَاهِبُهُ أَنَّهُ يُعْتَقُ عَلَيْهِ وَخَبَسَ لَتَبَوَّتْ نَحْسُهُ أَنْ جُهِلَ حَالُهُ

ولم يسأل الصبر له كعبيل بوجهه فغمى ان لم يأت به ولو أثبت
 عذمه او ظهر ملكه ان تعالست وان وثقه بفضاء وسأل تأخير كاليدوم
 اعطى حيلان بالمال والا يُعجز كيعلم الملك، وأجل لبيع عرضه ان
 اعطى حيلان بالمال وفي حلقه على عزم الناصي تهمة وان يحل
 بالناصي لم يؤتم وضرب مئة بعد مئة وان شهد بعينه انه لا يعجز
 له مال ضاهم ولا باطن حلق كذا وزاد وان وجد ليفضين
 وأنظم وحلق الضائب ان اعطى عليه على العدم وان سأل بتعويض
 دارة فبقيه تهمة ورعت بينة الملك، ان بينت وأخرج الجهور ان حال
 حبسه بفقر الدين والشخصي وحبس النساء عند أمينة او عات
 أمين والسيدة مكانه واجد والولد لا يبه لا عكسه كاليمين الا
 المنغلبة والمتعلق بها حق لغيره ولم يعفو بين كالأخوين والزوجين
 ان خلا ولا منع مسليا وخادما بخلاف زوجة وأخرج لغة او عهاب
 عفته لعون واستحسن بكعبيل لوجهه مرضي أبويه وولي وأخيه
 وفهم جدًا ليسل لا حجة وعيد وعدو لا تخوي قتله او أسى ولغوي
 أخه عين ماله المحوز عنه في العلس لا الموت ولو مسكوكا او ابغا
 ولزمه ان لم يجد ان لم يُعز غرامه ولو عالهع وامكن لا بضع
 وعصية وفصاحي ولم ينتفل لا ان فحنت الحنطة او خلط بغير مثل
 او نهز زبر او فصل ثوبه او فتح كبشه او تهم رصده كأجبي رعي
 ولحوى وعي حانوت فيما به وراة لسلعة بعيب وان أخفت عن عجن
 وهل القرص كذا وان لم يقبضه مفترضة وكالبيع خلاف وله جد
 الرهن وحاصي بعدائه لا بعداء الجاني ونقض الحاضة ان رعت
 بعيب وردها والحاضة بعيب نهاوي او من مشتميه او اجنيب لم يأخذ أرشه
 او أخرق وعاء لهيئته والا فنسبة نفسه ورده بعض ممن قبض
 وأخذها

وأخذها وأخذ بعضه وخاص بالعباد كبيع أم ولدت وإن مات
أحدهما أو باع الولد فلا حصّة وأخذ المهر والغلّة ١٢ صوماً ثمّ أو
نمّة مؤبّدة وأخذ المكنى عاتقته وأرضه وفطّم في زرعها في العلس ثمّ
سأفبه ثمّ مرتبته والصانع أحقّ ولو عوت عما بينه وإن فلا أن في
يُصق لصنعه شيئاً إلا النسيج مكالمة يشارط بغيرته والمكنى
بالمعينة وبغيرها أن فبعت ولو أدبرت وربّها بالجهول وإن في يكن
معها ما في يغبضه ربّه وفي كون المشتري أحقّ بالسلعة تُبيع لفساد
البيع أو لا أو في النفع أحوال وهو أحقّ بثمنه وبالسلعة أن يبيع
بسلعة واستكفّت وفحيت بأخذ المدين الوثيقة أو تفضيعها
لا صفاق فصي وليّتها ربّها أن ادّعى سفوضها ولراهن بين
رهنة بدفع الدين كوثيقة زعم ربّها سفوضها ولي يشهد
شاهدوا أن بها ،

باب

المنون مجبور للإمارة والحيّ لموقعه بثمان عشرة أو الخلع أو الخيض
أو الخيل أو الإنبات وهل ١٢ في حقه تعالى ثمّة وضّق أن في يهب
وللولي ربّة تصي ممّته وله أن رُشده ولو حنّ بعد بلوغه أو وقع
الموقع وصيّ ما أمسه أن في يؤتمن عليه وصيّته كالسعيه أن
في تخلّص إلى حقه مال ذي الأب بعن وفحّ وصيّ أو مفعّل ١٢ كخرج
لعيشه لا خلافه واستحقاق نسب ونعيه وعنف مستولته وفصاح
ونعيه وإمّار بعفوية وتصيّفه قبل النحر على الإجازة عند ملّة
لا ابن الفاسع وعليهما العكس في تصيّفه أمّا رُشده بعن وزبيّة في
الأنثى دخول زوج وشمار العمدول على صلاح حالها ولو جدّه

أبوها حجرا على الترحيح ولأنب ترشيدها قبل دخولها كالوصي ولو
 في بيع رشدها وفي مفتح الفاضل خلاص والولي الأب وله البيع
 مطلقا وإن في غير سببه ثم وصيه وإن بعة وهل كالأب أو إن
 البيع مبيحان السبب خلاص وليس له حصة للثواب ثم حاكم وبيع
 بتبوت يهه وإجماله ومليكه لما بيع وأنه الأولى وحيارة الشهوة له
 والنسوق وعدم إلقاء زانه والسداد في الثمن وفي تصريحه بأسماء
 الشهوة فولان لا حاضن كجدة وعمل بإمضاء اليسير وفي حق تيمم
 والولي تيمم التشبع والقصاص فيسقطان ولا يعفو ومضى عتفه
 بعوض كأبيه إن أيسر وأما يحكم في الرشدة وضرك والنوصية والحبس
 المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحيد وفصاحي ومال يتيم
 القضاء وأما يباع عفاؤه حاجة أو عبضية أو لكونه موظفا أو حصّة
 أو فلتت غلته فيستعمل خلاصه أو بين مميّز أو جيران سوء أو
 لإراقة شريكه بيعة ولا مال له أو لخشية انتفال العمارة أو الخماير
 ولا مال له أو له والبيع الأولى وحجر على الرقيق إن باع ولو في
 نوع بكونه مبعوض وله أن يضع ويؤتم ويضيق أن استألف
 وبأخذ فراضا ويبدعه ويتصرّى في كسبه وأفع منها عدم منعه
 منها ولغير من أعز القبول بلا إذن والجهر عليه كالحق وأخذ مما بين
 وإن مستولده كعضية وهل إن منح للدين أو مطلقا تاويلان لا
 غلته ورغبته وإن في يكن عزم بكفيع ولا عتق عتق من ثم في
 حكم إن تجر لسيرك وإن فولان وعلى مريض حكم الضب بكنته
 الموت به كسئل وفولنج وحق فويّة وحامل سته ومحبوس لقتل أو
 تقضي أن يبيع الموت وحاضر صق القتال لا تجيب وماليج بجم ولو
 حصل الهول في غير مؤننه وتداويه ومعاوضة مالته ووفى تبرعه
 إن

الآن طال مأمون وهو العفار فإن مات من الثلث والآن مضى وعلى
الوجه لزوجها ولو عبداً في تبع زاة على ثلثها وإن بكالة وفي
إعراضها فولان وهو جائز حتى يهية فيمضي أن لا يعلم حتى
تأمن أو مات أحدهما كعتق العبد ووجاء العيّن وله رة الجميع أن
تبرعت بزائه وليس لها بعد الثلث تبع الآن أن يبعده ،

باب

الصلح على غير المذموم بيع أو إجارة وعلى بعضه هبة وجاز
عن عيّن ما يباع به وعن ذهب بورق أو عكسه أن حلاً وتحتل
كهاية دينار ودرهم عن ما يتيقنهما وعلى الإبتداء من عيّن أو
السكوت أو الإنكار أن جاز على دعوى كل وظاهر الخلع ولا يحل
لظالم جلو أقر بعه أو شهدت بيته لا يعلمها أو أشهد وأعلن أنه
يفوم بها أو وجد وثيقته بعه فله نفقه كهن لا يعلمين أو يفم
سراً ففصل على الأحسن لا أن على بيته ولا يشهد أو ادعى ضياع
الصلح فيقبل له حفظ ثابت فأتى به فصالح ثم وجع وعن إرث
زوجة من عرض وورق وذهب بذهب من التركة فدر مورثها منه
بأقل أو أكثر من ثلث الدراج لأن من غيرها مصلفاً الآن بعرض أن
عم بما جيعها وحضه وأقر المدين وحضه وعن دراج وعرض تركا
بذهب كبيع وصفي وإن كان فيها عيّن بكبيعه وعن العهد بما قل
وكثر لا غير كرهل من شاء ولدي عيّن منعه منه وإن رة مفوم
بعيب رجع بغيمته كنداح وخلع وإن قتل جاعة أو فضعوا جاز
صلح كل والعفو عنه وإن صالح مفصوع ثم نهى جهات بلولي لا له
رث والقتل بفسامة كأخذهم للدية في الخضا وإن وجب لم يرض على

رجل جرح عهده صالح في مرضه بأرضه او غيره في مات من مرضه
جاز ولهم وهل مصلفاً او ان صالح عليه لا ما يؤل اليه تاويلان
وان صالح احد وثمين بلآخر المخلول معه وسقط القتل كعقوبة
صلته فانك وان صالح مفرطاً بماله لزمه وهل مصلفاً او ما يقع
تاويلان لا ان ثبت وجعل لزمه وحلّى ورّة ان ضلّ به مصلفاً
او ضلّ به ووحد وان صالح احد ولعين وارثين وان عن انكار لمصاحبه
لدخول بحق لها في كتاب او مصلفي الا الضعاع بعينه ثمّة الا ان
يخصى ويغير اليه في الخراج او في الوكالة فيمنع وان لم يكن
غير المفتضى او يكون بكتابين ومهما ليس لها وكتب في كتاب
قولان ولا رجوع ان اختار ما على الخراج وان هلك وان صالح على
عشرة من حسنيه بلآخر اسلامها وأخذ خمسة من شريكه ويرجع
خمسه واربعين وبأخذ الآخر خمسة وان صالح مؤخر عن مستهلك
لم يخرّ الا بدراج كفيته بأقل او ذهب كذا وهو كما يباع به كعبد
أبو وان صالح بشقص عن مؤجّنين عهده وخلف بالشبهة بنص
فيه الشقص وبديّة الموصحة وهل كذا ان اختل الخراج تاويلان ،

باب

شرط الحوالة رضا المُحيل والمُحال بلفظ وثبوت ذنب لا زجر فإن أجهله
بعده وشرط البراءة صحّ وهل الا ان يجلس او يموت تاويلان
وصيغتهما وحلول المُحال به وان كتابة لا عليه وتساوي العيّنين
فحراً وصعباً وفي تحوّلته على الأدنى ثمّة وآل يكونا ضعافاً من
بيع لا كشفه عن ذمّة المُحال عليه ويتحوّل حق المُحال على
المُحال عليه وان اجلس او يموت الا ان يعلم المُحيل بإفلاسه بلفظ وحلّى
على

على نعيه ان حضر به العلم ولو أحوال بائع على مشي بالهنج رة
بعيب او استحق في تنبيع وأختير خلافه والقول للبعيل ان ائعو
عليه نهي الدين للمحال عليه لا في دعواه وكالة او سلعا ،

باب

الضمان شغل دمة أخرى بالحق وحق من أهل النعم ككاتب ومأذون
ان أعز سيدها وزوجة وميضي بثلاث وأتبع به عو الهق ان عتق وليس
للسيد جبه عليه وعن الميضي المبلس والضامن والموكل حال ان
كان مما يجعل وعكسه ان ايسر عهده او في يوسيه في الأجل
وبالموسر او المعسر ان بالبيع بدني لزوم او ايل ان كتابة بل يجعل
وعائز فلاننا ولم فيها ثبت وهل يفيد عما يعامل به تاويلان وله
الرجوع قبل المعاملة بخلافه اخلق وأنا ضامن به ان امكن استيعاوه
من ضامنه وان جصل اومن له وبغيبه إغنه كأمانه رفقا لا عتنا
فيمة كشرانه وهل ان على بائعه وهو الأخصر تاويلان لا ان ائعو
على غائب بضمن يح انكراو قال لمذبح على منكران في آية به
لغمة ماأنا ضامن ولم يأتي به ان في يثبت حقه بعينه وهل بإفهامه
تاويلان كقول المذبح عليه أجلني اليوم فإن في أوامد عما جالتي
تخصيه علي حق ورجع عما أدي ولو موقوما ان ثبت الذم ورجع
صلحه عنه عما جاز للغير على الإنج ورجع بالأقل منه او فيمته
وان في الأصل بهي لا عكسه ويجعل موت الضامن ورجع وارثه
بعد أجله او الغريم ان تركه ولا يضائب ان حضر الغريم موسيرا ولم
يبعد اثباته عليه والقول له في ملانه واجاء شرطه أخذا أيها شاء
وتفديعه او ان مات كشرط في الوجه او رب الدين التصديق في

الإحضار وله طلب المستحق بتخليصه عند أجله لا بتسليم المال
إليه وحده ان اقتضاه لا أرسل به ولزمه تأخير ربه المعتبر او
المؤسر ان سكت او لم يعلم ان حلي انه لم يؤخره مُسِفًا وان انكس
حلي انه لم يُسِفْ ولزمه وتأخر عن ربه بتأخيرها الا ان يحل ويحل
ان يستم مقتضى به او يستع بتجعل من غير ربه لمدينة وان حيان
مضونه الا في اشتراء شيء بينهما او بيعه كغرضها على
الأنجح وان تعدد حلال، اتبع كل شخصته الا ان يشترط حاله بعضهم
عن بعض كترتيبهم ورجع المؤدّي بغير المؤدّي عن نفسه بكل ما
على المثل في ساواه فان اشترى ستة بسقاية بالحوالة فلي أحدهم
أحد منه الجميع ثم ان يفي أحدهم أخد عاية ثم عايتين فان يفي
أحدهما ثالثا أخد ثخين وثلاثة وسبعين فان يفي الثالث رابعا
أخذ خمسة وعشرين ومثلها ثم باثني عشر ونصفي وستة وربع
وهل لا يرجع عما يخصه ايضا ان كان الحق على غيره أو لا وعليه
الأنكثر تاويلان وحج بالوجه والوجه ركن من زوجته وبهى بتسليمه
له وان يمين او بتسليمه نفسه ان أمه به ان حل الحق وبغير مجلس
الحكم ان لم يشترط وبغير بلد ان كان به حاكم ولو عدما والآن
اعلم بعد خفي تلوث ان فم بت غيبة غيره كالنوم ولا يسف
بإحضاره ان حكم لا ان اتبت عدمه او موته في غيبته ولو بغية
بلد ورجع به وبالصلب وان في فاص كائنا حيل بجليه او
اشترط في المال او قال لا أضل الا وجهه وطلبه بما يغوى عليه
وحلق ما فسم وغيره ان برّك او همّ به وعوف وحيل في مطلق
أنا حيل او زعم وأعين وفيل وعندي والي وشبهه على
المال على الأرجح والأضمر لا ان اختلعا ولم يجب وكيل للقصومة
ولا

ولا كعيل بالوجه بالدعوى الا بشاهد وان اتعوى بيينة بكالسوف
وقعه القاضي عنق ،

باب

الشركة اذن في التصرف لهما مع انفسهما وانما نخرج من اهل
التوكيل والتوكيل ولزمت بما يدل على ما كاشتركتا به هين او ورهين
انفق صفيها وبها منها وبعين وبعرض وبعرضين مطلقا وكل
باتهم يوم احضرت ان حجت ان خلصا ولو حثيا والالتائي
من ربه وما ابتيع بغيره بينهما وعلى المتبلي نصي الكهن وهل ان
ان يعلم بالتبلي فله وعليه او مطلقا ان يتبعي الاخوة له ثم
ولو غاب احدهما ان لا يبعث ولا يتجر لحضوره لا بذهب وبورق
وبضعا من ولو اتفعا في ان اطلقا التصرف وان بنوع معاوضة ولا
يوسعها انفراد احدهما بشيء وله ان يتبع ان استألى به او حق
كإعارة آلة وجمع كسبه ويبيع ويغارض ويودع لعذر وان حضر
ويشارف في معين ويفعل ويؤتي ويفعل المعيب وان أبو الآخر
ويغير بعين من لا يتهم عليه ويبيع بالدين لا الشراء به ككتابة
وعتق على مال واذن لعبد في تجارة ومعاوضة واستبقة آخذ فراض
ومستعير دابة بل اذن وان للشركة ومتجر بوديعة بالبيع والخمس
الا ان يعلم شيء من بئعه في الوديعة وكل وكيل بمهدة على
حاض في يتول كالتائب ان بعثت غيبته والا انتظم والتمخ والخمس
بغير المالكين وتبسط بشرط التعاون ولكل أجر عمله للآخر وله
التبضع والسلوى والعبء بعد العفة والفول لمطعمي التلبى والخسراو
لاخذ لائق له ومطعمي النصي وحمل عليه في تنازعها وللشرا

فيما بين احداهما الى البيّنة على كإثمه وان فالت لا نعل نفقمة لها
 ان شهد بالمعاوضة ولو لم يشهد بالانفراد بها على الذبح ولفي
 بيّنة بأخذ مأية انها باقية ان اشهد بها عند الأخذ او فُضرت
 المرق كدفع صداق عنه في آله من المعاوضة الى ان تكون كسنة
 والى بيّنة بكإثمه وان فالت لا نعل وان افتم واحدة بعد تعثف او
 موت فهو شاهد في غير نصيبه وألعيث نفقتهها وكسوتها وان
 ببلدين مختلفي السعر كعياها ان تغاربا والى حسبا كإفراء احداهما
 به وان اشترى جارية لنفسه فبلاخي رثها ان لوصل بإذنه وان
 وصى جارية للشركة بإذنه او بغيره وحلت فومت والى بلاخي
 إبقاؤها او مفاوتها وان شرها في الاستبداء بعنان وجاز لأي وصي
 وعي وصيه ان يتعفا على الشركة في الفراج وأشترى له ولم بوكالة
 وجاز وانفع عي ان لم يغل وأبيعها له ولبس له حبسها الى ان
 يقول وأحييها فكالرهن وان أسلف غير المشتري جاز لا لخصيه
 المشتري وأجبر عليها ان اشترى شيئا بسوفه لا لكسفر او هنية
 وغيره حاض في يتكلم من تخاره وهل وفي الزفاق لا كبينة فواتي
 وجازت بالعمل ان اتحد او تلازم وتساويا فيه او تغاربا وحصل
 التعاون وان عكازين وفي جواز إخراج كل آلة واستيعاره من الآخر
 او لا بة من ملأ او كراء تاويلان كصبيبين اشتركا في الهواء وصانعين
 في البازين وهل وان افترقا روين عليها وحاميين بكرزاز ومعدن
 ولم يستحو وارثه بفبته واضععه الإلماع وفبته بما لم يبد ولزقه ما
 بفله صاحبه وصانه وان تعاصلا وألعي مرضي كيومين وعيبتها
 لا ان كتم ومسعت باشتراؤه ككثير الآلة وهل تلغى اليومان
 كالحيضة تهم وباشترائها يالدمع أن يشترى بال مال وهو
 بينها

بينهما وكبئع وخبه مأل حامل نجو من رعه وكخي رحي ودي
 بيت ودي حابة ليعملوا ان ل يتساوا الكرا وتساوا في الغلة وتراوا
 الكمية وان اشترطه همل رب العابة بالغلة له وعليه كم اوها
 وفصح على شيط فيما لا ينفع ان يعثر او يبيع كخي سعل ان
 وهو وعليه التعليق والسقي وكنس مرحاض لا سلع وبعد زيان
 العلو ان الخفي وبالسقي للانسعل وبالعابة للراكب ان متعلق بلجام
 وان افام احدهم رحي اء ابياً بالغلة نعم ويستوفي منها ما انفق
 وبالدخول في دخول جاره لصلح جدار ولحوه وبفسهته ان خلعت
 لا بصوله عرضا وبإعارة السائر لغيره ان هدمه ضمرا لا لصلح
 او هدم وبه بناء بضم ي و لو لي يحمي ويجلوس باعة بأهنية الدور
 للبيع ان حق والسابق كيجد وبسة كوة فتحت أريد سة خلعا
 ومنع خان كهم ورائحة كدباغ واندر قبل بيت ومضير جدار او
 اصطل او حانوت قبالة باب وبفطع ما اضر من شجرة جدار ان
 تجددت وان بفولن لا مانع ضوء وشمس وريح ان لاندور وعلو بناء
 وصوت كهم وباب بسكة نافذة وروشن وسابا من له الجانبان
 بسكة نفعت وان بكاملها يجيعهم الا بابا ان نكس وصعود لخله
 واندر بصلوعه ونكس إغارة جداره لغز خشبة وإرهاق ماء وفتح
 باب وله ان يجمع وبعدها ان جمع ما انفق او فمته وفي موافقته
 ومخالفته تم

فصل لكل بيع المهرارة ان ل يبدل وصحت ان سلما من كرا
 الأرض ممنوع وغابلهما مساو وتساويا الا لتبيع بعد العقد وخلط
 بخران كان ولو بإخراجها فإن ل يثبت بخراجهما وعلى ل محتسب
 به ان غم وعليه مثل نصي النابت والافعل على كل نصي بخار

أبوها حراً على الترجع ولأنّ ترشيدها قبل دخولها كالوصيّة ولو
 لم يُعمر رشدها وفي مفعّل الفاضل خلاص والوليّ الأب وله البيع
 مطلقاً وإن لم يكرسببه ثمّ وصيّة وإن بقّة وهل كالأب أو أن
 البيع مبيحان السبب خلاص وليس له هبة للثواب ثمّ حاكم وبيع
 بثبوت يهّم وإجماله ومملكه ما بيع وإنّه الأوّل وحيازة الشهوة له
 والنسوّي وعدم إجماله زائد والسداد في الثمن وفي تصرّحه بأنّها
 الشهوة فولان لا حاضن كحّد وعمل بإمضاء اليسمي وفي حرّ تمّ
 والوليّ ثمّ التشبّع والقصاص فيسقطان ولا يعبرو ومضى عتفه
 بعوض كأبيه إن ايسم وأنما يحكم في الرشد وضرك والوصيّة والحبس
 المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحّد وفصاحي ومال يتبع
 القضاء وأنما يباع عفاً له حاجة أو عبضية أو لكونه موظّفاً أو حصّة
 أو فلت غلّته فيستعمل خلافه أو بين ممّين أو جيران سوء أو
 لإدراك شيء بيه ببعاً ولا مال له أو لخشية انتفال العهارة أو الخماي
 ولا مال له أو له والبيع الأوّل وخبر على الرقيق إلا بإذن ولو في
 نوع مكوّيل معوّض وله أن يضع ويؤمّ ويضيق أن استألف
 وبأخذ فراضاً ويهدمه ويتصرّف في كعبه وأفع منها عدم منعه
 منها ولغير من أذن القبول بلا إذن والخبر عليه كالحق وأخذ مما بين
 وإن مستولته كعضيّة وهل أن منّ للذين أو مطلقاً تاويلان لا
 غلّته ورغبته وإن لم يكن شيء مكنه ولا عتّن ممّ من تمّ في
 حكم إن تجرّس يرك والآن فولان وعلى من يحض حكم الضب بكنه
 الموت به كسّل وفولنج وخو فويّة وحامل ستّة ومحبوس لفنل أو
 تقضي أن خبي الموت وحاضرك الفتنال لا تجب ومالّج ببعي ولو
 حصل الهول في غير مؤنّته وتداويه ومعاوضة مائة ووقى تبرّعه
 إلا

الآن مال مأمون وهو العفاربان مات من الثلث والآن مضى وعلى
الوجه لوجهها ولو عبدا في تبيع زاة على ثلثها وان بكالة وفي
إفراضها فولان وهو جائز حتى يمة فيمضي ان لا يعلم حتى
تأخذ او مات احدها كعتق العبد ووفاء الدين وله رد الجميع ان
تبرعت بزائد وليس لها بعد الثلث تبيع الآن ان يبعده ،

باب

الصلح على غير المقتضى بيع او اطلاق وعلى بعضه هبة وجاز
عن دين ما يباع به وعن ذهب بورق او عكسه ان حاد وتعمل
كهاية دينار ودرج عن ما يتبينها وعلى الإعتناء من عين او
السكوت او الإنكار ان جاز على دعوى كل وظاهر الحكم ولا يحل
لظالم بلو أقر بعرى او شهدت بيينة لا يعلمها او أشهد وأعلن أنه
يفهم بها او وجد وثيقته بعرى فله نفسه كمن لا يعلن او يفهم
سرا ففصل على الأحسن لا ان على بيينة ولا يشهد او ادعى ضياع
الصلح فيقبل له حفظ ثابت فأثبت به فطاع ثم وجرت وعن إرث
زوجة من عرض وورق وذهب بذهب من التركة فدر مورثها منه
وأقل او أكثر ان قللت الدراج ان من غيرها مصلفا ان يعرض ان
عمما جميعها وحضه وأقر المدين وحضه وعن دراج وعرضي تركا
بذهب كبيع وصي وان كان فيها دين فكبيعه وعن العهد عما قل
وكثرت ان غير كرضل من شاة ولذي دين منعه منه وان رد مفقود
بغيب رجع بغيره ككناح وخالع وان قتل جماعة او فضعوا جاز
صلح كل والعفو عنه وان صالح مفقود ثم نهي يات بلولي لا له
رد والقتل بغسامة كأختهم للدية في الخطأ وان وجب لم يحض على

رجل جرح عدها صانع في مرضه بأرضه أو غيره في مات من مرضه
جاز وله من وهل مصلفاً أو ان صانع عليه لا ما يؤل اليه تاويلان
وان صانع احد وثبتن بلاءه الدخول معه وسفط القتل كدعواه
صحة فانتم وان صانع مقرر بخصم ماله لزمه وهل مصلفاً او ما دفع
تاويلان لا ان ثبت وجعل لزمه وحلّى ورّة ان ضلّ به مصلفاً
او ضلّ به ووجه وان صانع احد ولدين وارثين وان عن انكار لمصاحبه
لدخول بحق لها في كتاب او مصلفي الا الضعاع فبيده ثمّة الا ان
يشخص ويعدّر اليه في الخراج او في الوكالة فيمنع وان لا يكن
غير المفتض او يكون بكتابين وفيها ليس لها وكتب في كتاب
فولان ولا رجوع ان اختار ما على الخراج وان هلك وان صانع على
عشرة من حسينه بلاءه اسلامها وأخذ خمسة من شي بكة ويرجع
خمسة واربعين وبأخذ الآخر خمسة وان صانع مؤخر عن مستهلك
في تجز الان بدراج فيفهمه فأفل او ذهب كذا وهو كما يباع به كعبه
أبق وان صانع بشخص عن مؤجتيه عده وخصها بالشبهة ينص
فيها الشغص وبديّة المؤجّة وهل كذا ان اختلّى الخراج تاويلان

باب

شره الخوالة رضا الفحيل والحال بفض وثبوت دين لزمه فان أهله
بعده وشره البراءة حج وهل الا ان يعلس او عوت تاويلان
وصيغتها وحلول الحال به وان كتابة لا عليه وتساوي الدينين
فحراً وصعة وفي تحوله على الأدنى ثمّة وآل يكونا ضعافاً من
بيع لا كشفه عن دمة الحال عليه ويتحوّل حق الحال على
الحال عليه وان افس او حقه الا ان يعلى الفحيل بإفلاسه بفض وحلّى
على

على فبيد ان هن من قطع منو تحمل يتبع على منم وياهن في رة
بعين لو استنق في يجمع واحتمر حلقه والقرن تفهم ان اكمو
عليه نه الحزن تحمل عنه ل في جعوه وكلة لو سقا ،

باب

الضلع فغل عمة احمى بالحق وحق من اهل التمتع ككاتب ومأمون
ان اكن سيدها وزوجه ومي يبتلى وتبع به عو الهو ان عتق وليس
للسيد جبه عليه وعن ائمت اللعلى والضامن والمؤجل حال ان
كان مما يقبل وعكسه ان ايسر عنه او في يوم في الاجل
وبالموسر او المصرا بلجميع بعين لريح او ايل لا كتابة بل تحمل
وكان فلان ولهم فيما ثبت وهل يفقه عما يعامل به تاويلان وله
الرجوع قبل المعاملة بخلاف اهلنا وانا ضامن به ان امكن استيعاوه
من ضامنه وان جهل اومن له وبغير اذنه كاجائه رفعا لا عتنا
فيه كشرائه وهل ان على بائعه وهو الاضهر تاويلان ان اكمو
على غائب بضمن في انكراو فال ملحق على منكران في ايد به
لعم انا ضامن ولي يأت به ان في يثبت حقه بعينه وهل باهم او
تاويلان كقول المصوى عليه اجلني اليوم فان في اوايد عدا ما لذي
تخصيه على حق ورجع عما اذى ولو موقوما ان ثبت الدفع وجاز
صلحه عنه عما جاز للعمى على الانحج ورجع بالافل منه او فعيه
وان بهي الاصل بهي لا عكسه وتحمل عوت الضامن ورجع وارنه
بعد اجليه او للعمى ان تركه ولا يخالب ان حضر للعمى موسيرا ولي
يبعد اثباته عليه والقول له في ملانه واجاء شره اهدا ايتها شاء
وتفديعه او ان مان كشره في الوجه او رب العاين الضماني في

الإحضار وله صلَبُ المستحق بتخليصه عنه أجله لا بتسليم المال
إليه وحينه ان اقتضاه لا أرسل به ولزمه تأخير ربه المَعْمَر أو
المُوَسِّر ان سكت أو لم يعلم ان حلبي أنه لم يؤخّر مُسْفِطاً وان انكم
حلبي أنه لم يُسْفِطْ ولزمه وتأخّر عيّه بتأخيرها إلا ان يحلبي وبكل
ان مَسَّه متعلّق به أو مَسَّعت بكجعل من عيّه ربه لمدينة وان كان
مضونه إلا في اشتراء شيء بينهما أو بيعه كفرضها على
الأنح وان تعدّه حُلّاً، اتبع كلّ شخصه إلا ان يشترط حاله بعضهم
عن بعض كنزهم ورجع المودّي بغير المودّي عن نفسه بكلّ ما
على المثلّي ثم ساواه فإن اشترى سنة بسأية بالحوالة فله أحدهم
أخذه منه الجميع ثم ان في أحدهم أخذه مأية ثم ما يمين فإن في
أحدها ثالثاً أخذه خمسين وخمسة وسبعين فإن في الثالث رابعاً
أخذه خمسة وعشرين ومثلها ثم بائني عشي ونصي وستة وربع
وهل لا يجمع ما يخصّه ايضاً ان كان الحق على عيّه أو لا وعليه
الأكثر تاويلان وحجّ بالوجه والوجه ركن من زوجته وبهئ بتسليمه
له وان يمين او بتسليمه نفسه ان أمه به ان حلّ الحق وبغير مجلس
الحكم ان لم يشترطه وبغير بلد ان كان به حاكم ولو عدّها والآن
اعلم بعد خفيّ تلوم ان في بيت غيبة عيّه كالنوم ولا يسفط
بإحضاره ان حكم لا ان اثبت عدمه او موته في غيبته ولو بغيب
بلد ورجع به وبالصلب وان في فاصلي كأننا حيلّ بحلبه او
اشترطه في المال او قال لا أضنّ إلا وجهه وطلّبه ما يغوى عليه
وحلق ما فصح وعيّه ان برّك او همّ به وعوف وبخيل في مطلق
أنا حيلّ او زعيم وأمين وفيلّ وعندي والي وشبهه على
المال على الأرجح والأضهر ان اختلها ولم يجب وكيل للصومعة
ولا

ولا كعيل بالوجه بالدعوى الا بشاهد وان اتى بينة بكالسوف
وقعه القاضي عنده ،

باب

الشركة اذن في التصرف لهما مع انفسهما وانما يخرج من اهل
التوكيل والتوكيل ولزمنا بما يدل على ما كاشتركا به هين او ورعين
انفق صفيها وبها منها وبعتن وبعرض وبعرضين مطلقا وكل
باتفاق يوم احضران فان احسن ان خلاها ولو خلتها والالتالي
من ربه وما ابتاع بغيره فبينهما وعلى المتبلي نصيب الثمن وهل ان
ان يعلم بالتبلي فله وعليه او مطلقا الا ان يدعي الاخيه له ثم
ولو غاب احدهما ان لا يبعده ولا يتجر لحضوره لا بذهب وبورق
وبضعا من ولو اتفقا ثم ان اطلقا التصرف وان بنوع معاوضة ولا
يبيعنها انفراد احدهما بشيء وله ان يتبرع ان استألى به او حقي
كإعارة آلة وبيع كسبه وبيع ويغرض ويودع لعذر وان حزن
ويشارط في معتن وبفيل ويوتى وبفيل المعيب وان ابيع الآخ
ويغير بعين من لا يتهم عليه ويبيع بالعين لا الشراء به ككتابة
وعتق على مال واذن لعبه في تجارة ومعاوضة واستبقة آخذ فراض
ومستعير ذابة بلا اذن وان للشركة ومتجر بوديعة بالبيع والخس
الا ان يعلم شيكته بتعديده في الوديعة وكل وكل فيهم على
حاض في يتول كالتأب ان بعثت عبثته وان انتظم والتمج والخس
بغير المالين ونعسه بشرط المعاونة ولكل أجر عمله للآخ وله
التبضع والسلوى والعبء بعد العفة والفول لمطعمي التلوي والخسراو
لاخيه لانق له ومطعمي النصي وحمل عليه في تنازعها ولا اشتراط

حکم اجله ان بتسلیم
تاخیر ربه
خمس مس

رجل جرح عدها فصاح في
جاز ولهم وهل مضلعا
وان صاح احد وتبين
صلته فانتم وان

تاويلان ان

او ضلته ووجه

لما خول

بشخص

غير

او ببيعه كفر

بخصته الا ان يشترط حاله بعض
درجع المودعي بغير المودعي عن نفسه بكل ما

ساواه فان اشترى سنة بسقاية بالحوالة جليح اخصم
الجميع في ان في اخصم اخذ عاية في عايتين جاز في

عدها ثالثا اخذ عشرين وخمسة وسبعين فان في الثالث رابعا
اخذ خمسة وعشرين ومثلها في باثني عشر ونصي وستة وربع

وهل لا يرجع عما يخصه ايضا ان كان الحق على غيره اولاً وعليه

الأكثر تاويلان وجح بالوجه والهوج ركن من زوجته وبه في بتسلية
له وان يمين او بتسلية نفسه ان أمه به ان حل الحق وبغير مجلس

الحكم ان في يشترط وبغير بلر ان كان به حاكم ولو عدها والآن
اخر بعد خفي ثلث ان في بن غيبة غمه كالنوم ولا يسفح

بإحضاره ان حكم لا ان اثبت عده او موته في غيبته ولو بغية

بلر ورجع به وبالصلب وان في فصاص كأنا حيل بخلبه او

اشترط في المال او قال ان أضرب الـ وجهه وضلته عما يفوى عليه

وحلق ما قصي وغرم ان برته او هربه وغوب وحيل في مطلق

أنا حيل او زعم وأعين وفيل وعندي والي وشبهه على

المال على الترخ والاضهر ان اختلعا في يجب وكيل الخصومة

ولا

مَبْلٌ بِالْوَجْهِ بِالْمَعْوِ

نَحْ عِنْدَ

مَنْ رَغْبَهُ وَكَفَى رَحْمَى وَهَى

بِالسَّائِوَا فِي الثَّغْلَةِ وَتَرَاوَا

لَهُ وَعَلَيْهِ كَمَا أَوْهَى

بِشَيْءٍ كَفَى سُبُلَ إِنْ

بِشَيْءٍ وَبَعْدَهُ زِيَارَةُ

مَنْ مَعْلَى بِلْجَامِ

رَأْسُ تَوَكُّلٍ وَلَزِمَتْ مَا

مَا مَا أَنْفَقَ

جَوْ كَمَا فُصِّحَ وَبَعْضُهَا مِنْهَا وَبَعْضُهَا ر

مُطْلَبُ

بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَحْضَرَ لَمْ يَنْتَهِ أَنْ يَخْلُدَ

لَمْ يَحْ

مَنْ رَبِّهِ وَمَا ابْتِغَى بَعْضُهَا مِنْهَا وَعَلَى الْمُتَلَبِّ نَصْرُ

أَنْ يَعْطَى بِالْمُتَلَبِّ لَهُ وَعَلَيْهِ أَوْ مُضَلِّفًا أَلَّا أَنْ يَنْتَهِى الْآخِرُ

وَلَوْ غَابَ أَحَدُهَا أَنْ يَبْعُدَ وَلَمْ يَنْتَهِرْ لِحُضُورِهِ لَمْ يَنْهَبْ وَبَوَّرَ

وَبَضْعًا مِنْهُ وَلَوْ اتَّعَفَا لَمْ يَنْتَهِرْ أَنْ يَضْلُفَ التَّصَرُّقَ وَأَنْ يَنْوَعِ مَعَاوِضَهُ وَلَا

يُعَسِّدُهَا أَنْ يَنْتَهِرَ أَحَدُهَا بِشَيْءٍ وَلَهُ أَنْ يَنْتَهِرَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ بِهِ أَوْ خَفَى

كَبَارَةِ آلِهِ وَدَفَعَ كَسَةً وَيُبْذِرُ وَيُفَارِضُ وَيُودِعُ لَعَنَ وَالْأَنْ هُزْ

وَيُشَارِكُ فِي مَعِينٍ وَيُفِيلُ وَيُوتِي وَيُفِيلُ الْمُعِيبُ وَأَنْ أَبِي الْآخِرِ

وَيُفَرِّدُ مَنْ لَمْ يَنْتَهِرْ عَلَيْهِ وَيُبِيعُ بِالْمَعِينِ لَنْ الشَّرَاءِ بِهِ كَكِتَابَةِ

وَعَتْفٍ عَلَى مَالٍ وَإِنْ لَعَبَ فِي تَجَارَةٍ وَمَعَاوِضَةٍ وَاسْتَبَدَّ آخِذُ فَرَاضٍ

وَمُسْتَعْبَرٌ رَاقِبَةٌ بَلَا إِنْ وَأَنْ لِلشَّرِكَةِ وَمَتَّجِرٌ بِوَدِيعَةٍ بِالْمَيْحِ وَالْخَسْفِ

أَلَّا أَنْ يَعْطَى شَيْئًا بَتَعَدِّيهِ فِي الْوَدِيعَةِ وَكُلُّ وَكَيْلٍ فِيهِ عَلَى

حَاضٍ لَمْ يَنْتَهِرْ كَالْعَائِبِ أَنْ يَنْتَهِرَ عَيْنُهُ وَالْأَنْ أَنْتَظِمُ وَالْمَيْحُ وَالْخَسْفُ

بِغَيْرِ الْمَالِينِ وَتَعَسَّدَ بِشَرِّهِ التَّعَاوُتَ وَلَكُلِّ أَجْرُ عَمَلِهِ لِلْآخِرِ وَلَهُ

التَّجَمُّعُ وَالسَّلْبُ وَالنَّهْبَةُ بَعْدَ الْعَفْءِ وَالْفَوْلُ مَطْعَمُ التَّلْبِ وَالْخَسْرِ أَوْ

لَاخِذٌ لَأَنْفَقَ لَهُ وَمَطْعَمُ النِّصْبِ وَجُلَّ عَلَيْهِ فِي تَنَازُلِهَا وَلِلْإِسْتِثْرَا

فيما بين احدهما الا لبيته على كثرته وان فالت لا نعل نفقه له
ان شهده بالمعاوضة ولو لم يشهد بالانفرار بها على النجح ونفع
بيته بأخذ مأية انها باقية ان اشهد بها عند الأخذ او فُصرت
المرق كدفع صداق عنه في الله من المعاوضة الا ان تحول كسنة
والا ببينة بكثرته وان فالت لا نعل وان افتم واحدة بعد تعق او
موت فهو شاهد في غير نصيبه وأنغيث نفقتها وكسوتها وان
ببلدين مختلفي السعر كعياها ان تغاربا والا حسبا كانهما احدهما
به وان اشترى جارية لنفسه فلاتش ردها الا لو ضئ بإذنه وان
وضئ جارية للشركة بإذنه او بغيره وحلت فومت والا فلاتش
إبقاؤها او مفاوتها وان شرضا في الاستبراء فعتاق وجاز لأي ضم
وأي ضم ان يتعفا على الشركة في الفاح وأشئ لي ولد بوكالة
وجاز وانغى عتي ان لي بفعل وأبيعها له وليس له حبسها الا ان
يقول وأحييها فكالرهن وان أسلف غير المشتري جاز لا لكبصية
المشتري وأجبر عليها ان اشترى شيئا بسوفه لا لكسعر او فنية
وغيره حاض في يتكلم من تجاره وهل وفي الزفاق لا كبينه فولان
وجازت بالعمل ان اتحد او تلاق وتساويا فيه او تغاربا وحصل
التعاون وان عكافين وفي جواز إخراج كل آلة واستيجاره من الآخر
او لا بما من ملك او كراء تاويلان كصبيبين اشتركا في الهواء وصانعين
في البازين وهل وان اعترفا رويت عليها وحاميين بكرزاز ومعدن
ولي يستحق وارثه بفيتته واضعده الإمام وفيتة عما لي ببدل ولزومه ما
يقبله صاحبه وصانده وان تعاضلا وأنغي مرض كيومين وغيبتها
لا ان كتم ومسدت باشتراؤه ككثير الآلة وهل تلغى اليومان
كالأحجة تهمه وباشترائها بالجمع أن يشتريها بلد مال وهو
بينهما

بينهما وكبيح وجيه مال حامل تجزء من ربحه وكفي ربحي وعي
بيت وعي حابة ليعملوا ان لي يتساوا الكرا وتساوا في الغلة وقراؤوا
الأكمية وان اشترط عمل رب العادة بالغلة له وعليه كم أوها
وفضي على شريط فيما لا ينفس ان يعطوا ويبيع كفي سبل ان
وهو وعليه التعليق والسففى وكنس مرحاض لا سقى وبعدم زيان
العلو ان الخفيى وبالسففى للأسفل وبالعادة للراكب لا متعلق بلعام
وان اقام احداهم ربحى اء أيبا بالغلة نعم ويستوفي منها ما انفق
وبالإذن في دخول جاره لإصلاح جدار ولحوى وبفسهته ان خلعت
لا بصلوه عرضا وبإعاق السائر نعيم ان هدمه ضرر لا لإصلاح
او هدم وبهت بناء بضميق ولولي يضم ويجلوس باعة بأهنية الدور
للبيع ان حق وللسابق كيهج وبسدة كوة فتحت أريد سدة خلفها
ومنع خان كهم ورائحة كدباغ واندر قبل بيت ومصري جدار او
اصطبل او حانوت قبالة باب وبفضع ما اضّر من نعيم جدار ان
تجذبت وان بفولان لا مانع ضوء وشمس وريح ان لاندور وعلو بناء
وصوت ككه وباب بسكة نافذة وروشن وسابا من له الجانبان
بسكة نفدت وان بكامله يجيعهم ان بابا ان ككب وصعود لخله
واندر بصلوعه وتكب إغارة جداره لغز خشبة وإرطاق ماء وفتح
باب وله أن يجمع وجميعا ان جمع ما انفق او قيمته وفي موافقته
ومخالفته تهم

جصل لكل بيع المهارعة ان لي يبدل وصحت ان سلتا من كرا
الأرض ممنوع وفابلها مساو وتساويا ان لتبيع بعد العقد وخلط
بخر ان كان ولو بإخراجها فإن لي يثبت بخر احداهما وعلى لي يختص
به ان غم وعليه مثل نصي النابت والا فعلى كل نصي بخر

الآخى والهرع لهما كإن تساويًا في الجميع أو قابل بذراعهما عمل أو
أرضه وبذره أو بعضه أن لا ينقص ما للعامل عن نسبة بذره أو
لأحدهما الجميع إلا العمل أن عقدا بلعظ الشركة لا الإجارة أو الصلحا
كالغناء أرض وتساويًا غيرها أو لأحدهما أرض رخيصة وعمل على
الأنج وإن مسحت وتكافأ عملًا بينهما وتراخيًا فيه والآن بللعامل
وعليه النجى كان له بذرع عمل أو أرض أو كل لكل،

باب

صحت الوكالة في قابل النيابة من عقد وبيع وقبض حق وعقوبة
وحوالة وإبراء وإن جعله الثلاثة وحج وواحد في خصومة وإن كفي
خصمه لا أن فاعله خصمه كالثلاث إلا لعذر وحل في كسبي
وليس له حينئذ عزله ولا له عمل نفسه ولا الإقرار أن لا يعوض
له أو يجعل له ولخصمه اضطراره اليه حال وإن قال أقر عني بألى
إقرار لا في كمين ومعصية كالتصاريح بعدل عما لا يحرم وكلف بل
حتى يعوض ببعض النظر إلا أن يقول وغير نظر إلا الصلح
وإنكاح بكم وبيع دار سكناء وعبر أو يعين بنص أو فمينه
وتخصر وتغيب بالعمى فلا يعرض إلا على بيع فله طلب الثمن
وقبضه أو اشتراء فله قبض المبيع وره المبيع أن لا يعينه موكله
وطلب الثمن ومثمن ما لا يصرح بالبراءة كبعثني فإذن لتبيعه لا
لأشترى منه وبالعصر ما لا يعلم وتعين في المصلح فله البلاء ولائق
به إلا أن يسمي الثمن فتمهله ومثمن المثل والآن خير كعلوس إلا ما
شأنه فله لحقه كصفي ذهب بفضة إلا أن يكون الشأن وكهفالة
مشترى عين أو سوق أو زمان أو بيعه بأقل أو اشتراؤه بأكثر كثيرًا إلا
كدينارين

كحيدارين في اربعين وصدوق في جمعها وان سلم ما لي يخل وحيث
 خالي في اشتراء لزمه ان لي يرضه موكله كذا عيب الا ان يفل
 وهو فرصة او في بيع فيختير موكله ولو ربويًا عنه ان لي يلزم
 الوكيل الزائدة على الأحسن لا ان زاء في بيع او نقص في اشتراء او
 اشتري بها واشتري في النعمة ونقدتها وعكسه او شاء بدينار واشتري
 به اثنين في عكس إيرادها والآن حكم في الثانية او أخذه في سلم
 حيل او رهنا وصيته قبل علمه به ورضا وفي ذهب بدراج
 وعكسه فولان وحنث بفعله في لا أبعده الا بنية ومنع دمي في
 بيع او شراء او تفاضي وعدو على عدوه والرضا بمخالفته في سلم
 ان جمع له الثمن وبيعته لنفسه ومجوره بخلاف زوجته ورفيقه ان
 لي محاب واشتراه من يعتق عليه ان علم ولي يعينه موكله وعق
 عليه والآن بعلى أمه وتوكيله الا أن يليق به او يكتفى فلا ينعمل
 الثاني بعزل الأول وفي رضا ان تعدى به تاويلان ورضا بمخالفته
 في سلم ان جمع الثمن عساه او بعين ان مات وبيع وإن وهي بالقيمة
 او التسمية والا غير وان سأل الوكيل غير التسمية ويصبر ليغبضها
 ويجمع الباقي جاز ان كانت قيمته مثلها بأقل وان أمر ببيع سلعة
 بأسلمها في ضعام أغير التسمية او القيمة واستوفى بالضعام لأجله
 ببيع وغير النفس والي يات له وصي ان أفضى الدين ولي يشهد
 او باع بكضعام نفعا ما لا يباع به وأدعى إلا عن منوزع او انتم
 القبض فقامت البينة بشهادة بينة بالتبلي كالمدين ولو قال غي
 المعبوض قبضت وتلق بئر ولي يبر الغريم الا ببينة ولم الموكل
 غير الثمن الى أن يصل له به ان لي يجمعه له وصدوق في الهمة
 كالمودع فلا يؤخر للإشهاد ولأحد الوكيلين الاستبداد الا لشرط

وان يفتى وبيع الأول الا بفرضي وله فبض سلمه له ان ثبت ببيته
والقول له ان اتى الإذن او صفة له ان يشترى بالثمن فزعت
أن امرته بغيره وحلّى كقوله أمّت ببيعه بعشّة وأشبهت وفلت
بأكتى وجاء المبيع به وال عينه او لي يفتى ولي تحلّى وان وكلته على
أخته جارية فبعث بها فوضعت في فم بأخى وقال هرق له
والأولى ومبيعة فإن لي يبيّن وحلّى أخته ها ان أن تبعت بكوله او
تدبر ان لبينة ولزمت الأختى وان امرته مائة فقال أخته ها مائة
ومسبن فإن لي تفتى خبرت في أخته ها ما قال وال ان لي يلزم ان المأية
وان ردت وراحت لربي فإن عيها مأمور لزمته وهل وان فبض
تاويلان و/ا فإن قبلها حلعت وهل مطلقا او لعدم المأمور ما بعث
/ا جياها في علمه ولزمته تاويلان و/ا حلّى كوله وحلّى البائع وفي
المبتأ تاويلان وانعمل بموت موكله ان علم ولا فتاويلان وفي عزله
بعزله ولي يعلم خلاص وهل لا تلزم او ان وفعت بأجه او جعل فكها
وال ان لي تلزم تيمّم

باب

بواختة المكلّي بلا حجر بإفاره لأهل لي يكتبه ولي يتهم كالعبد في
غير المال وأخرس وميحي ان ورثه وله للأبعة او مالا ضعه او لمن
لي يرثه او لمجهول حاله كمزوج علم بغضه لها او جعل وورثه ابن او
بنون ان ان تنعم بالصغير ومع الإناث والعصبة فولان كإفاره
للوله العاق او لأمه او لأب من لي يفتى له أبعد وأقرب لا المساوي
والأقرب كأختي لسنه وانا أمّ ورجع لخصومته ولهم لجهل ان
وضعت ووضع لأفله وال ان فلا كتمه وسوي بين توهميه ان لبياض
البطل

الفضل بعلّيّ او په ځمکې او عندي او اخځت منډ ولو زاده ان شاء الله
 غصی او وهښته یې او بڼه او وږینه او افرصتې او اما افرصتې
 او امل تفرصې او ساهلې او اتزنها مې او لا فضیلت الیوم او نعم او
 بلی او اجل جوابا لایس یې عنده او لیست یې میسه لا افر او علی
 او علی فلان او من اې ضرب تاخهها ما أبعد منها وې حتی
 بآنی وکلی وشبهه او اهن او خه فولان کله علی آبی جیما اعلی
 او اخضر او علمې ولیم ان نوکې په البی من ثمن خمی او عبده ولم
 اقبضه کدعواه الیها وافام بینة انه راباه په البی لا ان افامها علی
 افرار الله یې انه لم یفع بینهما الا الیها او اشمیت خمی بالی او اشمیت
 عبدا بالی ولم اقبضه او افریت بکذا وانا صی کانا مبرس ان علی
 تفرمه او افر اعتارا او بفری شکر علی الانح وفیل اجل مثله په
 بیع لا فری وتفسیر البی په کالی ودرج وکناج فیه لی نسفا لا په
 غصب بفولان لا یخضع وبای په له من هن العار او الأرض کپه
 علی الأحسن ومال نصاب والأحسن تفسیه کشیه وکنا وسجن له
 وکعشه ونبی وسف په کایه وشیه وکنا درهما عشرون وکنا وکنا
 أحد وعشرون وکنا کذا أحد عشر وبع او دراج ثلاثة وکشیه او
 لا کشیه ولا فلیله اربعة ودرج المتعارف والا بالشرعی وفیل عشه
 ونفصه ان وصل ودرج مع درج او تحت او بوفه او علیه او قبله او
 بفر او ودرج او حج درهان وسف په لا بل دیناران ودرج درج او
 بدرج درج وحلی ما اراها کباشها په ځمکې مایه وې آخی مایه
 ومایتین الاکثر وجل المایه او فم بها او نحوها الثلثان باکثر بالاجتهاد
 وهل یلزمه په عشه په عشه عشرون او مایه فولان وثوب په
 صندوق او زیت په جی وې لروم ضممه فولان لا دابة په اصغر

والتي ان استعمل او اعترض في يلزم كل من حلف في غير الدعوى او شهد
 بلان غير العدل وهذه الشك او هذه النافذة لزمته الشك وحلف عليه
 وعصبته من بلان لا بل من آخر فهو للأول ونقصه للثاني بغيره
 ولما احده ثوبين عين ولا فان عين المقرر له أجودها حلف وان قال
 لا ادري حلقا على نفي العلم واشتركا والاستثناء هنا كغيره وحيث له
 الدار والبيت لي وبغير الجنس كألبي الا عبداً وسفقت فيمته وان أبرأ
 بلانا مما له قبله او من كل حق او أبرأه بغير مطلقا ومن الفضي
 والسرفه فلا تقبل دعوى وان بصح لا بيمينه انه بعرض وان أبرأه مما
 معه بغير من الامانة لا الدين ،

باب

انما يستعلق الأب مجهول النسب ان في يكتبه العفل لصقه او العارض
 وفي يكن رفاً مكتوبه او مؤلف لا كتبه يلحق به وفيها ايضاً يصدق
 وان اعتقه مشتميه ان في يستعمل على كذبه وان كبر أو مات وورثه
 ان ورثه ابن او باعه ونقص ورجع بنصفه ان في تكن له خدمة على
 الأربع وان اجعى استيلاءها بسابق فقولان فيها وان باعها مولدات
 باستلغفه لحق وفي يصدق فيها ان اتهم بهبته او عدي ثم او وجاهه
 ورثه ثمنها ولحق به الولد مطلقاً وان اشترى مستلغفه والمطلد لغيره
 عتق كشاهد ركن شهادته وان استلغف عيم ولد في يرثه ان في يكن
 وارث ولا محلي وخصه المختار عما اعلى في يخل الإقرار وان قال لأولاد
 أمته احدهم ولدي عتق الأصغر وثلاثاً الأوسط وثلاث الأكبر وان
 امة رقت أمهاتهم بواحدة بالفرعة واداً ولدت زوجة رجل وأمة آخر
 واختلصا عينته القابة وعن ابن القاسم فيمن وجدت مع بنتها أخرى
 لا

لأن نكح به واحده وانما نكح الفاعلة على أب لي يدين وان أم
علائق بنات بنت النسب وعمل على معه ويرث ولا نسب ولا
محصة المقي كالمال وهذا أخي بل هذا للأول نصي إرث أبيه وللتاني
نصي ما بينه وان ثم أم وأخا فأقرت بأخ وله منها السدس وان
أقر ميت بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها ابنتان ايضا
ونسبتهما الورثة والبينة فإن أمي بذلت الورثة بعض أهماز ولهم ميراث
بنت والا لي يعتق شيء وان استنكح ولدا ثم أنكح ثم مات الولد فلا
يرثه ووقى ماله فإن مات بلورثته وفصح به دينه وان قام غرماء
وهو حي أخوه ،

باب

الإيذاء توكيل بعض مال وحين بسفوف شيء عليها لا ان انكسرت
في فعل مثلها وتخلصها الا كفاح عتله وعراج بدانير للإعزاز ثم ان
تلي بعضه فيبينكها الا ان يقيم وبانتفاعه بها او سعي ان قدر على
أمين الا ان ثرة سالمة وحمى سلفى مفقوع ومعدوم وكفى النفع والمثلي
كالتجارة والتمسح له وبه في ان ربة غير المحرم الا باذن او يقول ان احتجبت
عفت وحين الأخوة بفض وبفعل بنهي او بوضع بنكاس في أمه بهتار
لا ان زاء فعلان او عكس في البتار او أمر به بذك بكنج بأخذ باليد
تجيبه على المختار ونسبها في موضع إيداعها وبمخوله التجاع بها
ومفوجه بها بخصما له فتلعن لا ان نسيها في كنهه موفعن ولا
ان شره عليه الضمان وبإيداعها وان بسفر لغيم زوجة وأمة اعتيدا
بذلت الا لعورة حدثت او لسفر عند عجم الربة وان أودع بسعي ووجب
الإشهاد بالعدس وبه في ان رجعت سالمة وعليه استيفاعها ان نوى

الإياب وبيعته لها وبإنزائه عليها فتن وان من الولاة كأمة زوّجتها
 هانت من الولاة ولحمها ثم في قبول بيّنة الهمّة خلّاب وموتة ولم
 يُوصى ولم تُوجد إلا لكعشر سنين وأخذها ان ثبت بكتابة عليها
 أنّها له انّ ذلك خطه او خطه الميّن وبسعيه بها مصادرو وموت
 المرسل معه لبلد ان لم يصل اليه وبكئس الغوب وركوب الدابة
 القول له أنّه ردها سالمة ان اقرّ بالعدل وان أكرها ملكة ورجعت
 فخالها إلا أنّه حبسها عن اسوافها بلد فيمتها يوم كرائه ولا كراء
 او أخز وأخذها وبعدها مديعيّا انّها أمرته به وحلفت ولا خلّاب
 وبه في الآ بيّنة على الأم ورجع على القابض وان بعثت اليه مال
 بفال تصدّقت به عليّ وأنكرت بالرسول شاهه وهل مصلفا او ان
 كان المال بيرة تاويلان وبعدها على وارثه او المرسل اليه
 المنكر كعليّ ان كانت له بيّنة به مفصولة لا بدعي التلبى او عدم
 العلم بالتلبى او الضياع وحلّى المتهم ولم يُعزّ شربه نعيمها فإن نكل
 حلفت ولا ان شربه المدّج المرسل اليه بلد نيّة وبغولته تلعت قبل
 ان تلغاني بعد منعه فبعتها كقولته بعزّ بلد عذرا ان قال لا ادري
 متى تلعت ومنعها حتّى يأتي الحاكم ان لم تكن بيّنة لا ان قال
 ضاعت من سنين وكنّت أرجوها ولو حضر صاحبها كالفراض وليس
 له الأخذ منها لمن ظلمه مثلها ولا أجح حلفتها بخلاب محلّها ولكن
 تركها وان اودع صبيّا او سبيها او افرضه او باعه فالتلبى لم يضمن
 وان باعن أهله وتعلقت بعمّة المأعوز عاجلا وعمّة غيره ان عتق
 ان لم يُسغضه السيّد وان قال هي لأحدكم ونسيته تحالفا وفسحت
 بينها وان اودع اثنين جعل بيد الأعدى

باب

يَحْيَى وَنُحْبِ إِعَارُ مَالِ مَنْعَةٍ بَلْ جُرَّوَانِ مُسْتَعِيرَا لَنْ مَالِي انْتِجَاعِ
 مِنْ أَهْلِ التَّبَعِ عَلَيْهِ عَيْنَا مَنْعَةٍ مُبْلَحَةٍ لَا كَقِيَّتِ مَسْلَا وَجَارِيَةٍ
 لَوْحَةٍ أَوْ خِدْمَةٍ لغيرهم أَوْ لَمْ نَعْتَقْ عَلَيْهِ وَهِيَ لَهَا وَالْأَصْعَبُ
 وَالنَّفْعُ فَرَضٌ مَا يَدُلُّ وَجَازَ أَعْيِي بَغْلَامُ لَأَعِينَا إِجَارَةً وَحِزْنَ
 الْمَغِيْبَ عَلَيْهِ لَا لَبِيْنَةَ وَهَلْ وَانْ شَرَفُ نَعِيْدَ تَرْوَدُ لَا عِيْدَ وَلَوْ بِشَرْفِ
 وَحَلَقَ فِيهَا يَحْلَقُ أَنَّهُ بَلْ سَبَبُهُ كَسُوسِ أَنَّهُ مَا قَرَّبَهُ وَبِهِ فِي كَسَمِ
 كَسِيْبِي أَنْ شَهَدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي اللِّغَاءِ أَوْ ضَهَبَ بِهِ ضَهَبَ مِثْلِهِ وَقَعَلَ
 الْمَاءُ وَنَ وَمِثْلُهُ وَجَوْنَهُ لَا أَضْمَ وَانْ زَادَ مَا تَعْصَبُ بِهِ جِلْدَ فِيمَتَهَا أَوْ
 كَرَاؤُهُ كَمَا يَبِي وَأَتَّبَعَ أَنْ ائْتَمَّ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارِ وَالْأَكْرَاءِ وَلَزِمَتْ
 الْمَغْيِرَةُ بِعَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ لِانْفِصَانِهِ وَالْأَمْعَانَةُ وَلَهُ الْإِحْمَاجُ فِي كِبْنَاءِ أَنْ
 جَمَعَ مَا انْفَقَ وَفِيهَا أَيْضًا فِيمَتُهُ وَهَلْ خَلَّابِي أَوْ فِيمَتُهُ أَنْ لَمْ يَشْتَرِ
 أَوْ أَنْ ضَالَّ أَوْ اشْتَرَاهُ بِغَبْنٍ كَثِيرٍ تَأْوِيلَاتُ وَانْ أَنْفَضَتْ مَرَّةً الْبِنَاءُ أَوْ
 الْغَرَسُ بِكَالْغَصْبِ وَانْ ائْتَمَّهَا الْآخِذُ وَالْمَالُ الْكِرَاءُ بِالْقَوْلِ لَهُ يَهْمُ
 لَا أَنْ يَأْفِي مِثْلَهُ عَنْهُ كَزَائِدِ الْمَسَافَةِ أَنْ لَمْ يَهْدُ وَالْأَمْلُ الْمُسْتَعِيرُ فِي نَفْسِهِ
 الضَّاهِي وَالْكَرَاءُ وَانْ بِرَسُولٍ مُخَالِي كَمَا عَوَاهُ رَدًّا مَا لَمْ يُضْهِنْ وَانْ زَعَمَ
 أَنَّهُ مُرْسَلٌ لِإِسْتِعَارَةِ حَلِيٍّ وَتَلَقَّى حَتَمَهُ مِمَّنْ سَلَهُ أَنْ صَدَّقَهُ وَلَا حَلَقَ
 وَبِهِ فِي حَلَقِ الرِّسُولِ وَبِهِ أَنْ ائْتَمَّ بِالْعَمَلِ: حَتَمُ الْحَمِّ وَالْعَبْدُ فِي
 عَمَلِهِ أَنْ عَتَقَ وَانْ قَالَ أَوْصَلْتُهُ لَعَمَّ بَعْلِيهِ وَعَلَيْهِمْ الْيَهْمُ وَمَوْفَقُ
 الْخِطَابِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ كَرَدِّهَا عَلَى الْأَضْهَرِ وَفِي عَلَى الْعَائِدَةِ فَوَلَانْ،

باب

الغصب أخذ مال فصرنا تعديا بلا حراية وأدب مبرز كطاعه على
صالح وفي على المجهول فولان وصهر بالاستيلاء والا فتى كذا كذا
او قتل عبدا فصاحا او ركب او دبح او هدم وديعة او أكل بلا صلح
او اكله غيبه على التلوي او حفر بئرا تعديا وفدح عليه المهرقي ١٢
لمعين مسيئان او وقع فيه عبدا ليلك يابق او على غير عاقل ١٢
مما حبه ربه او حمزا المثلث ولو بغلا، مثله وصهر لوجوه ولبس
ولو صاحبه ومنع منه التوثق ولا رة له كإجازته بيقه معينا زال
وفال أجزن لضم بغائه كلفه صيغته وضمين لثم وفح فحز وبخر
زرع وبني امخ الا ما باض ان حصن وعصير فحتم وان تخلل ختم
كتخللها لثمي وتعين لغيه وان ضيع كغمل وحلي وغير مثلي ففهمته
يوم عصبه وان جلد مينة لي يدبغ او كلبا ولو قتله تعديا وكفتم في
الاجنبي فان تبعه تبع هو الاجنبي فان اخذ ربه اقل فله الزائد من
الغاصب ففد وله هدم بناء عليه وغلة مستعمل وصيد عبدا وجارح
وكرا ارض بنيت كركب بخير وأخذ ما لا عين له فائمة وصيد شبكة
وما أنفق في الغلة وهل ان اعطاه فيه منعة عضدا فيه او بالاكتم
منه ومن القيمة تمة وان وجد غاصبه بغية وغير محله فله تضمينه
ومعه أخرق ان لي يخلق لكبير حبل لا ان هزلت جارية او نسيت عبدا
صنعة في عاء او خصله على ينفص او جلس على ثوب غيبه في
صلاة او دل لقا او اعاد مصوغا على حاله وعلى غيرها ففهمته
ككسبه او غصب منفعة فتلفت الخائن او أكله مائكة ضيافة او
نفقت للسوق او رجع بها من سعر ولو بعة كسارق وله في تعدي
كاستأجر

كَيْسْتَأْجِرُ كَرَاهِ الزَّانِثِ أَنْ سَلَمْتَ وَلَا خَيْرَ فِيهِ وَفِي فَيْهَتَا وَفَتْهَ وَأَنْ
تَعْيَبَ وَأَنْ فَلَّ كَكْسَرِ نَهْجِيهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ اجْنَبِي خَيَّ فِيهِ كَصَبْغِهِ
فِي فَيْهَتِهِ وَاحِدٌ ثَوْبُهُ وَجَمْعُ فَيْهَةٍ الصَّبْغُ وَفِي بَنَانِهِ فِي اخْرُجْ وَجَمْعُ
فَيْهَةٍ نَفْصُهُ بَعْدَ سَفَوْضٍ كُلُّهُ لِي يَتَوَلَّاهَا وَمَنْبَعَةُ الْبَصْعِ وَاحِدٌ بِالتَّعْوِيثِ
يَجَرُّ بَاعَهُ وَتَعْتَرُّ رَجُوعُهُ وَغَيْرُهَا بِالْعَوَاتِ وَهَلْ يَحْضِرُ شَاكِيَهُ مُغْرَمٌ
زَانِثًا عَلَى فِعْرِ الرَّسُولِ أَنْ ضَلَّ أَوْ الْجَمِيعِ أَوْ لَا أَهْوَالَ وَمَلَكُهُ أَنْ اشْتَرَاهُ
وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ فَيْهَتُهُ أَنْ لِي عَمُوَّةٌ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِعَضَلَةِ اخْبَاهَا وَالْعَوَلُ
لَهُ فِي قَلْبِهِ وَنَعْيُهُ وَفَدْرُهُ وَحَلَقَ كَهَشْتِي مِنْهُ ثُمَّ غَرِمَ لَأَخِي رَوْبِيَةً وَلَمْ يَبْدُ
إِعْطَاهُ بِيَعَهُ وَنَفَضَ عَتَقَ الْمُشْتَرِي وَإِجَارَتُهُ وَحَضَرَ مُشْتَرِي لِي يَعْلَمَ فِي
عَمْدٍ لَا سَهَؤِيٍّ وَغَلَّةٍ وَهَلْ الْخَصْأُ كَالْعَهْدِ تَأْوِيلَانِ وَوَارِثُهُ وَمَوْهُوبُهُ
أَنْ عَلِمَا كَعَمُوٍّ وَالْأَنْ بَدَأَ بِالْعَاصِبِ وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِغَلَّةٍ مَوْهُوبُهُ فَإِنْ
اعْسَرَ فَعَلَى الْمَوْهُوبِ وَلَقِيَ شَاهِدٌ بِالْعَاصِبِ لِأَخْرِ عَلَى إِفْهَارِهِ بِالْعَصَبِ
كَشَاهِدٍ عَلَى لَتَانٍ بِغَضَبٍ وَجُعَلَتْ عَايِيَةٌ لَا مَالَكَا إِلَّا أَنْ تَحْلَى مَعَ
شَاهِدٍ الْمَلِكِ وَعَيْنِ الْقَضَاءِ وَأَنْ اجْعَلْ اسْتِكْرَاهَا عَلَى غَيْرِ لَانُوقٍ بَلَا
تَعْلُو حُدُوتَ لَهُ وَالْمَتَعَدِّي جَانِي عَلَى بَعْضِي عَالِيَا فَإِنْ أَجَابَتْ الْمَقْصُودَةَ
كَفَضْعٍ عَنِ عَابَةِ عِي هَيْئَةٍ أَوْ أَعْنِيهَا أَوْ ضَمِلَسَانِهِ أَوْ لَبِنِ شَاةٍ هُوَ
الْمَقْصُودَةُ أَوْ فَلَغَ عَيْنِي عَمْدٍ أَوْ يَحْدِيهِ فَلَهُ اخْرُجْ وَنَفْصُهُ أَوْ فَيْهَتُهُ وَأَنْ
لِي يُعْجَتَهُ مِنْفَعُهُ كُلِّينَ بَغْفٍ وَيَعْدُ عَمْدٍ أَوْ عَيْنُهُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ أَنْ فُؤَمَ
وَلَا مَنَعَ لَطْعَبِهِ فِي الْهَاحِشِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَرَقَا الثَّوْبِ مُطْلَقًا وَفِي أَجْفَةٍ
النَّصِيبِ فَوَلَانِ ،

فصل وَأَنْ زَرَعَ مَا سَكُفَّتْ هَانَ لِي يُنْتَبِعَ بِالزَّرْعِ أَخَذَ بَلَا شَيْءٍ وَلَا
فَلَهُ فَلَعُهُ أَنْ لِي يَفْتَنَ وَفَتًى مَا تُرَادُّ لَهُ وَلَهُ اخْرُجْ بِفَيْهَتِهِ عَلَى الْخِتَارِ
وَلَا فِكْرَاهُ السَّنَةِ كَعِي شُبْهَةٍ أَوْ جُهْلِ حَالِهِ وَهَاتَتْ تَحْرِيضًا فِيهَا بَيْنَ

مُتَّى وَمُكْتَبٍ وَلِلْمُسْتَقْقِ أَخْطَاهَا وَدَجَّ كَمَا أَلْهَمَتْ بِلِزَابِ فَيْلَ لَهُ أَعْض
 كَمَا سَنَ وَلَا أَسْلَمَهَا بَلْ شَيْءٍ وَفِي سَنِينَ يُعْبَحُ. أَوْ يُعْضَى أَنْ عَمِي
 النِّسْبَةُ وَلَا خِيَارَ لِلْمُكْتَبِيِّ لِلْعَصْرِ وَانْتَفَعُ أَنْ انْتَفَعُ الْأَوَّلُ وَأَمِنْ هُوَ
 وَالْغَلَّةُ لَخِي الشَّبَهَةِ أَوْ الْمَجْهُولِ لِلْحَكَمِ كَوَارِثَ وَمَوْهَبٍ وَمَشْتَرِيٍّ لِي
 يَعْلَمُوا بِخِلَافِي عَمِي عَيْنَ عَلَى وَارِثَ كَوَارِثَ ضَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ لَا أَنْ
 يَنْتَفِعَ وَأَنْ عَمِي سَ أَوْ بَنِي فَيْلَ لِلْمَالِ أَعْطَاهُ فِيمَتَهُ فَأَتَمَّا بِلِزَابِ فَيْلَ
 دَجَّ فِيمَهُ الْأَرْضَ بِلِزَابِ أَبِي فَيْلَ كَانَ بِالْفَيْمَةِ يَوْمَ الْحَكَمِ إِلَّا الْمَحْبَسَةَ
 بِالْغَضَى وَحِينَ فِيمَهُ الْمُسْتَقْقَةُ وَوَلَدَهَا يَوْمَ الْحَكَمِ وَالْأَمَلُ أَنْ أَخْطَاهَا
 لَا صَدَاقَ حَتَّى أَوْ غَلَّتْهَا وَأَنْ هَدَمَ مَكْتَبِي تَعْدِيًا لِلْمُسْتَقْقِ الْغَضَى
 وَفِيمَهُ الْعَدَمَ وَأَنْ أَبْرَأَهُ مُكْتَبِيهِ كَسَارِي عَمِي اسْتَقْقَ بِخِلَافِي مُسْتَقْقٍ
 مَكْتَبِي حَتَّى إِلَّا الْغَلِيلَ وَلَهُ هَدَمَ مَكْتَبِي وَأَنْ اسْتَقْقَ بَعْضُ فَكَالْبَيْعِ
 وَرَجَعَ لِلْفَوْجِ وَلَهُ رُبُّ أَحَدِ عَمِي بَيْنَ اسْتَقْقَ أَفْضَلَهَا بِحَتَّى كَانَ صَالِحَ
 عَنْ عَمِي بِلِزَابِ وَهَلْ يَقُومُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الصَّلَاحِ أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ تَأْوِيلًا
 وَأَنْ صَالِحَ فَاسْتَقْقَ مَا بَيْنَ مَكْتَبِيهِ رَجَعَ فِي مُكْتَبِيهِ لِي يَفْتَنَ وَلَا فِيهِ
 عَوَضَهُ كَانْكَارَ عَلَى الْأَرْجَحِ لَا إِلَى الْخُصُومَةِ وَمَا بَيْنَ الْمَقْصُوعِ عَلَيْهِ
 فِي الْإِنْكَارِ يَجْعَلُ مَا دَجَّ وَلَا فِيهِمَتَهُ وَفِي الْإِنْكَارِ لِي يَجْعَلُ كَعَلِهِ
 حَتَّى مَلَأَ بَانْعَهُ لَا أَنْ فَالَ دَارَهُ وَفِي عَمِي بَعْضُ مَا خَرَجَ مِنْهُ أَوْ
 فِيمَتَهُ إِلَّا نَكَاحًا وَخَلْعًا وَصَلَحَ بِهِ وَمَقَاضِعًا بِهِ عَنْ عَمِي أَوْ مُكَاتِبٍ أَوْ
 عَمِي وَأَنْ أَنْعَمْتَ وَصِيَّةَ مُسْتَقْقٍ بِهِ لِي يَضِنَّ وَحَيٍّ وَحَاجٌّ أَنْ عَمِي
 بِالْحَتَّى وَاحِدَ السَّيِّدِ مَا يَبِيعُ وَلِي يَفْتَنَ بِالْهَنْ كَشَعُوهَ عَمِي أَنْ عَمِي
 بَيْنَتَهُ وَلَا فَكَالْغَاصِبِ وَمَا فَاتَ بِالْهَنْ كَمَا لَوْ دَبَّرَ أَوْ كَبَّرَ صَغِيرَ ،

باب

الشعبة اخذ شريط ولو دميًا باع المسلم لعمى كذمتين تحاكوا اليها
او محبسا ليحبس كسلطان لا محبس عليه ولو ليحبس عليه وجار وان
ملك تضرعاً وناضي وفي وكراء وفي ناظر الميراث فولان ممن تحته
ملكه اللزج اختياراً معاوضة ولو موصى ببيعه للمساكين على
الأصح والاختار ان موصى له ببيع جزء غفراً ولو منافلاً به ان انفس
ومبها الإضلاق ومحل به مثل الثمن ولو ديناً او فيه برهنه وضامنه
ولجبه المال وعقد شراء وفي المكس ثمة او فيه الشفص في كلع
وصلي عهد وجهاي نفع وما يخصه ان صاحب شيء ولم المشتري
البافي والى أجله ان ايسر او حينه ملي ولا تجل الا ان يتساوبا عهما
على المختار ولا تجوز إحالة البائع به كان اخذ من اجنيب مالا لياخذ
وبم يخ لا اخذ له او باع قبل اخذ بخلاف اخذ مال بعرض ليسيف
كشتم وبناء بأرض حبسي او معي وفهم المعبر بنفضه او ثمنه ان
مضى ما يعار له ولا بفاتها وكهه ومفائق وباء تجان ولو مبرق الا ان
تيسر وخلف حصتها ان ازنت او أثبت ومبها اخذها ما لي تيسر او
تحت وهل هو اختلاي تاويلان وان اشترى اصلها بفض اخذت وان
أثرت ورجع بالثمن وكبير في نفس ارضها ولا فلا وأولن ايضاً بالتحرق
ان عرصي وكتابة ودين وعلو على سبل وعكسه وزرع ولو بأرضه
وبغل وعرصه ومرفس متبوعه وحيواني الا في تحاته وارث وهبة
بلا ثواب وال فيه بعرض وخيار لا بعد مضيته ووجبت لمشتريه ان
باع نصقين خياراً في بئال فأضي وبيع بسد الا ان يعوت بفاتقه
الا ببيع حج فبالثمن فيه وتنازع في سبق ملك الا ان ينكل اخذها

وسفقت ان فاقع او اشتهى او ساوم او سافى او استأجر او باع
 حصته او سكت بصدقه او بناء او شهيدين ان حضر العقد والا سنة
 كان على فغاب الا ان يظن الأوبة قبلها بعين وحلقى ان بعة وضيق
 ان انكر عليه لا ان غاب اولاً او اسفط لكتاب في الثمن وحلقى او في
 المشتري او انهارك او اسفط وصي او أب بلا نظير وشيع لنفسه او
 ليتيم آخر او انكر المشتري الشراء وحلقى وأقر به بانعه وهي على
 الانصاف وقرباً للشيع حصته ومضروب بالأخذ بعد اشتراكه لا قبله
 ولا يلزمه إسقاطه وله نفي وفي كسبه وصدقة والثمن فعضاه ان
 على شيعه لا ان وهب داراً باستحقاق نصفها ومثل يحكم او دفع
 من او اشهاد واستعجل ان فسد ارباباً او نظراً للمشتري الا كساعة
 ولم ان اخذ وعمرى الثمن جميعاً للثمن والمشتري ان سلم فلان سكت
 له نفسه وان قال انا اخذ أجل ثلاثاً للنقد والا سفقت وان التحدث
 النصفة وتعددت الحصص والبائع في تبعض كتعده المشتري على
 الأيج وكان اسفط بعضهم او غاب او اراك المشتري ولم حضر حصته
 وهل العدة عليه او على المشتري او على المشتري ففيه كسبه ولو اقاله
 الا ان يسلم قبلها تاويلان وفطم مشاركه في السهم وان كلت لأب
 اخذت سمساً ومحل على غيره كذا سهم على وارث ووارث على
 موصى لهم في الوارث في الاجنبي واخذ بأي بيع وعده عليه
 ونقص ما بعوه وله غلته وفي بيع عقد كرائه ثمه ولا يضمن
 نفسه وان بنى وهدم له قيمته فانما وللشيع النقص اما لغيبة
 شيعه ففاتح وكيله او فاضي عنه او ثمه لكتاب في الثمن او استحق
 نصفها او حقه ما حقه لعيب او لهبة ان حقه عاق أو اشته الثمن
 بعوه وان استحق الثمن او رة بعيب بعدها رجع البائع بغية شفصه
 ولو

ولو كان الثمن مثلياً ١٢ النصف منه ولع ينتفض ما بين الشبيع والمشتري
وان وقع قبلها بطلت وان اختلفا في الثمن بالقول للمشتري بهين فيها
يُشْبِه ككبير يرغب في مجاورته والا للشبيع وان لم يُشْبِهاً حلقاً وروء
الى الوسط وان نكل مشتري في الأخت ما اتفق او اتى فولان وان
ابتاع ارضا بهرهما الأخضر باستحق نصفها بفض واستشبع بطل
البيع في نصي الهرع لبقائه بلك ارض كمشترى فضعة من جنان بازا
جنانه ليتوصل له من جنان مشتهيه ثم استحق جنان المشتري وروء
البائع نصي الثمن وله نصي الهرع وغير الشبيع اولا بين ان يشبع لو
ان يغير المبتاع في رء ما بهي

باب

القسمه تعاقبوا في زمن الخدمة عبد شمرنا وسكنى دار سنين كالجاره
ان في غلته ولو يوما ومراضاة بكالبيع وفرعة وهي تميز حق وكس
فاسع ان موقوف واجه بالعمه وكه وفسع العفار وغيره بالفهمه وأمه
كل نوع وجع دور وأفرحة ولو بوصي ان تساوت فيه ورغبة
وتفارب كالميل ان عسى اليه احدع ولو بعلك وسيجا الا معرومة
بالسكنى بالقول لمعه وتوولت ايضا بخلافه وفي الغلو والسجل
تاويلان وأمه كل صبي كتقاح ان احمل لا تحاطه فيه شهر مختلفه
لو ارضي بشجر معترفة وجاز صوي على ظهر ان جزوان لكنصي
شعر واحد وارث عرضا واخره ينال ان جاز بيعه واحد احدها
فضنيه والاخر فها وخيار احدها كالبيع وغرس اخرى ان انفلعت
شجره من ارض غيره ان لم تكن اضر كغرسه بجانب نعمه الجاري
في ارضه وحلت في ضريح كناسه على العمى ولم تُضرح على

حاجته ان وجهت سعة و جاز لرتزافه من بيت المال لا شعاده و به
 فعيضا اءه احدھا ثلثيه لان زاء كيل او عينا لعناءه و به كثلثين
 فعيضا و ثلثين درھا اءه احدھا عشه دراج و عشرين فعيضا ان
 اتفق القمح صفة و وجبت غميلة فمح لبيع ان زاء علته على الثلث
 والا نعتت و جمع بزولو كصوى و محيرلا كبعل و عات بنراو غمير
 و مير او زرع ان لم يخطاه كفسمه بأصله او فتا او درعا او فيه بساء
 كياقوتة او كخمين او به اصله بالخمي كبفل الا القراو العنب اذا
 اختلعت حاجة أهله وان بكنه اكل و قل و حل بيعه و اتحد من بسم
 او رخص لا مير و فسح بالقرعة بالتحمي كالبخ الكبير و سغى و الاصل
 كبأنعه المستثنى ثمرة حتى يسلم او فيه تراجع الا ان يقل او لبني
 به ضروع الا لبطل بين او فسوها بلا عتج مطلقا و صحت ان سكت
 عنه و لشريكه الاتباع به ولا يجبر على فسح عجرى الماء و فسح بالعلم
 كسنة بينهما ولا يجمع بين عاصبتين الا برضاها الا مع كبروجة و يجمعوا
 اول كفي سهم و ورثة و كتب الشركاء ثم رمى او كتب المفسوم و اعضا
 كل لكل و منع اشتراء الخارج و لم و نظير به دعوى جور او غلب
 و حل المنكر بان تفاش او ثبت نفقت كالمراعاة ان اءهلا مفعوما
 و اجبر لها كل ان انتفع كل و للبيع ان نفقت حصه شيكه منعير
 لا كمنع غلة او اشترى بعضا وان وجد عيبا بالاكثربله رةھا فلان
 فلان ما بيع صاحبه بكسهم رة نصي فيمته يوم قبضه و ما سلم
 بينهما و ما بيع رة نصي فيمته و ما سلم بينهما و الا رجع بنصي
 المعيب مما به بيع منها و المعيب بينهما وان استحق نصي او ثلث
 خيرلا ربيع و فسخ به الاكثر كضوء غمير او موصى له بعدد على
 ورثة او على وارث و موصى له بالثلث و المفسوم كداروان كان
 عينا

عینا او مثلیا رجع علی کلّ ومن اعسر بعلیه از لی یعلوها وان جمع
 جمیع التورثه مصد کبیعهم بلا عین واستوفی مّا وجه لی تراجعوا
 ومن اعسر بعلیه از لی یعلوها وان ضرا غمّی او وارث او موصی له
 علی مثله او موصی له یجز علی وارث اثبع کلّ یخصّته وأُخرت
 لان عینّ یحلّ و فی الوصیة فولان وفسع عن صغیر أبّ او وصیّ
 وملتفّ کفای عن غائب لان عی شریضة او کنی اها او اب عن
 کبیر وان غاب و فیها فسع خلّة وزیتونه ان اعتدلا وهل هو فمعة
 للقلّة او مراضة تلویلان ،

باب

القراضُ توکیل علی تجرّ فی نفع مضروب مُسلّم یجزّ من ربحه ان علی
 قدرها ولو مغشوشا لان بدین علیه واستقرّ ما لی یغبط او یخصّ
 ویشبهه ولا برهن او وادیعة وان یدرک ولا یتبرک یتعامل به ببلد
 کبلوس وعرضي ان تولی بیعه کان وکله علی عین او لیخصّ لی
 یعمل بأجر مثله فی تولیه لی فراض مثله فی ربحه کلّه شریک ولا
 عاق او مبهم او أجل او حنّ او اشتر سلعة فلان لی تجرّ فی منها
 او بدین او ما یفلّ کاختلافها فی المبح وادعا ما لان یشبه و فیها
 مسد غیبه اجّه مثله فی الدّمة کاشترای یرک او مراجعته او امینا
 علیه بخلافی غلام غیر عین بنصیب له وکأنّ یخصّ او یخصّز او
 یشارک او یخلط او یبیع او ینزع او لا تشتیر الی بلد او بعد اشترائه
 ان اخیه بفرصّ او عین شخصاً او زمنا او محلاً کان أخه مالک لیخصّ
 لبلد فیشتیر وعلیه کالنشر والظیّ المبیعین والاجر ان استأجر و جاز
 جیه فلّ او کتمّ ورضاها بعد علی بلد وزکائه علی احدیها وهو

للمشتري ان لم يحب والمبيع لاصحابها او غيرها وصيته في البيع له ان
 لم ينعه ولم يسج فراضا وشرطه عمل علام ربه او عاقبته في الكسبي
 وخلصه وان عا له وهو الصواب ان خاي بتفديع احداهما رخصا
 وشارط ان زاد مؤجلا بفهمته وسج ان لم يخر قبل شغله وانفع له
 ففد وجهت رخصا اشترى به وببغاه بعرض ورق بعيب وللمالك قبوله
 ان كان الجميع والتمز عين ومعارضة عيب واجيب وجع مالين او
 متعاقبين قبل شغل الاول وان بهتلعين ان شرطها خلصا او شغله
 ان لم يشتريه كنصوص الاول ان ساوى واقبى جهوها واشترى ربه
 منه ان حج واشتراه الا ينزل واديا او عشي بلب او بجر او يبتاع
 سلعة وحيز ان خالي كان زرع او ساقى موضع جور له او حرره
 بعد موته عينا او شارط وان عامل او باع بعين او فارض بلا إذن
 وعزم للعامل الثاني ان دخل على اكثر من نفسه وان قبل عمله والمبيع
 لها ككل آخذ مال للثبوت فبعثى لا ان نهى عن العمل قبله او جنى
 كل او اهدى شيئا فكا جني ولا يجوز اشتراؤه من ربه او بنسبته وان
 أعز او بائنه ولا أخز من غيره ان كان الثاني يشغله عن الاول ولا
 بيع ربه سلعة بلا إذن وجبر نفسه وما تلبى وان قبل عمله الا ان
 يفيض وله الخلق وان تلبى جميعه لم يلزم الخلق ولزعه وان تعذر
 والمبيع كالعمل وانفق ان سام ولم يبن بوجهته واهمل المال لغبي
 اهل وحج وعزم باطعموى في المال واستخدم ان تأهل لا دواء وانكسوى
 ان بعة ووزع ان خرج لمجاجة وان بعد ان اكتمى ونهوه وان اشترى
 من يعتق على ربه عالما عتق عليه ان ايسم والا بيع بفقر ثمنه
 ورثه قبله وعتق بافيه وغير عال فاعلى ربه وللعامل رثه فيه
 ومن يعتق عليه وعل عتق بالاكثر من قيمته وثمانه ولو لم يكن في
 المال

الخال فضل ولا يفهمته ان ايسر بيعها ولا بيع ما وجب وان اعتق
 مشتهى للعتق عيتم ثمنه ورتقه وللغرض فهمته يومئذ ورتقه فإن
 اعسر بيع منه ما لم يده وان وضعت امة قوم رتبا او ابغى ان لم تحمل
 فإن اعسر انبعده بها ونحصة الولد او باق له بفقر ماله وان احبل
 مشترأة لوطه بالهن والثبع به ان اعسر وتكفل فمعه قبل عمله كتمه
 وان تزوج لسمي ولم يضمن ولا بالنصوصه وان استنصته بالخاتم وان
 ماتت جلوارته الامين أن يكتله ولا أنى بأمين كالاول ولا سلوا صورا
 والقول للعامل في ثلعه وخسره ورث ان فبض بك بيته او قال فراض
 ورثه بضاعة بأجر وعكسه او ادعى عليه الغصب او قال انبغضت
 من غيره وفي جزء البيع ان ادعى مريبا والخال بيع او ودیعة وان
 لم يده ولم يده ان ادعى الشبه بفض او قال فراض في فراض او ودیعة
 او في جزء قبل العمل مطلقا وان قال ودیعة صهنة العامل ان عمل
 ولم يبع الحق ومن هلم وفيله كفراض أخه وان لم يوجد وحاصي
 غرماء وتعين بوصية وفهم في الحق والمرضى ولا ينبغي لعامل
 هبة او تولية ووسع أن يأتي بضعام كغيره ان لم يفصد التبعطل ولا
 يلتزله فإن أبى فليكنه ،

باب

انما تخرج مسافاة شهر وان بغل ذي ثمن لم يخل بيعه ولم يخلى الا
 تبعا بجزء فل او كثر شاع وعلم بسافيت ولا نفى من في الخائف ولا
 تجدية ولا زيار لأحد لها وعمل العامل جميع ما يعتقر اليه عيما كإبار
 وتنقية ودواب وأجرأ وانفق وكسا ان اجرة من كان فيه او خلص
 من مات او مرضي كما رث على الأحم كهرع وفصيص وبصل

ومفتاة ان عجم ربه وخيق موته وبمزول يبد صلاحه وهل كذا
 النور ونحوه والمقصود او كالأول وعليه الأكثر تاويلان وأفتت بالاجزاء
 وحلت على اول ان في بشرته ثاني وكبباصي نخل او زرع ان وافق
 الجزء وبخره العامل وكان ثلثا بإسقاط كلمة اللهم والا جسم كاشتهاه
 ربه وألغى لعامل ان سكتا عنه او اشتريه ومحل شهر ربع زرعا وجاز
 زرع وشهر وان شهر ربع وحوائط وان اختلفت شجر الا في صفات
 وغائب ان وصي ووصله قبل ضييه واشترائه جزء الزكاة وسنين ما
 في تكثر جدا بل حدة وعامل دابة او غلاما في الكبير وفصح اليتيم
 حبا كعص على احدها وإصلاح جدار وكس عين وسعة حضيي
 وإصلاح ضييه او ما قل وتفائلهما هدرًا ومسافة العامل آخر ولو
 اقل امانة ومحل على ضدها وجن فإن عجم ولي يحد امينا اسلمه هدرًا
 ولي تمنع بعلم ربه وبيع مسافى ومسافة وصي ومديان بل عجم
 ومعه نعيم في يعصر حصته خيرا لا مشاركة ربه او إعطاء ارض
 لغرس فاذا بلغت كانت مسافة او شجر في تبلغ خمس سنين وهي تبلغ
 أثنائها وفصح باسرع بل محل او في اثنائه او بعد سنة من اثنائه
 ان وجبت اجرة المثل وبعده اجرة المثل ان خرجا عنها كان ازاء
 عينا او عرضا والا مسافة المثل كسافاته مع ثمراضع او مع بيع او
 اشترى محل ربه او دابة او غلام وهو صغير او حله لمنزله او يكفيه
 مؤنة آخر او اختلف الجزء سنين او حوائط كاختلافها ولي يشبها
 وان سافيته او اكتنيته فألغيت سارفا في بيع وليتقظ منه كبيعه
 منه ولي يعلم بعلمه ومسافة النخل كلبى كالثمة والقول لمعني الحقة
 وان قصر عامل عما شرطه حقه بنسبته ،

باب

حَتَّى إِجَارَهُ بِعَافٍ وَأَجْرٍ كَالْبَيْعِ وَتَجَلَّ أَنْ عَيَّنَ أَوْ بَشَّرَهُ أَوْ عَارَى أَوْ
 فِي مَضُونَةٍ لَمْ يُشْرَعْ فِيهَا إِلَّا كَرَاهٍ بِالْبَيْعِ وَالْإِيَّامَةِ وَجَسَدَتِ أَنْ
 انْتَبَهَى عَمَّا تَجَلَّلَ الْمَعْيَنَ كَيْفَ جُعِلَ لَنْ بَيْعٍ وَتَجَلَّلَ لِسَلَاخٍ وَلِخَالَةٍ
 لِحَتَّانٍ وَجَزْءِ ثَوْبٍ لِنَسَاجٍ أَوْ رَضِيعٍ وَأَنْ مِنْ أَلَانٍ وَمَا سَفَطَهُ أَوْ خَرَجَ فِي
 نَبْضِ زَيْنُونٍ أَوْ عَصِي كَأَخَصِّ وَأَعْرَشَ وَلَمْ نَصْفَهُ وَكَرَاهِ الْأَرْضِ
 بِضَعَامٍ أَوْ عَمَّا تَنْبَتَهُ إِلَّا تَحْشَبُ وَهَلِ ضَعَامٌ لِبَلَدٍ بِنَصْبِهِ إِلَّا أَنْ
 يَفْبُضَهُ الْآنَ وَكَانَ خِطَّتَهُ الْيَوْمَ بَكَّةً أَوْ لَا فَبَكَّةً وَأَهْلُ عَلَى هَاتَيْنِ
 جَمَاعَةٍ حَصَلَ بِلَدٍ نَصْفَهُ وَهُوَ لِلْعَامِلِ وَعَلَيْهِ أَجْرَتُهَا عَكْسُ لِنَكْرِهَا
 وَكَبِيرُهُ نَصَبًا بَأَنْ يَبِيعَ نَصَبًا ١٢ بِالْبَلَدِ أَنْ أَجَلًا وَلَمْ يَكُنِ الْفَنُّ مِثْلِيًّا
 وَجَازَ بِنَصَبٍ مَا يَخْتَصِبُ عَلَيْهَا وَصَاعٍ هَافِيٍّ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيْتٍ لَمْ
 يَخْتَلَفِ وَاسْتِجَارَ الْمَالِ مِنْهُ وَتَعْلِيْمُهُ بِعَمَلِهِ سَنَةً مِنْ أَخْزَعٍ وَأَخَصِّ
 هَذَا وَلَمْ نَصْبَهُ وَمَا حَصَدَتْ بِلَدٍ نَصْفَهُ وَإِجَارَةُ هَاتِي لَكِنَّا عَلَى أَنْ
 اسْتَغْنَى فِيهَا هَاتِي وَاسْتِجَارَ مُوجِرًا أَوْ مُسْتَنْتَنِي مَنْفَعَتَهُ وَالنَّفْعُ
 فِيهِ أَنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ غَالِبًا وَعَدَمُ التَّسْوِيَةِ لِكُلِّ سَنَةٍ وَكَرَاهِ أَرْضٍ لِنَتَّخِذَ
 مَحْجَرًا مَرَّةً وَالنَّفْعُ لَهَا أَنْ انْفَضَّتْ وَعَلَى ضَرْحٍ مَبْنِيٍّ وَالْقِصَاصِ
 وَالْأَدَبِ وَبَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا وَيَوْمٍ وَخِيَاضَةٍ ثَوْبٍ مِثْلًا وَهَلِ
 تَجَسَّدَ أَنْ جَعَمَهَا وَتَسَاوَيْتِ أَوْ مُطْلَقًا خِلَافِي وَبَيْعُ دَارٍ لِنَقْبَضِي بَعْدَ
 عَامٍ أَوْ أَرْضٍ لِعَشْمٍ وَاسْتِرْضَاعُ وَالْعَرَبِيَّ فِي كَغَسَلِ خِرْفَةٍ وَلِهَوِجِهَا بِسُخَّةٍ
 أَنْ لَمْ يَأْخُذْ كَأَهْلِ الضَّبَلِ أَنْ حَلَّتْ وَمَوْتِ أَحَدِ الظَّنِّينِ وَمَوْتِ أَبِيهِ
 وَلَمْ نَقْبَضِ أَحَدًا إِلَّا أَنْ يَتَضَوَّعَ بِهَا مَتَضَوَّعٌ وَكَضْهُورِ مُسْتَأْجَرٍ أَوْ جَمِ
 بِأَكْلِهِ أَكُولًا وَمَنْعِ زَوْجٍ رَضِيَ مِنْ وَطْنِهِ وَلَوْ لَمْ يَضْمَنْ وَسَفَرِ كَأَنْ تُرْضَعَ

معه ولا يستتبع حضانه كعكسه وبيعه سلعة على ان يتجر
 بفتحها سنة ان شرط الخلفى كغنى عينت والا فله الخلفى على آجه
 كراكت وهاميتى نهى لبيبي بيتا وضم يني في دار و مسيل مصب
 من حاض لان ميزاب الا منزل في ارضه وكرا رضى ما بضعام وشبه
 وعلى تعلج فم ان مشاهة او على الخفاف وأخذه وان لم تشتريه
 واجارة ماكون كفصعة وفخر وعلى حجر بنر اجارة وجعالة ويك
 حلي كالحجار مستأجر دابة او لبطه مثله وتعلج فيه وفي انصر
 كبيع كتبه وفراة بلعن وكرا دقي ومعني لغرس وكرا كعبه لكلام
 وبناء مسجد للكره وسكنى موفده بمنفعة تنفوق فخر على تسليمها
 بل استيعاب عين فضا ولا حضر وتعين ولو محبها وارضا غير ماوما
 ونقر انكشافه وشجرا لتجيبى عليها على الأحسن لان الأخذ بمرته
 او شاة لبنها واعتبر ما في الأرض ما في يده على الثلث بالشفوع ولا
 تعلج غناء او دخول حائض لمسجد او دار لتتخذ كنيسة كبيعها
 لئلا وتضيق بالكره وبعضلة الثمن على الأرجح ولا متعين كم كعتي
 الحجر بخلافى الكعابة وتعين متعل ورصيغ ودار وحانوته وبناء على
 جدار ومهل ان لم يوصى وعابة لركوب وان ضمنت هجنس ونوع
 ومكورة وليس لرايع رعي اخرى ان لم يفوا الا بمشارطة او تفل ولم يشتريه
 خلافه والا فأجه مستأجه كأجير لخدمة أجر نفسه ولم يلزمه رعي
 الولد الا لغري ومهل به في الخيط ونفسي الرحا وآلة بناء والا فعلى
 ربه عكس أكاب وشبهه وفي النسي والمنازل والمعاليق والزاملة ووضائه
 بهمل وبطل الضعاع الهول وتوجي كمنع الضيلسان فابله وهو
 أميو فلان صلات ولو شرط إثباته ان لم يأت بيهمة المبيت او عتم بهمن
 او ضعاع او أنية فانكسرت ولم يتعد او انقضع الحبل ولم يغتم بعمل
 كحارس

تخارص ولو حَامِيًا واجبر لصانع وسهسار ان ظهر خفيه على الاضمر
ونوتي عرفت سعيته بجعل سابع لان خالي مرتضى شرطه او انهي
بلان اذن او غر بجعل مبيته يوم الغلي او صانع في مصنوعة لان
خفيه ولو جعله له عمل وان بيت او بلان اجم ان نصب نفسه وشاب
عليها مبيته يوم جفعه ولو شرط فعيه او عا لأخر لان ان نفوع
بيته بتسقط الأجرة والا ان تحصى له به بشرطه وضوق ان اعم
تقوى موت ففكر او سرقة منكوره او فلغ ضمير او صبا منورع فيه
وفاجت بتلي ما يستوي منه لا به الا حيت نعل ورضيع وميرس نهو
وروى وستي لفلح فسكنت كعبو الفصاحي وبغصب العار وعصب
منبعها وأمر السلطان بإغلاق الخوانيت وجل ضمير او مضي لا تفكر
معه على رضاع ومرض عبه وهويه لكالعبو الا ان يرجع في بقيته
مخالي مريض عاقبه بسعي ثم تخرج وخير ان تبين انه سارق وبمشت
صغير عفة عليه او على سلعه ولي الا لظن عدم بلوذه وبقي
كالشهر كسعيه ثلاث سنين وموت مستحق وفي آجي ومات قبل
تفصيها على الأحم لان يافها اماله او خلي رب عاقبه في غير معين
وحي وان جاني مفصر او مسقي مستأجر وأجر الحاكم ان لي يكتي او
بعثو عبه وحكمه على الهو واجرته لسيير ان اراد انه هم
بعدها

فصل وكرا العاقبة كغلب وجاز على ان عليا عليها او ضعاف
ربها او عليه ضعاف او ليركبها في حوائجه او ليحكم بها شهر او
ليعمل على عاقبه مائة ولى يسى ما لكل وعلى حل احمي لي يه ولى
يلزمه العادح بخالي ولد ولده وبيعها واستننا ركوبها الثلاثة لا
جعة وكه المتوسط وكرا عاقبة شهرا ان لي يتفد والرضا بغهي

المعيّنة العالكة ان لي بنفد او نفد واضمّ وجعل المستأجر عليه
وجونه وحلّ بهويته او كيله او وزنه او عديّه ان لي يتعاون وإفالة
بهيّاق قبل النفد وبعده ان لي يغبّ عليه و١٢ فلا من المكته
بغض ان اختصّ او بعد سير كثير واشترافه هدية مكّة ان عُمي
وعقبه الأجم لا حلّ من مريض ولا اشتهاؤه ان ماتت معيّنة أثناء
بغيمها كحوايت لمّ حال او لأمكنه او لي يكن العُمي نفد معيّن وان نفد
او بعد فانيّر عيّنت ١٢ بشمّه الخلفي او ليحمل عليها ما شاء او ملكان شاء
او ليشتيع رجلاً او مثل كراه الناس او ان وصلت في كذا مبيكة او
ينتقل لبلد وان سلوت ١٢ بإذنه كإرجاعه خلعت او حلّ معه والكره
لا ان لي تحمل زنة كالسعيّنة وحسن ان اكهي لغير امين او عطيت
بهيّاق مسافة او حلّ تعصب به و١٢ بالكره كان لي تعصب ١٢ ان
تحبسها كتيها بله كراه الزائده او فيمتها ولد بيع عضوض او جوج
او اعشى او ديه باحشا كأن يحسن له كلّ يوم اربعة بين بحر
موجود لا يحسن الا اربعة وان زاده او نفصّ ما يشبه الكيل فلا له
ولا عليه ،

فصل جاز كراه حرام وجار غائبة كبيعها او نصها او نصي
عبد وشعها على ان سكن يوماً لهم ان ملط البقيّة وعدهم بيان
الابتداء وحلّ من حين العفة ومشاهدة ولي يلزم لها الا بنفد بفقاره
كوجيبة بشهر كذا او هذا الشهر او شعها او الى كذا وفي سنة
بكذا تاويلان وارضي مضر عشها ان لي بنفد وان سنة الا المأمونة
كالنيل او المعيّنة فيجوز ويجب في مأمونة النيل اداء روين وفهر من
ارضه ان عيّن او تساوت وعلى ان يحتمل ثلاثا او يهبلها ان عُمي
وارضي سنين كذا شعها بها سنين مستقبله وان لغيمه لا زرع وشمّه
كنس

كنس م حاض او م مية وتضمين من كماء وجب لا ان في محب او من
 عنه المكتني او حبي اهل ذي الحجاج او نور تبع مطلقا او في يعين
 في الأرض بناء وشمس وبعضه اضي ولا غمق وكما وكيل بهاباة او
 بعمى او ارض مرق لغرس باءا انقضت فهو له ب الأرض او نصفه
 والسنة في المضر بالخصاء وفي السقي بالشهور بان تمت وله زرع
 اخضر بكماء مثل الزائد واذا انتشر للمكتني حب فبنت فابلا وهو
 له ب الأرض كمن جهم السيل اليه ولم الكماء بالهكتان وان جسد طائفة
 او غرق بعد وقت الحث او عديمه بخر او سجنه او انقضت شجرات
 البيت او سكن اجنيب بعضه لا ان نفى من فيه الكماء وان فل او
 انقضت بيت منها او سكنه مكم به او في يأتي بسق للعلو او عضش
 بعض الأرض او غرق ببعثته وخي في مضر كعضل بان بقي بالكماء
 كعضش ارض صلح وهل مطلقا او لا ان يصلحوا على الأرض تاويلان •
 عكس تلبى الهرع لكثرة دودها او بارها او عضش او بغي القليل ول
 مجبر اجر على اصلاح مطلقا بخلاف ساكن اصح له بغيه المرق
 قبل خروجه وان اكتميا حانوتا بأراء كل مقدمه فسح ان امكن والا
 اكتم عليها وان غارت عين مكمى سنين بعد زرعه انقضت حصه
 سنة بفض وان تروج ذات بيت وان بكماء فلا كماء الا أن تبين والقول
 للأجبي انه وصل كنبيا او انه استصنع وقال ربّه ودعيه او خولبي
 في الصبة وفي الأجه ان أشبه وجاز لا كنباء ولا في ركة بلمبه وان
 بلا بيته وان اعلاه وقال سهو مبي واره اخذ جمع فيه الصبغ
 يمين ان زاعت دعوى الصانع عليها وان اختار تضمينه بان جمع
 الجائع فيمته ابيض فلا عيب ولا حلقا واشتم كما لا ان تخالفا في ثلث
 السويق وابو من جمع ما قاله الثلاث فمثل سويقه وله وللجبال يمين

في عدم فصح الأجر وان بلغا الغاية لا لوصول ملكته به بهمين وان
قال عاية لم يفتة وقال بل لآتم يفتة حلقة وفتح ان عدم السير او قل
وان نفعه ولا كعون المبيع والمكتم في المساجة ففتح ان أشبه قوله ففتح
او أشبهها وانفعه وان لم ينتفع على المكتم ولهم الجاهل ما قال لا ان
مكتم على ما اتعاه فله حصّة المساجة على دعوى المكتم وفتح
التأني وان لم يشبهها حلقة وفتح بكم المثل فيها مشى وان قال التي يفتة
للمدينة عاية وبلغها وقال بل ملكة بأقل من نفعه بالجول للجهل
فيما يشبه وحلقة وفتح وان لم ينفع للجهل في المساجة والمكتم في
حصتها مما ذكر بعد عيبتها وان أشبه قول المكتم ففتح بالجول له
بهمين وان افاد بينتين فصح بأعدها ولا سقطت وان قال اكتمت
عشرا عشرين وقال حسا عاية حلقة وفتح وان زرع بعضا ولم ينفع
فلم يضا ما اتم به المكتم ان أشبه وحلقة ولا بقول ربها ان أشبه وان
لم يشبهها حلقة ووجب كرم المثل في ما مضى وفتح التأني مطلقا
وان نفعه فتمت

باب

حكمة الجعل بالتزام اهل الاجارة جعل على يستحقه السامع بالتمام
كتم السبع الا ان يستأجر على التمام فنسبة التأني وان استحق ولو
تتمية بخلاف موده بل تقديم زمن الا بشرط تيم ما شاء وان نفعه
مستحق في كل ما جاز فيه الاجارة بل عكس ولو في الكثير لا كبيع
يطلع لان يأخذ شيئا الا بالبيع وفي شرط منفعة الجاعل فولان ولمن لم
يسمع جعل مثله ان اعتاد كحلها بعد تأنيها ولم يبه تمكة والا
بالنفعة فإن أفلت بها به آهي ملكة نسبتته وان جاء به ذو ذرع وذو
أقل

أَقْلَّ أَشْتَمَ كَمَا فِيهِ وَلَكَيْسَ بِهَا الْعَبْعُ وَلَزِمَتْ الْجَاعِلُ بِالشَّرْعِ وَفِي الْعَاسَةِ
جَعَلَ الْمَثْلَ لَا يُجْعَلُ مَضْلًا بِأَجْرَتِهِ ،

بَاب

مَوَاتِ الْأَرْضِ مَا سَلَغَ عَنِ الْاِخْتِصَاصِ بَعَارَةً وَلَوْ اِنْدَرَسَتْ إِلَّا لِأَحْيَاءٍ
وَفِيهَا كَهْتَضِبُ وَمِمَّا تَقَى يُلْقَى عُذْوًا وَرَوَاحًا لِبَلَدٍ وَمَا لَنْ يَضِيقَ
عَلَى وَارِدٍ وَلَا يَحْتَمِي عَمَاءُ لَبْنِي وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِكُفْلَةٍ وَمَضْرَجُ تَرَابٍ
وَمَصِيبُ مِيزَابٍ لِحَارٍ وَلَا تَخْتَصِي مَجْمُوعَةٌ بِأَمَلَاتٍ وَلَكِنَّ الْاِنتِبَاحَ مَا لَمْ
يَحْتَمِ وَبِالْفَضْلِ وَلَا يَفْضَحُ مَعْيُورُ الْعَنُودِ مَلَكًا وَتَحْيَى إِمَامٌ مَحْتَاجًا إِلَيْهِ
فَلَمْ مِنْ بَلَدٍ عَمَّا لَكُفُوًا وَافْتَعَرَ لِكُفُوًا وَإِنْ مَسَلَهَا إِنْ فَمِمْ وَلَا فِلَإِمَامٍ
إِمَاصَاؤُهُ أَوْ جَعَلَهُ مَتَعَمِّيًا لِكُلِّ الْبَعِيدِ وَلَوْ عَمِّيًا بِغَيْرِ جَمِيَّةٍ الْعَمِمْ
وَالْأَحْيَاءُ بِتَحْيِيرِ مَا وَبِإِخْرَاجِهِ وَبَيْنَاءٍ وَبَغْيَسُ وَتَحْرُثُ وَتَقْتَمِي بِأَرْضٍ
وَيَفْضَحُ تَحْيَى وَبِكُسْرٍ جَرْمًا وَتَسْوِيَتُهُمَا لَنْ بِتَكْوِيَتِ وَرَعِي كَلًا وَحَمِي
بَنَرْمَاشِيَّةٍ وَجَارَ عَمِيَّةٍ سَكَنِي لَمْ جَلِ تَحْيَى لِلْعَبَارِ وَغَفْدُ نَكَاحٍ وَفَضَاءٍ
حَمِي وَفَتَلُ عَمِيَّةٍ وَنَوْعُ بَقَائِلَةٍ وَتَضْيِيقُ عَمِيَّةٍ بِأَعْيَةٍ وَإِنَاءُ لِيُولُ إِنْ
حَايَ سَبْعًا كَهَيْئَلِ تَحْتَهُ وَمَنْعُ عَكْسُهُ كَأَخْرَاجِ رَجَحٍ وَمَكْتُ بِنَجَسٍ وَكَمْ
أَنْ يَبْصُقَ بِأَرْضِهِ وَحَكُّهُ وَتَعْلِيْقُ صِيَّةٍ وَبَيْعُ وَشِرَاءُ وَسَلُّ سَبِيٍّ وَإِنْشَاءُ
حَالَةٍ وَهَتَبُ عَمِيَّةٍ وَرَجَحُ صَوْتٍ كَمْ بَعِ بَعْلُ وَوَفِيدُ نَارٍ وَدُخُولُ كَحِيلٍ
لِنَفْلٍ وَمِمَّا شَرُّ أَوْ مَتَكًا وَلَتَقِي مَاجِلُ وَبَنِي وَمَرْسَالٍ مَضِي كَهَاءٍ عَمَلَكُهُ مَنَعُهُ
وَبَيْعُهُ إِلَّا مِنْ خَيْبٍ عَلَيْهِ وَلَا تَمِنْ مَعَهُ وَالْأَرْجَحُ بِالْفَهْمِ كَبَعْضِ بَنِي زَرْعٍ
خَيْبٍ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ بَعْدَهُمْ بَنِي وَأَجْدُ يُصْلِحُ وَأَجْبَى عَلَيْهِ كَبَاضٍ
بَنَرْمَاشِيَّةٍ بِهَمَاءٍ هَدْرًا إِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْمَلَكِيَّةَ وَتَحْيَى عَمَسَامٍ وَلَهُ عَارِيَّةُ
آلَةٍ تَحْيَ حَاضِي تَحْيَ حَائِيَّةٍ رَبَّهَا تَحْيَى إِلَهِي وَلَا فَبِنَجَسٍ الْمَجْمُوعَةُ وَإِنْ سَالِ

مضر عباح سبي الا على ان تغتم للكعب وأمر بالتسوية ولا فكتانكهن
 وقس للمغابلين كالنيل وان ملأ أولاً فسع بقله او عيه وأهمع للتشاح
 في السبق ولا تمنع صيد سهل وان من ملكه وهل في ارض العنوة بفض
 او لا ان يصيد المالك تاويلان ولا كلاً، بفخص وعاء في يكتنعه زرعه
 بخلاف موجه وجاه ،

باب

صح وفي مملوك وان بأجه ولو حيوانا ورقيقا كعبد على مضي في يقصده
 ضره وفي وفي كضلع تيمم على أهل للهلك كمن سيولده ودمي
 وان في تضره فية او يشترط تسلي علقته من فاضه ليصمها او ككتاب
 عاد اليه بعد صممه في مضممه وبطل على معصية وحيته وكام
 لكسجه وعلى بنيه دون بناته او عاد لسكنى مسكنه قبل عام او
 جعل سبغه ليعين ان كان على مجبوره او على نفسه ولو بشريط
 او على أن النظر له او في كتيه وفي عليه ولو سعيها او ولقي
 صغير او في بخل بين الناس وبين كسجه قبل فله وموته ومضاه
 لمجوره اذا أشهد وصحقي الغلة له ولع تكن سكناه او على وارث مرضي
 موته الا معفيا خرج من ثلثه فكسيرا للوارث كثلثة اولاد واربعه
 اولاد اولاد وعقبه وتم اماً وزوجه فتدخلان في مال الاولاد واربعه
 اسباعه لولد الولد وفي وانتفض القس بخدوش ولد لها كهوته على
 الاصح لا الزوجه والأُم فتدخلان وداخلتا فيما زينة للولد فحسنت ووفعت
 او تصدقت ان فارته فيه او جعة لا تنفض او لمجول وان خصم
 ورجع ان انفضع لأفم بفراء عصبه المحبس وامراً لو رجلك عصب
 فلي ضاق فقام البنات وعلى اثنين وبعدهما على البغراء نصيب من
 مات

مانت لهم الا كعلو عشية حياتهم فيمات بعدد وفي كنفهم في يهرج
عومها في مثلها والا وفي لها وصدة لجلان له او للمساكين فهو
منها بالاجتهاد ولا يشترط التعجب وهل في الاصلان عليه كتسوية
أنفى بكم ولا التأبى ولا تعيين مصبه وصفي في غالب والا بللغفم
ولا قبول مستغف الا المعين أهل بازرة فكيفضع وأتبع شرعه
ان جاز كتحصيل معصب او ناظر او تبعية جلان بكفا وان من
غلة ثاني عام ان في يفل من غلة كل عام او ان من احتاج من
العصب عليه باع او ان تسور عليه فاضي او غير رجع له او لوارثه
كعلو ولدي ولا ولد له لا بشرط إصلاحه على مستغف كأرض
موضعة الا من غلتها على الأحم او عديم بعد بإصلاحه ونفعه
وأخرج الساكن الموقوف عليه للسكنى ان في يصلح ليتم له وأنفق
في درس لغيره من بيت مال فإن عديم بيع وعوض به سلاح
كالوكيل وبيع ما لا ينتفع به من غير عفا في مثله او شفيعه كان
أبلى وحصل الذكور وما كبر من الإناث في إناث لا عفا وان هم ب
ونفص ولو بغير همب الا لتوسيع كسجه ولو جبرا وأموا فجعل منه
لغيره ومن همم وبعأ جعله اعادته وتناول الذرية وولدي جلان
وجلانة او الذكور والإناث وأولادهم الحاجة لا نسلي وعفي وولدي
وولد ولدي وأولادي وأولاد أولادي وبنو بنو وفي ولدي
وولدي فولان والأخوة والأنتى ورجال اخوتي ونسأول الصغي ونو
أبي اخوته الذكور وأولادهم وآلي وأهلي العصة ومن لو رجلت عصبت
وأقاربي أقارب جهته مكلفا وان نصرا ومواليه المعتق وولدي ومعتق
أبيه وابنه وفومعه عصبتة بفض وضعل وصي وصغير لمن في
يبلغ وشايت وحدت الأربعين والى كمثل الستين والى مشيخ وشيخ

الأفنى كالأرمل والمطل للوفاة لأن الغلة جله ولوارثه منع من بيعه
إصلاحه ولا يبيع كراؤه لزيادة ولا يفسد إلا ماضي زمنه وأتمى ناطقه
إن كان على معين كالسنتين وطن مرجعها له كالعشم وإن بنى
محبس عليه فإن مات ولم يبين فهو وبقى وعلى من لا خطفه به أو
على قوم وأغابهم أو على كولد ولم يعينهم فصل المتوفى أهل
الحاجة والعيال في غلة وسكنى ولم يخرج ساكن لغيبه إلا بشرطه أو
سعر انقطاع أو بعينه ،

باب

العينة تملك بلا عوض ولتؤبب الآخرة صدقة وصحت في كل مملوك
ينقل ممن له ثمرة بها وإن مجهول وكلها وحينا وهو أبرأ إن وحب
من عليه ولا ملك الرهن ورهنا لم يقبض ولا يسر رهنه أو رضى مرتبه
والآن فصي عليه بعته إن كان الدين مما يكفل وإن بقي لبعده الأجل
بصيغة أو مبيعها وإن جعل كفضلية ولو لم يأت مع قوله جاز
وحيث وإن بلا إذن وأجبر عليه وبطلت إن تأخر الدين محضه أو
وهب لثاني وعاز أو اعتق الواهب أو استولى وإن فية أو استعجب
هدية أو أرسلها ثم مات أو المعبنة له إن لم يشهد كان جعلت لمن
يتصدق عند حال ولم تشهد أو باع وأهب قبل على الموهوب
ولا مالهن للمعصى روين بفتح الضاء وكسرها أو جن أو مريض واتصل
عونه أو وحب مودع ولم يغفل مودعه وحج إن فبض ليموتى أو جة
فيه أو في تزكية شاهر أو اعتق أو باع أو وحب إذا اشهد وأعلن
أو لم يعلم بها الآن بعد موته وحوز فسخه ومستعير مطلقا ومودع إن
على لا غاصب ومرتهن ومستأجر إلا أن يهب الإجارة ولا أن رجعت
اليه

اليه بعرض بغير بأن آجرها أو أرفع بها بخلاف سنة أو رجح مختصها
 أو ضيعها هات وهبة أحد الزوجين للأخر متاعاً وهبة زوجة دار
 سكنها لزوجها لا العكس وإن أن يفت عنق إلا لمجوره إلا ما لا
 يعمر ولو خلع ودار سكناء إلا أن يسكن أهلها ويكفي له الأكنم وإن
 سكن النصف بصل فله والأكثر بصل الجميع وجازت الصبي كطهرتها
 أو وارثها ورجعت للغير أو وارثه بحسب علمها وهو لأخرتها ملطاً
 الرقبى كغوي حارين فالان إن ميت فبلي معها في وإن قلنا كعبه لخل
 واستثنى مهرها سنين واليسغ على الموهوب أو ميس لمن يغم سنين
 وينفق عليه المذموم ولا يبيعه لبعده الأجل ولأن اعتبارها من
 ولحق كأم فله وهبت ما أب وإن عمنونا ولو بيتها على المختار إلا
 ما أريد به الأخر كصفحة فلا شيء أن في تفت لا يتواله سوف أو زينة
 أو نفسي وفي يفت أو يفت لها أو يفت ولو ثيباً أو عمن كواهب
 إلا أن يهب على هذه الأحوال أو يهول المص على المختار وفي
 يفت صفة بغير ميراث ولا يركبها ولا يأكل علتها وهل إلا أن
 يرضى الأب الكبير بشبه اللبن تاويلان وينفق على أب اجتر منها
 وتفويج جارية أو صبي للصورة ويستفصى وجاز شيء الثواب ولهم
 بتعيينه وصق واهب فيه أن في يشهد عمن لضر وإن نعم من
 وهل على أو أن اشكل تاويلان في غير المسكوت إلا بشرط وعمن
 أحد الزوجين للأخر ولعالم عند فدومه وإن بغيراً لغني ولا يأخذ
 هبته وإن فائمة ولهم واهبها لأن الموهوب له الفية إلا لعوت بريم
 أو نفسي وله منعها حتى يفضه وأثيب ما يفضى عنه ببيع وإن
 معيباً إلا تخضب فلا يلزم اخذ وللمأذن ولأن في مال ولحق الهبة
 للثواب وإن قال داري صفة بهمين مطلقاً أو بغيرها وفي يعين في

يُفَضَّلُ عَلَيْهِ الْخَلَابِيُّ الْمُعَيَّنُ وَفِي مَجْمَعِ مُعَيَّنِ فَوَلَانِ وَفَضْلِي بَيْنَ مَسْلُ
وَعَمِيٍّ فِيهَا فَتَكُنَا ،

بَاب

اللفظة مال معصوم عَمَى لِلضَّيَاعِ وَأَنْ كَلْبًا وَفَرْسًا وَهَارًا وَرُبَّةً عَمَى فِي
مَشْدُودٍ فِيهِ وَبِهِ وَعَمَى بَلَدٌ عَمِيٍّ وَفَضْلِي لَهُ عَلَى عَمَى الْعَدَمِ وَالْوَزْنِ
وَأَنْ وَصِي ثَانِي وَصِي أَوَّلٌ وَلَمْ يَبَيِّنْ بِهَا حَلَقًا وَفُسَهَتْ كَبَيِّنَتَيْنِ لَمْ
تُورَخَا وَالْأَنْ جَلَلًا فَعَمَى وَلَا ضَائِقَ عَلَى دَافِعٍ بَوْصِي وَأَنْ فَامَتَ بَيِّنَةٌ
لَعْنَةٍ وَاسْتَوْفِي فِي الْوَاحِدِ إِنْ جَعَلَ غَيْرَهَا لَا غَلَطَ عَلَى الْأَضْمِ
وَلَمْ يَضَعْ جَعَلَهُ بَعْدَهُ وَوَجَبَتْ اخْرُجَ خَوِي خَائِزٌ لَا أَنْ عَلَى خِيَانَتِهِ
هُوَ مَجْمُوعٌ وَالْأَنْ كَمْ عَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَمَّيْفُهُ سَنَةٌ وَلَوْ كَانُوا لَا تَابَعًا
عَمَّائِي ضَلَبَهَا بِكِبَابِ مَجْمَعٍ فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِنَجَسِهِ أَوْ مِنْ
يَتَّقُو أَوْ بِأَجَةٍ مِنْهَا أَنْ لَمْ يَعْمَى مِثْلُهُ وَبِالْبَلَدَيْنِ أَنْ وَجَعَتْ بَيْنَهُمَا وَلَا
يَخْرُجُ جِنْسُهَا عَلَى الْخِتَارِ وَوَجَعَتْ لِحَبْرَانِ وَجَعَتْ بِغَيْرِهِ عَمَّةٌ وَلَهُ
حَبْسُهَا بَعْدَهَا أَوْ التَّصَدَّقُ أَوْ التَّهْلُكُ وَلَوْ عَمَّةٌ ضَامِنًا فِيهَا كَنِيَّةٌ
اخْرُجَهَا فَبَلَاهَا وَرَبَّهَا بَعْدَ اخْرُجَهَا لِحَبْطِهَا بِغَيْرِ تَبَاوُلَانِ وَعَوَى الْهَوَى
كَتَلًا وَفِي السَّنَةِ فِي رَفِيقَتِهِ وَلَهُ أَكَلُ مَا يَبْعَثُ وَلَوْ بِغَيْرِهِ وَشَاءَ بَعْجَاهُ
كَبَفَرٍ بِهَلِّ خَوِي وَالْأَنْ تُرِكَتْ كَابِلٌ وَأَنْ أَخَذَتْ عَمَّيْنِ ثُمَّ تُرِكَتْ
بِهَلَّتْهَا وَكَمْ فِي غَيْرِهَا فِي عِلْقَاهَا كَمْ فِي مَضْرُوبَاتِ وَرُكُوبِ دَابَّةٍ مُوَضَّعَةٍ
وَالْأَنْ حَيَّزَ وَغَلَّتْهَا دُونَ نَسْلِهَا وَخَيَّمَتْ رُبُّهَا بَيْنَ بَنَاتِهَا بِالنَّبِغَةِ أَوْ
إِسْلَامِهَا وَأَنْ بَاعَهَا بَعْدَهَا بِهَا لَمْ يَبْقَا إِلَّا الْفَهْمُ الْخَلَابِيُّ لَوْ وَجَعَهَا بَيْنَ
الْمُسْكِينِ أَوْ مَبْتَاعٍ مِنْهُ فَلَهُ اخْرُجَهَا وَلِلْمَنْفَعَةِ الْهَجْوُوعُ عَلَيْهِ إِنْ أَخَذَ
مِنْهُ فَيَهْتَمُّهَا إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَأَنْ نَفَضَتْ بَعْدَ نِيَّةٍ
تَهْلِكُهَا

تَمْلِكُهَا بِمِلْكِهَا أَخِيهَا أَوْ فَيْتُهَا وَوَجَبَ لِفَتْحِهَا نُبْءُ كِبَايَةِ
وَحِصَانَتِهِ وَنَبَغْتُهُ أَنْ لَمْ يُعْطَ مِنْ آلِهِ لَا أَنْ عَمَلًا كَعِبِيَّةٍ أَوْ يَوْجِدَ
مَعَهُ أَوْ مَجْزُوعًا تَحْتَهُ أَنْ كَانَتْ مَعَهُ رُفْعَةٌ وَرُجُوعُهُ عَلَى أَبِيهِ
أَنْ ضَرَحَهُ عَمَّا وَالْفَوَلُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يُنْعِيقِ حِسْبَةً وَهُوَ هَمٌّ وَوَلَاوُهُ
لِلْمُسْلِمِينَ وَحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ فِي فَمِي الْمُسْلِمِينَ كَلَانٌ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا
بَيْتَانِ أَنْ التَّفْطُحَ مَسْلُوعٌ وَفِي فَمِي الشَّرْطِ مُشْرِطٌ وَلَمْ يُلْفِظْ عِلْتَفُضَهُ
وَلَا عِيٍّ إِلَّا بِيَيْنَتِهِ أَوْ بَوَاحٍ وَلَا يَرْكُ بَعْدَ اخْرَاقِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ لَمْ يَجِدْ
لِلْعَاكِمِ مِلْغٌ يَغْبِلُهُ وَالْمَوْضِعُ مَضْهُوفٌ وَفَتْحُ الْأَسْبُوقِ فِي الْأَتُولَى وَالْأَنْ
بِالْفَرْعَةِ وَيَنْبَغِي الْإِشْعَاءُ وَلَيْسَ مُكَاتِبٌ وَلَحْوُهُ التَّفْلَاطُ بِغَمٍّ إِعْنِ السَّيِّدَ
وَنُزْعَ مَحْكُومٍ بِإِسْلَامِهِ مِنْ عِيٍّ وَنُدْبِ اخْرَاقِ أَبُو مَنْ يَعْزِي وَالْأَنْ بَلَنْ
يَأْخُذَ فَإِنْ اخْرَاقَ رَجَعَ لِلْإِمَامِ وَوُفِي سَنَةِ ثَمِ بَيْعٍ وَلَا يُصْهِلُ وَأَخْرَاقَ
نَبَغْتُهُ وَمَضَى بَيْعُهُ وَأَنْ قَالَ رُبُّهُ كُنْتُ أَعْتَقْتُهُ وَلَهُ عَتَقُهُ وَهَبْتُهُ لَغَمٍّ
أَتُولِبُ وَتَفْغَامٌ عَلَيْهِ الْخَطْوَةُ وَحَيْثُ أَنْ أَرْسَلَهُ لَا تَخْوِي مِنْهُ كَيْفَ اسْتَأْجَرَ
فِيهَا يَعْضُبُ فِيهِ لَا أَنْ أَبُو مَنْ وَأَنْ مِثْلَهُمَا وَحَلَقِي وَاسْتَقْفَهُ سَبْرُكَ
بِشَاهِدِهِ وَعِيٍّ وَأَخْرَاقَ أَنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا دَعَاوَاهُ أَنْ صَدَّقَهُ وَلَيْمَ رَجَعَ لِلْإِمَامِ
إِذَا لَمْ يَعْزِي مُسْتَقْفَهُ أَنْ لَمْ يُخْتَقِ ظُلْمُهُ وَأَنْ أُنَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ فَاصِي
أَنَّهُ فَمِ شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا بَلَنْ مَهَبَ مِنْهُ عِبْرُكَ
وَوَضَعَهُ عَلَيْهِ فَمِ إِلَيْهِ بَعْدَ ،

باب

أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدْلٌ عَمَّ فَمِنْ مَجْتَمَعَةٍ أَنْ وَجَدَ وَالْأَنْ فَاُمْتَلُ مَفْلُوحٌ وَزِيَّةٌ
لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ فَمِنْ شَيْءٍ مَحْكَمٌ بِفَوَلٍ مَفْلُوحٌ وَنَبَغَةٌ حَكَمٌ أَهْوَى وَأَبْكَعَ
وَأَصَحَّ وَوَجَبَ عَزْلُهُ وَلَيْمَ الْمُنْعَبِزُ أَوْ الْخَائِقُ مَبْنِيَّةٌ أَنْ لَمْ يَتَوَلَّ أَوْ ضِيَاعٌ

الحق القبول والصلب وأجبي وان بحسب والآن فله العرب وان عيّن
 ومهم لجاهل او فاضل ما نيا ونحب ليشهر علة كويح غني حليج في
 نسيت مستشبر بلان عيّن وحبة وزائج في الهاء وبضاعة سوء ومنع
 الرأيين معه والمصاحبين وتخفيف الأعوان والثناء من تخفيف عما يقال
 في سيرته وحكيه وشهوه وتأديب من أساء عليه الا في مثل اتق
 الله في امري فليوف به ولي استغلي الا توسع عله في جملة بعدت
 من علي ما استغلي فيه وافعل عوته ان هو عوت الأنبي ولو الخليفة
 ولا تفعل شهادته بعرض الله فضي بكذا وجاز تعة مستقبل او
 عاصي بذاتية او نوع والنفول للصلاب في من سبق رسوله والآن أفرع
 كالآباء وتكفي غير خصم وجاهل وكام وغير ميم في مال وجهر
 ان حبة ولعاني وقتل وولاء ونسب وصال في وعني ومضي ان حكم
 صوابا وأحب وفي حبة وعبي وامية وفاسي ثالثها ان الصبي وربها
 وفاسي وضرب خصم لة وعزله لمصلحة ولي ينبع ان شهر عدل
 بغير شكية ولجبرا عن غير مخط وخفي نغمي بمسألة ان حبة
 وجلس به بغير عيب وفدوم حاج وخروج ومضراو لجوه والثناء
 حاجب وبواب ومدا بهبوس في وحي ومال ضعل ومفلي في حبال
 وفاسي يمنع معاملة يتي وسعيه ورجع امها في في الخصوم ورتب
 كاتبا عدل شرطا كهي واختارها والمتم جم فخير كاتبا واحص
 العلماء او شاورهم وشهوا ولي يعت في خصومة ولي يشتر بهجلس
 فضائه كسلي وفراضي وإبضاع وحضور ولية الا لنكاح وقبول
 هدية ولو كاتبا عليها الا من فريب وفي هدية من اعطاءها قبل
 الولاية وكراهية حكمه في مشيه او متكنا وإلزام يهودي حكما بسببه
 وتعديته بهجلسه لحجم وحوام الرضا في التحكيم للحكم عولان ولا
 يحكم

يحكم مع ما يُدَّهش عن العلم ومضى وعمر شاهداً بهور في الملأ
 فنجاه ولا يخلق راسه أو تحيته ولا يحسبه ثم في قبوله ثم في أن أجب
 التعانف فأهل ومن أساء على خصمه أو مغب أو شاهداً لا بشهادة بياض
 كلفه كذباً وليسوا بين الخصمين وأن مسلماً وكافراً وهما المسامحة
 وما تخشى موافقه ثم السابق قال وأن تخشى بل حصول ثم أفرع وينبغي
 أن يُعبر وقتاً أو يوماً للنسبة كالمطعم والمدرس وأم مَدَّعِ نَجْمَ فوله
 عن مصدق بالكلام والآن ما جالب والآن أفرع في مدعي معلوم محقق
 قال وكذا شيء ولا في يسمع كأضرب وكجاء بعن وتوَجَّهت وحل على
 الصحيح ولا يلبس له الحاكم عن السبب ثم مَدَّعَى عليه ثم في فوله
 معطو أو أصل جوابه إن خالفه بعين أو تكثير بيع وأن بشهادة
 أمه أن بيئته جرحته إلى الصانع والمتهم والضيق وفي معين
 والودعة على أهلها والمسافر على رفقة ومَدَّعَى مريض أو بائع
 على حاضر المزايعة وأن أقر له الإشهاد عليه والحاكم تنبيهه
 عليه وأن أنكر قال أَلَا بَيِّنَةٌ بَانْ نَفَاهَا واستحلَّه فلان بيئته إلا لعذر
 كنسيان أو وجه ثانياً أو مع عين في يَهْ الْأَوَّلُ وله عينه أنه في تحلله
 أولاً قال وكذا أنه على بعض شهود وأعذر بأبغيت له حجة ونُذِبَ
 توجيه متعد فيه إلى الشاهدة بما في المجلس وموجهه ومَرَّي السم
 والمبني بغير عداوة ومن تخشى منه وأنظر لها باجتهار ثم حكم
 كنفيعها ولجئ عن المهرج ويجتبه إلى في دم وحسبي وعني ونسب
 وضلني وكتبه وأن في لجئ حبس وأجب ثم حكم بل عين ومَدَّعَى
 عليه السؤال عن السبب وقبل نسيانه بل عين وأن أنكر مطلوب
 المعاملة بالبيئته ثم لا تُقبل بيئته بالفضاء بخلاف لا حق لا على
 وكل مدعى لا تثبت إلا بعدلين بل عين بهمة لها ولا ثم كنكاح

وأمر بالصالح عوي البطل والي مع كان خشية تعافى الأم ولا يحكم
 من لا يشهد له على المختار ونبة حكم جائر او جاهل في يشاور ولا
 تعقب ومضى غير الجور ولا يتعقب حكم العدل العالي ونقض ويبين
 السبب مطلقا ما خالف فاضعا او جلي فيباس كاستسعاء معتق وشبهة
 جار وحكم على عدو او بشهادة كام وميراث في ربح او مولى
 اسفل او بعل سبق مجلسه او جعل بنته واحرق او أنه فصد كذا
 فأخطأ ببينة او ظهر أنه فصد بعبدين او كامين او صبيتين او
 باسفين كأحد هما الا مال فلا نية ان حلى والا أخذ منه ان حلى
 وحلق في القصاص حسين مع عاصبه وان نكل ركن وعمر شعوة
 علموا ولا جعل عاقلة الإمام وفي القصاص حلى المفكوع أنها بالصلة
 ونقضه هو فقط ان ظهر ان غير اصوب او خرج عن رأيه او رأي
 مفلح ورجع الخلاب لا أحل حراما ونفل ملأ او بيع عفة او نفق
 نكاح بلا ولي حكم لا لا أجيب او أفتى ولي يتعد ما قبل بل ان تحدة
 بالاجتماع كبيع برضع كيمي وتأبيد منكوحة عرق وهي كغيرها في
 المستغفل ولا يدعوا لصح ان ظم وجهه ولا يستند لعله ان في
 التعديل والترح كالشبهة بطل او إقرار الخصم بالعدالة وان انك
 محكوم عليه إقراره بعرق في يقرن وان شهدا بحكم نسيه او انك
 امضاء وانهى لغيره بمشاهدة ان كان كل بولايتيه وبشاهدين مطلقا
 واعلمه عليها وان خالقا كتابه ونجب حكمه ولي يجره وخرق وأدبها
 وإن عند غير واجاد ان اشهد بها أن ما فيه حكمه او خطه كالإقرار
 ومميز فيه ما يميز به من اسم وحمية وغيرها فنقض الثاني وبنى
 كان نفل لخصه اخرى وان حدة ان كان أهلا او فاضية مضى والا فلا
 كان شاركة غير وان ميتا وان في يميز فيه اعدائه او لا حتى تثبت
 احديته

أحديته فولان والغريب كالحاض والبعيد جدًا كما يفية فضي
عليه بهمين القضاء ونهوى الشهوة ولا نفض والعشمة أو اليومان مع
الحوى يفضى عليه معها في غير استغفار العفار وحكم بما يهين
غائبًا بالصحة كمين وجلب الخصم بخارج أو رسول ان كان على
مسافة العدوى لا أكثر كستين ميلًا إلا بشاهد ولا يهوج امرأة ليست
جولانيته وهل يهوى حيث الملقى عليه وبه عمل أو الملقى وأفع
منها وفي تمكين العدوى لغائب بلا وكالة ترقية ،

باب

العدل حر مسلح عاقل بالغ بلا فسق وجور وبدعة وان تأول بخارجية
وفدري في مباشر كبيه أو كثير كذب أو صغيرة حسنة وسبابة ولعب
نمذعو مودة بترو غير لائق من حرام وسماح غنا وعبادة وحياته
اختيارًا وإمامة شصنح وان اعمى في قول أو اصم في فعل ليس
مغفل إلا فيما لا يلبس ولا متأكد القرب كأي وان عاك وأن زوجته
وولي وان سبل كينت وزوجها وشهارة ابن مع أب واحرق ككل
عنه الآخر أو على شهادته أو حكمه بخلاف أخ لئلا ان بهز ولو
بتعميل وتوؤلت ايضا بخلافه كأجبي ومولى وملاصبي ومعاوضي في
غير معاوضته وزائغ أو منفصي وءاكر بعد شدة وتزكية وان نحة من
معوي إلا الغريب بأشده أنه عدل رضى من فضي عاري لا شطع
معتمد على طول عشة لا سماح من سوفه أو محليته إلا لتعذر
ووجبت ان تعين تجه ان بصل حق وتذب تزكية سريمعها من
منعده وان في يعمر الاسم أو في يذكر السبب بخلاف التجه وهو
المفهم وان شهد ثانيا في الاكتفاء بالتزكية الأولى ثم دة وتخلها

لأنه ولدته على الآخر أو أبوه أن لا يظهر ميل له ولا عدو
ولو على ابنه أو مسلي وكام وليخبر بها كقولها بعد ما تنهني
وتشبهني بالجنون فخاصها لا شاكيا واعقد في إفسار بحبة وفي يده
صبر صر كضهر الوجين ولا إن حمى على إزالة نفس فيها رة
فيه لعس أو صبي أو رفي أو على الناس كشعار ولد الزنا فيه أو
من حة فيها حة فيه ولا إن حمى على الغبول كخاصة مشهورة
عليه مطلقا أو شهة وحلق أو رفع قبل الكلب في محض حق الأحمي
وفي محض حق الله تعالى تجب المبادرة بالإمكان أن استخرج تحمه
كعتق وضل في ووفي ورضاع وإن خير كالزنا بخلاي المحرم على
التكحل كالختن ولا أن استبعد كبدوي لحضري بخلاي إن سمعه أو
مر به ولا سائل في كثير بخلاي من لا يسأل أو يسأل الأعيان ولا
أن جر بها كعلو مورثه الفحص بالزنا أو قتل العمه إلا البغير أو
بعث من يتهم في ولده أو بعث لمدينه بخلاي المنفق للمنفق عليه
وشعار كل للأحمي وإن بالجلس والعاقلة بعضهم لبعض في حمابة
لا العجوبون إلا كعشرين ولا من شهة له بكثي ولغير بوصية
والأ قبل لها ولا أن دفع كشعار بعض العاقلة بعس شهوة
القتل أو الممان المعس لم به ولا مبع على مستغنيه أن كان مما
ينوي فيه والأ رفع ولا أن شهة باستغفار وقال إذا بعته له ولا أن
حدث فسق بعد الأحمي بخلاي شهة جي ودفع وعداوة ولا على
على مثله ولا إن اخذ من العيال أو أكل عنده بخلاي الخلاء ولا
أن تعصب كالرشوة وتلفين خصم ولعب بنهور ومقل وحلي بعث
وضل في وجي مجلس الفاضي ثلاثا بل عذر وتجارة بأرض حمى
وبسكنى مغصوبة أو مع ولد شبيب وبوض من لا توطأ وبالمتاعه

في الصلاة وبافتراضه حجارة من المسجدة وعدم احكام الوضوء
والغسل والزكاة فمن لم يمتدح ويبيع ثمه وضنبور واستغاثي أبيه وفدح
في المتوسك بكل وفي المهرز بعداوة وفي ابة وان بدونه كغيرها على
الختار وزوال العداوة والبسقي عما يغلب على الحق بلا حدة ومن
امتنعت له في يهيم شاهق ونهيج شاهدا عليه ومن امتنعت عليه
بالعكس الى الصبيان لا نساء في كغمس في جرح او قتل والشاهد
خم مميّزة كتر تعبد ليس بعدو ولا فريب ولا خلقي بينهم وفيه
ان ان يشهد عليهم قبلها ولا يحضر كبير او يشهد عليه او له ولا
يفدح رجوعهم ولا تم تحصم وللزنا واللواخ اربعة بوقت ورويا التحدا
وفي قوا ففط انه ادخل مفرجه في مفرجها ولكل النفر الى العورة
ونحب سوائهم كالسرفة ما هي وكبي اخذت وما ليس مال ولا ايل
له كعتق ورجعة وكتابة عدلين والاعدل وامن انان او احدها
بهمين كأجل وخيار وشبعة واجارة وجرح خطا او مال وأداء كتابة
وايلاء بتصدي فيه او بانه لحكم له به كشاء زوجته وتغصم دين
عتقا وفصاحي في جرح وما ان يقسم للرجال امرانان كولان وعيب
مفرج واستعمال وحضي ونكاح بعد موت او سفيته او موت ولا
زوجة ولا مدني ولحوة وثبت الارث والنسب له وعليه بلا عمن
والمال دون الفضع في سرفة كقتل عبد اخي وحيلت أمة مطلقا
كغيرها ان خلعت بعدل او اثنين مزيّن ويبيع ما يعسد ووفى ثمنه
معها بخلاف العمل فيحلي ويغنى بيد وان سأل ذو العمل او بيته
سعت وان في نفع وضع فيمة العبد ليذهب به الى بلد يشهد له
على عينه اجيب لا ان انتعيا وطلبت ايفاهه ليأتي بيته وان بكيومين
ان ان يغي بيته حاضا او سهاغا يثبت به فيوفى ويوكل به في

كيوم والغلة له للفضاء والنفقة على المفضي له به وجازت على
 خطه مقرر بان عيّن وحقه شاهد مات او شاب ببعده وان بغير مال
 فيها ان عيّنه كالمعين وانه كان يعي مشهور وتحتها عدلان لا
 على خطه نفسه حتى يتكرها وأتى بان نفع ولا على من لا يعي
 الا على عينه وليستحل على من زعمت انها ابنه فلان ولا على
 متغيبه لتعين للأداء وان قالوا اشهدتنا متغيبه وكذا نعم بها فلتوا
 وعليهم إخراجها ان قيل لهم عيّنوها وجاز الأداء ان حصل العلم
 وان بامراء لا بشاهدين الا نكاح وجازت بسهام يشا عن نفقات
 وغيره على الخازن متصفي ضويك وقدمت بيته المملوك الا بسهام انه
 اشتراها من كافي القامح ووفى وموت ببعده ان حال الزمان بلا ريبه
 وحلق وشهد اثنان كحل وجهه وكفى وسعيه ونكاح وضعتها وان نخلع
 وضرر زوج وهبة ووصية وولايه وحرابة واداف وعده وأسي وعنف
 وتوث والتكفل ان افتقر اليه فرض كفاية وتعين الأداء من كمي يعين
 وعلى ثالث ان لا يجتز بها وان انتفع بجمع الا ركوبه لعسر مشبه
 وعده بآفته لا كسامة الفص وله ان ينتفع منه بآفته ونفقة
 وحلق بشاهد في ضلوق وعنف لا نكاح فان نكل حبس وان حال
 دين وحلق عبده وسعيه مع شاهد لا صبي وأبوه وان انفق وحلق
 مملوك لئلا يهرب وأبطل ليحلق اذا بلغ كوارثه قبله الا ان يكون
 نكل اولاً وفي حلقه فولان وان نكل اثنى يمين المملوك الاول
 وان حلق المملوك ثم اتى بأخر فلا ضم وفي حلقه معه وتخليص
 المملوك ان لا يحلق فولان وان تعذر عيّن بعض كشاهد بوفى
 على بنيه وعفيهم او على الفقهاء حلق والا محبس فان مات وفي
 تعيين مستحقه من بغية الأولين او البض الثاني ثم لا ولي يشهد
 على

على حاكم قال ثبتت عندي الا بشهادتين كأشهادي على شاهديين او
 رآه يومئذها ان غاب الأصل وهو رجل مكان لا يلزم الاداء منه ولا
 يكتفي في الحدود الثلاثة الأيام او مات او مريض ولم يضرأ فسق او
 عداوة بخلاف جزي ولم يكتبه اصله قبل الحكم والا مضى بلا عزم
 ونفل عن كل اثنان ليس احدهما اصلاً وفي الزنا اربعة عن كل او
 عن كل اثنين اثنان وثقو نفل بأصل وجاز تزكية نافل اصله ونفل
 امرأته مع رجل في باب شهادتهم وان قال وهما بل هو هذا سقطنا
 ونقض ان ثبت كذبهم كحياء من قتل او جبه قبل الزنا لا رجوعهم
 وغرماء مالا ودية ولو تعهدا ولا يشاركهم شاهد الاخصان كجموع
 المهرج وأجاب في كفدي وحده شهوة الزنا مضللاً كجموع احد الأربعة
 قبل الحكم وبعده حدة الراجع بفض وان رجع اثنان من ستة فلا عزم
 ولا حدة الا ان يتبين ان احد الأربعة عبث فيكدة الراجعان والعبث
 وغرماء بفض ربع الدية ثم ان رجع ثالث حدة هو والسابقان وغرموا
 ربع الدية ورابع فنصفها وان رجع سادس بعد بقاء عينه وخامس
 بعد موصلته ورابع بعد موته فعلى الثاني خمس الموصلة مع سُدس
 العين كالأول وعلى الثالث ربع دية النفس بفض وممكن مدع رجوعا
 من بيته كيمين ان اتى بلحق ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع فإن
 على الحاكم بكتبهم وحكم بالفصاح وان رجعا عن ضلوف فلا عزم
 كعبو الفصاحي ان دخل والا فنصف كجموعهما عن دخول مضللة
 واختص الراجعان بدخول عن الضلوف ورجع شاهدا الدخول على
 الزوج يموت الزوجة ان انكر الضلوف ورجع الزوج عليها بما بوثناه
 من ارض دون ما عزم ورجعت عليها بما فاتها من ارض وصداقي وإن
 كان عن تمخ أو تغليب شاهدي ضلوف أمة غرماء للسيّد ما نفق

بهوجيتها ولو كان خلع بغيره في نصب أو بأقوال الفقه حينئذ
 كالإتلاف بل تأخير للحصول فتعزم الفقه حينئذ على الأحسن
 وإن كان يعتق غرماً فيمنه وولادته له وهل إن كان لأهل يغرمان
 القيمة والمنفعة إليه لها أو تسقط منها المنفعة أو تخفى فيها الأموال
 وإن كان يعتق تدبير الفقه واستوفيا من خدمته فإن عتق عتق
 سيور فعليها وهما أولى إن رزق دين أو بغضه كالجنابة وإن كان
 بكتابة الفقه واستوفيا من نجومه وإن رزق من رقبته وإن كان بإيداع
 الفقه واختار من أرض جنابة عليها وفيها استيعاده فوالتن وإن كان
 بعنفها فلا غرم أو يعتق مكاتب بالكتابة وإن كان ببنوة فلا غرم
 إلا بعد أخذ المال بإرث إلا أن يكون عبداً ففيه أولاً ثم إن مات
 وتم له آخر الفقه للآخر وغرمًا له نصيب الباقي وإن ظهر دين
 مستغفر أخاه من كل نصفه وكحل بالفقه ورجعا على الأول عما
 غرمه العبد للغير وإن كان بهو فخر فلا غرم إلا لكل ما استعمل
 ومال انتزع ولا يأخذ المشهود له وورث عنه وله عقيته لا تروج
 وإن كان عاقبة له وعيونه فإلا له غرمًا حسين لعنه وفضه وإن
 رجع أحدهما غرم نصيب الحق كرجل مع نساء وهو معصية في الم طاع
 كالتنين وعن بعضه غرم نصيب البعض وإن رجع من يستغل الحكم
 بعدمه فلا غرم فإذا رجع غيره بالجميع والمفضي عليه مكالمتهما
 بالبيع للمفضي له والمفضي له إذا عا بعد من المفضي عليه وإن
 أمكن جوع بين البيتين جوع ولا ربح بسبب ملأ كسج ونساج إلا ملأ
 من المفاصع أو تأريخ أو تقيمه وهيبة عدالة لا عدا وبشاهدين على
 شاهد وعين أو امرأتين وببيع إن لم ينجح بيئته مقابلته فيحلب وبالملا
 على الحوز وينفل على مستحبة وصحة الملأ بالنصي وعدم منازع
 وحوز

وهو في حال كونه اشبه وأنه في تخرج من ملكه في علمه وتوالت على
 الكمال في الأخير لا بالاشترى وان شفعه بإقرار استحق وان تعذر تم جمع
 مفضنا وبه في حائه او لمن يفر له ونفس على العصى ان في يكن
 بهما احدهما كالقول في يأخذ بانه كان يبيع وان افعى أخ اسلم ان
 اياه اسلم بالقول للنص ابي وفهم بينه المسلم الا بانه تنصر ومات
 ان جعل اصله فيفسح كالمقول اليه ونفس على الجهات بالسوية
 وان كان معها جعل جعل بملكان ويوفي الثلث من واقفه أخه
 حصته وره على الآخر وان مات حلقا ونفس او للصغير النصي
 ونجبر على الاسلام فولان وان فطر على شينه فله اخذ ان يكن
 غير عذوبة وأمن فتنة ورهيلة وان قال ابي موكلا الغائب أنظم
 ومن استعمل لجمع بينه أمهل بالاجتماع تحسب وشبهه بكهمل
 بالمال كل اراء اقامة ثاني او اقامة بينه فيجعل بالوجه وفيها ايضا
 نفيه وهل خلقي او المراء وكيل يلازمه او ان في تعي عينه تاويلات
 وتجب عن الفصاحي العبد وعن الأرض السيئة واليمين في كل حق
 بالله الذي لا اله الا هو ولو كتابيا وتوالت ايضا على ان النص ابي
 يقول بالله ففد وعلقت في ربع دينار بجامع كالكنيسة وبين النار
 وبالقيام لا بالاستقبال ومنه عليه الصلاة والسلام ففد وهي جت
 العذرة فيما اتعت او اتعي عليها الا التي لا تخرج نهارا وان
 مستولق فليك وتلج في اقل بيتهما وان اتعت فضا على ميت
 في تلج الا من يظن به العلم من ورثته وحلي في نفس بتا وعش
 علما واعلم البات على ضن قوي تحط ابيه او فمينية وعين
 المخلوب ماله عندي كذا ولا شيء منه ونفى سببا ان عين وعي
 فان فضى فوى سلعا يجب ررك وان قال وفي او لولدي في تمنع مفع

من بينته وان قال لعلن وان حضر اُعي عليه وان حلبي بلحج
 تحليبي المقي وان نكل حلبي وعمر ما هوته او غاب لزومه عيبن او بينته
 وانتقلت الحكومة له وان نكل اخذ بلا عيبن وان جاء المفر له بصح
 المفر اخذ وان استلبي وله بينته حاضه او كالجعة يعلمها له تسع
 وان نكل في مال وحقه استحق به عيبن ان حَقَّق وليبين الحاكم
 حقه ولا عيبن منها ان نكل بخلاف مَدَّع التزمها ثم رجع وان ردت
 على مَدَّع وسكت زمتا بله الحلبي وان حاز اجنيب غير شريط وتصرف
 ثم ادعى حاضرساكت بلا مانع عشر سنين له تسع ولا بينته الا
 باسكان ونحوه كشريط اجنيب حاز فيها ان هدم وبني وفي الشريط
 الغريب معها فولن لا بين اب وابنه الا بكهبة الا ان يصل
 معها ما تهلل البيئات وينفض العلق وانما تعتمق الدار من
 غيرها في الاجنيب في الدابة وامة الحكومة السنن ويزاد في عب
 وعرض

باب

ان اتلي مكلف وان رُق غير حمية ولا زانة حمية او اسلام حين
 القتل الا لغيلة معصوما للتلي والاصابة باعان او امان كالعائل من
 غير المستحق وادب كمرتة وزاني احسن ويد سارق بالقوة عينا ولو
 قال ان قتلتي ابرأك ولا دية لعلي مطلق الا ان تضم اراءتها
 فيحلب وبني على حقه ان امتنع كعبوه عن العبد واستحق ولي دم
 من قتل القاتل او قطع يد الفاضح كدية خطا وان ارضاه ولي الثاني
 بله وان فقت عي القاتل او فقت يد ولو من الولي بعد ان اسلم
 له بله القوة وقتل الانى بالاعلى تحري كتابي بعبد مسلم والكفار
 بعضهم

بعضهم ببعض من كتابي ومجوسني ومؤمني كخوي الهو وعكي وحكي
وضيها وان قتل عبداً ببيته او فسامه خير الولي فان استحيه
جلسيخ اسلامه او عداؤه ان فصد ضيها وان بغضيب كخني ومنع
ضعام ومثقل ولا فسامه ان انفع مفتله او مات مغهورا وكضج عني
محسن العوم عداؤه والآن فبيته وكخي بني وان ببيته ووضع مرفو
وربط عاتبة بضيقي واتخاذ كلب عفور ثفعم لصاحبه فضا للضر
وهذا المفصوء والآن فالدية وكالكره وتفدي مسهوم ورميه حية
عليه وكإشارته بسبي فميت وضلته وبينهما عداؤه وان سفض
بفسامة وإشارته بفض خطأ وكالامساك للقتل ويقتل الجمع بواحد
واما النون وان بسوط سوط والمتسبب مع المباشر كهم ومكهم وكأب
او معل أمي ولذا صغيرا او سيده أمر عبدا مطلقا فان لم يتخي الأمور
افتضى منه بفض وعلى شريط الصبي الفصاض تمالأ على قتله لا
شريط فخصي ومجنون وهل يفتضى من شريط سبع وجارح نفسه
وحميتي ومرض بعد الجمع او عليه نصي الدية فولان وان تصالما
او تجادبا مطلقا فصدا هانا او احدهما بالفوة وحال عليه عكس
السبعينتين ان لعجز حفيقي لا لكخوي عمو او ضلته والاندية كل
على عافلة الآخي وعرسه في مال الآخر كمن العبد وان نعمة
المباشر في المبالاة يقتل الجمع والآن فعم الأفوي ولا يسفط القتل
عند المساواة بهوالها بعنو وإسلام وحيز وقت الإصابة والموت
والجمح كالنفس في الفعل والفاعل والمفعول ان نافسا جمح كاملا
وان تميت جنايات بلا تمالأ من كل كفعله وافتضى من مويجة
أويحن عظم الراس والجبهة والخدين وإن كايه وسابغها من دامية
وحارصة شقت الجمل وسحقاف كشكته وبأصعة شقت اللحم ومناحية

خاصة فيه بتعدية وملحاة فربما للعظم كضربة السوط وجراح
 الجسم وان منقلة بالمساحة ان اتحد المحل كضبيب زاده بها والان
 بالعقل كذاي شلا، عذمت النفع بحكمة وبالعكس وعين اعمى
 ولسان أبكم وما بعد الموصحة من منقلة صار فرائض العظم من الهواء
 وآمة أفضت للجماع وعامة خرفت لم يكنه كلصمة وشعر عين
 وحاجب ونحية وعبر كالحظ ان في الأعب والان ان يعظم الخطم
 في غيرها كعظم الصدر وفيها أخاى من رضى الأنثيين ان يتلى
 وان عاب كبصر يفتح افتح منه فإن حصل او زاده والان بعديه ما لم
 يتعب وان عاب والعين فائمة فإن استضيع كذاي والان بالعقل كذاي
 شلت يد بضربة وان فطعت يد فاطع بساوي او سرفه او فصاحي
 لغيه فلا شيء للجنى عليه وان فضع أضع الكبي من المرفق
 بللجنى عليه الفصاحى والدية كفضوع العشرة وتضع اليد
 النافسة اصعبا بالكاملة بلا شرم وخير ان نفست الكرميه وفي
 الدية وان نفست يد الجنى عليه بالفوق ولو إيهاما لا اكتم وان
 يجوز يكوع لذي مرفق وان رضى وتوخه العين السليمة بالضعية
 خلفه او من كبي ونجاري او لكرمية بالفوق ان تعبه والان بحسابه
 وان فقا سالى عين اعور فله الفوق او اخذ دية كاملة من ماله وان
 فقا اعور من سالى مماثلته فله الفصاحى او دية ما ترب وغيرها
 فنصب دية ففد في ماله وان فقا عين سالى بالفوق ونصب الدية
 وان فلعن سن جنبنت بالفوق وفي الخطم كدية الخطم والاستيعا
 للعاص كالولاء ان الحجة والإخوة بسيان وتعلى الثلث وهل ان في
 العبد فكأن تاويلان وانتقار غائب لم تبعه غيبته ومغوى ومبرم
 لا مكتوب وصغير لم يتوفى الثبوت عليه وللنساء ان ورثن ولم يساوهن
 عاص

عاصب ولكن الفتل ولا عمو إلا باجتهلهم كإن هُزَنَ الميراث وثبت
 بفسامة والوارث كهورته وللصغير أن يهب نصيبه من الدية ولو تبه
 النقر في الفتل أو الدية كاملة كفضع يرق إلا لعسر ويجوز بأهل
 بخلاف فتل بلعاصبه والأحب أخذ المال في عرق ويفتح من
 يعمى بأجه من المستحق والعاكع رة الفتل فقط للولي ونهي عن
 العبت وأخر لبره وقهر كلبزه كدية خطب ولو تجانبه والحامل وإن
 يجرع عصى لا بدعواها وخبست كاحدة والمرضع لوجود مريض
 والموانة في الاضرابي كحائز لله تعالى في بغير عليها ونهى بأشدة
 في تحق لا بدخول الحرم وسقط أن عبا رجل كالباقى والبنات أولى
 من الأخ في عمو وضيق وإن عبت بنت من بنات نقر الحاتم وفي
 رجال ونساء في يسقط إلا بصها أو ببعضها ومعه أسفد البعض
 لمن يهب نصيبه من دية عهد كإرته ولو فسضا من نفسه وإرته
 كالمال وجاز صلته في عهد بأهل واتم والخطا كبيع الدفن ولا يحق
 على عاقلة كعكسه وإن عبا بوضيعة وتدخل الوصايا فيه وإن بعد
 سبعا أو بثلاثة أو بشيء إذا عاش بعدها ما تمكنه التغيير على
 يغير بخلاف العهد إلا أن ينفذ مقتله وبقبل وارثه الدية وعلى وإن
 عبا عن جرحه أو صالغ هات فلأولياته الفسامة والفتل ورجع
 الجاني فيما أخذه منه وللقاتل الاستحلاب على العمو وإن نكل حلى
 واحرق وجرى وتلوع له في بينته الغائبة وقتل عا قتل ولو نارا إلا نهي
 ولواظ ونهي وما يصول وهل والسح أو يكتعه في فدره تلويان فيغرق
 ويخنق ويحرق ويحب بالعبا للموت كخي عصوين ومكن مستحق من
 السبي مضلفا وأندرج ضيق إن تعهد وإن لغيم في يفصه مثله
 كالصابع في اليد ودية الخطب على الباقي خمسة بنت مخاض وولادة

لبوز وحفة وجعة ورقت في عهد يحيى ابن اللبون وثلاث في الأب
ولو محوسيا في عهد لم يُغفل به تجرحه بثلاثين حفة وثلاثين
جعة واربعين خيلة بلا حة سين وعلى الشامي والمصري والمغربي
الب دينار وعلى العماني اثنا عشر الى درج الا في المثلثة فيزاد
نسبة ما بين الديتين والكتابي والمعامي نصفه وللجوسي والمرتب
ثلاث خمس وأثنى كل كنصبه وفي الرفيق فيمنه وان زادت وفي
الجنين وان علفة عشر أمه ولو أمة نفعا او عمة عبد او وليد تساو به
والأمة من سبها والنصرانية من العبد المسلم كالخمي ان زاولها كله
حية الا ان يحيى بالدية ان افسهوا ولو مات عاجلا وان تعمّر
بضرب ظهر او بضرب او راس في الفصا خلدي وتعمّد الواجب
بتعمّر وورثت على العرائض وفي الجماع حكومة بنسبة نقصان
الجنابة اذا بهى من فيمنه عبدا فرضا من الدية كجنين البهيمة الا
الجنابة والأمة بنتك والموصحة بنص عشي والمنقلة والعانثة بعشي
ونصفه وان بشين فيمنه ان كثر براس او حي أعلى والفيمة للعبد
كالدية والا فلا تغني وتعمّد الواجب بجنابة فعمدت كنعم الموصحة
والمنقلة والأمة ان لم تتصل والا فلا وان بعور في ضيات والدية
في العفل او السمع او البصر او الشئ او النضف او الصوت او الخوف
او قوة الجماع او نسله او تحميمه او تبيحه او تسويره او فيامه
وجلوته او الأعين او الشوى او العينين او عيني الأعور للسنّة
بخلاي كل زوج فان في احدهما نصفه وفي اليدين وفي الرجلين
ومارن الأنبي والحشبة وفي بعضها بحسابها منها لا من أصله
وفي الأنثيين مضلفا وفي ذكر العين فولان وفي شعبي المرأة ان بدا
العظم وفي تديها او حلتبها ان بطل اللبن واستنوي بالصغيرة
وسين

وسين الصغبي في ينغر للاياس كالغوة والآن انتفر سنة وسفطا ان
 عادت وورثنا ان مات وفي عود السين اصغر بحسابها وجيب العفل
 بالخلوات والسهع بأن يصاح من أماكن مختلفة مع سنة الحكيمة ونسب
 لسهعه الآخى والا فسهع وسفط وله نسبته ان حلقى ولم يخلق فوله والآ
 بهدر والبصر بإغلاق الحكيمة كذا والشع برائحة حاق والنضو
 بالكلام اجتهدا والخوف باطمى وضوق مدعي هاب الجمع بهين
 والصعبي من عين ورجل ونحوها خلفه كغيره وكذا الجني عليها
 ان في يأخذ عفلا وفي لسان الناصق وان في منع النضو ما فطعه
 محكومة كلسان الأخرس واليد الشلاء او الساعد وألبني المرأة وسين
 مضطربة جدا وعسيب كربعه الحشبة وحاجب ومهدي وضفي
 وفيه الفصاض وابضاء ولا يندرج تحت مهر بخلاف البكارة الآن
 بأصبعه وفي كل أصبع عشي والامله ثلثه ان في الإبهام منصفه
 وفي الأصبع الزائفة القوية عشرين أبرة وفي كل سن حُس وان
 سوءا بفلع او أسودا او بها او تحية او حمة ان كانا عرما كالسواء
 او باضرابها جدا وان نبتت لكبير قبل اخذ عفلها أختر
 كالجراحات الاربعة ورة في عود البص وقوة الجهاع ومنفعة اللبن
 وفي الأذن ان تبتت تاويلان وتعددت البية بعدد ما ان المنفعة
 بعلمها وسامت المرأة الى جل ثلث بينه فتم جمع لبيتها وضع مئة
 البعل او في حكمه او المحلل في الأصابع لا الاسنان والمواحي والمنافل
 وعده لخصا وان عبت وتجهت دية الخرا لخصا بلا اعتراي على
 العاقلة والجاني ان بلغ ثلث دية الجني عليه او الجاني وما في يبلغ
 محال عليه كعده ودية خلقت وسافى لعدمه ان ما لا يفتصر
 منه من الجرح لإتلافه فعليها وهي العصبه ونحو بالديوان ان

أُخْضُوا فِيهَا الْأَفْهَبُ بِالْأَفْهَبِ فِي الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ فِي الْأَسْفَلُونَ فِي
 بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ الْجَانِبُ مَسْلُماً وَالْأَفْهَبُ مَيْتاً وَهُوَ وَضْعُ كَتُورٍ
 مَضَى وَالصَّحِيحُ أَهْلُ صَلَاحِهِ وَضُحْبٌ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَحْتَمِلُ وَغُفْلٌ عَنْ
 صِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَامْرَأَةٍ وَفَقِيرٍ وَغَارِيٍّ وَلَا يَعْلَمُونَ وَالْمُعْتَمِلُ وَهُوَ الضَّيْبُ
 لَا أَنْ قَدِمَ غَائِبٌ وَلَا يَسْقُطُ بَعْضُهُ أَوْ مَوْتُهُ وَلَا إِخْوَانُ لِدَوِّيٍّ مَعَ
 حَضَرِيٍّ وَلَا شَامِيٍّ مَعَ مَصْرِيٍّ مُضَلَّفاً الْكَلِمَةَ فِي ثَلَاثِ تَحَلُّ بِأَوَاخِرِهَا
 مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ وَالْقُلْتُ وَالْقُلْتَانِ بِالنِّسْبَةِ وَتَجَمُّعٌ فِي النِّصْبِ وَالثَّلَاثَةُ
 الْإِرْبَاعُ بِالتَّغْلِيثِ وَلِلزَّائِدِ سَنَةٌ وَحُكْمٌ مَا وَجِبَ عَلَى عَوَاقِلِ بَجَائِدِ
 وَاحِدَةٍ يُحْكَمُ الْوَاحِدُ كَتَعَدِّ الْجَنَائِذِ عَلَيْهَا وَهَلْ حُدِّثَ سَبْعُ مِائَةٍ
 أَوْ الزَّائِدُ عَلَى الْبِي فَوَلَّتْ وَعَلَى الْفَاعِلِ الْخَرَّ الْمُسْلِمِ وَإِنْ حَبِيباً أَوْ
 مَجْنُوناً أَوْ شَيْكاً إِذَا قُتِلَ مِثْلَهُ مَعْصوماً خَطأً عَتَقَ رَقَبَةً وَلَمْ يَجْزِهَا
 شَهْرَانِ كَالْقَهْطَارِ لَا صَائِلٍ وَفَائِلٍ نَعْسُهُ كَحَيْدِهِ وَفُتِنَتْ فِي جَنِينِ
 وَرَفِيقٍ وَصَحْبٍ وَعَبِيدٍ وَعَلَيْهِ مَقْلُفاً جُلْدُ مِائَةٍ فِي حَبْسِ سَنَةٍ وَإِنْ بَقِيَ
 مَجْنُونٌ أَوْ عَبِيدٌ أَوْ نَكُولُ الْمَحْبُوعِ عَلَى عِيِّ اللَّوْنِ وَحَلِيَّةٍ وَالْقَسَامَةُ
 سَبِيحُهَا قُتِلَ الْخَرَّ الْمُسْلِمِ فِي حَقِّ اللَّوْنِ كَأَنْ يَقُولَ بِالْفِخْرِ هَرْمُسْلِمٌ فَتَلْنِي
 فَتَلْنِ وَلَوْ خَطأً أَوْ مَسْخُوطاً عَلَى وَرَعٍ أَوْ وَلَدٍ عَلَى وَالِدٍ أَنَّهُ دَخَلَ
 أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا إِنْ كَانَ جَمِيعٌ أَوْ أَضْلَقَ وَبَيَّنَّوْا لَمْ يَحْلَبُوا أَوْ
 لَا يُغْبَلُ رَجُوعُهُمْ وَلَا إِنْ قَالَ بَعْضُ عَمَلٍ وَبَعْضٌ لَا نَعْلَمُ أَوْ نَكَلُوا
 غِلَاقِيَّ عِيِّ الْخَطَا فَلَهِ الْخَلِي وَآخِي نَصِيْبُهُ وَإِنْ اخْتَلَبُوا فِيهَا وَاسْتَوُوا
 حَلِيَّ كُلِّ وَلِلْجَمِيعِ مِائَةُ الْخَطَا وَبِضَلِّ حَقِّ عِيِّ الْعَمَلِ بِنَكُولِ عَمَلٍ
 وَكَشَاهِدِينَ يَمُحُّ أَوْ ضَرْبٌ مُضَلَّفاً أَوْ إِفْرَارِ الْمَقْتُولِ خَطأً أَوْ عَمَلٌ فِي
 بِتَأْخِرِ الْمَوْتِ يُفْسِحُ مَنَظَرُ ضَرْبِهِ مَاتَ أَوْ بِشَاهِدٍ بِخَطَا مُقْلُفاً إِنْ ثَبَتَ الْمَوْتُ
 أَوْ بِإِفْرَارِ الْمَقْتُولِ عَمَلٌ كِإِفْرَارِهِ مَعَ شَاهِدٍ مُضَلَّفاً أَوْ إِفْرَارِ الْفَاعِلِ فِي
 الْخَطَا

الخطأ بغير شاهد وأما اختلافاً شاهداً بخل وكالعَدْل بغيره في
معينة القتل أو يهأ يتخلف في حقه والمتَّعَمُ فمَبَّه عليه أنه ووجبت
وإن تعدد اللوث وليس منه وجوبٌ بغيره فوم وإارج ولو شهد أنه
قتل ودخل في جماعة استُكِلَى كُلُّ حُسَيْنٍ وَالْهَيْةُ عَلَيْهِمْ أَوْ عَلَى
مَنْ نَكَلَ بِهَا فَسَامَةٌ وَإِنْ انْفَصَلَتْ بَغَاءٌ عَنْ قَتْلَى وَلَمْ يُعْلَمْ الْفَاعِلُ
بَعْدَ لَا فَسَامَةٌ وَلَا قُوَّةٌ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ تَجَمَّعَ عَنْ تَحْمِيَةٍ وَشَاهِدٍ أَوْ
عَنِ الشَّاهِدِ بَغْضًا تَلَوِيْلًا وَإِنْ تَأَوَّلُوا بَعْدَ كِتَابَةِ عَلَى دَابَّةٍ
وَهِيَ حُسُونٌ عَيْنًا مُتَوَالِيَةً بَنَاءً وَإِنْ أَهْوَى أَوْ غَائِبًا بِخَلْعٍ فِي الْخَطِّ
مَنْ يَرِثُ وَإِنْ وَاحِدًا أَوْ أُمَّةً وَجُمُوعًا تَهْمِينُ عَلَى أَكْثَرِ كَسَمَها وَالْأَنْ
بَعْلَى الْجَمِيعِ وَلَا يَأْخُذُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَهَا ثُمَّ حَلَّى مِنْ حَضَرِ حَصَّتْهُ وَإِنْ
نَكَلُوا أَوْ بَعْضٌ حَلَبَتْ الْعَافِلَةُ مِنْ نَكَلَ مَحَصَّتْهُ عَلَى الْأَضْمِ وَلَا
يَحْلَى فِي الْعَهْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ عَصَبَةً وَالْأَنْ قِيَالٍ وَلِلْوَلِيِّ الْأَسْتَعَانَةُ
بِعَاصِيهِ وَلِلْوَلِيِّ بَغْضًا حَلَّى الْأَكْثَرَانِ لَمْ يَزِدْ عَلَى نَصَبِهَا وَوُزَعَتْ
وَأَجْتَمَعَتْ بَانَيْنِ لَهَا مِنْ أَكْثَرِ وَنَكَلُ الْمَعِينِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بِخَلْبِ غَيْرِ
وَلَوْ بَعْدُوا بِنُورَةٍ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ فَيَحْلَى كُلُّ حُسَيْنٍ وَمَنْ نَكَلَ
حُبَسَ حَتَّى يَحْلَى وَلَا اسْتَعَانَةَ وَإِنْ أَكْثَرُ بَعْضٌ نَعَسَهُ بِكُلِّ خَلْبِ
عَبْوَةٍ فَلِلْبَاقِي نَصِيبُهُ مِنَ الْهَيْةِ وَلَا يُنْتَقَرُ صَغِيرُ خَلْبِ الْمَغْنَمِ
وَالْمُهْمُوعِ إِلَّا يُوْجَدُ عَلَيْهِمْ فَيَحْلَى الْكَبِيرُ حَصَّتْهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ وَوَجِبَ
بِهَا الْهَيْةُ فِي الْخَطِّ وَالْفَوْدُ فِي الْعَهْدِ مِنْ وَاحِدٍ تَعَيَّنَ لَهَا وَمَنْ أَفَامَ
شَاهِدًا عَلَى جَمْعٍ أَوْ قَتَلَ كَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ جَنِينًا حَلَّى وَاحِدًا وَأَخَذَ
الْهَيْةَ وَإِنْ نَكَلَ بِهَيِّ الْجَارِحِ أَنْ حَلَّى وَالْأَنْ حُبَسَ فَلَوْ فَالْتِ دَمِيٍّ وَجَنِينٍ
عَنْهُ فَلَنْ يَجْعَلَهَا الْقِسَامَةُ وَلَا شَيْءٌ فِي الْجَنِينِ وَلَوْ اسْتَعْلَى

باب

الباعية مرفقة خالفت الإمام لمنع حق أو تخلعه جلعده جلعده فتلهمه وان
تأولوا كالكفار ولا يُسترفوا ولا تُحرق شجرهم ولا تُجمع رؤوسهم بارماح
ولا يدعوا حال واستعين عالمهم عليهم ان احتج له ثم ركة كغيره وان
أمنوا لم يتبع منهزمهم ولم يبق على جرح وكفى لرجل قتل أبيه
وورثه ولم يضمن متأول انلى نفسا او مالا ومضى حكم فاضيه وحده
افامه ورمة دمي مع لغوته وحسن المعايير النعس والمال والغني مع
نافض والمرأة المقاتلة كالرجل،

باب

الرق كغير المسلم ببيع او لعض يفتضيه او جعل يتضنه كالفاء
محكي بغفر وشدة زئار وصبي وفول بفتح العال او بغائه او شدة في
الط او بتنازع الارواح او بفوله في كل جنس نذير او ادعى شركا
مع نبوته صلى الله عليه وسلم او بهاربة نبي او جوز اكتساب
النبوة او ادعى أنه يصعد للسماء او يعاقب الخور او استحل كالشرب
لا بأمانه الله كافرا على الأحم وفصلت الشعار فيه واستتيب
ثلاثة ايام بلا جوع وعصبي ومعافاة وان لم يتب فإن تاب ولا
قتل واستبرئت بحبضة ومال العبد لسير ولا في وفي ولرق مسلما
كان ترب وأخته منه ما جنى عها على عبد او دمي لا حر مسل
كان هرب لبلاد الحرب الا حدة الفرية والخطا على بيت المال كأخزق
جناية عليه وان تاب فإله له وفقر كالمسل فيهما وقتل المستمس
بلا استنابة الا ان يحج، تائبا وماله لورثته وقبل عذر من اسلم
وفال

وَقَالَ اسْلَمْتُ عَنْ ضِيقِ ابْنِ زُهَيْرٍ كَيْفَ تَوَضَّأَ وَصَلَّى وَاعَادَ مَأْمُومَهُ
وَأَدَّبَ مِنْ تَشَهُّدِهِ وَلَمْ يُؤَفِّقْ عَلَى الدُّعَاءِ كَسَاحِرٍ يَمِيزُ أَنْ لَمْ يُدْخِلْ
ضَمًّا عَلَى مَسْلَعٍ وَاسْفَضَتْ صَلَاةً وَصِيَامًا وَزَكَاةً وَحَجًّا تَفْعَمُ وَنَفَرًا
أَوْ عَمِينًا بِاللَّهِ أَوْ بَعْتَقُ أَوْ بَضْعَارٍ وَاحْصَانًا وَوَصِيَّةً لَا ضَلَاةً وَرَقًّا
مَحَلَّلٍ بِخِلَافِ رَقِّ الْمَرْأَةِ وَأَفَرَّ كَافِرٍ أَنْفَعَلَ لَكَبْرٍ آخٍ وَحُكْمٌ بِإِسْلَامٍ مِنْ
لَمْ عَمَّزَ لَصْغَرًا أَوْ جَنُوزٍ بِإِسْلَامٍ أَبِيهِ بَعْدَ كَيْفَ مَيَّزَ الْأَمْرَاقَ وَالْمَهْمُومَ
لَهَا فَلَمْ يُجِبْ بِفَتْلٍ أَنْ امْتَنَعَ وَيُؤَفِّقُ إِرْثَهُ وَبِإِسْلَامٍ سَابِيهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ
مَعَهُ أَبَوُهُ وَالْمُتَنَصِّرُ مِنْ كَأْسِيرٍ عَلَى الضُّوْعِ أَنْ لَمْ يَنْتَبِ إِكْرَاهُهُ وَأَنْ
سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلِكًا وَأَنْ عَرَّضَ أَوْ لَعَنَهُ أَوْ عَابَهُ أَوْ فَتَقَهُ أَوْ اسْتَقْبَحَ
عَقْدَهُ أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ أَوْ أَخَذَ بِهِ نَفْسًا وَأَنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ خَصَلَتْهُ أَوْ
غَضَّ مِنْ مَرْتَبَتِهِ أَوْ وَجَّهَ عَلَيْهِ أَوْ زَهَرَ أَوْ أَضَاىَ إِلَيْهِ مَا لَا يَجُوزُ
عَلَيْهِ أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيْقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى ضَمِيرٍ الْخَمِّ أَوْ فِيلٍ
لَهُ يَحْقُوقُ رَسُولَ اللَّهِ فَلَعَنَ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعَفْوَ فَنَلْتُ وَلَمْ يُسْتَنْبِ حَقًّا
إِلَّا أَنْ يُسَلِّحَ الْكَافِرُ وَأَنْ ضَهَرَ أَتَهُ لَمْ يَهْدُ عَمَّهُ لَجَهْلٍ أَوْ سُكْرِ أَوْ تَهَوُّرٍ
وَعَمَزَ قَالَ لَا صَلَّوْا اللَّهَ عَلَى مَنْ صَلَّوْا عَلَيْهِ جَوَابًا لَصَلِّ أَوْ قَالَ
الْأَنْبِيَاءُ يَتَهَوَّنُونَ جَوَابًا لَتَتَهَيَّنِي أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يُلْفَعُ الْبَشَرُ حَتَّى
النَّبِيِّ صَلَّوْا اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ فَوَلَّانَ وَاسْتَنْتَبِ فِي هَيْجٍ أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ
أَوْ تَنَبَّأَ إِلَّا أَنْ يُسَيِّرَ عَلَى الْأَضْمِ وَأَدَّبَ اجْتِهَادًا فِي أَيْدٍ وَأَشْدُّ لِلنَّبِيِّ وَلَوْ
سَبَّيْنِ مَلَكًا تَسْبِيئَتَهُ أَوْ يَابَزَ إِلَى كَلْبٍ أَوْ غَيْرَ بِالْعَفْرِ بِقَالَ تَعَيَّنِي بِهِ
وَالنَّبِيُّ فَعَرَى الْغَنَى أَوْ قَالَ لَغَضَبَانِ كَأَنَّهُ وَجْهٌ مُنْكَرٍ أَوْ مَالِكٍ أَوْ
اسْتَشْهَدَ بِبَعْضِ جَائِزٍ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةً لَهُ أَوْ لَغِيهِ أَوْ شَبَّهَ لِنَفْسِهِ
لَحْفَهُ لَا عَلَى النَّاسِ كَيْفَ كُتِبَتْ بَعْدَ كُتِبُوا أَوْ لَعَنَ الْعَمَى أَوْ بَنِي
هَاشِمٍ وَقَالَ أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ وَشَدَّدَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ صَاحِبٍ بِمَنْدُوقِ فَرَنْزَانِ

وان كان نبياً وفيه فيج لانه ذريته صلى الله عليه وسلم في اياته
مع العلم به كان انتسب له واحتمل قوله او شعة عليه عدل او
لعيبى فعاق عن القتل او ست من له مجمع على نبوته او
مكاييا وسب الله كذا وفي استنابة المسلم خلاى كين قال لغيت
في مرضي ما لو قتلت ابا بكي وعي لي استوجبه ،

باب

الزنى وضو مكلي مسلح فمح آدمي لا ملأ له فيه بالاعاق تعهداً وان
لواها او انبان اجنبية بغير او مينة غي زوج او صغير عكن وضوها
او مستأجر لوطه او غي او مملوكه تعتق او يعلى حميتها او محرمه
بصر مؤنث او خامسة او مهنوية او عاين مغن او حمية او مبتوتة
وان يترى وهل وان ابنت في مة تاويلان او مطلقه قبل البناء او
معتقة بلا عفة كان يضاهها مملوكها او مجنون بخلاف الصبي الا ان
يجعل العيز او المحكم ان جعل مثله الا الواح لا مساحبة وأدب
اجتهاداً كصحة وهي كغيرها في النكح والأكل ومن حمى لعرض
تخاضى او مشتركة او معتق او مملوك لا تعتق او بنى على أم في
يدخل بها او على أختها وهل الا أخت النسب لتحميها بالكتاب
تاويلان او كامة محلة وفومت وان أبيا او مكره او مبيعة بغلا
والأضهر كان ادعى شراء أمة وقيل البائع وحلى الواضى والاختار
ان المكة كذا والأكثر على خلافه وثبت بإقرار مة الا أن يجمع
مكلفا او يهرب وان في الحة وبالبينة فلا يسفك بشهارة اربع
نسوة بكارنها او يحل في غير متوجهة وعان سب ممة به ولي يغبل
عواها الغصب بلا مينة وفي جمع المكلي الحر المسلم ان اصاب
بعد من

بعد من بنكاح لزوج حج حجارة معدلة ولع بعمرى بقاء البينة في الإمام
 كذا في مصلحا وإن عبيد وكافين وجلد الخربك مأية وتشتم
 للمق وإن قل وتحصن كل من صاحبه بالعتق والوضوء بعرض وعقب
 التكرار في حفظ عاقبا واجه عليه وإن لم يكن له مال من بيت المال
 كعدو وخير من المدينة فيسجن سنة وإن جاء أخرج ثانية وتوخم
 المتبرجة خبيصة وبالجملة اعتدال الهواء وإفامه الحاكم والسيد أن في
 تتزوج بغير ملكه بغير علمه وإن انكرت الوضوء بعد عشرين سنة
 وظالمها المجلد بالحد وعنه في المجلد بسفك ما في يفر به أو يولده
 له وأولا على الخلابي أو الخلابي الزوج في الأول حفظ أو لا في يستن
 أو لأن الثانية في تبلغ عشرين تاويلات وإن فالت زينة معه واتص
 الوضوء والزوجية أو وجدا في بيت وأقرا به واتصها النكاح أو اتصاه
 بصحته ووليها وفلان في نشده حقا ،

باب

فدعي المكلبي حرا مسلما بنهي نسي عن أب أو جد لا أم ولا أن نية
 أو زنى أن كلبى وعق عن وضوء يوجب الحد بآلة وبلغ كإن بلغت
 الوضوء أو محمول وإن ملاعنة وأبناها أو عرصى غير أب إن أجمع
 يوجب ثمانين جلدة وإن كثر نواحدة أو جماعة إلا بعرض ونصفه على
 العبد كلست بهان أو زنى عينة أو مكرهة أو عبيد الهرج أو لعربي
 ما أفت حرا أو يا رومي كإن نسبه لعمه بخلابي جرح وكإن قال أنا
 تغل أو ولد زنى أو كيا لعدة أو فرنان أو ابن منزلة الركبان أو عات
 الهامة أو جعلت بها في عكنها لا أن نسب جنسا لغيره ولو أبيض
 لأسود أن في يكن من العرب أو قال مولى لغيره أنا خير منه أو ما لم

اصل ولا فصل او فال لجامعة احدكم زاني وحة في مابون ان كان لا
يتأثت وفي يابن النصافي او الذرزي ان لي يكن في آبائه كنه وفي
محتت ان لي تحلي وأدب في يابن العارضة او العارضة او يا حار ابن
حار او انا عبي او اند عبيعة او يا جاسق او يا جاسق وان فالت بط
جوابا لزيين حكت للنا والنعدي وله حة أبيه وفسق والقيام به وان
علمه من نفسه كوارثه وان فتى بعد الموت من ولد ووليع وأب
وأبيه ولكل القيام به وان حصل من هو الأمه والعمو قبل الامام او
بعد ان اراد ستر وان فتى في الحة ابتدى لها لا أن ينفى بسى
فيكحل الأول

باب

تفطع الهمى وتفسح بالنار لا لشلل او نفسي اكثر الأصابع في جلته
اليسى ومحي ليرى اليسى في يد في رجله في غير وخس وان تعبه
إمام او غيره يسره اولاً بالقوة والحة باقي وخصاً اجزاً في جلته الهمى
بسرفة ضعل من حمز مثله او مبيع دينار او ثلاثة دراهم خالصة او ما
يساويها بالبلد شريفاً وان كفاء او خارج لتعليمه او جليق بعد عتبه
او جليق مينة ان زاء مبعه نصاباً او ضناً بلوساً او الثوب بارشاً او
شركة صي لا أب ولا صير لإجابته ولا ان تكمل عمار في ليلة او
اشتركا في حل ان استفل كل ولي ينه نصاب ملط غي ولو كته به ربه
او أخته ليل وادعى الإرسال وضوق ان أشبه لا ملكه من مرتضى
ومستأجر كهلكه قبل حم وجه محتج لا حم وضبور لا ان يساوي
بعد كس نصاباً ولا كليب مصلفاً وأخية بعد عتبهما بخلاي لهما
من غير تاج الملط لا شبهة له فيه وان من بيت المال والغنيمة او
مال

مال شركة ان يجب عنه وسبق موقوف حقه نصابا لا الحجة ولو لا ان ولا
من جاحد او فاضل لحقه مخرج من حمز بالان يعمد الواضع فيه مضاعفا
وان لم يخرج هو او ابتلع حُرًا او ادهن عما تحصل منه نصاب او اشار
الى شاة بالعلی مخرجت او القم او الخبء او ما فيه او في حانوت او
عنايتها او فحل او ظهر حابة وان غيب عنهن او يمين او ساحة
دار لجنين ان مخرج عليه كالسعيمة او خان للثغال او زوج فيما
مخرج عنه او موقفي حابة لبيع او عبي او فبر او فبر من ربي به لكن
او سعيمة مرساة او كل شيء يخصه صاحبه او مضرب قمت او فصار
ونحوه او ازال باب المسجدة او سقفه او اخرج فناء يله او حصه او
بسطه ان تركت به او حاتم ان دخل للسرفة او نغب او تسورا
مخارس لم ياذن في تغليب وصق موعبي الخطا او حل عبدا في عتي
او خدمه او اخرجته في ذي الاذن العام فحل له ان يذن خاص كضيبي
مما مخرج عنه ولو خرج من جميعه ولا ان نغله ولم يخرج له ولا فيما
على صبي او معه ولا على داخل تناول منه الخارج ولا ان اختلس
او كابر او هب بعد اخذ في الحمز ولو لباني عن يشهد عليه او
اخذه حابة بباب مسجدة او سوفي او ثوبا بعضه بالضييق او ثمر معلق
الا بغلق ببولان والا بعد حصر فبالثما ان كس ولا ان نغب بفض
وان التفتيا وسك النغب او رتبة مخرج الخارج فكلها وشرطه التكلبي
فيضع الخ والعبء والمعاذ وان منلهم الا الرفيق لسير وتثبت باقرار
ان ضاع والا فلا ولو عيّن السرفة او اخرج القليل وقيل رجوعه ولو
بلا شبهة وان رة اليمين محلي الصائب او شهد رجل وامرأتان او
واحدة وحلق او اقر السيّد بالضم وبلا ففزع وان اقر العبد بالعكس
ووجب رة المال ان لم يفتك مكلفا او ففزع ان ايسر اليه من الأخت

وسفك الحدة ان سفك العضو بسهاوي لا بتوبة وعذالة وان حال زمانها
وتداخلت ان الحدة الموجب كغيب وشبه او تكثرت ،

باب

الضارب فاضع الضمير ملغ سلوط او الحدة مال مسلح او غيب على
وجه يتعذر معه الغوث وان انجرع عذينة كسبه السبكران لعلها
ومضاجع الصبي وشبه لبأخه ما معه والداخل في ليل او نهار في
زقاق او دار فاقبل لبأخه الملال فيقاتل بعد المناشقة ان امكن ثم يصلب
فيقتل او ينبع الحرق كالزنى او تقطع عينه ورجله اليسرى ولا
وما لقتل بحب قتله ولو بكافر او بإعانة ولو جاء ثانيا وليس للولي
التعفو وتجب لذي النكير القتل والبضش القطع ولغيرها ملن وفعت
منه ملنة النهي والضرب والتعيين للإمام لا ملن فضعن يرق ولحوها
وشتم كل عن الجميع مطلقا وأثبع كالسارق ودفع ما بأيديهم ملن
صلبه بعد الاستيناء واليهين وبشمارق رجلين من الهمفة لا لأنفسها
ولو شهد اثنان أنه المشتهم بها ثبتت وان لم يعايناهما وسفك حدها
بانين الإمام ضائعا او ترك ما هو عليه ،

باب

بشرب المسلي المكللي ما يسكر جنسه ضوعا بل عذر وضورة او
ظنه غيرا وان قل او جهل وجوب الحدة او الحرمة لغيب عفه ولو
حنفيًا بشرب النبيذ وصح نفيه فمانون بعد سكوه وتنشتم بالهو
ان افرأو شهد بشرب او شتم وان حولها وجاز لإكره او إساعة
لا عواء ولو ضلأ والحذوة بسوط وضرب معتدلين فاعدا بل ربه
ولا

ولا شيء يده بضمهم وكتيبه وجرّ الرجل والمرأة ممّا بيده الضمّ ونصب
جعلها في فُجّة وعمر الإمام لمعصية الله أو نحو جميع حبساً ولو ما
وبالإقامة ونزع العمامة وضرباً بسوطه أو غيره وإن زاد على الحد أو
أنى على النفس وحقن ما سوى كضبيب جهل أو فصر أو بلا إذن
معتب ولو إذن عبده بعبدة أو حمامة أو ختان وكتأجيل ناره يوم
عاصي وكسفوف جدار مال وأنذر صاحبه وامكن تداركه أو عضه
مسلاً يرق ففلع أسنانه أو نظره من كوة بفضة عينه وإن ملك
كسفوف ميزاب أو بغية ربح لنار تحرقها فأنها لضبعها وجاز دمع
حافل بعد الإنذار لاجتماع وإن عني مال وفضة فقتله إن علم أنه لا
يندمع إلا به لا جرح إن فذر على العيب بك مضج وما انقلبته
البهاج ليلا فعلق ربها وإن زاد على فيمتها بفيمته على الرجا
والخوى لا نهارا إن لم يكن معها راع وسرحت بعد المزارع وإن
جعل الرابع ،

باب

أما يجمع إعتاق مملوكي بك جهم وإحاضة دين ولغيره ربح أو بعضه
إن أن يعلم أو يظن أو يُعبد مالاً ولو قبل نفعه البيع ربيعاً لم
يعلق به حق لأنهم به وبيع الرقبة والتحمي وإن في هذا اليوم بك
فمينه مدح أو خلعي أو فجع مكس وبك ملأ أو لا سبيل في عليه
إن لجواب وبكوهبت لم نعتق وبكأسفيع أو آهبت أو أعربت بالنية
وعتق على البائع إن علق هو والمشتري على البيع والشراء وبالأشتراء
العباسية في أن اشتريته كإن اشتري نفسه فاسداً والشفص والمهتم وأن
ولد وولد عبر من أمته وإن بعد عينه والإنشاء فيمن علكه أو في

او رفيفه او عبيده او مملوكي لا عبيد عبيد كاملته ابدا ووجب
 بالنظر ولع يفضي الى بيت معين وهو في خصوصه وهوومه ومنع من
 بيع ووضعه في صيغة الخنث وعنف عضو ومملوكه للعبه وجوابه
 كالصالح الى اجل واحداتها فله الاختيار وان هلكت فله وضوها
 في كل ضرر مته وان جعل عتقه لاثنين في يستغل احدهما ان في
 يكونا رسولين وان قال ان دخلها فدخلت واحرق فلا شيء عليه
 فيها وعتق بنفس المملك الابوان وان علوا والولد وان سئل كين
 واخ واخت مطلقا وان يصبه او صدفه او وصية ان على المظني ولو
 في يغبل وولاه له ولا يكتل في جز في يغبله كبير او قبله ولي صغير
 او في يغبله لا بارت او شراء وعليه دين فيباع وبالحكم ان عهد لشين
 برفيفه او رفيق رفيفه او لولد صغير غير سعيه وعبيد وميتي مثله
 وزوجه وميتي في زانه الثلث ومدين كفلع ضمي وفضع بعضي اعز
 او جسد او سبي او سفلها او خيم انبي وحلق شعراة ربيعة او نجية
 تاجر او سبي وجه بنار لا شيء وفي غيرها فيه قولان والقول للسيد
 في نه العهد لا في عتق مال وبالحكم جميعه ان اعتق جزا والباقى
 له كان في لغيره ان دفع القيمة يومه وان كان المعتق مسلما او العبد
 وان ايسر بها او بعضها فغايلا وبطلت عن متهود المعلنس وان
 حصل عتقه باختياره لا بارت وان ابتداء العتق لا ان كان حر البعض
 وقوم على الاول والا فاعلى حصصها ان ايسرا والا فاعلى الموصي
 ويكتل في ثلث مريض امن ولع يقوم على ميت في يوصي وقوم كاملا
 ما له بعد امتناع شريكه من العتق ونفسي له بيع منه وتأجيل
 الثاني وتمبيته ولا ينتقل بعد اختياره احدهما واما حكم بيعه لعسي
 مضى قبله في ايسر ان كان بين العسي وحضر العبد واحكامه قبله
 كالفقر

كالتقن ولا يلزم استسعاء العبد ولا قبول مال الغني ولا تخلية القهبة في دمه
 المتعسر برضى الشريك ومن اعتق حصته لأجل قووم عليه ليعتق
 جميعه عنده إلا أن يبت التناهي فنصيب الأول على حاله وإن دتم
 حصته تفاويه ليهن كله أو يدهم وإن اتهم المعتق عيبه فله
 استعلاجه وإن أعز السيد أو أجاز عتق عبده جزاً قووم في مال
 السيد وإن احتج لبيع المعتق وإن اعتق أول ولد له يعتق الثاني ولو
 مات فإن اعتق جنيماً أو دتم عتق وإن لأكثر الجمل أن يزوج مرسلاً
 عليها فلا غلله وبيعت أن سبق العتق دين ورق ولا يستثنى
 ببيع أو عتق ولا يجوز اشتراء ولي من يعتق على ولد صغير ماله
 ولا عيب له يؤمن له من يعتق على سيده وإن دفع عبداً ماله من
 يشتريه به فإن قال أشتري لنفسه فلا شيء عليه أن استثنى ماله
 وإن غرمه كالتعفين وبيع فيه ولا رجوع له على العبد والولاء له
 وإن قال لنفسه عتق وولاه لبايعه أن استثنى ماله وإن رق وإن اعتق
 عبداً في مرضه أو أوصى بعتقه ولو سهاج ولم يعلهم الثلث أو
 أوصى بعتق ثلثهم أو بعده سهاج من أكثرهم كالفسهة إلا أن
 يرتب فيتبع أو يقول ثلث كل أو أنصافهم وأثلاثهم وأتبع سيده
 مدّين أن له يستثنى ماله ورق أن شهد شاهداً برفقه أو تفعّل مدّين
 وحلق واستوفى بالمال أن شهد بالولاء شاهداً أو اثنتان انبهاً له يزلا
 يسهعان أنه مولاه أو وارثه وحلق ولا يجوز بطل الولاء وإن شهد أحد
 الورثة أو أقرّ أن أباه اعتق عبداً له يجهز ولم يقووم عليه وإن شهد على
 شريكه بعتق نصيبه فنصيب الشاهد حرّان أيسر شريكه وإن كنتم
 على نفيه كعس

باب

التدبير تعليق مكلبي رشيد وان زوجة في زائد الثلث العتق عوده لا
 على وصية كإن مت من مريض او سمي هذا او بعد موتي ان في نهي
 ولي يعلفه او حر بعد موتي بيوم بدبرته او انت مدبر او حر عن
 مدبر مئة ونبة تدبير نصي لمسلع وأوجره وتناول الجمل معها كوله
 مدبر من أمته بعري وصارن أم ولد به ان عتق وفهم الأب عليه
 في الضيق والسيد نفع ماله ان في عرض ورهنه وكتابت له ان إخراج
 لغير حمية وبيع ببعه ان في عتق والولا له كالمكاتب وان جنس فلان
 بقاء والآن اسلم خدمته تفاضيا وحاصه هنيه عليه ثانيا ورجع ان
 وقى وان عتق مومن سيبر وأتبع بالباقي او بعضه بخصته وخيم
 الوارث في اسلام ما رق او بكة وفوم ماله وان في عمل الثلث لا بعضه
 عتق وأقر ماله بيري وان كان لسيبر مئين مؤجل على حاضر موسى
 بيع بالنقد وان لم يبت عيبته استوفى فبضه ولا بيع فلان حضرا الغائب
 او ابسر المبيع بعد ببعه عتق منه حيث كان وانت حر قبل موتي
 بسنة ان كان السيد مليا في يوفى واذا مات ففكر فلان في اتبع بالخدمة
 وعتق من راس المال والآن من الثلث ولي يتبع وان كان غير ملي وفي
 خم اج سنة ثم يعق السبي مآ وفي ما خدم نقيها وبكل التدبير بقتل
 سيبر عها او باستعمال العيز له وللمركة وبعضه بهماوزة الثلث وله
 حكم الهو وان مات سيبر حتى يعتق فيها وجد حينئذ وانت خم بعد
 موتي وموت فلان عتق من الثلث ايضا ولا رجوع وان قال خم بعد
 موت فلان بشهم يعتق لأجل من راس المال

باب

فُعَب مَكَاتِبُهُ أَهْلُ بَيْتِهِ وَحُطَّ جُزْءُهَا وَلَوْ نُجِبَ الْعَبْدُ عَلَيْهَا
وَالْمُخَوَّاتُ مِنْهَا الْجَبْرُ بِكَاتِبَتِهِ وَنَحْوِهِ بِكَتَا أَوْ ظَاهِرُهَا اشْتَرَاؤُهُ التَّجَرُّعُ
وَصَحَّخَ خِلَافَهُ وَجَازَ بَعْمَرُ كَاتِبُ وَعَبْدُ فَلَانٍ وَجَنِينُ لَا تُولَدُ لِي يُوصَى
أَوْ كَتَبَ وَرَجَعَ مَكَاتِبُهُ مِثْلَهُ وَفُتِحَ مَا عَلَيْهِ فِي مُوَحَّرٍ أَوْ كَتَبَ فِي وَرَقٍ
وَمَكَاتِبُهُ وَلَيْتَ مَا لَمْ يَجُورْهُ بِالْمَصْلُحَةِ وَمَكَاتِبُهُ أُمَةٌ وَصَغِيرُهَا وَانْ بَلَا مَالٍ
وَكَسْبُ وَبَيْعُ كِتَابَةٍ أَوْ جُزْءٍ لَا تَجِبُ فَإِنْ وَقِيَ بِالْوَلَاةِ لِلدَّوَلِ وَالْأَرْقُ لِلْمَشْتَرِي
وَأَقْرَبُ مِمَّنْ يَحْضُرُ بِبَعْضِهَا أَنْ وَرَثَ غَيْرُ كِلَا لِهْ وَمَكَاتِبُهُ بَلَا مُجَلَّبَةٍ وَلَا
مِثْلُ ثَلَاثَةِ وَمَكَاتِبُهُ حَاجَةٌ مَالًا فَيُتَوَرَّعُ عَلَى فُوتِهِمْ عَلَى الْأَعْيَادِ يَوْمَ
الْعَقْدِ وَهِيَ وَأَنْ زَمَنَ أَحَدُهُمْ حَالًا مَقْلُفًا فَيُؤَخَّرُ مِنْ الْمَالِ الْجَمِيعِ وَيُجْعَلُ
أَنْ لِي يُعْتَقَ عَلَى الْعَاجِ وَلَوْ يَكُنْ زَوْجًا وَلَا يَسْفُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ مَوْتِ
وَاحِدٍ وَلِلنِّسْبَةِ عَتَقَ فَوَيَّ مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَفَوَّوْا فَإِنْ رُفِيَ عَمُّهُمَا
حُجَّ عَصْفُهُ وَالْخِيَارُ فِيهَا وَمَكَاتِبُهُ شَيْءٌ يَكْتَبُ عَمَالٍ وَاحِدٍ لَا أَحَدَهُمَا أَوْ عَمَالَيْنِ
أَوْ عَمَلَتَيْنِ بَعْدَ بَيْنِ بَيْنِهِمْ وَرَضَا أَحَدَهُمَا بِتَفْطِيحِ الْآخَرِ وَرَجَعَ لِكُلِّهِ
مُحَصَّنَةً كَأَنْ فَاذَعَهُ بِإِذْنِهِ مِنْ عَشْرِينَ عَلَى عَشْرَةٍ فَإِنْ عَمَّرَ خَيْرَ الْمَقَاضِعِ
بَيْنَ رُفَاةٍ مَا فَضَّلَ بِهِ شَيْئًا وَاسْلَامَ حَصْنَهُ رَفَاً وَلَا رَجُوعَ لَهُ عَلَى
الْأَعْيَانِ وَأَنْ فَبَعْضُ الْأَكْثَرِ وَأَنْ مَلِكٌ أَحَدُ الْأَعْيَانِ مَالَهُ بَلَا نَفْسٍ إِنْ تَرَكَهُ وَلَا
بَلَا شَيْءٍ لَهُ وَعَتَقَ أَحَدَهُمَا وَصَحَّ مَالُهُ إِلَّا أَنْ فَصَدَّ الْعَتَقُ كَأَنْ فَعَلَتْ
بِنَصْفِهِ حَقَّ مَكَاتِبِهِ ثُمَّ فَعَلَ وَضَعَ النِّصْفَ وَرَقَّ كُلَّهُ إِنْ كَتَبَ وَلِلْمَكَاتِبِ
بَلَا إِعْزَازٍ بَيْعٍ وَاشْتِرَاءٍ وَمُشَارَكَةٍ وَمُفَارَضَةٍ وَمَكَاتِبُهُ وَاسْتِخْلَافُ عَامِلٍ
لَأَمْتِهِ وَاسْلَامُهَا أَوْ عَمَلُهَا أَنْ جَنَّتْ بِالنِّقْمِ وَسِعْرًا لَا يَحُلُّ فِيهِ تَجَرُّعٌ وَإِفْهَارٌ
فِي رِفْعَتِهِ وَاسْفَاطُهُ شَبَعَتُهُ لَا عَتَقَ وَأَنْ فِيهَا وَهْبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَتَمْلُجٌ وَإِفْهَارٌ

جنابيه خلك وسعر بعد الا باذن وله تجهيز نفسه ان اتعفا ولم يقتصر له
 مال فيه فلو ظهر له مال كان عجز عن شيء او شاب عنه المحل ولا
 مال له وبيع الخاك وتلوه من يجهوه كالقضاة وان شرط خلافه
 وفصى ان شاب سيده وان قبل أجله وفصى ان مات وان عن مال
 الا لولد او عيه دخل معه بشرط او عيه وتوذي حاله وورثه من
 معه بفض من يعتق عليه وان له يترك واما وفوي ولزم على السعي
 سعوا وترك متروكه للولد ان امن كأم ولزم وان وجد العوض معيبا
 بهتله او استحق موصوبا كعيين وان بشبهة ان لم يكن له
 مال ومضت كتابة كافر لمسلح وبيعت كان اسلم وبيع معه من في
 عفر وكفى بالصوم واشترائه وضى المكتابة واستثنى جلهما او ما
 يولد لها او ما يولد للمكاتب من أمته بعد الكتابة وفيل بحكمة ان
 ومي لغو وان عجز عن شيء او أرى جنابته وان على سيده روق كالقن
 وأدب ان وضى بك مهي وعليه نفى المكره وان جلت خيبت
 في البقاء وأمومة الولد الا لضعفاء معها او أفوياء له يرضوا وحظ
 حصتها ان اختارت الأمومة وان قتل بالفهمة للسيد وهل فدا او
 مكاتبنا تاويلان وان اشترى من يعتق على سيده حج وعتق ان عفي
 والقول للسيد في الكتابة والانهاء الا القهر والأجل والجنس وان أعانه
 جماعة فان له يفصدوا الصفة عليه رجعوا بالفضلة على السيد
 عما قبضه ان عفي والا فلا وان اوصى بمكاتبته بكتابة المثل ان
 جلهما الثلث وان اوصى له بنجم فان حل الثلث فيمته جازت والا
 فعلى الوارث الإجازة او عتق ممل الثلث وان اوصى له حل مكتابه
 او ما عليه او بعثه جازت ان حل الثلث فيمة كتابته او فيمة
 الرتبة على الله مكاتب وأنت حر على أن عيط القبا او عيط له
 العتق

العتق والمال وخير العبد في الالتئام والتمسك في حرر على ان تدفع او
تؤدّي او ان اعطيت او نحوه ،

باب

ان امر السبي بوضو ولا عمن ان انكس كان استبرأ بحبسة ونهائه
وولدت لسنة اشهر والا حق به ولو لاكتسب ان ثبت إلقاء علفه بغير
ولو بامرائين كادعائها بغيرها رأين انهم عتقت من راس مال وولدها
من عيها ولا يترك دين سبق كاشتراك زوجته حامل لا بولد سبق او
ولد من وضو، شبهة الا أمة مكاتبه او وليك ولا يدفعه عنل او
وضو، بغير او عتق من ان اهل وجاه برضاها إجازتها وعتق على
مال وله قليل خدمة فيها وكثيرها في ولدها من عيها وأرض جنابة
عليها وان مات فلوارثه والاسمعتان بها وانما مالها ما له عرض
وكس له تموتها وان برضاها ومصيبته ان بيعت من بائعها وروى
عتقها وفديت ان جنت بأقل الفية يوم الحكم والأرض وان قال في
مرضه ولدت مبيع ولا ولد لها صدق ان ورثه ولد وان امرمريض
بإيلاء او عتق في صحته له يعتق من ثلث ولا راس مال وان وضو،
شريد مهلت عمر نصيب الآخى فان اسر خير في اتباعه بالفية
يوم الوضو او بيعها لخلد وتبعه عما يفي وينص في الفية الولد وان
وضاها بضمي بالغابة ولو كان عتقا او عبدا فان اشركتها بمسلم
ووالى اذا بلغ احدها كان له توجده وورثاه ان مات اولاد وحرمت
على مرتبة أم ولد حتى يسلم ووفعت كعتقها ان برلدار الحبيب ولا
تجوز كتابتها وعتقت ان أعت ،

فصل الولاء، لعنق وان بيع من نفسه او عتق غير عنه بلا

إِذَا كَانَ يَجْعَلُ سِتْرَهُ بَعْتَهُ حَتَّى عَتَقَ الْإِنْسَانَ كَاهِنًا أَوْ مُسْلِمًا وَرَغِيْبًا
 أَنْ كَانَ يَنْتَزِعُ مَالَهُ وَعَنِ الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءَ لَهُمْ كَسَائِبَةٌ وَكُفْرٌ وَأَنْ أَسْلَمَ
 الْعَبْدُ عِلَاءَ الْوَلَاءِ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ وَجَمٌّ وَلَهُ الْمُعْتَقُ كَالْوَلَاءِ الْمُعْتَقَةِ أَنْ
 لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ خُرَّالِهِمْ أَوْ عَتَقَ لَأَخِي وَمُعْتَقَهَا وَأَنْ أَعْتَقَ
 الْأَبُ أَوْ اسْتَلْفَقَ رَجَعَ الْوَلَاءُ مُعْتَقَهُ مِنْ مُعْتَقِ الْحَبَّةِ وَالْأَخِ وَالْفَوْرِ
 الْمُعْتَقُ الْأَبُ لَا مُعْتَقَهَا إِلَّا أَنْ تَضَعَ لِحَوْنِ السَّيِّدَةِ مِنْ عَتَقَهَا وَأَنْ
 شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهَا لَمْ يَزَالِ يَسْهَعُنَ أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ
 عَمِّهِ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَنْتَزِعْ مَالَهُ وَيُلْجِئَ إِلَى الْإِسْتِئْذَانِ وَفُتِحَ عِلَاصُ
 النَّسَبِ فِي الْمُعْتَقِ فِي عَصْبَتِهِ كَالصَّالَةِ فِي مُعْتَقٍ مُعْتَقَهُ وَلَا تَرْتَبُ
 أَفْئِدَتُهُ أَنْ لَمْ تَبَاشِرْ بِعَتَقِ أَوْ جَمٍّ وَلَا بَوْلَادَةٍ أَوْ عَتَقِ وَأَنْ اشْتَرَى ابْنُ
 وَبَنَتْ أَبَاهَا فِي اشْتَرَى الْأَبُ عَبْدًا فَلَهُ الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرَثَةُ الْأَبِ
 وَأَنْ مَاتَ الْأَبُ أَوَّلًا فَلِلْبَنَةِ النَّصَبُ لِعَتَقَهَا نَصَبُ الْمُعْتَقِ وَالْبَيْعُ لَأَتَاهَا
 مُعْتَقَهُ نَصَبُ أَبِيهِ وَأَنْ مَاتَ الْإِبْنُ فِي الْأَبِ فَلِلْبَنَةِ النَّصَبُ بِأَلِيهِمْ
 وَالْبَيْعُ بِالْوَلَاءِ وَالْفَوْرُ جَمٌّ ،

بَابُ

حَجِّ إِيصَاءِ خُرِّ مَمَيِّزٍ مَالِيٍّ وَأَنْ سَعِيْبًا وَصَغِيرًا وَهَلْ أَنْ لَمْ يَنْتَهِضْ أَوْ
 أَوْصَى بِفَقْرَةٍ تَأْوِيلَانِ وَكَاهِنًا إِلَّا بِكُفْرٍ مُسْلِمٍ لَمْ يَجْعَلْ تَهْلُكُهُ كَيْفَ
 سَيَكُونُ أَنْ اسْتَهْلَ وَوَزَّعَ لَعْدَهُ بِلَعْبَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُبْهَمَةٍ وَفَبُولُ الْمُعْتَقِ
 شَرْطُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِالْمَلِكِ لَهُ بِالْمَوْتِ وَفَوْرٌ بِغَلَّةٍ حَصَلَتْ بِعَدَمٍ وَلَمْ
 يَحْتَجِ رَقٌّ لِأَنْ لَمْ يَكُنْ فِي فَبُولِ كَأَيِّصَاءِ بَعْتَهُ وَخَيْرَتِ جَارِيَةِ الْوَقْفِ وَلَهَا
 الْإِنْتِفَالُ وَحَجٌّ لِعَبْدٍ وَارثُهُ أَنْ اتَّخَذَ أَوْ بَنَاهُ أَرِيْدُ بِهِ الْعَبْدُ وَمُطَاعُهُ
 وَضِيٌّ فِي مَصْلَحَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى مَوْتِهِ فِيهِ عَيْنُهُ أَوْ وَارثُهُ وَلَمْ يَكُنْ
 وَلَقَائِلُ

وهاتين على الموصي بالسبب والآن فبناويلان وبصلت برق وإيصال
 معصية ولوارث كغيره بزائد الثلث يوم التسمية وان أجز معصية
 ولو قال ان لي ثلثيها فلهما ساكنين فثلاثي العكس وبه جوع جميعا وان
 مرنى بقول او ببيع وعتي وكتابه وإيلاني وحصدي زرع ونسج عثري
 وصوفي حصاة وحشوي فخصني ونسج شاة وتبصيل شقة وإيصال عتي
 او سعي انتعيا قال ان مت فجميعها وان بكتاب ولي ثلثيها او اخي
 ثم استترك بعدها ولو اختلفا لان ان لي يستترك او قال متي حدث
 الموت او بنى العرصة واشتركا كإيصاله بشيء ليه ثلثيها به لعمري
 وان برهن وتزوج رفيق وتعليقه ووضي وان اوصى بثلث ماله
 بعباده ككتابته واستغنى غيرها او بثوب بعباده واشتراه بثلاثي
 مثله وان جصص الحار وصبغ الثوب ولت السويق فله موصى له
 به بعباده وفي نفس العرصة فولان وان اوصى بوصية بعد اخرى
 بالوصيتين كنوعين ومراعي وسبائك ومذهب وحصاة والان فأكثرها
 وان تفهم وان اوصى لعبد بثلثه عتق ان حله واخذ باقيه والان
 قوم في ماله ومخل العقيم في المسكين كعكسه وفي الأقارب والأرحام
 والأهل أقاربه لأنه ان لي يكن له أقارب لأب والوارث كغيره بثلاثي
 أقاربه هو واوثر المحتاج الأبعد الا لبيان فيفهم الأخ وابنه على
 الجد وان يخص والوجه في حيرانه لان عبد مع سيده وفي ولد
 صغير وبكر فولان والجد في الجارية ان لي يستثنيه والأسفلون في
 الموالى والجد في الولد والمسلع يوم الوصية في عبير المسلمين لان
 الموالى في جميع او بنيعه وان الكافر في ابن السبيل ولي يلزم تعمي
 كغزاة واجتمع كريمة معهم ولا شيء لوارثه قبل الفسخ وضرب
 فمصول فأكثي بالثلث وهل يفسخ على الحصة فولان والموصى

بشرائه للعتق براء لثلاث قيمته ثم استوفى ثم وُثِرَ وببيع من أحب
 بعد النفس كالإبابة واشترى لعلان وأبو خُثَلان بطلت ولم يأنق الموصى
 له وببيعه لعتق نفس ثلثه ولا خير الوارث في بيعه أو عتق ثلثه
 أو الفطاء به لعلان في له وبعثو عبداً لا يخرج من ثلث الحاضر
 وفي أن كان لا شيء يسيء وإن عجل عتق ثلث الحاضر ثم تمع منه
 ولم يجاز الوارث مرضى له يَحْجَّ بعد أن لتبين غير يكونه في
 نفقته أو دينه أو سلطانه إلا أن يخلو من جهل مثله أنه جهل
 أن له الهبة لا بركة ولو بكسبه والوارث يصير غني وارث وعكسه
 المعتبر ماله ولو لم يعلم واجتهد في من مشى لضمارة أو تصويع
 بفقر المال فإن سعى في تصويع يسيراً أو فلّ الثلث شوطاً به في
 عبداً وإن فآخر جمع مكاتب وإن عتق بضمه دين يرك أو بعثه
 رق المغايل وإن مات بعد اشتراؤه ولم يعتق اشتري غنيه بثلث
 وبشاة أو عبداً من ماله شارح بالجزء وإن لم يبق إلا ما نواه فهو له
 أن جهله الثلث لا ثلث غنيه فموت وإن لم يكن له شيء فله شاة
 وسق وإن قال من غني ولا شيء له بطلت كعتق عبداً من عبيد
 وماتوا وقدّم لصيق الثلث فله اسمي ثم مدبر حجة ثم صدق مريض
 ثم زكاة أو وصى بها إلا أن يعتق يخلوها ويوصي من رأس المال
 كالحنث والماشية وإن لم يوصي في العتق ثم عتق ضمارة وقتل وأمرع
 بينها ثم كفارة عيینه ثم لعق رمضان ثم للتعميط في النحر ثم المبتل
 ومهبط الموصى ثم الموصى بعثفه مغبنا عنده أو يشترى أو لكشهر أو
 مال فمقتله ثم الموصى بكتابتة والمعتق مال والمعتق لأجل بعد ثم
 لسنة على الأكنة ثم عتق في يعين ثم حج إلى لصورة فيتخصان
 كعتق في يعين ومعين غنيه وجزئه وللموصى اشتراء من يعتق عليه
 بثلثه

بثلته ویرث لا ان اوصى بشرا ابنه وعتق وعتق الابن على غيره
وان اوصى بمنفعة معين او بما ليس فيها او بعتق عبدا بعد موته بشم
ولا يحمل الثلث قيمته غير الوارث بين ان يحيز او يتخلع ثلث الجميع وبنصيب
ابنه او مثله فيما لاي جمع لا اجعلوه وارثا معه او الخفوه به جزائفا او
بنصيب احد ورثته بجهنم من عدة رؤوسهم ونحوه او سهم بمسهم
من مريضته وفي كون ضعه مثله او مثليه تيممها ويمناع عبدا
وورثت عن الموصى له وان حدها بزمان فكالمتأجر بان قتل
بللوارث القصاص او القيمة كان جنى الا ان يعديه المخرج او الوارث
مستحق وهي ومدة بران كان عرضي في المعلوم ومخلت فيه وفي العهي
وفي سعيه او عبدا شمر ثلثها في ضمان السلامة فولان لا فيما
اقرب به في مرضه او اوصى به لوارث وان ثبت ان عفاها خطه او
فراها ولم يشهد او يغفل انفعدها في ثمنه ونحوه فيها تفديع التشهد
ولهم الشهادة وان لم يفهم ولا فتح وثمنه ولو كانت عنده وان اشهد
بما فيها وما يفي ببلان في مات ففتحت باءا فيها وما يفي بالمساكين
فسم بينهما وكتبتهما عند بلان بصافوه او اوصيته بثلثي بصافوه
يصافون ان لم يغفل لابني ووصي ففك يعم وعلى كذا الخصى به كوصي
حتى يفهم بلان او الوارث تزوج زوجته وان زوج موصى على بيع
تركته وفنص ديونه حج وانما يوصي على المتحجور عليه اب او
وصيه كأم ان قل ولا ولي وورث عنها ملكي مسل على كاي وان
اعهى وامرأة وعبدا وتصري باذن سيده وان اراد الا كانه بيع موصى
اشتمى لاداعى وضمو العسوف يعزله ولا يبيع الوصي عبدا تحسین
القيام بهم ولا التركة الا بحضه الكبي ولا يفسخ على غائب بلا حاكم
ولا تنين حل على التعاون فان مات احدهما او اختلعا فالحاكم ولا

لأحدهما إحصاء ولا لها فسخ المآل ولا هنا وللوصي اقتضاء الدين وتأخير لنفي النعفة على العمل بالمعروف وفي ختنه وعرسه وغيره وجمع نعمة له فلت وإخراج بغيره وزكاته ورفع للحاكم ان كان حاكم حقه وجمع ماله فراضا او بضاعة لا يعمل هو به ولا اشترا من التركة وتعتب بالنظر الا تحارين فل ثمنهما وتسوق بهما الحصى والسعي وله عمل نفسه في حياة الموصي ولو قيل لا بعدها وإن أبو القبول بعد الموت فلا قبول له بعد والفول له في قدر النعفة لا في تأخير الموت وجمع ماله بعد بلوغه ،

باب

يخرج من تركة الميت حق تعلق بعين كالمهر من وعده جنى في مؤون نصيبه بالمعروف في تقضى ديونه في وصاياه من ثلث الباقي في الباقي لوارثه من ذي النصب الزوج وبنث وبنث ابنان في ثكن بنت وأخت شقيقة أو لأب ابن في ثكن شقيقة وعصب كالأخ يساويها وأخت والأخ بين الأوليان ولتعد من الثلثان والثانية مع الأولى السدس وإن كثرن وجبت ابن بوفها وبنثان بوفها إلا ابن في خرجتها مطلقا أو اسبل معصب وأخت لأب فأكثر مع الشقيقة فأكثر كالأخ إلا أنه إنما يعصب الأخ والمربع الزوج بجمع وزوجة فأكثر والتم لها أو له في بجمع لأخ والثلثين لذي النصب ان تعدا والثلث الأم وولد بها فأكثر وجبتا للسدس ولد وان سبل وأخوان وأختان مطلقا ولها ثلث الباقي في زوج أو زوجة وأبوين والسدس الواحدة من ولد الأم مطلقا وسفله بابن وابنه وبنث وان سبلت وأب وجدة والأب أو الأم مع ولد وان سبل وأخت فأكثر وأسفلتها الأم مطلقا والأب أخت من جهته والتم بوي

والقربى من جهة الأُمّ البعدى من جهة الأب وإن اشتركتا واحد
 فهو من جهة غير المولى بأنثى وله مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو
 لأب الخير من الثلث أو المفاضة وعادة الشقيق بغيره ثم رجع كالشقيقة
 مالمها لول يكن جهة وله مع ذي من معها السادس أو ثلث الباقي
 أو المفاضة ولا يعمى لأخت معه إلا في الإكراهية والغراء زوج وجدة
 وأُم وأخت شقيقة أو لأب فيعمى لها وله ثم يفاضلها وإن كان محلاًها
 أخ لأب ومعه أخوة لأُم سقط ولعاصب ورث المال أو الباقي بعد
 العمى وهو الابن ثم ابنه وعصب كل أخته ثم الأب ثم الجد والأخوة
 كما تقدم ثم الشقيق ثم للأب وهو كالشقيق عند عدمه إلا في الحارثية
 والمشاركة زوج وأُم أو جدة وأخوان فصاعداً الأُم وشقيق وحر أو
 مع غيره فيشاركون الأخوة للأُم الذكر كالأُنثى وأسقطه أيضاً الشقيقة
 التي كالعاصب بنت أو بنت ابن فأكثر ثم بنوها ثم العم الشقيق ثم
 للأب ثم عم الجد الأم الأم وإن غير شقيق وقدم مع التساوي
 الشقيق مطلقاً ثم المعتبر كما تقدم ثم بين المال ولا يهمل ولا يجمع
 لخوي الأرحام ويرث بعرض وعصوبة الأب ثم الجد مع بنت وإن
 سبقت كما بين عم أخ لأُم وورث ذو مرضين بالأقوى وإن اتفق في
 المسلمين كأم أو بنت أخت ومال الكتائب الحر المودى للعبيد لأهل دينه
 من كورته والأصول اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة وأثنا عشر
 وأربعة وعشرون بالنصف من اثنين والربع من أربعة والثلث من ثمانية
 والثلث من ثلاثة والسادس من ستة والربع والثلث أو السادس من
 اثنين عشر والثلث والسادس أو الثلث من أربعة وعشرين وما لا يعمى
 فيه فأصلها عدة عصبتها وضعت للذكر على الأنثى وإن زادت
 العموص أعيلت والعائل الستة لسبعة وثمانية وتسعة وعشرون والأثنا

عشر لثلاثة عشى وخمسة عشى وسبعة عشى والأربعة والعشرون
 لسبعة وعشرين وهي المنبئية زوجة وابوان وابنتان لقول علي رضي
 الله عنه صار ثمنها تسعا ورثة كل صني انكسر عليه سهامه الى
 وقفه والا تترك وفابل بين اثنين باخه احد المتلين واكثر المتداخلين
 وحاصل ضرب احداهما في وقف الآخر ان يتوافقا والا ففيه كله ان يتباينا
 ثم بين الحاصل والثالث ثم كله وضرب في العول ايضا
 وفي الصنفين اثنا عشر صورة لان كل صني اما ان يوافق سهامه
 او يتباينها او يوافق احداهما ويتباين الآخر ثم كل اما ان يتداخل او
 يتوافق او يتباين او يتماثل بالتداخل ان يعنى احداهما الآخر اول
 والا فان في واحد يتباين والا بالتوافق بنسبة الهمة للعدة الهني
 ولكل من التركة بنسبة حظه من الهسلة او تفسح التركة على ما
 حكت منه الهسلة كزوج وأم وأخت من ثمانية للزوج ثلاثة والتركة
 عشرون والثلاثة من الثمانية ربع وثمن فباخه سبعة ونصبا وان اخذ
 احداهم عرضا بأخذ بسهم وارثت معه فيمته فاجعل الهسلة
 سهام غير الاخذ ثم اجعل لسهامه من تلك النسبة فلان زاد خمسة
 لبأخه فزدها على العشرين ثم افسح وان مات بعض قبل الفسحة
 وورثه الباقيون كثلث بنين مات احداهم او بعض كزوج معهم ليس
 اباهم فكالعدم والان صالح الاولى ثم الثانية فان انفسح نصيب الثاني
 على ورثته كابن وبنت مات وترك أختا وعاصبا حكتا والا وقف بين
 نصبيه وما حكت منه مسئلته وضرب وقف الثانية في الاولى كابنين
 وابنتين مات احداهما وترك زوجة وبنتا وثلاثة بني ابن هين له شيء
 من الاولى ضرب له في وقف الثانية ومن له شيء من الثانية ففيه وقف
 سهام الثاني وان لم يتوافقا ضرب ما حكت منه مسئلته فيما حكت منه
 الاولى

الأولى كيموت أحدهما عن ابن وبنت وإن أفرأه الورثة ففيه بوارث
 جله ما نفصه الإقرار بعمل مريضه الانتكار ثم الإقرار ثم انقراضا بينهما
 من داخل وتباين وتوافق الأول والثاني كشافيتين وعاصب أفرت
 وأخرت بشفيقة أو بشفيق والثالث كابتين وابن أمة وابن وإن أفرأبن
 بنت وبنت وابن بالانكار من ثلاثة وأفرأه من أربعة وهي من خمسة
 فتضرب أربعة في خمسة ثم في ثلاثة يرة الأبن عشة وهي ثمانية
 وإن أفرت زوجة حامل وأحد أخويه أنها ولدت حيا بالانكار من
 ثمانية كالإقرار ومريضه الأبن من ثلاثة تضرب في ثمانية وإن أوصى
 بشائع كربع أو جزء من أحد عشر أحد يخرج الوصية ثم إن أنفس
 الباقي على المريضة كابتين وأوصى بثلاث فواحد ولا وقف بين الباقي
 والسئلة وضرب الوفى في مخرج الوصية كاربعة أولاد والآن بكاملها
 كالثلاثة وإن أوصى بسدس وسبع ضربت ستة في سبعة ثم في أصل
 السئلة أو وفها ولا يرث ملاعن وملاعنة وثومها شفيقان ولا رقيق
 وليست الهتق بعرضه جميع إرثه ولا يورث إلا الهكاتب ولا فائل عهدا
 عهدا وإن أنى بشبهة كخفى من العية ولا مخالي في حين كسلي مع
 مرتة أو غيره وكيهودي مع نصائبي وسواها مله وحكم بين الكفار
 بحكم المسلم إن لم يلب بعضي إلا أن يسلم بعضهم بكلمة إن لم يكونوا
 كتابيين ولا يهلكهم ولا من جمل تأخر موته ووفى القس للعل
 ومال المفقود للحكم بموته وإن مات موروثه فدر حيا وميتا ووفى
 المشكوك بأن مضى مرة التعير بكالمجهول كزات زوج وأمة وأخت
 وأب مفقود فعلى حياته من ستة وموته كالموت وللثمانية وتضرب
 الوفى في الكامل بأربعة وعشرين للزوج تسعة وللأم أربعة ووفى
 الباقي بأن ظهر أنه حي للزوج ثلاثة وللأب ثمانية أو موته أو مضى

التعیمُ فلا تحت تسعة وللأتم اثنان وللخنثى الشكل نصيبٌ نصيبٌ لكم
وانثى تصحّ المسئلة على التعديها ان ثم نصيب الوفق او الكل ثم
في حالتي الخنثى وتاخذه من كل نصيب من الاثنین النصیب واربعة
الربع بها اجتمع فنصيب كلّكم وخنثى بالتكثير من اثنين والثانیة
من ثلاثة فتصیب الاثنین فیها ثم في حالتي الخنثى له في
الذكورة ستة والانثیة اربعة فنصفها خمسة وكذا في غيرها
وخنثیین وعاصب بأربعة احوال تنتهي لأربعة
وعشیرین لكلّ احد عشی وللعاصب اثنان فإن
بال من واحد او كان اكثر او اسبق او نبئت
لحية او ثدي او حصل حیض
او منی فلا إشكال
والله أعلم

e e

e

بهرست الابواب



اصماء الابواب	صفحة
تمجيد المولى للشيخ احمد بابا	٢
الديباجة	٦
الصعارة	٧
الصلاة	١٧
الركعة	٢٠
الصيام	٢٨
الاعتكاف	٥١
الحج	٥٢
النبأخ والصيد والحكايا والضعفة	٦٢
الأنعام والنذور	٦٧
الجهاد	٧٢
المسابغة	٧٩
خُصّي النبي صلعم الخ	٧٩
النكاح	٨٠
الخلع	٩٦
الايلاء	١٠٧
الضمار	١٠٨

صفحة	اسماء الابواب
١١١	اللعان
١١٣	العرق والاستبراء
١١٨	الرضاع
١١٩	النفقات
١٢١	الحضانة
١٢٢	البيوع
١٤٠	السلع والقراض
١٤٣	المهور
١٤٦	التعليق
١٤٩	المهر
١٥١	الصلح
١٥٢	المحالة
١٥٣	الضمان
١٥٥	الشركة والمشاركة
١٥٨	الوكالة
١٦٠	الإفهار
١٦٢	الاستحقاق
١٦٣	الوديعة
١٦٥	العارية
١٦٦	العصب والاستحقاق
١٦٩	الشفعة

صفحة	اسماء الابواب
١٧١	القسمه
١٧٣	القراض
١٧٥	المسافاة
١٧٧	الاجارة
١٨٢	النجعل
١٨٣	احياء الموات
١٨٤	الخبس
١٨٦	العبة
١٨٨	اللفضة
١٨٩	الافضية
١٩٣	الشهادات
٢٠٠	الحراج والعمارة
٢٠٨	البيع
٢٠٨	الرق
٢١٠	الزنى
٢١١	الغدي
٢١٢	السرفه
٢١٣	الخرابة
٢١٤	الشرب والتعمير
٢١٥	العتق
٢١٨	التدبير

صيفة

اسماء الابواب

٢١٩ الكتابة

٢٢١ أم الولد والولاء

٢٢٢ الوصايا

٢٢٦ العرائض



le premier texte de jurisprudence malékite qui soit imprimé ; les traités de jurisprudence publiés à Constantinople et dans l'Inde se rapportent aux autres rites de l'islamisme.

La présente édition a été faite sous la direction de M. Reinaud, membre de l'Institut, par M. Gustave Richebé, élève de l'École spéciale des langues orientales. Malgré l'autorité dont le Précis de Khalil est en possession auprès des indigènes, les copies qui circulent en Afrique, tout en s'accordant pour le fond, diffèrent quelquefois pour les expressions. Cette édition a été faite avec le secours de trois exemplaires, dont le premier appartient à la Bibliothèque impériale, où il porte le n° 539 (ancien fonds). Cet exemplaire a été copié à Grenade, l'an 877 de l'hégire (1473 de J. C.), à une époque où cette ville était encore au pouvoir des Maures. Le deuxième manuscrit est la propriété de M. Reinaud, et le troisième celle de M. Grangeret de Lagrange, un des conservateurs de la bibliothèque de l'Arsenal. Dans le choix des leçons, M. Richebé a adopté les formes qui s'accordaient le mieux avec les règles de la grammaire ; il s'est, du reste, attaché à la rédaction qui se prêtait le mieux à la clarté du sens.

A l'égard de la notice consacrée à l'auteur, notice placée au commencement du Précis, elle est tirée d'un recueil de biographies des docteurs les plus célèbres du rite malékite, composé par un savant de race berbère, originaire des environs de la ville de Tomboktou et appelé Ahmed Baba. Ce savant florissait au Maroc dans les premières années du xi^e siècle de l'hégire (xvii^e siècle de l'ère chrétienne). La notice dont on lui est redevable a été communiquée à M. Reinaud par M. Auguste Cherbonneau, professeur de langue arabe à Constantine. Certains passages de cette notice sont susceptibles d'être éclaircis à l'aide d'un opuscule que M. Cherbonneau vient de publier à Constantine, sous le titre d'*Essai sur la littérature arabe au Soudan*.

AVERTISSEMENT.

Ce Précis arabe de jurisprudence s'adresse aux musulmans qui professent le rite malékite, rite qui est suivi en Algérie, à Tunis, à Tripoli, au Marok, au Sénégal et dans l'Afrique presque entière. Il a été rédigé par un docteur égyptien du nom de Khalil, qui florissait dans le VIII^e siècle de l'hégire (XIV^e siècle de l'ère chrétienne).

Le livre a été rendu par l'auteur aussi concis qu'il lui a été possible, et souvent celui-ci a omis une partie des mots. Les thalebs, en Afrique, l'apprennent par cœur, se réservant d'en entendre le développement de la bouche du maître; quant aux maîtres, ils ont à leur disposition des commentaires, dont quelques-uns sont considérables et qui jouissent de plus ou moins de célébrité.

Comme le Précis de Khalil est celui qui a le plus d'autorité auprès des indigènes, le Gouvernement français en fit faire, il y a quelques années, une traduction française par M. le docteur Perron. Cette traduction renferme la substance des commentaires que le traducteur avait à sa disposition, et forme six volumes grand in-8°. Le ministère de la guerre, voulant satisfaire aux besoins des indigènes en particulier, a engagé la Société asiatique à donner une édition pure et simple du texte.

C'est en vue des musulmans d'Afrique qu'on a fait usage ici des caractères maghrébis nouvellement gravés pour l'Imprimerie impériale. Du reste, cette publication ne sera pas inutile aux savants d'Europe qui cultivent l'étude de l'arabe; c'est probablement

PRÉCIS
DE
JURISPRUDENCE MUSULMANE

SUIVANT LE RITE MALÉKITE,

PAR SIDI KHALIL,

PUBLIÉ PAR LES SOINS DE LA SOCIÉTÉ ASIATIQUE.

DEUXIÈME TIRAGE.

PARIS.

IMPRIMÉ PAR AUTORISATION DE M. LE GARDE DES SCFAUX

A L'IMPRIMERIE IMPÉRIALE.

M DCCC LVIII.

PRÉCIS

DE

JURISPRUDENCE MUSULMANE

SUIVANT LE RITE MALÉKITE.

